جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

أثر الرقابة على المصارف
في تحقيق أهداف السياسة النقدية في سورية

The Impact of Supervision at the Banks
In Achieving the Objectives of Monetary Policy in Syria

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعــداد الطالب

غسان فاروق غندور

إشــراف

المشــرف	المشرف المشارك
الأستاذ الدكتور	الأستاذ الدكتور
علي كنعان	عمار ناصر آغا

دمشق - ٢٠١١

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا

إِنَّكَ أنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

صدق الله العظيم

سورة البقرة
الآية < ٣٢ >

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

استناداً إلى قرار مجلس البحث العلمي والدراسات العليا رقم ٣٣٦٩ / م. ب. د تاريخ ١٢ /٩ / ٢٠١١ القاضي بتشكيل لجنة الحكم على أطروحة الدكتوراه في الاقتصاد التي أعدها الطالب **غسان غندور** بعنوان :

" أثر الرقابة على المصارف في تحقيق أهداف السياسة النقدية في سورية "

المؤلفة من السادة :

الدكتور الياس نجمة الأستاذ في قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق / عضواً

الدكتور علي كنعان الأستاذ في قسم المصارف والتأمين - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق / عضواً مشرفاً

الدكتور رضوان العمار الأستاذ في قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين / عضواً

الدكتور حسين الفحل الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق / عضواً

الدكتور ملهم ديبو مدير عام المصرف العقاري / عضواً

وقد تم قبول أطروحة الدكتوراه التي تقدم بها الطالب **غسان غندور** من قبل لجنة الحكم في المناقشة العلنية التي انعقدت في تمام الساعة السادسة مساءً من يوم الأربعاء الموافق ٢٠١١/١٠/١٢ بكلية الاقتصاد في جامعة دمشق .

** إهداء **

إلى والدي الذي غرس في حب العلم وعلمني الجد والصبر لأحقق أهدافي

إلى والدتي التي أحاطتني بحبها ورعايتها ووفرت لي أسباب الراحة

إلى إخوتي الأعزاء اللذين كانوا دائماً سنداً لي وقضيت معهم أجمل الأيام

إلى كل من يسمو بالعلم ويسير في طريق العلم ويصبو إليه

إلى منهلي للعلم والمعرفة إلى جامعتي جامعة دمشق

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل

إلى كل من يتمنى لي الخير والنجاح

أهدي ثمرة جهدي

** كلمة شكر **

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى الأساتذة الأفاضل **الدكتور علـي كنعـان**، **والدكتور عمار ناصر آغا** لتفضلهما بالإشراف على هذه الاطروحة، واللذان منحاني الكثير من وقتيهما، وزوداني بملاحظاتهم القيمة،ورفداني بخبراتهم العلمية والعملية، وأعانوني على تخطي الصعوبات والعقبات التي واجهتني أثناء إعدادي لهذه الاطروحة، أتمنى لهما النجاح المستمر ودوام الصحة والعافية.

وخالص شكري وتقديري الى السادة رئيس و أعضاء لجنة الحكم على تفضلهم بالموافقة على تحكيم هذه الاطروحة وعلى ما سيقدمونه من ملاحظات علمية قيمة ستسهم في إثرائها.

كما يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى أسرة كلية الاقتصاد في جامعة دمشق عميداً وأساتذة وإداريين لاهتمامهم ومساعدتهم.

ولايفوتني تقديم كل الشكر وعظيم الثناء إلى كل من ساهم في إزالة العثرات من طريقي أثناء مسيرتي في هذا العمل.

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

"الملخص"

تعتمد سلامة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية لأي بلد على مدى سلامة النظام المالي وبشكل خاص سلامة المصارف، بوصفها إحدى الركائز الأساسية في النظام المالي، لما تقوم به من تجميع للمدخرات الوطنية وإعادة توظيفها في خدمة الأنشطة الاقتصادية كلّها.

من هنا تأتي هذه الدراسة للتعرف على أهمية عملية الرقابة على المصارف بهدف الحفاظ على استقرار النظام المصرفي وكفاءته للوصول الى قطاع مصرفي آمن وسليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة وتحقيق أهدافها.

وقد هدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع الرقابة المصرفية في سورية وإشراف مصرف سورية المركزي، لتحديد المتطلبات الواجب توافرها لتحقيق أهداف السياسة النقدية، من خلال دراسة واقع السياسة النقدية وأهدافها في سورية، وتطوراتها من مرحلة الحياد الى مرحلة التأثير في متغيرات الاقتصاد الكلي، وتحليل أداء المصارف السورية وتقييمها، وبناء نماذج مالية وإحصائية تساعد في قياس أثر الرقابة المصرفية في المتغيرات الاقتصادية.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، فقد قسمت الى مقدمة عامة، وستة فصول، والاستنتاجات والتوصيات، تناول الفصل الأول الرقابة المصرفية، بينما تناول الفصل الثاني الرقابة المصرفية في اطار مقررات لجنة بازل، في حين تناول الفصل الثالث واقع السياسة النقدية وأهدافها في الاقتصاد السوري، وتناول الفصل الرابع الرقابة على المصارف وتقييم الأداء المصرفي في سورية، أما الفصل الخامس فقد تناول تقييم أداء المصارف السورية وفقاً لنظام ***CAMELS*** للرقابة المصرفية، من خلال دراسة ستة جوانب هي متانة رأس المال، وجودة الأصول، وجودة الإدارة، ومستوى الربحية، ومستوى السيولة، والحساسية تجاه مخاطر السوق، والتي أوضحت أن هناك العديد من نقاط الضعف في أداء المصارف السورية بشكل عام وأداء المصارف العامة على وجه الخصوص، وأما الفصل السادس والأخير فتناول الرقابة المصرفية والسياسة النقدية في سورية، الذي أوضح عدم وجود أثر للرقابة المصرفية في سورية في أهم متغيرات السياسة النقدية التي تم انتقاؤها والتي تؤثر على تحقيق أهداف السياسة النقدية في سورية وهي العرض النقدي، وسعر الصرف، وسعر الفائدة، وتطور الاحتياطي الإلزامي، وتطور الودائع المصرفية، وتطور القروض والتسليفات المصرفية، وتختم الدراسة بعرض لأهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل التمهيدي

مقدمة عامة

تشكل متغيرات الاقتصاد الكلي الإطار العام للسياسات الاقتصادية التي تُحققُ أهدافها عن طريق حزمة متناغمة ومتناسقة من السياسات النقدية والمالية، وعبر التاريخ كان هناك مدارس اقتصادية راوحت طروحاتها من ضرورة عدم تدخل الدولة في الاقتصاد وتركه لعوامل العرض والطلب الكفيلة بتحقيق التوازن الكامل للاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، على اعتبار أن دور الدولة يقتصر على الرعاية وحفظ الأمن (المدرسة الكلاسيكية) إلى ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد عن طريق السياسة المالية لخلق طلب فعال بهدف تحفيز الاستثمار (المدرسة الكينزية)، بين هذين الطرحين من دور الدولة الراعية والحارسة إلى الدور التدخلي للدولة كان هناك أكثر من مدرسة أعطت بعضها الدور الأساسي للكتلة النقدية في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية في مجال التوظف والنمو، مثل المدرسة النقدية لفريدمان التي أطلق على أصحابها اسم الكلاسيكيين الجدد، وبعضها الآخر دعا إلى ضرورة تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية والإنفاق العام لتحقيق أهداف الاقتصاد (الكينزيون الجدد).

وعلى صعيد السياسة النقدية أيضاً كان هناك أكثر من رأي فيما يتعلق بالأهداف المرجو تحقيقها من تلك السياسات في مجال متغيرات الاقتصاد الكلي، فبعد أن كان الاستثمار والتوظف والنمو أهدافاً عامة للسياسة النقدية، أصبح معدل التضخم المستهدف هو الأساس المرجو تحقيقه لأي سياسة نقدية، فالبنك المركزي السوري منذ عام ٢٠٠٤ يتبنى معدل التضخم المستهدف كأساس في أي تغيرات لأسعار الفائدة وعرض النقد.

إن السياسة النقدية وعلى خلاف السياسة المالية التي تحقق آثارها مباشرة في متغيرات الاقتصاد الكلي تحتاج إلى قنوات لنقل أثرها إلى القطاع الحقيقي من أهمها وجود قطاع مصرفي آمن وسليم وكفء يعمل بأحدث الممارسات في مجال العمل المصرفي، وبيئة استثمارية جاذبة تسودها التوقعات التفاؤلية الكفيلة باستجابة المستثمرين لتغيرات أسعار الفائدة وصولاً إلى تحقيق الأثر المرجو في التوظف والتشغيل والاستثمار.

إن تفعيل قنوات نقل أثر السياسة النقدية في سورية يستلزم إنجاز رقابة فعالة على المصارف تستجيب لأحدث التطورات الدولية في مجال الرقابة المصرفية، بما يضمن للبنك المركزي ممارسة دوره بفعالية في ضبط الجهاز المصرفي وتفعيل دوره بما يضمن جاهزيته، ليقوم بدوره في نقل أثر السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي، إن استجابة القطاع المصرفي لخفض أسعار الفائدة بالتوسع في الإقراض لتأمين التمويل اللازم لقطاع الاستثمار هو الشرط الأساسي والضروري والكافي لتحقق السياسة النقدية بتفعيل الاستثمار وزيادة التوظيف وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

من هنا تبنى مصرف سورية المركزي إطار بازل المعدل لكفاية رأس المال المبني على المخاطر بوصفه إطاراً رقابياً يضمن ممارسة رقابة حصيفة على الجهاز المصرفي، ويكون بمنزلة إطار لإدارة مخاطر القطاع المصرفي وتطبيق قواعد الحكم المؤسسي، فإطار بازل للرقابة المصرفية هو إطار لإدارة المخاطر، كون المخاطر جزءاً أساسياً في عمل المصارف، فالبنك الذي لايدرس المخاطر ويتخذ الاحتياطيات بشأنها سوف يتعرض للأزمة مهما كان نوعها وسوف تنخفض أرباحه، ومن ثم بات من الضروري دراسة جوانب الخطر كلها لكي تبقى المؤسسة المصرفية في الموقف الآمن.

مشكلة البحث

هناك في سورية جهاز مصرفي متطور يقوم بدوره في الاقتصاد الوطني، لكن الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر يتطلب مدة زمنية طويلة، ويتطلب تعديل التشريعات والقوانين وتطويرها كلها وتطوير السياسات. ومشكلة النظام المصرفي في سورية هي أن رقابة المصرف المركزي على المصارف العامة والخاصة ضعيفة نظراً الى عدم وجود إطار تشريعي مرن قادر على التدخل وإلزام المصارف بالتقيد بالإجراءات المنوي القيام بها، فضلاً عن ارتباط المصارف الخاصة بمصارفها الأم في الخارج، وسعيها للربح فقط دون إحداث تغييرات مهمة في الاقتصاد الوطني.

ومن هذا المنطلق ينبغي الوقوف على حقائق واقعية تبيّن أثر الرقابة على المصارف في تحقيق أهداف السياسة النقدية في سورية، وذلك لايتم إلا من خلال وضع حلول للتساؤلات الآتية:

١- المعايير التي يمكن الاسترشاد بها لتقييم أداء المصارف السورية.

٢- هل هناك أثر للرقابة المصرفية في سورية في العرض النقدي.

٣- هل هناك أثر للرقابة المصرفية في سورية في سعر الصرف.

٤- هل هناك أثر للرقابة المصرفية في سورية في سعر الفائدة.

٥- هل هناك أثر للرقابة المصرفية في سورية في تطور الاحتياطي الإلزامي.

٦- هل هناك أثر للرقابة المصرفية في سورية في الودائع المصرفية.

٧- هل هناك أثر للرقابة المصرفية في سورية في القروض والتسليفات المصرفية.

أهمية البحث

إن تفعيل قنوات نقل أثر السياسة النقدية في سورية يستلزم إنجاز رقابة فعالة على المصارف تستجيب لأحدث التطورات الدولية في مجال الرقابة المصرفية، [١]بما يضمن للبنك المركزي ممارسة دوره بفعالية في ضبط الجهاز المصرفي، وتفعيل دوره بما يضمن جاهزيته ليقوم بدوره في نقل أثرالسياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي.

الهدف من البحث

هدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- إلقاء الضوء على واقع السياسة النقدية وأهدافها في سورية وتطوراتها من مرحلة الحياد إلى مرحلة التأثير في متغيرات الاقتصاد الكلي.

٢- تعرّف واقع الرقابة المصرفية في سورية، وإشراف مصرف سورية المركزي. لتحديد المتطلبات الواجب توافرها لتحقيق أهداف السياسة النقدية ونقل أثرها إلى القطاع الحقيقي.

٣- تحليل أداء المصارف السورية وتقييمه، مما يساعد السلطات الرقابية وإدارات المصارف في معرفة أوضاع تلك المصارف، وما الصعوبات والمعوقات التي تواجهها. مما يسمح باتخاذ إجراءات رقابية واحترازية قبل وقوع أي مشكلة.

٤- بناء نماذج مالية وإحصائية، تساعد في قياس أثر الرقابة المصرفية في المتغيرات الاقتصادية.

فرضيات البحث

تقوم الدراسة على عدد من الفروض يحاول الباحث إثبات صحتها، وهي:

١- لا يستطيع مصرف سورية المركزي بما يمتلكه من أدوات أن يحقق أهداف السياسة النقدية.

٢- إنَّ اعتماد المصرف المركزي لمعايير بازل الدولية للرقابة المصرفية سوف يحقق للمصارف الوطنية درجة عالية من الأمان والاستقرار.

٣- إن تفعيل الرقابة المصرفية سوف يسهم في تحقيق أهداف السياسة النقدية.

---

[١] - وهذا مايزيد من أهمية هذا البحث نظراً إلى ارتباطه المباشر بأحد الموضوعات الأكثر حداثة وجدلاً وتسارعاً في عالم المصارف والاقتصاد اليوم، ولاسيما في السنوات الآخيرة نتيجة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ومارافقها من انهيار كثير من المصارف العالمية.

٤- إن استخدام نظام CAMELS للرقابة المصرفية يمكن الاسترشاد به لتقييم أداء المصارف خلال مرحلتي الدراسة (١٩٩١ – ٢٠٠٠)، (٢٠٠١ – ٢٠١٠)، من خلال دراسة جوانب هي (تقييم متانة رأس المال، وتقييم جودة الأصول، وتقييم جودة الإدارة، وتقييم مستوى الربحية، وتقييم مستوى السيولة، وتقييم الحساسية تجاه مخاطر السوق).

٥- ليس هناك أثر للرقابة المصرفية في سورية في كل من (العرض النقدي، وسعر الصرف، وسعر الفائدة، وتطور الاحتياطي الإلزامي، وتطور الودائع المصرفية، وتطور القروض والتسليفات المصرفية) خلال المرحلة الأولى للدراسة (١٩٩١ – ٢٠٠٠).

٦- ليس هناك أثر للرقابة المصرفية في سورية في كل من (العرض النقدي، وسعر الصرف، وسعر الفائدة، وتطور الاحتياطي الإلزامي، وتطور الودائع المصرفية، وتطور القروض والتسليفات المصرفية) خلال المرحلة الثانية للدراسة (٢٠٠١ – ٢٠١٠).

منهجية البحث

سيتم الاعتماد في هذا البحث على **المنهج الوصفي التحليلي** الذي يقوم على وصف الظاهرة المدروسة وتحليلها، سواء في تحليل تطور عناصر العرض النقدي في الاقتصاد السوري، أو عرض تطورات أداء المصارف السورية من خلال تحليل تطور الودائع والقروض المصرفية، ومن ثم تحليل أداء المصارف السورية وفقاً لنظام CAMELS لتقييم فعالية أداء هذه المصارف.
كما ستُستخدَمُ بعض **الأدوات الإحصائية (الارتباط والانحدار**) لدراسة العلاقة بين مفردات الرقابة المصرفية ومتغيرات السياسة النقدية.

مجال البحث

قُسِمَت مراحل الدراسة إلى مرحلتين زمنيتين رئيستين:

المرحلة الأولى (١٩٩١ – ٢٠٠٠):

وهي مرحلة عدم قيام مصرف سورية المركزي بأي نوع من أنواع الرقابة المصرفية أو الإشراف على الجهاز المصرفي في سورية.

المرحلة الثانية (٢٠٠١ – ٢٠١٠):

وهي مرحلة قيام مصرف سورية المركزي بانتهاج سياسة الرقابة المصرفية وتبنيها، وفق أحدث المعايير المصرفية الدولية (تطبيق مقررات بازل).

الدراسات السابقة

إن الاطلاع على وجهات نظر الآخرين، بلا شك، يساعد في اطلاع أكثر عمقاً لكثير من جوانب هذه الدراسة، وعلى ذلك فقد ظهرت دراسات عديدة تتناول أجزاء من موضوع بحثنا نذكر منها:

١ - دراسة [1] (طوقان، ٢٠٠٥) :

ركزت هذه الدراسة على القطاع المصرفي بوصفه أحد القطاعات الرائدة في الاقتصادات الحديثة، ليس فقط لدوره المهم في حشد المدخرات المحلية والأجنبية وتعبئتها وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، بل لكونه أصبح يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي. فقد أصبح هذا القطاع، بفعل اتساعه وتشعب نشاطاته، النافذة التي يطل منها العالم علينا، ونطل منها على العالم. وأصبح تطوره ومتانة أوضاعه معياراً للحكم على سلامة اقتصاداتنا وقابليتها على جذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية وقدرتها عليه. وإذا كان القطاع المصرفي، والحالة هذه، واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية، فإن البنك المركزي يمثل المحور الرئيس لهذا القطاع وزيادة قدرته على المنافسة والتطور وذلك لما يقوم به من دور في إدارة السياسة النقدية والمصرفية، والحفاظ على الاستقرار المالي ومن ثمَّ إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار.

كما تناول هذا البحث نشأة البنوك المركزية ومايتبع ذلك من تطور في مهامها وأهدافها ووسائل تحقيق تلك الاهداف، كما تناولت هذه الدراسة متطلبات نجاح البنك المركزي في الجزء التالي من الدراسة، في حين تناول الجزء الأخير من هذه الدراسة تجربة البنك المركزي الأردني في إدارة السياسة النقدية وفي بناء جهاز مصرفي يتمتع بالملاءة والكفاءة، وذلك من خلال التركيز على تحقيق الاستقرار النقدي متمثلاً في استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر الصرف، وخلق هيكل أسعار فائدة ينسجم مع الظروف الاقتصادية المحلية والتطورات الدولية، فضلاً عن التركيز على تهيئة البيئة المصرفية المناسبة التي تعدُّ من أهم شروط تحقيق الكفاءة في عملية تخصيص الموارد، ومن ثم توفير التمويل المناسب للنشاط الاقتصادي، ومن أبرز ملامح جهود البنك المركزي في هذا المجال :

١. تعزيز سلامة ومنعة الجهاز المصرفي
٢. تعزيز الرقابة المصرفية الحصيفة
٣. الاستفادة من الخبرات المصرفية الخارجية
٤. تعزيز المنافسة في القطاع المصرفي
٥. تحديث التشريعات المصرفية والمالية
٦. استحداث المؤسسات المالية المكمّلة

---

[1] طوقان، أمية ، ٢٠٠٥، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، دمشق.

٢ - دراسة [1] (غنام، ٢٠٠٥) :

أوضحت هذه الدراسة الدور المهم الذي يؤديه القطاع المصرفي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، نظراً إلى كونه العنصر الرئيس في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية، ومن الجدير بالذكر أنّه كلّما كان الواقع المصرفي سليماً دلّ ذلك على تعافي الاقتصاد، مشكّلاً عاملاً مشجعاً على جذب الاستثمارات والأعمال، لذا فمن الضروري إخضاع المصارف للإشراف والرقابة للحفاظ على سلامة مراكزها المالية، للتوصل إلى قطاع مصرفي سليم، يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب، وتمويل الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل للمساهمة بشكل فعّال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره.

وسعت هذه الدراسة إلى دراسة منهجية رقابة المصرف المركزي على أعمال المصارف العاملة في سورية، لإظهار الجوانب الإيجابية فيها، ومحاولة تعزيزها، والتغلب على نقاط الضعف التي يعاني منها، ومن ثم التوصل إلى قطاع مصرفي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة المالية والنقدية للدولة وصحته بالشكل المناسب للإسهام بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره، وذلك من خلال بحث إمكانية تطبيق مبادئ بازل الجوهرية للرقابة المصرفية، والتكيف معها بما يتلاءم والحاجة الخاصة والمفيدة لتطوير القطاع المصرفي في سورية.

تكونت عينة الدراسة من العاملين في مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف في مصرف سورية المركزي (المراقبين الميدانيين فقط) البالغ عددهم /٢٠/ مراقباً

وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج التي كان من أهمها :

١. إنّ عدم التزام مصرف سورية المركزي بتطبيق مبادئ بازل للرقابة المصرفية الفعالة بشكل كامل أدّى إلى وجود نقاط ضعف وقصور في عمله الرقابي، الأمر الذي جعله قاصراً عن ضبط المصارف الأخرى ومراقبتها بالشكل الأمثل.
٢. توجد قناعة لدى المراقبين المصرفيين العاملين في مصرف سورية المركزي جميعهم بأن مبادئ بازل للرقابة المصرفية مناسبة لتحقيق رقابة فعالة على المصارف العاملة في سورية.
٣. مازالت بعض القرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي المرتبطة بأعمال الرقابة المصرفية عامة وغير متخصصة، بحيث قد يصعب في بعض الأحيان على المراقبين فهمها وتطبيقها كما هو مطلوب ومن ثمَّ ضعف فعاليتها.

---

[1] غنام، ريم ،٢٠٠٥ ، دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله، بحث منشور في مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية، العدد الثاني.

٤. إن التزام مصرف سورية المركزي بتطبيق مبادئ بازل للرقابة المصرفية الفعالة يسهم في تخفيض المخاطر المصرفية المختلفة التي تتعرض لها المصارف العاملة في سورية.
٥. اقتصار أعمال الرقابة المكتبية التي يقوم بها قسم الأوضاع المصرفية في مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف على عمليات تجميعية وإحصائية، بغية إصدار النشرات الربعية حول أوضاع المصارف المتخصصة بشكل إجمالي من خلال النماذج المطلوبة من قبل المركزي.
٦. قلة عدد الجولات الميدانية التي يقوم بها المراقبون للمصارف العاملة، في سورية وتباعد المدة الزمنية بين الجولات.
٧. قلة عدد المراقبين المصرفيين العاملين في مصرف سورية المركزي، ممّا يبرر عدم قدرتهم على القيام بالرقابة الميدانية على مختلف الفروع المصرفية.

٣- دراسة [١] (معلا يوسف، ٢٠٠٨) :

يُسلّطَ الضوء من خلال هذه الدراسة على أهمية القطاع المصرفي ودوره الحيوي في تسريع عملية التنمية، كما سلطت هذه الدراسة الضوء على واقع النظام المصرفي خلال السنوات ١٩٩٠-٢٠٠٠، وعلى خطوات عملية الإصلاح المصرفي التي أطلقتها الحكومة منذ عام ٢٠٠٠-٢٠٠٧ ومدى فاعليتها.

هدفت الدراسة إلى الإسهام في تطوير العمل المصرفي في سورية من خلال دراسة الاتجاهات العالمية الجديدة للعمل المصرفي الناجمة عن المتغيرات الاقتصادية الدولية، ودراسة واقع النظام المصرفي السوري ليُوضَعَ الإطار العام لعملية الإصلاح المصرفي بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية، ويلبي متطلبات السوق المحلية والخارجية.

٤- دراسة [٢] (شجاع، ٢٠٠٧) :

جاءت هذه الدراسة نتيجة للتطورات المهمة التي شهدها الاقتصاد السوري بدءاً من العام ٢٠٠٠ ، ولاسيما النهج الجديد بالانفتاح على الاقتصاد العالمي والتوجه للعمل وفق آليات السوق، واتخاذ حزمة كبيرة من التشريعات الاقتصادية في المجالات كلها التي تهيئ البيئة المناسبة لذلك، وتأكيد هذا التوجه بقرار من قيادة الدولة باعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي نهجاً جديداً للاقتصاد السوري.

---

[١] معلا يوسف، مضر ،٢٠٠٨ ، تطوير القطاع المصرفي وأثره في تسريع وتائر التنمية الاقتصادية في سورية ، رسالة ماجستير، إشراف الأستاذ الدكتور خالد الحريري، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

[٢] شجاع، صافي، ٢٠٠٧، دور مصرف سورية المركزي في رسم السياسة النقدية في سورية ، رسالة ماجستير، إشراف الأستاذ الدكتور مطانيوس حبيب، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

سُلِّطَ الضوء من خلال هذا البحث على أهمية المصرف المركزي والسياسة النقدية في ظل اقتصاد السوق، لأن المصرف المركزي الفاعل والسياسة النقدية السليمة يعدّان الأساس الذي يبنى عليه اقتصاد السوق بشكل عام، كما ركز البحث على التطورات الأخيرة على صعيد مصرف سورية المركزي، ومدى وضوح السياسة النقدية المتبعة وفعاليتها، وكيفية تفعيل دور مصرف سورية المركزي بشكل أكبر.

٥ - دراسة [1] (البرغوثي، ٢٠٠٨) :

سُلِّطَ من خلال هذه الدراسة على اتفاق بازل بوصفه أحد أكثر الموضوعات إثارة للنقاش و البحث في مجال الرقابة و العمل المصرفي حالياً، كونه يشكل تطوراً كبيراً في مجال الرقابة المصرفية، و ذلك بوضعه معايير دولية للرقابة تطبق على بنوك العالم جميعها، مما يشكل أساساً لتقييمها و الحكم على أدائها، مما ينضوي على متابعة المخاطر و احتوائها و تلافيها التي تواجهها البنوك عادة دون أن تستطيع تجنبها، بل تقييمها و إدارتها ووضع رأس مال كافٍ لمواجهتها.

هدفت الدراسة إلى تقديم إرشادات حول أهم الخطوات الواجب على سلطات الرقابة المصرفية القيام بها تهيئة لتطبيق فعال للإطار الجديد (إطار بازل المعدل لكفاية رأس المال)، مما يحقق لهذه السلطات أهدافها بالحفاظ على استقرار النظام المصرفي وسلامته وأمانه.

توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

١. رغم أن أغلب البحوث والأدبيات التي عالجت موضوع تطبيق بازل II في الدول النامية، تعرضت له على أساس أنه تحدٍ كبير للقطاعات المصرفية في الدول النامية، إلا أن هذا الاتفاق يمكن تحويله إلى فرصة لتطوير هذه القطاعات. فالإطار الجديد لم يبتكر أساليب جديدة لإدارة المخاطر المصرفية وقياسها، بل قام بتوظيف منهجيات وأساليب مستخدمة أصلاً في المؤسسات المصرفية المتطورة. لذلك فإنه في حال توافر الإعداد الجيد لتطبيق الإطار المعدل، الذي يتناسب والأولويات والحاجات المحلية، وتخصيص القدر الكافي من الموارد المادية والبشرية المؤهلة يمكن تحويل بازل من تحدٍ إلى فرصة لتطوير إدارة المخاطر في الأنظمة المصرفية العربية لتسهم في حفظ الاستقرار المالي في الوطن العربي.
٢. يجب أن يبقى في ذهن صانعي القرار أن الهدف الأساسي لبازل II هو تعزيز الاستقرار والثقة في القطاع المصرفي، ومن ثم فإن أي قرار بذلك يجب أن يسعى للوصول إلى هذا الهدف.

---

[1] البرغوثي، عروبة ، ٢٠٠٨، <u>متطلبات تطبيق وفاق بازل ٢ في الدول العربية</u>، بحث مقدم كمتطلب لرسالة دكتوراه، إشراف الأستاذ الدكتور عصام خوري، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

٣. تعدُّ التكلفة المادية المرتفعة لتبني الإطار الجديد أحد أبرز التحديات التي تواجه سلطات الرقابة المصرفية في الدول النامية عموماً، وهذا ينطبق على الدول العربية بطبيعة الحال. ولذلك يجب أن يسعى صناع القرار في هذه الهيئات إلى إيجاد حلول مبتكرة تسهم في تخفيض هذه التكاليف دون أن يؤثر ذلك في مستوى جودة الإعداد المطلوب، وقد يكون العمل المشترك بين السلطات الرقابية العربية أحد أفضل الحلول لهذا التحدي، كما يجب على هذه السلطات السعي إلى التواصل المستمر مع المؤسسات الدولية المتخصصة التي يمكن أن تسهم في توفير الدعم الفني والمساعدة في مجالات الإعداد والتدريب.

٦ - دراسة [١] (حورية - زفان، ٢٠٠٨) :

ركزت هذه الدراسة على أهمية استقرار النظام المصرفي، إذ يؤدي استقراره إلى دعم القدرة التمويلية للاقتصاد الوطني ككل، في حين يكون لعدم استقراره آثار سلبية في الاقتصاد الوطني ككل.

هدفت الدراسة إلى إبراز العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وتعرّف كيفية ممارسة البنك المركزي لرقابته على البنوك التجارية بهدف الحفاظ على استقرار النظام المصرفي.

كما طرحت هذه الدراسة تساؤلاً عن مضمون الرقابة التي يمارسها البنك المركزي على البنوك التجارية، ومادورها في تحقيق استقرار الجهاز المصرفي؟

وللاجابة على التساؤل السابق اقترحت الدراسة ثلاثة فرضيات هي :

١- لكل بنك طريقته الخاصة في ممارسة النشاط البنكي.

٢- الرقابة المصرفية هي الوسيلة الاساسية لتسيير عمليات البنوك وجعلها تتماشى بصفة قانونية.

٣- تقع مسؤولية استقرار النظام المصرفي على البنك المصرفي وحده.

وتوصلت الدراسة إلى أنّ رقابة البنك المركزي الذي هو أعلى هيئة في النظام المصرفي والموجه الوحيد للسياسة النقدية في البلاد هي السبيل الوحيد لقيام البنوك الأخرى بوظائفها على أكمل وجه، ومن ثم تسهيل عملية التنمية والتطوير للبلاد دائماً نحو الطريق الفُضلى.

[١] حورية، قمانة- زفان، أمال، ٢٠٠٨، أهمية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية في دعم استقرار الجهاز المصرفي، مذكرة تخرج، إشراف الأستاذ شكرين محمد ،معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، الجزائر.

٧- دراسة [1] (الخجا، ٢٠١٠) :

هَدَفَت هذه الدراسة إلى تعرّف دور الرقابة المصرفية في تحقيق سلامة النظام المصرفي في سورية، من خلال إلقاء الضوء على الواقع الراهن للرقابة المصرفية في سورية والتعليمات المتعلقة بها، كما تناولت الدراسة مؤشرات السلامة المصرفية لدى القطاع المصرفي السوري بشكل عام والمصرف التجاري السوري بشكل خاص، كما سلطت الدراسة الضوء على مدى التزام كل من السلطات الرقابية والمصارف العاملة في سورية لمقررات بازل ٢ وتطبيقها مع دعائمها الثلاث.

هيكل البحث

يتكون هذا البحث من مقدمة عامة، وستة فصول، والاستنتاجات والتوصيات، تناولت المقدمة أهمية البحث وأهدافه، ومشكلته، وفرضياته، ومنهجيته، ومجاله، والدراسات السابقة.

ويتناول الفصل الأول مبحثين، سوف نعرض في المبحث الأول الرقابة المصرفية ووسائلها، أمَّا المبحث الثاني فسيتناول أنظمة الرقابة المصرفية.

ويعرض الفصل الثاني ثلاثة مباحث تضمنت المقررات والمبادئ والمقترحات التي تبنتها لجنة بازل الأولى والثانية والثالثة للرقابة المصرفية.

ويتناول الفصل الثالث مبحثين، سوف نعرض في المبحث الأول تحليل تطور عناصر العرض النقدي في الاقتصاد السوري، أمَّا المبحث الثاني فسيتناول أهداف السياسة النقدية وأدواتها في سورية.

ويتناول الفصل الرابع ثلاثة مباحث، سوف نعرض في المبحث الأول هيكلية القطاع المصرفي في سورية، وفي المبحث الثاني سنتناول واقع الرقابة على المصارف في سورية وآلية تطبيقها، ثم نستعرض في المبحث الثالث تحليل تطور أداء المصارف السورية.

ويتناول الفصل الخامس ستة مباحث، تتضمن تقييم أداء المصارف السورية من خلال بيان أهم النسب المالية في تقييم الأداء المصرفي باستخدام نظام CAMELS.

وتناول الفصل السادس دراسة الرقابة المصرفية و السياسة النقدية في سورية، حيث قُسِّمَ هذا الفصل إلى مبحثين، سوف نعرض في المبحث الأول التحليل الوصفي لأثر الرقابة المصرفية في تحقيق أهداف السياسة النقدية في سورية، وفي المبحث الثاني سنتناول الدراسة الإحصائية واختبار فرضيات البحث لأثر الرقابة المصرفية في تحقيق أهداف السياسة النقدية في سورية، وأخيراً تأتي الاستنتاجات والتوصيات.

---

[1] الخجا، جمانة، ٢٠١٠، دور الرقابة المصرفية في تحقيق سلامة الوضع المصرفي ، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور عبد الرزاق الحساني ، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

الفصل الأول: الرقابة المصرفية
المبحث الأول: الرقابة المصرفية ووسائلها
المبحث الثاني: أنظمة الرقابة المصرفية

الفصل الأول

الرقابة المصرفية Banking Supervision

تمهيد

تعتمد سلامة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية لأي بلد على مدى سلامة النظام المالي وبشكل خاص سلامة المصارف، بوصفها إحدى الركائز الأساسية في المجتمع لما تقوم به من تجميع للمدخرات الوطنية وإعادة توظيفها في خدمة النشاطات الاقتصادية كلها، مما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي في المجتمع، فإذا أحسنت البنوك القيام بهذا الدور انعكس ذلك إيجاباً على الاقتصاد، أما إذا لم تحسن أداءها فتحصل الأزمات بمختلف أشكالها، وخير دليل على ذلك الأزمة المالية العالمية الأخيرة ٢٠٠٨ التي أظهرت مدى انعكاس التطورات السلبية في القطاع المصرفي على فقدان الثقة العامة في النظام المصرفي، ومن ثم في الاقتصاد الوطني، فعندما يتعرض أحد المصارف لأزمة فإن ذلك سيؤدي لامتداد تأثير هذه الأزمة ليشمل النظام المصرفي ككل، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الثقة في النظام المصرفي، ومن ثمَّ حدوث أزمة مالية تؤثر في النظام الاقتصادي بشكل كامل.

من هنا تأتي أهمية الرقابة على المصارف بهدف الحفاظ على استقرار النظام المصرفي وسلامته وضمان كفاءته للوصول إلى قطاع مصرفي آمن وسليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة الهادفة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

لذا فإننا سنتناول في هذا الفصل مبحثين، سوف نعرض في المبحث الأول الرقابة المصرفية ووسائلها، أمَّا المبحث الثاني فسيتناول أنظمة الرقابة المصرفية.

المبحث الأول
الرقابة المصرفية ووسائلها

تعدُّ المخاطر المصرفية أحد التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع المصرفي، لذا من الضروري القيام بالرقابة على المصارف من أجل ضبط المخاطر التي قد تتعرض لها هذه المصارف إلى أقصى حد ممكن.

شهد القطاع المصرفي على المستوى العالمي خلال السنوات الأخيرة العديد من التطورات والمستجدات التي تمثلت في التطورات التكنولوجية الهائلة في الصناعة المصرفية، واتجاه القطاع المصرفي للتوسع في تقديم الخدمات المصرفية التي تغطي احتياجات العملاء كلها، وقد ترتب على ذلك العديد من التحديات والمخاطر التي واجهت القطاع المصرفي، مما دفع الحكومات إلى تطوير أنظمة الرقابة المصرفية والإشراف على البنوك، بهدف المحافظة على استقرار النظام المالي بشكل عام وضمان كفاءة النظام المصرفي وفعاليته على وجه التحديد، بما يتواءم والتطورات التي تشهدها النشاطات المصرفية العالمية المتلاحقة.

<u>اولاً: مفهوم الرقابة المصرفية</u>

شهد مفهوم الرقابة المصرفية تطوراً ملحوظاً انتقل فيه من مرحلة الرقابة المصرفية التقليدية التي تقف على رقابة وضع المصرف في مدة زمنية معينة من خلال استقراء البيانات المالية للمصارف، سواء من خلال الرقابة المكتبية on-site، أم من خلال الرقابة الميدانية off-site، والتأكد من مدى سلامة النظام المحاسبي للمصرف ومدى التزامه بأنظمة المراقبة المصرفية، ثم انتقل مفهوم الرقابة المصرفية إلى مرحلة الرقابة المصرفية المتواصلة للوقوف على التغيرات الحاصلة في الأوضاع المالية للمصرف، وذلك لكشف الانحرافات التي تحصل فيها خلال مرحلة زمنية مبكرة، ونظراً إلى التطورات التي تشهدها النشاطات المصرفية والمخاطر المصرفية المترتبة عليها، فلم يقتصر مفهوم الرقابة المصرفية عند المرحلة السابقة بل تطور ليشمل نظام رقابة المخاطر Risk Supervision الذي جرى من خلاله تطوير لوسائل الرقابة الميدانية، مما يسهم في ضبط التدهور الحاصل في الأوضاع المالية للمصرف في وقت مبكر.

ثانياً: تعريف الرقابة المصرفية

نظراً إلى التطور المستمر الذي تشهده عملية الرقابة المصرفية، تناول عدد من الباحثين مفهوم الرقابة المصرفية وحاولوا تحديد أبعادها، وبيان دورها وأهميتها، فقد عُرِّفَتِ الرقابة المصرفية بأنها:

" تطبيق عملي لواقع الرقابة في المجال المصرفي، وذلك بهدف مقارنة عمليات البنك بالقوانين الموضوعة من قبل أعلى سلطة نقدية، وهي البنك المركزي"[1].

يمكن القول إنَّ هذا التعريف ينظر إلى الرقابة بأنَّها فقط تقيد والتزام بالقواعد والإجراءات الموضوعة من قبل السلطات النقدية.

كما عرف أحد الباحثين الرقابة المصرفية بأنها " مجموعة الإجراءات والأساليب التي تقوم بها السلطة النقدية (المصرف المركزي) لضمان تنفيذ السياسة النقدية المرسومة بشكل صحيح، وتقييم أداء القطاع المصرفي والحفاظ على سلامة عمله، الأمر الذي يوفر نظاماً مالياً سليماً يسهم بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره "[2].

يمكن القول: إنَّ هذا التعريف ينظر إلى الرقابة بوصفها مجموعة من القواعد والسياسات الموضوعة من قبل السلطات النقدية بهدف ضبط نشاطات المصارف والرقابة على أدائها، بغية تحقيق السلامة المصرفية.

مما سبق يرى الباحث أن الرقابة المصرفية: **هي مجموعة القواعد والإجراءات والأساليب التي تتخذها السلطات النقدية (البنوك المركزية) لضمان ممارسة دورها بفعالية، بهدف تحقيق أهداف السياسة النقدية المرسومة بشكل صحيح والحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف وصولاً إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وكفء وقادر على نقل أثر السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي مما يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.**

وقد ركز الباحث في هذا التعريف على النقاط الآتية:

- أن يكون شاملاً للأسس والإجراءات والأهداف كلها التي يجب أن يبنى عليها أي نظام رقابي فعال.
- أن يبرز أهمية وجود رقابة فعالة للسلطات النقدية قادرة على تحقيق أهداف السياسة النقدية المرغوب فيها.
- أن يركز على تكوين جهاز مصرفي سليم وكفء قادر على نقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي.

---

[1] - عبد الله، عقيل جاسم: النقود والمصارف، عمان، الطبعة الثانية، عام ٢٠٠٠، ص٢٤١.

[2] - غنام، ريم: دور المصرف المركزي في رقابة وتقييم السياسات التسليفية في المصارف الحكومية / تطبيق على المصرف الصناعي السوري /، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص٥٧.

ثالثا: أهمية الرقابة المصرفية

تحظى عملية الرقابة المصرفية على نشاطات القطاع المصرفي باهتمام كبير من قبل القائمين على السياسات النقدية والمصرفية، ويمكن أن يعود هذا الاهتمام إلى الأسباب الرئيسة الآتية[١]:

- توفير الحماية والأمان لأموال المودعين، على اعتبار أن القطاع المصرفي هو مركز لتجميع المدخرات المالية وإعادة توظيفها.
- ضمان سلامة استثمار المصارف للأموال المدخرة لديها، على اعتبار أن القطاع المصرفي هو القاطرة الرئيسية للعملية التنموية بما يوفره من تمويل لمشاريع التنمية الاقتصادية.
- زيادة درجة المخاطر، وذلك نتيجة لارتفاع درجة المخاطر في الاستثمارات التي تقوم في المصارف.
- الحفاظ على سمعة المصرف، على اعتبار أن المصارف تحظى بثقة كبيرة من قبل المجتمع مما يقتضي وجود نظم كفيلة للمحاسبة والمراقبة، لتجنب الوقوع في أي خطأ ينعكس سلباً على سمعة المصرف.
- التوسع في العمليات المصرفية، وقد ترتب على الحجم الكبير في العمليات التي تقوم بها المصارف وتداخل هذه العمليات مع بعضها بعضاً ازدياد حجم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.
- استخدام التقنيات والوسائل التكنولوجية، التي تمكن المصارف من تقديم الخدمات المناسبة لعملائها بأسرع وقت ممكن وبدقة عالية لاجتذاب أكبر عدد ممكن من العملاء، مما يؤدي إلى التأكد من صحة البيانات المحاسبية ودقتها ويدعم نظم المراقبة المصرفية.
- ضمان صحة التقارير والكشوفات والبيانات المالية المقدمة من قبل المصارف ودقتها، مما يؤكد مدى التزام المصارف وتقيدها بالقرارات الصادرة عن المصرف المركزي.

رابعاً: أهداف الرقابة المصرفية

تستهدف رقابة البنوك المركزية على المصارف تحقيق مايأتي:

- التأكد من تقيد البنك بالمهام والأعمال المرخص له القيام بها حسب عقد التأسيس والنظام الداخلي.
- التأكد من تطبيق البنك للسياسات والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي.
- التأكد من سلامة المركز المالي لمؤسسات الجهاز المصرفي.
- مراقبة الائتمان المصرفي وتوجيهه كماً ونوعاً وفقاً للسياسة الاقتصادية العامة.
- العمل على حماية ودائع الجمهور في البنوك العاملة وحماية حقوق المساهمين فيها.

---

[١] - السيسي، صلاح الدين حسن: معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال، الهيئة العامة المصرفية العامة للكتاب، مصر، عام ٢٠٠٥، ص٨-٩.

- الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي، من خلال مراقبة الممارسات التي تقوم بها المصارف فضلاً عن وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة السيولة المصرفية في البنوك[1].
- الرقابة على عرض النقود والطلب عليها.

خامساً: أنواع الرقابة المصرفية

تقسم أنواع الرقابة المصرفية من حيث الجهات التي تقوم بها إلى: رقابة داخلية، ورقابة خارجية:

١ - الرقابة الداخلية Internal Control

تعرف الرقابة الداخلية بأنها الطرائق والمقاييس المتناغمة كلّها التي يتبناها المصرف بهدف حماية أصوله، وتنمية الكفاءة الإنتاجية، وضمان الدقة والثقة في سجلاته وبياناته المحاسبية، وضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات والضوابط التي وضعتها إدارة المصرف[٢].

يمكننا من خلال التعريف السابق أن نستخلص أهمية الرقابة الداخلية، الأمر الذي جعلها تحظى باهتمام خاص من قبل القائمين على إدارات المصارف والمحاسبين والمدققين (المراجعين) والسلطات النقدية، إذ لم تقتصر أهداف الرقابة الداخلية على حماية أصول المصرف وضمان الدقة والثقة في بياناته المحاسبية والالتزام بسياساته وإجراءاته، وإنما تجاوزت ذلك لتشمل رفع الكفاءة الإنتاجية للمصرف إلى أقصى حد ممكن، وذلك انسجاماً مع التوسع الكبير الذي شهده القطاع المصرفي وتشعب عملياته ونشاطاته المصرفية والإدارية والإشرافية.

ونظراً إلى أهمية الرقابة الداخلية سارعت إدارات المصارف إلى استحداث إدارة متخصصة بعملية الرقابة الداخلية مجهزة بفريق عمل متكامل على مستوى عالٍ من الخبرة والمهنية سميت (إدارة الرقابة والتدقيق الداخلي)، كإحدى الوسائل الإدارية والمحاسبية في تحقيق الأهداف المرجوة لتلك المصارف.

٢ - الرقابة الخارجية External Control

ويقصد بها الرقابة على أداء المصرف من قبل جهات خارجية مستقلة تقع خارج الهيكل الإداري للمصرف، ويأتي في مقدمتها التدقيق الخارجي (المراجعون الخارجيون) والرقابة من قبل المصرف المركزي (رقابة السلطات النقدية)، وذلك للتأكد من صحة العمليات المالية للمصرف ودقتها ومدى موثوقيتها والاعتماد عليها من قبل الجهات المتعاملة مع المصرف كالمودعين والمستثمرين والمصارف وغيرهم.

---

[1]-Ian H. Giddy, Who should be the Banking Supervision? Some General Considerations, IMF, March, 1997, p.p. 326,338.

[٢] - الغندور، كامل حافظ: محاور التحديث الفعال في المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، بيروت / لبنان، عام ٢٠٠٣، ص١٩٨.

وتأخذ الرقابة الخارجية التي يمارسها المصرف المركزي على المصارف التي هي موضوع بحثنا هذا أربعة أشكال من الرقابة " الرقابة الوقائية، ورقابة الأداء، ورقابة تصحيحية، والرقابة الحمائية "[1]

الرقابة الوقائية Preventive Control:

تعرف الرقابة الوقائية بأنها:" الرقابة التي تسبق أداء النشاط للحد من الأخطاء الناجمة عن الانحرافات في معايير الأداء "[2]، وتهدف الرقابة الوقائية بصورة رئيسة إلى تقليص المخاطرالتي تتعرض لها المصارف، ومن ثمَّ الحد من مشاكل السيولة والملاءة المالية، ومن أهم اجراءات هذه الرقابة:

- الحد من المنافسة بين البنوك بتحديد شروط منح التراخيص وفرض غرامات رادعة على المصارف المخالفة للأنظمة، والتعليمات التي يضعها البنك المركزي.
- وضع الحد الأدنى لكفاية رأس المال وتحديده وإلزام المصارف التقيد به.
- وضع نسب السيولة المطلوب من المصارف الاحتفاظ بها وتحديدها لمواجهة التزاماتها المستحقة في الوقت المحدد عند اضطرار المصرف لبيع موجوداته السائلة.
- وضع حدود للسقوف الائتمانية التي يمكن للمصارف أن تمنحها، وذلك كنسبة محددة من رأس مال المصرف بهدف توزيع المخاطر، فضلاً عن الحرص على تنويع المحفظة الائتمانية للمصرف بحيث تشمل غالبية القطاعات الاقتصادية، ولاتركز على قطاع دون آخر.

رقابة الأداء:

يقوم البنك المركزي بالاستفادة من نتائج هذا النوع من الرقابة التي تقوم بها إدارة البنك نفسها من خلال ممارستها لمعايير رقابية خاصة بالتعاون مع الجهات الرقابية والتدقيق الداخلي في البنك، ويأتي ذلك من خلال قيام المصارف بتزويد البنك المركزي بالكشوفات الدورية التي ترسل إليه، أو من خلال الزيارات التفتيشية التي يقوم بها المصرف المركزي لهذه المصارف.

الرقابة التصحيحية:

يهدف هذا النوع من الرقابة التي يمارسها البنك المركزي إلى معالجة الانحرافات بين المستهدفات الفعلية (النتائج المتحققة على أرض الواقع) والمستهدفات المخطط لها ضمن التوجهات الاستراتيجية للبنك والسياسات الموضوعة، ومن ثمَّ الوقوف عند الأسباب التي أدَّت إلى حدوث الانحراف، والعمل على معالجتها وتصحيحها في الوقت المناسب تجنباً من الوقوع بها مرة أخرى.

---

[1] - الهندي، عدنان: الرقابة والتفتيش من قبل المصارف المركزية، منشورات اتحاد المصارف العربية، عام ١٩٨٧، ص ص ٤٢-٤٣.

[2]- Andrewj.Durbin, 1997-Essentials of management-south-western, college publishing, ohio. P339.

الرقابة الحمائية Protective Control:

تهدف الرقابة الحمائية إلى مساعدة المصارف في مواجهة الأزمات التي قد تتعرض لها من خلال مؤسسات ضمان الودائع التي تهدف إلى توفير الحماية والأمان لأموال المودعين بصفة عامة ولصغار المودعين على وجه الخصوص، وكذلك من خلال دور البنك المركزي بوصفه بنك البنوك ومصرف الحكومة والمقرض الأخير للمصارف، سواء من خلال توفير السيولة اللازمة لهذه المصارف، أو من خلال قبول إعادة حسم الأوراق التجارية التي قامت المصارف بحسمها للزبائن.......الخ.

ومن أهم الوسائل التي تلجأ إليها المصارف المركزية لأداء وظيفتها في الرقابة على القطاع المصرفي مايأتي:

١ - منح التراخيص

تبدأ علاقة البنك المركزي بالبنك قبل تأسيس البنك، وذلك بتقديم طلب من قبل الراغبين بتأسيس البنك، مدعماً بالنظام الأساسي وعقد التأسيس، ودراسة الجدوى الاقتصادية للبنك، بهدف الحصول على الترخيص اللازم. وفي حال موافقة البنك المركزي على تأسيس البنك يُسَجَّلُ أصولاً بسجلاته. والتسجيل بحد ذاته يعدُّ أسلوباً أولياً للرقابة التي تعدُّ من أولى أنواع الرقابة التي تمارسها المصارف المركزية على المصارف[١]، والذي يتمثل في تنفيذ البنك الحاصل على الترخيص لأحكام الأنظمة والقوانين والتعليمات التي يحددها البنك المركزي لمنح التراخيص ومنها:

- تحديد الحد الأدنى لرأس المال.
- تحديد مراقبي الحسابات.
- أن يكون المصرف ذا سمعة طيبة وإدارة كفوءة.
- توضيح دور السلطة النقدية في الرقابة على أعمال البنوك.......الخ.

٢ - البيانات الدورية

يجب على البنوك المرخصة تقديم بيانات دورية للبنك المركزي بصورة منتظمة حسبما تحدده القوانين والتعليمات والأنظمة النافذة. ومن أهم البيانات الدورية التي يلتزم البنك بتقديمها للبنك المركزي بيان الموجودات والمطلوبات وحساب الأرباح والخسائر والتصريح عن الأخطار المصرفية وتصنيف الودائع والديون، ثم تُحلَّلُ المعلومات الواردة في هذه البيانات من قبل المختصين، وتُستخرَجُ النسب والمؤشرات التي تعكس الوضع المالي للبنوك والخطر الذي يمكن أن تواجهه، وبما يمكن من اكتشاف الخطر قبل وقوعه، وهذا النوع من الرقابة يعرف ***<u>بالرقابة المكتبية</u>***[٢].

---

[١] - أحمد، حسن: دور معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال في تطوير العمل الرقابي في القطاع المصرفي في سورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، إشراف الدكتور حسن حياتي، عام ٢٠٠٨، ص ص ١٠-١١.

[٢] - الصيرفي، محمد عبد الفتاح: إدارة البنوك، عمان، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٦، ص ص ٢٩١-٢٩٢.

٣ - أعمال التفتيش على البنوك

وتتمثل أعمال التفتيش على البنوك في ***الرقابة الميدانية*** المباشرة من قبل البنك المركزي على البنوك العاملة، من خلال قيام موظف أو أكثر من البنك المركزي بفحص حسابات أي بنك وتدقيقها، لتعرّف أوضاع البنك ومدى قيامه بممارسة أعماله حسب القوانين والأنظمة الصادرة، والتحقق من صحة المعلومات التي يقدمها المصرف للبنك المركزي[١]، ولعل من أهم مجالات التفتيش مايأتي:

- مطابقة الحسابات.
- التأكد من تنفيذ البنك للتعليمات والقوانين والأنظمة الصادرة إليه.
- التأكد من مدى فاعلية وسائل الرقابة والضبط الداخلي.
- التأكد من مدى كفاءة القائمين على المصرف.
- التأكد من عملية منح القروض وسلامتها، وتنفيذ القرض للغرض المخصص له.
- التأكد من حجم الودائع وحجم القروض، وإمكانية أن يكون البنك قد أسهم في توظيف أكثر من ٥٠% من ودائعه في القروض والتسليفات.

٤ - دراسة تقارير مراقبي الحسابات

يقوم المراقبون الخارجيون لحسابات البنوك بإعداد تقارير دورية في منتصف العام المالي وفي نهاية العام المالي عن المركز المالي للبنك ومدى التزامه بالقوانين والتعليمات والأنظمة الصادرة، وتتضمن هذه التقارير البيانات المالية الأساسية للبنوك من الميزانيات وقوائم الدخل وقوائم التدفقات النقدية فضلاً عن توصيات المراقبين الخارجيين لتعزيز متانة المركز المالي للبنك. هذا ويرفع مراقبو الحسابات الخارجية للبنوك نسخة من هذه التقارير إلى البنك المركزي، الذي يقوم بدوره بمراجعة المعلومات التي تتضمنها هذه التقارير، وذلك للتأكد من تنفيذ قراراته، والتأكد من عدم وجود أي مخالفة في نشاطات البنك.

٥ - إصدار التعليمات وفرض النسب والحدود الإلزامية على المصارف

تنفيذاً للقوانين والتعليمات والأنظمة الصادرة، وللتأكد من حسن سير أعمال المصارف، يقوم البنك المركزي بفرض النسب والحدود الإلزامية الناظمة لعمل المصارف، وتتضمن هذه النسب الاحتياطي النقدي الإلزامي والقانوني والسيولة القانونية ونسب الائتمان، وكذلك كفاية رأس المال إلى الموجودات الخطرة، وتحديد أسعار الفائدة المدينة والفائدة الدائنة، وسعر الخصم وسعر إعادة الخصم.......الخ.

---

[١] - عبدالله، خالد أمين: العمليات المصرفية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، عام ٢٠٠٣، ص ص ٣٩٢-٣٩٣.

٦- **الرقابة على أسعار الخدمات المصرفية**

يقوم البنك المركزي بتحديد أسعار الخدمات المصرفية التي تتقاضاها البنوك، مثل: عمولة إصدار الكفالات، وفتح الاعتمادات وتجديدها، وتنفيذ الحوالات.....الخ.

٧- **الرقابة على الائتمان المصرفي**

يستخدم البنك المركزي وبموجب القوانين أساليبَ عديدة لفرض رقابة كمية ورقابة نوعية على الائتمان المصرفي. فالرقابة الكمية تهدف إلى التحكم في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك لمختلف القطاعات الاقتصادية من خلال استخدامه لإحدى أدوات السياسة النقدية التي تتضمن / نسب الاحتياطي النقدي، ونسب السيولة، والتحكم في سعر الخصم وإعادة الخصم، وبيع الأوراق المالية والتجارية وشراؤها في السوق المفتوحة /، أمَّا الرقابة النوعية فتهدف إلى تشجيع البنوك على توجيه الائتمان المصرفي لقطاعات اقتصادية معينة، وذلك من خلال استخدامه أدوات عديدة من ضمنها:

- تحديد حصص مختلفة من القروض للقطاعات الاقتصادية.
- التمييز في أسعار الفائدة باختلاف أغراض القروض.
- التمييز في أسعار إعادة الخصم باختلاف أغراض إصدار الأوراق التجارية.
- تسهيل أو الحد من الحصول على الائتمان المصرفي في بعض المجالات، إذ يمكن للبنك المركزي الإسهام مثلاً في التخفيض من حدة أزمة السكن بتسهيل شروط الحصول على الائتمان اللازم لبناء المساكن، وذلك عن طريق تغيير / الدفعة الأولى، ومدة الرهن، ومدة السداد، وسعر الفائدة...الخ /، والعكس صحيح في حالة الحد من التوسع في التمويلات السكنية[١].

ويرى الباحث أنه حتى تتمكن المصارف من القيام بدورها المهم، وتحقيق أهداف الرقابة المصرفية لابَّد من توافر الوسائل الرقابية الفاعلة التي تعطي المصرف المركزي القدرة على تحقيق رقابة فاعلة على نشاط المصارف وتنظيم أعمالها وضبط حساباتها، مما يسهم في الحد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، ومن ثمَّ ترسيخ الثقة في الجهاز المصرفي، مما يسهم بشكل فاعل في تنمية الاقتصاد الوطني.

[١] - المزاوي، محمد كمال خليل: اقتصاديات الائتمان المصرفي، الاسكندرية، الطبعة الثانية، عام ٢٠٠٣، ص١٧٥.

المبحث الثاني
أنظمة الرقابة المصرفية

سوف نستعرض في هذا المبحث أهم أنظمة الرقابة المصرفية المستخدمة لتقييم أداء المصارف ومنها[1]:

أولاً: استخدام نظام الرقابة القائم على تقييم المخاطر في البنوك

قامت المملكة المتحدة بالعمل على تطبيق نظام يطلق عليه تقييم المخاطر من قبل السلطات الرقابية، يتم بموجبه تقييم المخاطر التي تتعرض لها البنوك تدريجياً (أولاً بأول)، ويعتمد هذا النظام بشكل أساسي على تحديد مختلف أوجه النشاط التي تتعرض للمخاطر، والعمل على قياسها، وكذلك تأكيد سلامة أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات التنظيم والإدارة.

ثانياً: استخدام النماذج الإحصائية للتنبؤ المبكر بالإخفاق المالي للبنك كأداة للإنذار المبكر

تم العمل بهذا النظام في أمريكا، حيث تتميز هذه النماذج بقدرتها على تحديد المخاطر التي قد يترتب عليها تعرض البنك لمشكلات مالية في المستقبل باستخدام متغيرات كمية محددة.

ثالثاً: نظام الرقابة القائم على التقييم الموحد CAMELS

يعدُّ هذا النظام من أكثر الأنظمة استخداماً للتقييم والتصنيف، وهو الذي قُيِّمَ على أساسه أداء المصارف السورية في هذه الأطروحة، ولذلك سنتناول دراسة عناصره **بشكل تفصيلي**.

إن الغرض من أسلوب تقدير المخاطر، أو نظام التقييم camels، هو التحديد بطريقة شاملة موحدة للوضع المصرفي الإجمالي. كما يساعد نظام التقييم الموحد في تحديد المصارف التي تشكل نقاط ضعفها المالية، والتشغيلية، والإدارية خطراً بارزاً لأدائها، وتتطلب إجراءً رقابياً خاصاً لمعالجة نقاط الضعف الخطرة.

كما يسمح نظام التقييم الموحد للسلطات النقدية بتقييم القوة والسلامة الكلية للصناعة المصرفية. كما يوفر نظاماً للتقييم الموحد للمعلومات المهمة في تحديد أولويات الرقابة المصرفية، والمصادر المطلوبة للرقابة السليمة للصناعة المصرفية.

---

[1] - انظر في ذلك:

- الشاهد، سمير محمد: مصارف الغد، اتحاد المصارف العربية، عام ٢٠٠١، ص ص ٢٦٣-٢٦٥.

- الغندور، حافظ كامل: محاور التحديث الفعال في المصارف العربية (فكر مابعد الحداثة)، اتحاد المصارف العربية، عام ٢٠٠٣، ص ص ١٨٤-١٨٧.

يتطلب نظام التقييم الموحد التحليل الشامل للأوضاع المصرفية، ويمكن تنفيذ هذا التحليل فقط في أثناء التفتيش الميداني الشامل، بحيث يتم التثبت الفعلي من الأصول والمعاملات، وفضلاً عن ذلك يمكن للمراقبين في أثناء التفتيش الميداني فقط أن يتفهموا قدرة الإدارة على تحمل المخاطر، وأسلوبها في إدارة المخاطر.

يرتكز نظام التقييم الموحد على أسلوب تقدير المخاطرالذي يؤكد ستة عناصر رئيسة:

كفاية رأس المال	Capital Adequacy
نوعية الأصول	Asset Quality
الإدارة	Management
الربحية	Earnings
السيولة	Liquidity
الحساسية	Sensitivity

وتظهر آلية تطبيق نظام التقييم الموحد على الجهاز المصرفي كمايأتي[١]:

يخصص لكل مصرف نظام تقييم موحد يستند إلى تقييم العناصر الرئيسية الستة، مما يوفر الإطار العام لتقييم العوامل الإدارية، والمالية، والتشغيلية، المهمة جميعها لكل مصرف يخضع لمراقبة السلطات النقدية.

تعتمد كفاءة استخدام نظام التقييم الموحد على المؤهلات العلمية والموضوعية للمراقبين المصرفيين الذين يقومون بالجولات الميدانية الروتينية، ويقيمون المخاطر في البنوك.

بعد انتهاء المراقبين المصرفيين من جولات التفتيش الميدانية جميعها التي تقودها دائرة الرقابة على البنوك لدى البنك المركزي، يُعَدُّ تقرير التفتيش الخاص بكل مصرف على نموذج موحد، تحدد فيه عناصر camels* جميعها.

يتطلب نظام التقييم الموحد تخصيص تصنيف رقمي لكل مصرف، بالاستناد إلى العناصر الستة الأساسية، ويحدد كل عنصر بتصنيف رقمي من (١) إلى (٥)، إذ أنّ التصنيف (١) يكون أفضل تقييم، والتصنيف (٥) يكون أسوأ تقييم. ويُحَدَّدُ تصنيف المصرف استناداً إلى تقييمات كل عنصر أساسي من (١) إلى (٥)، ويتم الأخذ في الحسبان لدى إعطاء هذا التقييم جميع العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر الأساسية في تحديد التقييم الموحد، وذلك بسبب أن عملية تحديد التقييم الموحد هي حكم شخصي وموضوعي للمفتش.

---

[١] - بحث غير منشور حول / سياسة استخدام التقييم المركب للمصارف التجارية، سلطة النقد الفلسطينية /قسم الرقابة المصرفية/، عام ٢٠٠٣.

* تعدُّ نتائج التقييم الموحد للمصارف خاصة بالسلطات النقدية، ويمكن استعمالها لأغراضها الداخلية فقط.

فالمصارف التي تصنيفها (٤) أو (٥) يشير إلى وجود مشكلات جدية تتطلب إجراءً رقابياً معيناً، أمَّا المصارف التي تصنيفها (٣) فهي بشكل عام لديها نقاط ضعف يجب تصحيحها خلال مدة زمنية معينة وإلا قد تتسبب بمشكلات كبيرة في الملاءة والسيولة.

في حين تعدُّ المصارف التي تصنيفها الموحد (١) أو (٢) سليمة في الجوانب جميعها وذات إدارة راسخة وقادرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية، وتتطلب فقط الحد الأدنى من الإشراف الرقابي لضمان استمرارية الأداء.

وفيمايأتي عرض كل عنصر من عناصر نظام التقييم الموحد camels من خلال توضيح عناصر التصنيف، ووصف مختصر عن معنى الرقم الذي يعطى للبنك[١].

---

[١] -الكراسنة، ابراهيم: أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، المرجع السابق، ص ص ٢٢-٣٣.

١ - كفاية رأس المال Capital Adequacy

تعكس كفاية رأس المال القوة المالية للمصرف، ومدى قدرته على احتواء المخاطر الملازمة لمسارات أعماله ونشاطاته المصرفية والتحكم بها، الأمر الذي يحتم على المصرف أن يمتلك رأس مالٍ كافياً يتناسب وحجم أعماله ويدعم موجوداته الخطرة.

يشتمل رأس المال المصرفي **بالمفهوم الضيق** على رأس المال المدفوع بالكامل (أسهم عادية وأسهم ممتازة) والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، في حين يشتمل رأس المال المصرفي **بالمفهوم الواسع** فضلاً عن رأس المال بالمفهوم الضيق على سندات الدين ذات الأجل الطويل والمتوسط التي تصدرها المصارف[١].

وتتبع أهمية رأس المال بوصفه الدرع الحصين للمصرف بالنسبة إلى المودعين في حال إعسار المصرف وعدم قدرته على تسديد قيمة إيداعاتهم، كما يوفر رأس المال الثقة في المصرف بشكل خاص وبالجهاز المصرفي ككل بشكل عام، كما يعكس رأس المال المركز المالي للمصرف ويعبر عن حقوق المساهمين فيه.

إن تصنيف رأس المال يأخذ بالحسبان العوامل الرئيسية الآتية:

- حجم الأصول المتعثرة وكفاية المخصصات بالنسبة إلى إجمالي رأس المال.
- مسارات الأعمال سواء المحلية أو الاقليمية أو الدولية.
- التوقعات المستقبلية لنمو الأصول ورأس المال.
- قيمة الأرباح المحتجزة وكيفية التوزيع على المساهمين.
- قدرة المصرف على الدخول إلى أسواق رأس المال للحصول على التمويل والدعم.
- الالتزام بالمتطلبات القانونية لكفاية رأس المال.
- المخاطر التي يتعرض لها المصرف كلّها (مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة.....الخ).

أهم النسب المالية المتبعة للتقييم:

- نسبة رافعة التمويل (رأس المال والاحتياطيات / الموجودات أو الأصول).
- نسبة كفاية رأس المال.

بعد إجراء التحليل يكون التصنيف كمايأتي:

---

[١] - الخجا، جمانة: دور الرقابة المصرفية في تحقيق سلامة الوضع المصرفي، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، عام ٢٠١٠، ص١٥.

١ ⟸ يعني التزام المصرف بكفاية رأس مال عالية لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال والعمليات المصرفية.

٢ ⟸ يعني التزام المصرف بكفاية رأس مال مرضية لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال والعمليات المصرفية.

٣ ⟸ يعني التزام المصرف بكفاية رأس مال أقل من المطلوب لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال والعمليات المصرفية.

إن هذا التصنيف لرأسمال يتطلب بالعادة إشرافاً تنظيمياً لضمان قيام الإدارة و/أو المساهمين بالمعالجة السليمة لنقاط الضعف التي يعاني منها المصرف، واتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال.

٤ ⟸ يعني عدم كفاية رأس المال اللازمة لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال والعمليات المصرفية.

إن هذا التصنيف لرأسمال يتطلب وجود إشراف تنظيمي قوي لضمان اتخاذ الإدارة و/أو المساهمين الإجراءات المناسبة لتحسين كفاية رأس المال.

٥ ⟸ يعني مصرف معسر، إذ يتطلب إشرافاً رقابياً قوياً لتخفيف الخسائر للمودعين والدائنين.

٢ - جودة الأصول Asset Quality

تعني أن حجم الأصول المتعثرة بالنسبة إلى رأس المال قليلة، وتعني أن حجم القروض التي فات موعد تسديدها أو تمديدها قليلة، وتعني الضبط الجيد للتركزات الائتمانية بما يوفر حداً أدنى من المخاطر، وتعني أن إدارة محفظة القروض مضبوطة بشكل فعال وجيد نتيجة للسياسات التحوطية في منح الائتمان ودراسة قدرة العميل على السداد، وتعني أيضاً احتفاظ الإدارة بالاحتياطي الكافي لتغطية خسائر القروض، كما تعني قابلية هذه الأصول للتحويل إلى سيولة بسهولة ويسر.
تعدُّ الاستثمارات والقروض (التمويلات) المكونات الرئيسية لمحفظة الأصول في أي مصرف التي يقوم باستخدامها لتحقيق العوائد والإيرادات، سواء من خلال قيامه بمنح القروض (التمويلات) للمتعاملين معه، أو من خلال قيامه بالاستثمارات (شراء الأوراق المالية، شراء أوراق مديونية، شراء الأسهم...الخ).
وتتبع أهمية موضوع جودة الأصول من كونها تؤثر في الملاءة المالية للمصرف سواء إيراداته، وسيولته، ورأسماله، ومن ثمَّ فإن جودة الأصول تعكس مدى متانة الوضع المالي للمصرف وسلامته، وحجم مخاطر عدم السداد الحالية والمستقبلية التي قد يتعرض لها.

إن تصنيف جودة الأصول يأخذ بالحسبان العوامل الرئيسة الآتية:

- حجم الأصول المتعثرة بالنسبة إلى رأس المال الإجمالي.
- حجم واتجاهات انتهاء آجال تسديد القروض وتمديد آجالها.
- التركزات الكبيرة للتسهيلات ومخاطر المقترض الوحيد أو المقترضين ذوي الصلة.
- كفاءة إدارة محفظة القروض بالنظر إلى الاستراتيجيات، والسياسات، والإجراءات.
- مستوى احتياطيات خسائر القروض.
- نوعية الأصول الأخرى وحجمها، واتجاهها، وإدارتها مثل: الاستثمار بالأوراق المالية، والأصول الثابتة......الخ.
- النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان (تحصيل الديون، ملاحقة المقترضين......الخ).

أهم النسب المالية المتبعة للتقييم:

- نسبة الموجودات المنتجة للفوائد / إجمالي الموجودات.
- نسبة التركزات الائتمانية.
- نسبة القروض غير العاملة / إجمالي القروض.

بعد إجراء التحليل يكون التصنيف كمايأتي:

١ ⟸ يعني حجم الأصول المتعثرة بالنسبة إلى رأس المال قليلة، الاتجاه الإيجابي في حجم القروض التي فات موعد تسديدها أو تمديدها، الضبط الجيد للتركزات الائتمانية بما يوفر حداً أدنى من المخاطر، إدارة محفظة القروض مضبوطة بشكل فعال وجيد، احتفاظ الإدارة بالاحتياطي الكافي لتغطية خسائر القروض، ومن ثمَّ فإن هذا التصنيف لجودة الأصول لاتستدعي أية اهتمام رقابي.

٢ ⟸ تعني أن جودة الأصول مرضية، وكذلك بالنسبة إلى إدارة القروض، ولكن يشهد المصرف في هذا المستوى من التصنيف بعض نقاط الضعف في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة سابقاً، ومن ثمَّ فإن مستوى جودة الأصول يحتاج إلى اهتمام محدود من قبل السلطات الرقابية.

٣ ⟸ المصرف الذي تصنيف جودة أصوله (٣) يظهر نقاط ضعف كبيرة في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة سابقاً، والمطلوب إشراف رقابي تنظيمي عليه لضمان قيام الإدارة بمعالجة نقاط الضعف.

٤ ⟸ المصرف الذي تصنيف جودة أصوله (٤) يظهر نقاط ضعف رئيسة التي إذا لم تُصَّحح فوراً فستسبب انخفاضاً / إضعاف رأس المال، أو الإعسار. مما يتطلب وجود إشراف رقابي قوي لضمان اتخاذ الإدارة خطوات فورية لمعالجة نقاط الضعف أو تصحيح العيوب.

٥ ⟸ تعني ضعفاً كبيراً في جودة الأصول وإدارة القروض، مما يضعف رأس المال بصورة حادة. مما يتطلب هنا إشرافاً رقابياً قوياً للحد من تآكل رأس المال أكثر من ذلك و/أو حماية المودعين والدائنين.

٣ - الإدارة Management

تعتمد جودة أداء أي مصرف في مختلف مجالات نشاطه على كفاءة الإدارة بمستوياتها كلّها من حيث الفهم الشامل للمخاطر الملازمة للنشاطات المصرفية للبنك، ومعدل الأداء المالي القوي في المجالات جميعها. والفهم الملائم والتجاوب مع متغيرات البيئة الاقتصادية، والالتزام بالمراقبة الفعالة، وعدم تغليب المصالح الذاتية، وتجاوب الإدارة ومجلس المساهمين مع إجراءات السلطات النقدية والمصرفية وتوصياتها.

وتقاس كفاءة الإدارة من خلال قدرتها على تحقيق كفاءة العناصر الجزئية الأخرى في المصرف (كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، السيولة، والحساسية للمخاطر)، من خلال اتخاذ القرارات المتعلقة بخلق التوازن الفعال بين منظومة السيولة والربحية ومدى كفاية رأس المال في إطار إدارة المخاطر.

إن تصنيف الإدارة يأخذ بالحسبان العوامل الرئيسة الآتية:

- فهم المخاطر الملازمة للنشاطات المصرفية والبيئة الاقتصادية.
- الأداء المالي للمصرف بالنظر إلى نوعية الأصول، وكفاية رأس المال، والأرباح، والسيولة.
- تطوير الخطط والسياسات والإجراءات والضوابط وتنفيذها للمجالات الرئيسة جميعها.
- وجود الانسجام والملاءمة لوظيفة التدقيق الداخلي والخارجي.
- الالتزام بالتشريعات والأنظمة الصادرة عن السلطات النقدية.
- التوجه نحو تغليب المصالح الذاتية.
- التجاوب مع اهتمامات المدققين والسلطات النقدية وتوصياتهما.

أهم النسب المالية المتبعة للتقييم:

- الاستلاف من المصرف المركزي.
- نسبة الموجودات الأجنبية / إجمالي الموجودات.

بعد إجراء التحليل يكون التصنيف كمايأتي:

١ ⟸ تتصف الإدارة التي تصنيفها (١) بالفهم الشامل للمخاطر الملازمة للنشاطات المصرفية للبنك، ومعدل الأداء المالي القوي في المجالات جميعها، والفهم الملائم والتجاوب مع متغيرات البيئة الاقتصادية، والالتزام بالمراقبة الفاعلة، وعدم تغليب المصالح الذاتية، وتجاوب الإدارة ومجلس المساهمين مع اعتبارات السلطات النقدية والمراقبين وتوصياتهم.

٢ ⟸ الإدارة التي تصنيفها (٢) لديها بعض نقاط الضعف في العوامل الرئيسة المذكورة سابقاً التي من السهل تصحيحها دون الإشراف الرقابي.

٣ ⟸ تظهر الإدارة التي تصنيفها (٣) نقاط ضعف رئيسية في واحدة أو أكثر من العوامل المذكورة سابقاً. ويتطلب هنا وجود الرقابة التنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة أو مجلس المساهمين إجراءاً تصحيحياً.

٤ ⟸ تظهر الإدارة التي تصنيفها (٤) ضعفاً عاماً في عدد من العوامل السابقة، وهنا تبرز الحاجة إلى وجود إجراء رقابي تنظيمي قوي لضمان الإجراء التصحيحي، ويجب على السلطات النقدية أو مجلس المساهمين الأخذ بالحسبان اتخاذ إجراءات الاستبدال أو تقوية الإدارة.

٥ ⟸ أما الإدارة التي تصنيفها (٥) فهي غير فاعلة بالكامل، وتتطلب إجراءً رقابياً فورياً وقوياً وقد تُظهِرُ عيوباً في معظم العوامل المذكورة سابقاً، بحيث يشهد المصرف ضعفاً شديداً في أدائه المالي. ويجب على السلطات النقدية أو مجلس المساهمين الأخذ بالحسبان الاستبدال الفوري للإدارة.

٤ - الربحية Earnings

تعني أن المصرف يتصف بالدخل الكافي لتلبية متطلبات الاحتياطي وتوزيع أرباح معقولة للمساهمين، ومواجهة الخسائر غير المتوقعة، وتعني التخطيط والرقابة القوية على بنود الإيرادات والنفقات، كما تعني أيضاً انخفاض الاعتماد على البنود الاستثنائية ومصادر الدخل غير التقليدية.

وتأتي أهمية عنصر الربحية بوصفها العامل الرئيسي الذي يمكن المصرف من متابعة أعماله ونشاطاته وتقديم خدماته، فضلاً عن أن الربحية تعدُّ مصدر ثقة للمتعاملين مع المصرف.

ويمكن تقييم ربحية المصرف من خلال قدرته على زيادة إيراداته وضبط نفقاته، وذلك من خلال اعتماده على مصادر الإيرادات المنتظمة غير الاستثنائية التي تسهم في تعظيم حقوق المساهمين لديه وتجنبه من الإفلاس، مما ينعكس إيجابياً على سمعة المصرف.

يأخذ تصنيف الربحية بالحسبان العوامل الرئيسة الآتية:

- كفاية الأرباح لسدِّ الخسائر، وتوفير رأس المال الكافي، وتوزيع عوائد الأرباح المعقولة.
- نوعية الدخل الصافي وتركيبه بما في ذلك حجم الضرائب.
- حجم العناصر المختلفة للدخل الصافي واتجاهاتها / الإيرادات، المصاريف.....الخ /.
- التخطيط والرقابة على بنود الإيرادات والنفقات.
- الإيرادات المتعلقة بنشاطات المخاطر العالية أو المصادر غير التقليدية للدخل.

أهم النسب المالية المتبعة للتقييم:

- نسبة العائد على حقوق الملكية أو الأموال الخاصة (ROE).
- نسبة العائد على الأصول (ROA).

بعد إجراء التحليل يكون التصنيف كمايأتي:

١ ⟸ يعني أن المصرف يتصف بالدخل الكافي لتلبية متطلبات الاحتياطي وتوزيع أرباح معقولة للمساهمين، والتخطيط والرقابة القوية على بنود الإيرادات والنفقات، وانخفاض الاعتماد على البنود الاستثنائية ومصادر الدخل غير التقليدية.

٢ ⟸ يعني أن المصرف يولد دخلاً كافياً لتلبية احتياجات الاحتياطي، ويوفر نمو رأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة للمساهمين، ولكن المصرف يشهد بعض نقاط الضعف في العناصر المذكورة سابقاً سواء أكانت بالاعتماد على الدخل الاستثنائي المتعلق بنشاطات المخاطر العالية ومصادر الدخل

غير التقليدية لزيادة الأرباح الصافية و/أو حاجة الإدارة لتحسين عمليات التخطيط والرقابة لبنود الميزانية.

٣ ⟸ يشهد المصرف الذي تصنيف أرباحه (٣) نقاط ضعف رئيسية في واحدة أو أكثر من العوامل الواردة سابقاً. وعادةً مايتطلب الأمر وجود رقابة مصرفية تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين أداء الأرباح المصرفية.

٤ ⟸ يواجه المصرف الذي تصنيف أرباحه (٤) مشكلات حادة في الربحية. وقد يكون صافي الربح إيجابياً، ولكنه غير كافٍ لتلبية الاحتياطات اللازمة ونمو رأس المال المطلوب. مما يتطلب ضرورة اتخاذ الإدارة إجراءً فورياً لتحسين الدخل، وضبط النفقات. ويستدعي الإشراف الرقابي التنظيمي من قبل السلطات النقدية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الفورية التي تحد من تهديد الملاءة المالية للمصرف.

٥ ⟸ أمَّا المصرف الذي تصنيف أرباحه (٥) فيعاني من خسائر بصورة تعرض ملاءة المصرف للمخاطر. ممَّا يتطلب هنا وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية، وإلا فإنَّ الخسائر ستتسبب بإعسار المصرف.

٥ - السيولة Liquidity

يقصد بالسيولة قدرة المصرف على توفير الأموال اللازمة لتغطية احتياجاته الحالية والمستقبلية من جهة، فضلاً عن قدرته على مواجهة الالتزامات المترتبة عليه كلها في الوقت المناسب ودون تكاليف إضافية من جهة أخرى.

إن احدى مسؤوليات الإدارة الرئيسية هو الاحتفاظ بأصول سائلة كافية لتلبية الالتزامات اليومية وتعظيم الربحية وتقليل المخاطر. مع الأخذ بالحسبان أن الإدارة التي تحتفظ بمستوى عالٍ من الأصول السائلة تأخذ بمخاطر قليلة أرباحاً منخفضةً، وعلى العكس فإن الإدارة التي تحتفظ بمستوى منخفض من الأصول السائلة لديها أرباح قوية بمخاطر عالية.

مع الإشارة إلى أنّ إدارة السيولة تتوقف على مدى قدرة المصرف على استثمار فائض السيولة لديه بالشكل الأمثل، بما يحقق له أفضل العوائد وفق مستوى مقبول من المخاطر، مع التحوط لسيولة نقدية ملائمة لمواجهة متطلبات سحوبات العملاء.

كما تتوقف إدارة السيولة على مدى قدرة إدارة المصرف المواءمة بين آجال مطلوبات المصرف (مصادر الأموال من الإيداعات أو تسديد الالتزامات) وبين كيفية استعمال مصادر الأموال (على شكل تمويل واستثمار) عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالسيولة، بغرض الحفاظ على مستوى كافٍ من السيولة، مما يستلزم على سبيل المثال قيام إدارة المصرف بدراسة طبيعة الودائع ونمطها في المصرف من ناحية تكلفة التمويل والعائد المتحقق من استخدام هذه الودائع في التوظيفات المحتملة، ومدى كفاية هذا العائد لمقابلة تكلفة الودائع من ناحية، وتوفير فائض للتوزيع من ناحية أخرى.

كما تتجلى أهمية عنصر السيولة لدى المصارف في زيادة ثقة المودعين والمستثمرين والمتمولين بالمصرف نظراً إلى قدرته على تلبية احتياجاتهم، وبالمقابل فإن نقص السيولة التي قد يتعرض لها المصرف في بعض الأحيان نتيجة لظروف غير عادية (سياسية، طبيعية، اقتصادية...الخ) تؤدي إلى إسراع المودعين بسحب ودائعهم، مما يؤدي إلى نفاذ النقدية لدى المصرف، ويدفعه إلى الاقتراض أو بيع الأصول خوفاً من الإفلاس.

إن تصنيف السيولة يأخذ بالحسبان العوامل الرئيسة الآتية:

- مدى قدرة المصرف على توريق الأصول وبيعها لمواجهة النقص في السيولة.
- مدى توافر قدر مناسب من الأصول الممكن تحويلها إلى سيولة في أي وقت دون تحقيق خسائر.
- مدى التنوع في أوجه الاستثمار (طويلة، متوسطة، قصيرة الأجل) ومصادر الأموال.
- القدرة على دخول الأسواق المالية.
- مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على مراقبة وضع السيولة بشكل مستمر.

أهم النسب المالية المتبعة للتقييم:

- نسبة التسليفات / الودائع.
- نسبة الأموال الجاهزة / الأصول.
- نسبة الأموال الجاهزة / الودائع.

بعد إجراء التحليل يكون التصنيف كمايأتي:

١ ⟸ يعني أن السيولة وإدارتها قوية، وأن البنك لديه الأصول السائلة الكافية لتلبية الالتزامات الحالية والمستقبلية.

٢ ⟸ يعني أن المصرف يشهد نقطة ضعف واحدة فقط من العوامل الواردة أعلاه. وإن لدى البنك الأصول السائلة المقبولة لتلبية الالتزامات الحالية والمستقبلية.

٣ ⟸ يظهر المصرف الذي تصنيف سيولته (٣) نقاط ضعف رئيسية في واحدة أو أكثر من العوامل أعلاه. ومن ثمَّ يمكن أن يعاني من عدم القدرة على تلبية الالتزامات اليومية نتيجة المنهجية غير المتطورة لإدارة السيولة، مما يتطلب الحاجة لمعالجة الإدارة الفورية للاتجاهات السلبية لمنع حدوث أزمة نقص سيولة في المصرف.

٤ ⟸ المصرف الذي تصنيف سيولته (٤) يعاني من مشكلات سيولة حادة، تتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية، تساعد في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتدعيم مركز السيولة لضمان تلبية المصرف لالتزاماته الحالية.

٥ ⟸ يتطلب المصرف الذي تصنيف سيولته (٥) الدعم من مصادر تمويلية خارجية لتلبية احتياجاته من السيولة، وذلك لمنع انهيار المصرف بسبب عدم قدرته على تلبية التزامات الدائنين والمودعين.

٦ - **الحساسية لأسعار السوق Sensitivity to Market price**

تعكس الحساسية لعناصر أسعار السوق درجة التغيّر في أسعار الفائدة، وأسعار العملات الأجنبية، وأسعار السلع، أو أسعار الأسهم الممكن تأثيرها عكسياً في أرباح البنك أو رأس المال.

عند تقييم هذا العنصر، يجب إيلاء الاعتبار لقدرة الإدارة على تحديد مخاطر السوق وقياسها ومراقبتها، وحجم البنك، وطبيعة نشاطاته وتعقدها، وكفاية رأسماله وأرباحه بالعلاقة مع مستوى تعرضه لمخاطر أسعار السوق.

إن المصدر الرئيسي لمخاطر السوق في العديد من البنوك ينشأ عن المراكز غير المحتفظ بها لهدف المتاجرة، ودرجة حساسيتها للتغيرات في أسعار الفائدة. وفي بعض البنوك الكبرى، فإن عمليات تبادل العملات الأجنبية يمكن أن تكون مصدراً مهماً لمخاطر أسعار السوق. أمَّا بالنسبة إلى البنوك الأخرى، فإنَّ نشاطات المتاجرة أو الاستثمارات في الأسهم تشكل المصدر الرئيسي لمخاطر أسعار السوق.

إن تصنيف الحساسية لأسعار السوق يأخذ بالحسبان العوامل الرئيسة الآتية:

- حساسية أرباح البنك أو القيمة الاقتصادية لرأسماله للتغيرات المعاكسة في أسعار الفائدة، وأسعار العملات الأجنبية، وأسعار السلع، وأسعار الأسهم.
- قدرة الإدارة على تحديد مخاطر التعرض للسوق وقياسها، ومراقبتها، وضبطها حسب حجم البنك، ودرجة تعقيد نشاطاته.
- طبيعة عملية التعرض لمخاطر أسعار الفائدة الناشئة عن الأدوات غير المحتفظ بها للمتاجرة ودرجة تعقيدها.
- طبيعة عملية التعرض لمخاطر أسعار السوق الناشئة عن مخاطر عمليات البنك المصرفية الأجنبية ودرجة تعقيدها.

أهم النسب المالية المتبعة للتقييم:

- نسبة الودائع / المطاليب.
- نسبة التسليفات / الموجودات.

بعد إجراء التحليل يكون التصنيف كما يأتي:

١ ⟸ يشير إلى أن الحساسية لأسعار السوق مراقبة جيداً، مع وجود احتمال ضئيل لتأثيرها عكسياً في أداء الأرباح أو مركز رأس المال. كما تعدُّ ممارسات إدارة المخاطر قوية بما يتفق وحجم مخاطر أسعار السوق المقبولة من قبل البنك وتطورها ومستواها. ويوفر مستوى الأرباح ورأس المال دعماً أساسياً لدرجة مخاطر أسعار السوق المأخوذة من قبل البنك.

٢ ⟸ يشير إلى أن الحساسية لمخاطر أسعار السوق قد ضُبِطَت بالشكل المناسب، مع وجود احتمال معتدل بتأثيرها عكسياً في أداء الأرباح ومركز رأس المال. كما أن ممارسات إدارة المخاطر كافية لحجم مخاطر السوق المقبولة من قبل البنك وتطورها ومستواها. ويوفر مستوى الأرباح ورأس المال الدعم الكافي لدرجة مخاطر أسعار السوق المأخوذة من قبل البنك.

٣ ⟸ يشير إلى أن مراقبة حساسية مخاطر السوق بحاجة لتحسين، مع وجود احتمال ظاهر بتأثيرها العكسي في أداء الأرباح أو مركز رأس المال. كما أن ممارسات إدارة المخاطر بحاجة لتحسين حجم مخاطر أسعار السوق المقبولة من قبل البنك وتطورها ومستواها/ ويمكن أن يكون مستوى الأرباح ورأس المال غير كافٍ لتدعيم مخاطر السوق المأخوذة من قبل البنك.

٤ ⟸ يشير إلى أن مراقبة حساسية مخاطر السوق غير مقبولة، أو أن هناك احتمالاً كبيراً لتأثيرها العكسي في أداء الأرباح أو مركز رأس المال. كما تعدُّ ممارسات إدارة المخاطر منقوصة بالنسبة إلى حجم مخاطر أسعار السوق المقبولة من قبل البنك وتطورها ومستواها. وأن مستوى الأرباح ورأس المال يقدم دعماً لدرجة مخاطر السوق المأخوذة من قبل البنك.

٥ ⟸ يشير إلى أن ضبط حساسية مخاطر السوق غير مقبولة، أو أن مستوى مخاطر السوق التي أخذها البنك على عاتقه يمثل تهديداً وشيكاً له. كما أن ممارسات إدارة المخاطر إجمالاً غير كافية، لحجم مخاطر السوق المقبولة من قبل البنك وتطورها ومستواها.

....

....

....

وعلى ذلك يمكننا القول إنَّ هناك علاقة تكاملية ومترابطة بين عناصر نظام CAMELS، ومن ثمَّ يجب على إدارات المصارف أن تختار المزيج الأمثل بين هذه العناصر بحيث تتوافق وتتكامل هذه العناصر مع بعضها بعضاً، بما يكفل تحقيق القوة والسلامة المصرفية للمصرف على الصعيد الداخلي، كما يساعد ذلك السلطات الرقابية على تحديد نقاط الضعف الخطرة لدى المصارف، واتخاذ الإجراءات الرقابية اللازمة لمعالجتها بما يضمن كفاءة النظام المصرفي وسلامته ككل.

الفصل الثاني: الرقابة المصرفية في إطار مقررات لجنة بازل
المبحث الأول: الرقابة المصرفية في إطار بازل ١
المطلب الأول : معدل كفاية رأس المال وفقاً لإتفاق بازل ١
المطلب الثاني : المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة وفق مقترحات بازل ١
المبحث الثاني : الرقابة المصرفية في إطار بازل ٢
المبحث الثالث : الرقابة المصرفية في إطار مقترحات بازل ٣

الفصل الثاني

الرقابة المصرفية في إطار مقررات لجنة بازل

مقدمة

في ظل التوسع الذي شهدته الأسواق المالية العالمية وامتداد النشاط المصرفي على المستوى الدولي، ظهرت الحاجة لايجاد معايير موحدة تسمح بتنظيم العمل المصرفي على المستوى الدولي، بحيث يتضمن درجة عالية من الاستقرار المالي الدولي في ظل المنافسة الكبيرة التي يشهدها القطاع المصرفي.

وعليه فقد توصلت الجهود الدولية من خلال تشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى تحديد معيار لكفاية رأس المال المبني على المخاطر التي تواجه نشاط البنوك، من أجل ضمان حد أدنى من الحماية لأموال المودعين والحفاظ على سلامة واستقرار النظام المالي والمصرفي على المستوى الدولي وطرائق رقابته والإشراف عليه.

ويتناول هذا الفصل المقررات والمبادئ والمقترحات التي تبنتها لجنة بازل الأولى والثانية والثالثة للرقابة المصرفية التي عملت على إيجاد أسس رقابية وتنظيمية للعمل المصرفي من أجل حمايته من التقلبات والأزمات التي يمكن أن تؤثر سلباً في الاقتصاديات المحلية والعالمية، خاصة في ظل التوسع في النشاطات المصرفية والمالية وامتدادها الواسع على المستوى الدولي.

المبحث الأول
الرقابة المصرفية في إطار بازل ١

نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر* في نهاية عام ١٩٧٤، بإشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وقد حدث هذا التأسيس بعد أن تفاقمت أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، وازدياد حجم الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية ونسبها، وتعثر بعض هذه البنوك، يضاف إلى ذلك المنافسة القوية التي خلقتها البنوك اليابانية إزاء البنوك الأمريكية والأوروبية بسبب النقص الحاصل في رؤوس أموال تلك البنوك[١].

ويمكن أن نذكر أهم الأهداف التي تسعى هذه الاتفاقية لتحقيقها فيما يتعلق بالنشاطات التي تقوم بها البنوك كمايأتي[٢]:

- تسهيل عملية تبادل المعلومات بين السلطات النقدية المحلية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية.
- التنسيق بين السلطات النقدية الرقابية المختلفة فيما يتعلق بتطوير الإدارات الرقابية لتتمكن من مراقبة تعاملاتها وتنظيمها مع المؤسسات المالية الأجنبية، بما يحقق كفاءة الرقابة المصرفية وفاعليتها.
- تحفيز إنشاء نظام رقابي فعال يحقق الأمان للمودعين والمستثمرين من جهة، ويحقق الاستقرار في الجهاز المصرفي والأسواق المالية العالمية من جهة أخرى.

---

[١] - التوني، ناجي: الإصلاح المصرفي، سلسلة جسر التنمية، معهد التخطيط العربي بالكويت، عام ٢٠٠٣، ص١٣.

* تضم هذه الدول: كندا، فرنسا، ايطاليا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، السويد، بريطانيا، سويسرا، ولكسمبورغ.

[٢] - المعهد العربي للتخطيط بالكويت، " الإصلاح المصرفي في الدول العربية "، العدد١٧، عام ٢٠٠٣، ص١٣.

المطلب الأول
معدل كفاية رأس المال وفقاً لاتفاق بازل ١

أصبح الاهتمام بكفاية رأس المال المصرفي من أبرز القضايا المعاصرة، إذ أصبح مفهوم رأس المال ومعاييره يحظى باهتمام كبير من قبل البنوك في ظل التطورات الواسعة التي تشهدها الأسواق المالية العالمية، فقد أصبحت البنوك تتحوط للمخاطر الداخلية الناشئة عن نشاط البنك وإدارته، والمخاطر الخارجية التي تنشأ عن تغيير ظروف بيئة العمل الخارجية التي يعمل فيها البنك، وذلك باتباعها عدة وسائل من أهمها[١]:

- تدعيم رأس المال والاحتياطيات والمخصصات.
- تحديد الصيغ التي يتم بواسطتها تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك.

صرفت لجنة بازل جهودها لدراسة موضوع كفاية رأس المال، وقد أقرت اللجنة اتفاقية بازل عام ١٩٨٨ التي وضعت بموجبها معياراً موحداً لكفاية رأس المال الذي حُدِدَ ب ٨% كحد أدنى بين عناصر رأس المال وبين الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها[٢]، وقد أصبح هذا المعيار ملزماً للبنوك كلها العاملة كمعيار دولي للدلالة على متانة المركز المالي للبنك وتعزيز ثقة المتعاملين معه.

وكانت اللجنة قد أوصت بتطبيق هذه النسبة بدءاً من نهاية عام ١٩٩٢، وذلك بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات.

انطوى إطار بازل١ لكفاية رأس المال على العديد من الجوانب الأساسية من أهمها:

<u>**أولاً: تركيبة رأس المال وفق بازل ١**</u>[٣]:

يتكون رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل١ من شريحتين هما:

١- الشريحة الأولى Tier 1 : **وتدعى رأس المال الأساسي (core/primary capital)** ، وتشمل العناصر الآتية:

- <u>رأس المال المدفوع (المكتتب به):</u> ويتمثل في الأسهم العادية والمدفوعة بالكامل، والأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة.
- <u>الاحتياطيات المعلنة:</u> وتنشأ من الأرباح المحتجزة أو أرباح علاوة/خصم إصدار الأسهم مثل: (الاحتياطيات القانونية والاختيارية، وأحياناً احتياطيات ديون متعثرة).

---

[١] -الشواربي، عبد الحميد محمد- وآخرون: إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة النظر المصرفية والقانونية، دار المعارف، الاسكندرية، عام٢٠٠٢، ص١٦٩.

[٢] - حماد، طارق عبد العال: التطورات العالمية وانعكاسها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، عام ٢٠٠١، ص١٢٣.

[3]- Basic Findings of Quantative impact study (A Yhan Yuksel), 2006, p18.

- حصة الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة

- الأرباح (الخسائر) المدورة

مطروحاً منه:

- الشهرة، لكونها لاتتمتع بقيم نقدية يستفاد منها عند تعرض البنك إلى خسارة تستوجب الاستعانة برأس المال.

- خسائر المدة

- تكلفة شراء أسهم الخزينة

- النقص في المخصصات المطلوب من المصرف الاحتفاظ بها

٢ - الشريحة الثانية Tier 2 : وتدعى رأس المال الإضافي أو المساند (supplemintary capital)

وتشمل العناصر الآتية:

- الاحتياطيات غير المعلنة: وهي الاحتياطيات التي يعبر عنها البنك من خلال حساب الأرباح والخسائر دون أن تظهر ضمن عناصره عند نشر بياناته في الصحف، وذلك شريطة أن تكون مقبولة من قبل السلطات الرقابية. وتختلف هذه الاحتياطيات عما يسمى بالاحتياطيات السرية التي لاتظهر لها قيم بالميزانية والتي تنشأ نتيجة تقييم الأصول بأقل من قيمتها السوقية، وعلى سبيل المثال:

إهلاك قيمة مباني البنك في سنة شرائها، رغم أن عمرها الافتراضي يمتد إلى سنوات عديدة.

- احتياطيات إعادة تقييم الأصول: وتنشأ هذه الاحتياطيات نتيجة تقييم مباني البنك والاستثمارات في الأوراق المالية بقيمتها السوقية بدلاً من قيمتها الدفترية.

- المخصصات المكونة لمواجهة أية مخاطر عامة غير محددة: تنشأ هذه المخصصات لمواجهة أية مخاطر عامة غير محددة التي لاتكون ظاهرة في الوقت الحاضر، على ألا تكون مخصصة لمواجهة ديون محددة بعينها، وعلى سبيل المثال:

مخصص المخاطر العامة للتسهيلات الائتمانية المقدمة بشكل منتظم.

- القروض المساندة Subordinated Debt: وهي القروض التي تُطرَحُ في صورة سندات محددة الأجل، وتتميز هذه القروض بأنّه في حالة إفلاس البنك فإنه يتم ترتيب سدادها مباشرة بعد سداد حقوق المودعين المتعاملين مع البنك وقبل سداد حقوق المساهمين في رأس مال البنك، ومقابل هذه الميزة فإن هذه القروض تتمتع بأسعار فائدة مميزة.

ومن الجدير ذكره أنّ القروض المساندة تزيد مدة استحقاقها على خمس سنوات، واشترطت اتفاقية بازل أن يُخصَمَ ٢٠% من قيمة القروض المساندة خلال كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها، بهدف تخفيض حجم الاعتماد على هذه القروض مع اقتراب موعد استحقاقها.

- فروقات تقييم العملات الأجنبية[1]

- الأدوات ذات الصفة المشتركة بين رأس المال والدين (الأسهم الممتازة)[2]

٣ - مطروحاً:

- الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية التابعة/ لم تُدمَج بياناتها المالية/

- الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية الآخرى

بناءً على ماسبق فإن:

رأس المال وفق بازل١= (١ + ٢ – ٣)

* **القيود المفروضة على عناصر رأس المال المساند**: تتمثل هذه القيود في[3]:

- أن لايزيد رأس المال المساند أو الاضافي على ١٠٠% من رأس المال الأساسي.

- أن لاتزيد القروض المساندة على ٥٠% من رأس المال الأساسي.

- أن لاتزيد المخصصات المكونة لمواجهة أية مخاطر عامة غير محددة على ٢% من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة.

- إخضاع احتياطيات إعادة تقييم الأصول إلى خصم بنسبة ٥٥% من قيمتها للوقاية من مخاطر تذبذب أسعار هذه الأصول في السوق، واحتمالات خضوع هذه الفروق للضريبة عند بيع الأصول.

ومن الجدير ذكره، بأنّه قد يلجأ المصرف إلى رأس المال المساعد لتغطية مخاطر السوق في حال انخفاض نسبة كفاية رأس المال عن ٨%، وذلك ضمن الشروط الآتية[4]:

- ألا يقل تاريخ استحقاقه الأصلي عن سنتين.

- لايجوز دفعه قبل تاريخ استحقاقه إلا بموافقة السلطة الرقابية.

- أن يكون مدفوعاً بالكامل وغير مغطى بأي ضمانات.

- يجب ألا يتجاوز رأس المال المساعد الخاص بمخاطرالسوق ٢٥٠% من المبلغ المتبقي من رأس المال الأساسي، وذلك بعد تغطية مخاطر الائتمان، وفي ما يتعلق بمخاطر السوق يجب على المصرف أن يغطي ٢٨,٥% من هذه المخاطر من الشريحة الأولى لرأس المال.

- تطبق مخاطر السوق على الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو المتوافرة للبيع، سواء كانت داخل الميزانية أم خارجها.

[1]-Liquidity risk and contagion, Rodig cifuentes(central banking publications), year 2006, p12.

[2] - المرجع نفسه، ص١٢.

[3] - عبد الحميد، عبد المطلب: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، عام٢٠٠١، ص٨٥.

[4]- Global banking regulatons, Michel Henry, year 2005, p.25.

ثانياً: المعايير التقليدية لقياس كفاية رأس المال:

من أهم المعايير التقليدية لقياس كفاية رأس المال تتمثل فيمايأتي[١]:

١ - معيار نسبة رأس المال/الودائع:

تعدُّ هذه النسبة من أول المعايير المستخدمة لقياس كفاية رأس المال. إذْ يقوم هذا المعيار على مبدأ التحكم في المخاطر الناتجة عن زيادة مجموع الودائع عن نسبة معينة في رأس المال. وقد استخدم هذا المعيار بشكل واسع من قبل البنوك الأمريكية حتى بداية الأربعينيات، حيث كانت هذه البنوك قد اعتمدت نسبة ١٠% كمقياس ملائم لمدى كفاية رأس المال، أي أن تكون الودائع مساوية لعشرة أضعاف رأس المال، ويؤخذ على هذه النسبة مآخذ عديدة من أهمها:

- عدم الأخذ بالحسبان أصول البنك التي توظف فيها الودائع، إذ تختلف درجة مخاطر البنك تبعاً لطبيعة الأصول التي توظف فيها الودائع.

- تباين النسب المفروضة على البنوك وفقاً لاختلاف حجمها، إذ لجأت بعض المصارف المركزية إلى فرض نسبة أعلى على البنوك الصغيرة.

٢ - معيار نسبة رأس المال/مجموع الأصول:

اسْتُخدِمَ هذا المعيار على نطاق واسع من قبل البنوك والسلطات النقدية بعد الحرب العالمية الثانية، إذ يأخذ هذا المعيار استخدامات الأموال على خلاف معيار نسبة رأس المال/الودائع، وتعدُّ نسبة رأس المال/مجموع الأصول مؤشراً مقبولاً لمواجهة أية خسائر قد يتعرض لها البنك في حدود تلك النسبة.

ويؤخذ على هذا المعيار عدم التمييز بين أنواع الأصول على اعتبار أن هناك بعض الأصول ذات مخاطر عالية، وأصول أخرى ذات مخاطر متدنية أو لاتحمل أية مخاطر.

٣ - معيار نسبة رأس المال/ الأصول الخطرة:

يرتكز هذا المعيار على ربط الأصول الخطرة برأس المال، وتستثنى من ذلك الأصول ذات المخاطر المتدنية أو الأصول التي لاتحمل أية مخاطر.

ويؤخذ على هذا المعيار أنه لا يأخذ بالحسبان تباين درجة مخاطر الأصول التي تختلف تبعاً لطبيعة الأصول التي توظف فيها الأموال، فقد يقوم البنك بتوظيف أمواله في أصول ذات مخاطر عالية، في حين يقوم بنك آخر بتوظيف أمواله في أصول ذات مخاطر متدنية أو حتى عديمة المخاطر، مما يترتب عليه التباين في درجة المخاطر التي يتعرض لها البنك تبعاً لحسن اتخاذ القرارات والسياسات المناسبة من قبل القائمين على البنك.

---

[١] - انظر في ذلك:

- حماد، طارق عبد العال: التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، المرجع السابق، ص ص١٢٤-١٢٥.

- capital adequacy ratios for banks simplified explanation and example of calculation, (reserve bank of Newzeland), year2006, p73.

ثالثاً: قياس كفاية رأس المال:

أعدت اللجنة طريقة لقياس كفاية رأس المال مستندة إلى نظام من أوزان المخاطرة، يُطَبَّقُ على البنوك كلها داخل الميزانية العمومية وخارجها، وقد أسندت هذه الطريقة أساساً إلى المخاطر الائتمانية فقط للطرف المقترض.

وتهدف هذه الأوزان إلى إيجاد معايير موحدة للمقارنة بين البنوك على اختلاف سياساتها وإجراءاتها، وقد حُدِّدَتْ تلك الأوزان بواقع: (٠%، ١٠%، ٢٠%، ٥٠%، ١٠٠%).

وفيما يتعلق بأنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك، فإن تركيز الاتفاقية قد اختص بصفة أساسية بالمخاطر الائتمانية، فضلاً عن مراعاة مخاطر الائتمان الدولي إلى حد ما.

وقد قامت مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية على أساس تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية وهما[1]:

المجموعة الأولى: وتشمل الدول ذات المخاطر المتدنية/المنخفضة، وتضم مجموعتين فرعيتين وهما:

- دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، فضلاً عن ذلك دولتان هما: سويسرا والمملكة العربية السعودية.

- الدول التي قامت بعقد ترتيبات افتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: استراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزلندا، فنلندا، ايسلندا، الدنمارك، اليونان وتركيا.

المجموعة الثانية: وتشمل الدول ذات المخاطر المرتفعة، وتشمل دول العالم كلّها عدا تلك التي أشير إليها في المجموعة الأولى.

إن الوزن الترجيحي لدرجة المخاطرة يختلف باختلاف الأصل من جهة، وباختلاف الملتزم بالأصل، أي المدين من جهة أخرى، لذلك نجد أن الأصول تتدرج عند حساب معدل كفاية رأس المال مرجحة بأوزان خمسة هي (٠%، ١٠%، ٢٠%، ٥٠%، ١٠٠%).

ومن الجدير بالذكر أن إعطاء وزن مخاطر لأصل ما لايعني أنه أصل مشكوك في تحصيله بالدرجة ذاتها، وإنما هو أسلوب ترجيحي للتمييز بين أصل وآخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة.

[1] -عبد القادر، بريش: التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر، عام ٢٠٠٦، ص١١٦.

يتم حساب معدل كفاية رأس المال حسب بازل١ بالصيغة الرياضية التالية[1]:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي + رأس المال المساند}}{\text{مجموع الأصول مرجحة بأوزان مخاطرها}} \geq 8\%$$

حيث أن:

رأس المال= رأس المال الأساسي + رأس المال المساند

الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها= تبويب الأصول إلى مجموعات * أوزان المخاطرة

والجدول رقم (٢/١) التالي يمثل أوزان المخاطر المرجحة للأصول حسب اتفاقية بازل١ لعام ١٩٨٨ كما هو موضح ادناه.

الجدول رقم (٢/١): أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب اتفاقية بازل الأولى لسنة ١٩٨٨

أوزان المخاطرة	نوعية الأصول
صفر	النقدية + المطلوبات من الحكومات المركزية و البنوك المركزية بالإضافة إلى النقدية بضمان الأوراق المالية الحكومية + بالإضافة إلى المطلوبات المقررة و المدعمة من حكومات و بنوك مركزية للدول OCDE.
١٠% إلى ٥٠%	المطلوبات (الأصول) من هيئات القطاع العام المحلية حسبما يتقرر وطنيا في كل دولة.
٢٠%	المطلوبات من بنوك التنمية الدولية و بنوك منظمة دول OCDE.
٥٠%	- الفقرات النقدية برسم التحصيل. - القروض المضمونة برهونات عقارية.
١٠٠%	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية + المطلوبات من القطاع الخاص + مطلوبات من خارج منظمة OCDE مطلوبات شركات القطاع العام الإقتصادي + المساهمات في شركات أخرى.

المصدر: طارق عبد العال حماد، المرجع السابق، ص ص١٣٨ - ١٣٩.

و تحسب أوزان المخاطرة بنسبة الإلتزامات خارج ميزانية البنك (التعهدات خارج الميزانية) كما هو موضح في الجدول رقم (٢/٢) الآتي:

[1]- European central bank,"The new Basel capital accord, comments of the European central bank", OPCI, p16.

الجدول رقم (٢/٢): أوزان المخاطرة للالتزامات خارج الميزانية حسب اتفاقية بازل.

أوزان المخاطرة	البنود
%١٠٠	بنود خاصة بالضمانات العامة للقروض.
%٥٠	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، الكفالات).
%٢٠	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل كالإعتمادات المستندية.

المصدر: طارق عبد العال حماد، المرجع السابق.

رابعاً: التعديلات التي أجريت على معيار كفاية رأس المال الصادر في اتفاقية بازل عام ١٩٨٨:

وافقت لجنة بازل في شهر نيسان عام ١٩٩٥ على السماح للبنوك باستخدام أساليبها الداخلية لقياس مخاطر السوق، بهدف تحقيق مرونة أعلى في تطبيق معيار كفاية رأس المال، وذلك بعد التحديات التي واجهتها البنوك منذ عام ١٩٩٣.

وتتمثل مخاطر السوق في المخاطر الآتية[١]:

- مخاطر تقلبات أسعار الفائدة المرتبطة بأصول البنك والتزاماته والعمليات خارج الميزانية.
- مخاطر تقلبات أسعار الصرف لعمليات الصرف الحاضرة والأجلة كلها، وكذلك العمليات الخاصة بالمعادن النفيسة، الذهب، والبلاتين.
- مخاطر تقلبات أسعار عقود السلع والأسهم والمشتقات المالية بشكل عام.

وقد افترضت اللجنة إدخال بعض التعديلات إلى أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال بتغطية المخاطر المشار إليها سابقاً فضلاً عن تغطية المخاطر الائتمانية ومخاطر الدول، وتشير هذه التعديلات إلى ضرورة إضافة شريحة ثالثة إلى رأس المال، تتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين علاوة على الشريحتين القائمتين قبل إضافة هذه التعديلات، شريطة أن تستخدم لتغطية مخاطر السوق فقط.

كما افترضت اللجنة عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك إيجاد صلة رقمية بين مخاطرة الائتمان ومخاطرة السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في ١٢,٥%، ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة والمجمعة لأغراض مقابلة مخاطر الائتمان.

وسوف يكون بسط الكسر هو مجموع إجمالي رأس مال البنك المكون من الشريحة الأولى والثانية الذي فُرِضَ من قبل عام ١٩٨٨، فضلاً عن الشريحة الثالثة التي أُضِيفَتْ.

---

[١] - مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٢٢٩، عام ٢٠٠٠.

وهكذا يتم حساب معدل كفاية رأس المال في ظل أخذ المخاطر السوقية بالاعتبار بالصيغة الرياضية التالية:

معدل كفاية رأس المال =	**إجمالي رأس المال (شريحة أولى + شريحة ثانية + شريحة ثالثة)** / **مجموع الأصول مرجحة بأوزان مخاطرها + (مقياس المخاطرة السوقية* ١٢,٥)**	≤ **8**%

وقد وافق محافظو البنوك المركزية لدول مجموعة العشر في نهاية عام ١٩٩٥ على هذه التعديلات على أن تصبح واجبة التطبيق في نهاية عام ١٩٩٧ كحد أقصى.

ومن الجدير بالذكر أن تنفيذ هذه التعديلات يستوجب احتفاظ البنوك برأس مال إضافي لمواجهة المخاطر الجديدة.

خامساً: ميزات اتفاقية بازل١ وعيوبها:

*** الميزات التي يحققها تطبيق معيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل١ عام ١٩٨٨:**

يحقق تطبيق معيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل١ العديد من الإيجابيات التي تتمثل في[١]:

- تعزيز متانة النظام المصرفي الدولي وإزالة التفاوت في قدرة البنوك على المنافسة.
- أدّى وجوب زيادة رأسمال البنوك لزيادة حجم أصولها الخطرة إلى مضاعفة عمليات الرقابة على أعمال البنوك، من خلال قيام مساهمي البنوك بعقد اجتماعات الهيئات العمومية للوقوف على أداء البنك واختيار أعضاء مجلس إدارة البنك بجدية أكثر.
- أدّى إلى تنظيم عمليات الرقابة على كفاية رأسمال البنوك وجعلها أكثر انسجاماً مع المخاطر التي تتعرض لها أصول البنوك.
- أدى إلى تشجيع البنوك على القيام بعمليات الاندماج المصرفي بغرض استيفاء متطلبات كفاية رأس المال، ممّا أدّى إلى تشكيل كيانات مصرفية متينة قادرة على مواجهة مختلف أنواع المخاطر.
- يؤدي الالتزام بهذا المعيار إلى سهولة الحكم على سلامة البنوك وذلك من خلال معيار متفق على مكوناته وعناصره دولياً، وسهولة المقارنة بين بنك وآخر، أو المقارنة بين بنية الأنظمة المصرفية بين الدول.

[١]- محمد الطيب، أكرم نعمان: أثر التحرير الاقتصادي على الجهاز المصرفي المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين الشمس، مصر، عام٢٠٠١، ص١٩٣.

*** الانتقادات التي وجهت إلى معيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل١ عام ١٩٨٨:**

مع الميزات والإيجابيات السابقة الذكر التي يحققها تطبيق معيار كفاية رأس المال إلا أن هناك بعض الثغرات التي أخفاها هذا المعيار وبعض الانتقادات الموجهة إليه، ويتمثل أهمها فيمايأتي[1]:

- أعطى معيار بازل١ وضعاً مميزاً بالنسبة إلى أوزان المخاطر الائتمانية بالنسبة إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) مقارنة بباقي دول العالم، على الرغم من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها بعض الدول الأعضاء.

- وضع هذا المعيار المؤسسات المصرفية في موقف تنافسي ضعيف أمام المؤسسات غير المصرفية، التي أصبحت تقدم حزمة من الخدمات المصرفية المماثلة من خلال دخولها ميدان العمل المصرفي دون أن تخضع بدورها للالتزام بمتطلبات معيار كفاية رأس المال، أو تتحمل أية تكاليف في سبيل استيفاء متطلبات هذا المعيار.

- محدودية هذا المعيار في الحد من المخاطر لأنه يغطي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق فقط، دون الاهتمام بالمخاطر الأخرى التي تؤثر في نشاط البنوك / مخاطر التشغيل، ومخاطر السيولة،....الخ/، بسبب التطورات الهائلة التي تشهدها الصناعة المصرفية، وظهور مجالات عديدة لاستخدام أصول البنك.

- لم يأخذ هذا المعيار بالحسبان الأوضاع المصرفية في الدول النامية التي تتميز بصغر حجم بنوكها، وضآلة رؤوس أموالها، فضلاً عن المعوقات الكبيرة التي تعترضها في سبيل استيفاء المتطلبات اللازمة لكفاية رأس المال.

- تعرضت بنوك الدول المتقدمة للإفلاس رغم تصنيفها بأنها مصارف كبيرة وتحقق شروط بازل١ بشكل جيد.

---

[1] - شهبون، لمياء: معايير تقييم الأداء المصرفي في الجزائر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ص٩٣.

المطلب الثاني

المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة وفق مقترحات بازل ١

أولاً: المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة:

انطوت اتفاقية بازل الأولى على **خمسة وعشرين** مبدأً أساسياً لضمان فعالية أي نظام رقابي، و قسمت هذه المبادئ إلى سبعة أقسام رئيسية وهي[١]:

القسم الأول : الشروط المسبقة للرقابة المصرفية الفعالة (المبدأ الأول).
القسم الثاني: المبادئ الخاصة بالتراخيص و الموافقة على التعديلات الهيكلية (المبدأ الثاني حتى الخامس).
القسم الثالث: متطلبات الحيطة والحذر والقواعد الاحترازية للرقابة المصرفية (المبدأ السادس حتى الخامس عشر).
القسم الرابع: أساليب الرقابة المصرفية المستمرة على البنوك (المبدأ السادس عشر حتى العشرين).
القسم الخامس: المتطلبات المتعلقة بتوافر المعلومات عن المؤسسات المصرفية (المبدأ الواحد والعشرون).
القسم السادس: الصلاحيات الرسمية الممنوحة للمراقبين والسلطات الرقابية (المبدأ الثاني والعشرون).
القسم السابع: الرقابة المصرفية عبر الحدود (المبدأ الثالث والعشرون حتى الخامس والعشرين).

وفيمايأتي استعراض لمضمون هذه المبادئ:

القسم الأول : الشروط المسبقة للرقابة المصرفية الفعالة :

و يندرج تحت هذا القسم (**المبدأ الأول**) الذي يقضي بضرورة توافر عدد من الخصائص في أي نظام فعال للرقابة، وأهمها:

- ضرورة تحديد إطار قانوني واضح بمسؤوليات كل هيئة تقوم بالمشاركة في نظام الرقابة المصرفية وأهدافها.
- أن تتمتع هذه الهيئات الرقابية بالاستقلالية التشغيلية، وبالموارد المالية اللازمة والكافية لأداء عملها بما لا يعيق استقلاليتها.
- وجوب توافر نظام و ترتيبات للتعاون وتبادل المعلومات بين مختلف الهيئات الرقابية الرسمية.
- أهمية توافر الحماية القانونية اللازمة للمراقبين المصرفيين.

---

[١] - تم الاعتماد بشكل أساسي في كتابة هذه المبادئ السبعة على وثائق لجنة بازل الآتية:

- Basel C0mmittee on Banking Supervision “International convergence of capital measuring and capital standards “ ، Basel ،july ،1988 ،p 3.

- Basel C0mmittee on Banking Supervision “core principles for effective banking supervision “ ، Bank for International Settlements (BIS) ، Septemper ، 1997 ،p 4.

القسم الثاني: المبادئ الخاصة بالتراخيص و الموافقة على التعديلات الهيكلية:

يشتمل هذا القسم مجموعة من المبادئ بدءاً من المبدأ الثاني حتى المبدأ الخامس، و يتضمن:

- ضرورة تحري الدقة عند تحديد مفهوم الوحدة المصرفية، وكذلك النشاطات المرخص لها بالقيام بها، بحيث يكون استخدام كلمة "**بنك**" خاضعاً للرقابة بقدر الإمكان.(**المبدأ الثاني**)

- ضرورة تمتع السلطات المانحة للتراخيص بالحق في تحديد معايير دقيقة، و حق رفض طلبات تأسيس البنوك التي لا تنطبق عليها هذه المعايير. (**المبدأ الثالث**)

- كما يجب أن تتضمن عملية الترخيص، تقييماً لهيكل ملكية البنك و إدارته و كبار المسؤولين به، فضلاً عن خطة العمل و التشغيل وأساليب الرقابة الداخلية والوضع المالي المتوقع للبنك و قاعدته الرأسمالية. أما في حالة كون الطلبات مقدمة من أطراف أجنبية فانّه لابّد من الحصول على موافقة مسبقة من طرف الهيئة الرقابية المختصة في البلد الأصلي لذلك البنك. وضرورة توافر صلاحيات كافية للمراقبين المصرفيين تمكنهم من القيام بمراجعة ورفض أية مقترحات تتعلق بعمليات التغيير الجوهرية في الملكية أو الأسهم أورفضها. (**المبدأ الرابع**)

- ضرورة تمتع السلطات الإشرافية بالحق في تحديد المعايير والضوابط اللازمة لرقابة عمليات تملك حصص كبيرة من الأسهم المصرفية أو تركيزها أو نقلها أو سيطرة أطراف أخرى عليها، و كذلك الاستثمارات الكبيرة التي تقوم بها البنوك، وتلك اللازمة للتأكد من أن فروع البنك أو شركاته التابعة لا تتعرض لمخاطر غير محسوبة، أو قد تعيق الرقابة الفعالة. (**المبدأ الخامس**)

وتجدر الإشارة إلى أن المبادئ الأربعة التي تندرج تحت القسم الثاني، المتعلق بعمليات التراخيص والتعديلات الهيكلية، تستهدف خلق مستوى ملائم من الرقابة في ظل أطر تنظيمية بما يؤدي إلى زيادة الثقة في النظم المصرفية المستخدمة لها.

القسم الثالث: متطلبات الحيطة والحذر والقواعد الاحترازية للرقابة المصرفية:

ويشمل هذا القسم على عشرة مبادئ (من المبدأ السادس حتى المبدأ الخامس عشر)، تعبر في مضمونها عن الترتيبات اللازمة لتحسين الرقابة المصرفية التي تناولتها لجنة بازل. كما تهتم بوجه خاص، بتعّرف على مختلف المخاطر التي تواجه بيئة العمل المصرفي، نتيجة التطورات الاقتصادية الدولية، و ما ينبغي اتخاذه من إجراءات اتجاهها. وقد نصت هذه المبادئ على مايأتي:

- ضرورة تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رؤوس الأموال الذي يجب أن يلتزم به البنك، على أن تعكس تلك المتطلبات المخاطر التي يتعرض لها المصرف، كما ينبغي أيضاً تحديد مكونات رأس المال بوضوح آخذين بالحسبان مقدرة المصارف على تحمل الخسائر، أمّا فيما يخص البنوك ذات النشاط

الدولي، فيجب ألا تقل هذه المتطلبات عن الحدود التي تقررت في اتفاق بازل وتعديلاته لعام ١٩٨٨. **(المبدأ السادس)**

- ضرورة توافر الاستقلالية و الحياد في عملية تقييم سياسات البنوك، و ممارساته المختلفة، و نظمها المتعلقة بمنح محافظ القروض وإدارتها و تنفيذ الاستثمارات. **(المبدأ السابع)**

- يجب على المراقبين المصرفيين التأكد من أن البنوك تتبنى سياسات، وإجراءات ملائمة بشأن تقييم جودة الأصول، و كفاية المخصصات والاحتياطات لمواجهة الخسائر المحتملة. **(المبدأ الثامن)**

- كما يجب على المراقبين المصرفيين التأكد من أن البنك لديه نظم للمعلومات تمكن الإدارة العليا من تحديد مخاطر التركز الإئتماني في محافظ القروض والاستثمارات، كما يجب وضع حدود قصوى للائتمان للحد من المخاطر الناجمة عن إقراض عميل واحد أو مجموعة من العملاء. **(المبدأ التاسع)**

- لتحاشي وقوع تجاوزات ناتجة عن الإقراض المرتبط (ويعني إقراض المؤسسات ذات الصلة والأفراد)، فإنه يتحتم على المراقبين المصرفيين وضع القواعد والمتطلبات لمثل هذا النوع من الإقراض، وأن يتم التأكد من وجود رقابة ملائمة على منحه مع اتخاذ الإجراءات و الخطوات اللازمة لتقليل المخاطر الناجمة عنه. **(المبدأ العاشر)**

- يجب على المراقبين المصرفيين التأكد من تبني البنوك لسياسات وإجراءات، تمكنها من متابعة العمليات المتعلقة بالإقراض والاستثمار التي تتم على نطاق دولي ومراقبتها، خاصة فيما يتعلق بتحديد المخاطر القطرية و مخاطر التحويلات، فضلاً عن وجوب الاحتفاظ باحتياطات كافية لمواجهة مثل تلك المخاطر. **(المبدأ الحادي عشر)**

- يتحتم على المراقبين المصرفيين التحقق من توفر البنوك على نظم دقيقة لقياس مخاطر السوق و مراقبتها. كما يجب أن تكون لديهم الصلاحيات اللازمة لفرض جزاءات محددة عند التعرض لمخاطر السوق أو للانكشاف. **(المبدأ الثاني عشر)**

- على مراقبي المصارف أن تتوافر لديهم نظم شاملة لإدارة المخاطر، و لتحديد سائر المخاطر وقياسها ومراقبتها، مع الاحتفاظ بمخصصات من رأس المال لمواجهتها عند الحاجة. **(المبدأ الثالث عشر)**

- يجب أن تتوافر لمراقبي المصارف نظم للرقابة الداخلية، تتناسب وحجم نشاطها وطبيعته، على أن تشمل إجراءات واضحة فيما يتعلق بتفويض السلطات، والمسؤوليات والفصل بين الوظائف التي ينشأ عن أدائها التزامات على البنك. وكذلك تلك المتعلقة بالحسابات وإجراء التسويات، والحفاظ على أصول البنك .فضلاً عن توافر نظام يتحقق من مدى التقيد بقواعد الرقابة الموضوعية. **(المبدأ الرابع عشر)**

- يجب على المراقبين المصرفيين تبني إجراءات صارمة بشأن التأكد من صحة المعلومات الخاصة بالعملاء من خلال تطبيق مبدأ "**اعرف عميلك** KYC"، بهدف الحيلولة دون استخدام البنك كغطاء لارتكاب جرائم مالية. **(المبدأ الخامس عشر)**

القسم الرابع: أساليب الرقابة المصرفية المستمرة على البنوك:

تناول هذا القسم كيفية تحقيق الرقابة المصرفية المستمرة، في خمسة بنود (من المبدأ السادس عشر حتى المبدأ العشرين)، وهي:

- ضرورة اشتمال نظام الرقابة المصرفية الفعال الذي تطبقه السلطة الرقابية، على بعض أشكال الرقابة الداخلية و الخارجية. **(المبدأ السادس عشر)**

- ضرورة المحافظة على إجراء اتصالات منتظمة بين السلطة الرقابية و إدارات البنوك، وأن تكون على دراية واسعة بالنشاطات والعمليات التي تقوم بها هذه البنوك بشكل فردي وضمن النظام المصرفي ككل. **(المبدأ السابع عشر)**

- يجب أن تتوافر لدى السلطة الرقابية الوسائل اللازمة، التي تضمن جمع التقارير والإحصائيات الواردة من المصارف ومراجعتها وتحليلها على مستوى كل وحدة مصرفية (مايعرف بالرقابة المكتبية). **(المبدأ الثامن عشر)**

- يجب أن تتوافر للسلطات الرقابية الوسائل التي تمكنها من اختبار صحة المعلومات التي ترد إليها من المصارف بشكل مستقل، سواء من خلال التفتيش الميداني أو عن طريق استخدام المراجعين الخارجيين (مايعرف بالرقابة الميدانية). **(المبدأ التاسع عشر)**

- ينبغي أن يتمتع المراقبون المصرفيون بالقدرة على مراجعة العمليات التي يقوم بها البنك على أساس موحد/ مجمع. **(المبدأ العشرون)**

القسم الخامس: المتطلبات المتعلقة بتوافر المعلومات عن المؤسسات المصرفية:

يشتمل هذا القسم على **(المبدأ الواحد والعشرين)** الذي يؤكد ضرورة احتفاظ كل بنك بسجلات و تقارير ملائمة، تتفق والأساليب المحاسبية التي تمكن المراقبين من تكوين صورة سليمة و عادلة، عن الأوضاع المالية للبنك ومدى ربحية أعماله المصرفية. والتأكد من أن هذه المؤسسات تقوم بنشر قوائمها المالية بشكل دوري، بحيث تعكس وضعه بصورة سليمة، وتتحقق بذلك شفافية الإفصاح.

القسم السادس: الصلاحيات الرسمية الممنوحة للمراقبين والسلطات الرقابية:

ويشتمل **(المبدأ الثاني والعشرين)** الذي ينص على وجوب توافر التدابير الرقابية الكافية لدى المراقبين التي تمكنهم من إلزام البنوك باتباع الإجراءات التصحيحية اللازمة، في حالة عدم تقيدها بالمعايير الرقابية المقررة (كمعيار الحد الأدنى لكفاية لرأس المال). أو في حالة مخالفتها للقواعد المسطرة، أو تهديد حقوق المودعين بأي شكل من الأشكال.

و في الحالات القصوى ينبغي أن تضمن هذه التدابير قدرة المراقبين على إلغاء ترخيص البنك أو التوصية بذلك.

القسم السابع: الرقابة المصرفية عبر الحدود:

ويندرج في هذا القسم المبادئ الثلاثة الأخيرة التي توضح مسألة تحقيق الرقابة المصرفية الشاملة في البنوك دولية النشاط. وتؤكد هذه المبادئ:

- أهمية تعامل الجهات الرقابية مع عملية الرقابة على البنوك بشكل شامل أو مجمع. بحيث يقومون بمتابعة تطبيق القواعد والمعايير الرقابية ومراقبتها، على نشاطات البنك كلهّا التي يقوم بها على نطاق عالمي، ولاسيما فروعه الأجنبية والبنوك التابعة (**المبدأ الثالث والعشرون**). وأهمية تدعيم ذلك عن طريق الاتصالات، وتبادل للمعلومات مع مختلف الجهات الرقابية الأخرى الموجودة في الدول المضيفة للوحدات المصرفية التابعة للبنك أو للفروع، وبشكل خاص مع الهيئات الرقابية في الدولة. (**المبدأ الرابع والعشرون**)

- ينبغي على مراقبي المصارف مطالبة فروع البنوك الأجنبية، باتباع الأسس والمعايير نفسها التي تفرض على البنوك المحلية. كما يجب أن تتوافر لهم الصلاحيات اللازمة لتبادل المعلومات مع السلطات الرقابية في البلد الأصلي لتلك البنوك، وذلك بهدف تحقيق الرقابة المصرفية الشاملة. (**المبدأ الخامس والعشرون**)

ثانياً: المتطلبات الأساسية الواجب توافرها لممارسة رقابة مصرفية فعالة:

يتضح مما سبق أن لجنة بازل عند وضعها للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، حاولت آقدر الإمكان آالإلمام بالجوانب المتعلقة بالرقابة المصرفية جميعها لضمان فعاليتها و شموليتها، ومن ثمَّ فإن فعالية الإجراءات الرقابية (المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة) وإيجاد نظام رقابي سليم متكامل وفعال لن يتأتى إلا باستكمال إجراء متطلبات أساسية مسبقاً على نطاق واسع قد تكون خارجة عن سيطرة السلطات الرقابية، لكنَّ لها تأثيراً كبيراً في فعالية عملية الرقابة وتطبيقها بالشكل الأمثل، ويمكن تحديد هذه المتطلبات الأساسية بمايأتي[1]:

١ - ضبط سياسات الاقتصاد الكلي:

تشكل السياسات الاقتصادية الكلية الجيدة القاعدة الأساسية لنظام مالي مستقر، إِذْ إنَّ غياب هذه السياسات يجعل من الرقابة المصرفية مهمة مستحيلة، لذلك يجب على المراقبين المصرفيين أن يكون لديهم ردود أفعال إيجابية مع صانعي السياسات الاقتصادية، في حالة ما إذا أدركوا أن السياسات المطبقة سوف تضعف من كفاءة النظام المصرفي وسلامته.

٢ - التشريعات المصرفية:

يجب أن توضح التشريعات والتعليمات والقوانين المصرفية النافذة مفهوم البنك الذي يضم في إطاره العام عملية جذب المدخرات من خلال قبول الودائع، ثم إعادة توظيف هذه المدخرات من خلال التسهيلات الائتمانية التي يقوم بمنحها، كذلك يجب أن توضح التشريعات والتعليمات والقوانين المصرفية النافذة الصلاحيات التي تتمتع بها السلطات الرقابية على البنوك للقيام بعملية الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي، وهي[2]:

- تحديد معايير منح التراخيص لتأسيس البنوك.
- الحفاظ على سرية المعلومات المصرفية الخاصة بالبنوك، وأن يتم الإفصاح عن هذه المعلومات من خلال أطر قانونية واضحة.
- أن تكون الصلاحيات التي تتمتع بها السلطات الرقابية مدعمة بقوانين من أجل تمكن هذه السلطات من اتخاذ القرارات الرقابية المطلوبة سواء فيما يتعلق بفرض النسبة والحدود الإلزامية التي تحدد الإطار العام لعمل المصارف، أو حتى تحديد النشاطات التي يمكن للمصارف تنفيذها.

---

[1] - عمر، محمود عبد السلام: لجنة بازل بين التوجهات القديمة والحديثة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، العدد الأول، ١٩٩٦، ص٣٢.

[2] - الكراسنة، ابراهيم: أطر اساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، عام ٢٠٠٦، ص ص ١٦-١٧.

- تحديد الأحكام التي توضح عملية الرقابة على نشاطات البنك الأم بفروعه الداخلية والخارجية والشركات التابعة له التي تعمل بأكثر من دولة.

٣ - الإطار القانوني والمحاسبي:

أن يتم تكييف الإطار القانوني والمحاسبي المحلي حتى يتوافق مع المعايير المتعارف عليها دولياً، لتسهيل عملية المراقبة والمتابعة، على اعتبار أن الإطار القانوني والمحاسبي يعّدُ إحدى المقومات الأساسية لأي نظام رقابي فعال.

٤ - الانضباط الفعال للسوق:

يعتمد النظام الفعال للسوق على توافر عنصر الشفافية للحصول على المعلومات الدقيقة حتى تضمن تكافئ الفرص للمتعاملين في الأسواق كلهم سواء كانوا ناشطين أم محتملين.

٥ - السلطة الرقابية:

يجب توافر الاستقلالية التامة للسلطات الرقابية في الحصول على المعلومات اللازمة لأداء مهامها، كما يجب أن تخضع هذه السلطات للمساءلة أمام المصرف المركزي والجهات المعنية.

ومن ثمَّ فإن إيجاد نظام مصرفي سليم وكفء، قادر على تحقيق أهداف السياسة النقدية وضمان الاستقرار المالي، يستوجب إيجاد نظام رقابي فعال وإجراءات رقابية فعالة على أعمال المصارف، تهدف إلى تحقيق كفاءة الجهاز المصرفي وقيامه بوظائفه بالشكل الأمثل.

المبحث الثاني
الرقابة المصرفية في إطار بازل ٢

مع أن اتفاقية بازل الأولى قد أسهمت في زيادة الاستقرار والثقة في النظام المصرفي، كما أسهمت في إزالة التفاوت في قدرات البنوك على المنافسة على الصعيد الدولي، كما ركزت على أهمية رأس المال المصرفي لتحقيق الأمان المصرفي وتعزيز الملاءة البنكية، إلا أن القطاع المالي قد شهد جملة من التطورات على المستوى العالمي فرضت إعادة النظر بمحتويات هذه الاتفاقية، ومن أهمها التطورات التكنولوجية الهائلة التي طالت مختلف جوانب الاستثمارات المالية والمصرفية، وخصوصاً في مجال توريق القروض Securitiizations، والمشتقات المالية Derivatives، التي دفعت البنوك إلى تحمل المزيد من المخاطر الائتمانية مما أدّى إلى تزايد حدة المخاطر التي يواجهها النشاط المصرفي والتي أصبح إطار بازل١ عاجزاً عن ضبطها واستيعابها، وبناء على ذلك جاء اقتراح لجنة بازل الثانية في تموز عام ١٩٩٩ بتعديل معايير احتساب كفاية رأس المال المبني على المخاطر في إطار أكثر شمولاً وتغطية للمخاطر التي أصبح يتعرض لها النشاط المصرفي، بهدف تدعيم ملاءة الجهاز المصرفي على المستوى العالمي لضمان فعالية الرقابة على نشاطه، وقد صمم الإطار الجديد للجنة بازل ليكون أكثر استجابة للتطورات التي يشهدها القطاع المصرفي، وأكثر تطوراً في أساليب قياس المخاطر وإدارتها من خلال دمج متطلبات كفاية رأس المال وعمليات الرقابة المصرفية والانضباط في السوق لتتكامل وتسهم معاً في تغطية المخاطر التي تتعرض لها البنوك[١].

وتأتي أهمية الرقابة المصرفية في إطار معايير بازل٢ من خلال النقاط الآتية[٢]:

- وضع مقاييس متطورة لكفاية رأس المال تمكن المصارف من مواجهة المخاطر كلّها في أعمالها.
- تشجيع المصارف على اتباع ممارسات نموذجية لإدارة المخاطر.
- نشر مفاهيم موحدة للرقابة المصرفية قابلة للتطبيق على البنوك كلّها بمختلف مستوياتها وأحجامها.
- تحقيق العدالة في المنافسة بين البنوك كلّها.
- تشجيع للسلطات الرقابية على تبني استراتيجيات عمل تمكنها من تحسين أدائها، بما يضمن زيادة مستوى الأمان للبنوك بتوفير نظام مالي ومصرفي حصيف ومتين.

[١] - البرغوثي، عروبة: متطلبات تطبيق وفاق بازل٢ في الدول العربية، مجلة جامعة دمشق، عام ٢٠٠٨.

[٢] - حشاد، نبيل: اتفاق بازل٢، منشورات اتحاد المصارف العربية، بيروت، ص٣٠٥.

يتكون الإطار الجديد المقترح من ثلاث دعائم pillars أساسية هي[١]:

١- الحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال Minimum Capital Requirements

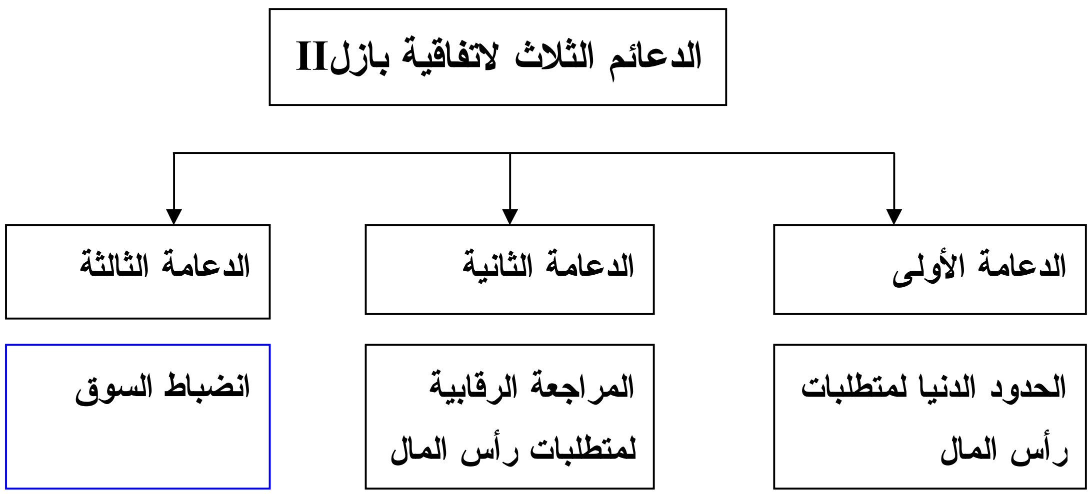
٢- المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال Supervisory Review of Capital

٣- انضباط السوق (الإفصاح والشفافية) Market Discipline

وقد ركزت اتفاقية بازل٢ على ضرورة تفاعل هذه الدعائم الثلاث، لتحقيق فعالية إطار رأس المال الجديد.

ويمكن توضيح هذه الدعائم الثلاث من خلال الشكل رقم (١ / ٢) الآتي:

الشكل رقم (١/ ٢)



وسنأتي إلى تفصيل هذه الدعائم الثلاث على النحو الآتي:

<u>الدعامة الأولى: الحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال Minimum Capital Requirements</u>

يحدد هذا المحور الحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال، وهذه المتطلبات هي نفسها المستخدمة في إطار بازل١ التي حددت نسبة كفاية رأس المال ب٨%، إلا أن الإطار الجديد يعدّ أكثر شمولاً في المخاطر المصرفية، وقد ركز الإطار الجديد على تحسين أساليب قياس المخاطر من خلال تقديم مجموعة من الطرائق التي تراوح بين البسيطة والمتقدمة لقياس المخاطر، وقد صنفت لجنة بازل المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى ثلاث مجموعات رئيسية، وهي المخاطر الائتمانية، مخاطر التشغيل، ومخاطر السوق.

---

[١] - انظر في ذلك:

-The New Basel Capital Accord, an explanatory note, Bank For Settelments, opcit, p15.
- The Banker, June 2005, p16.

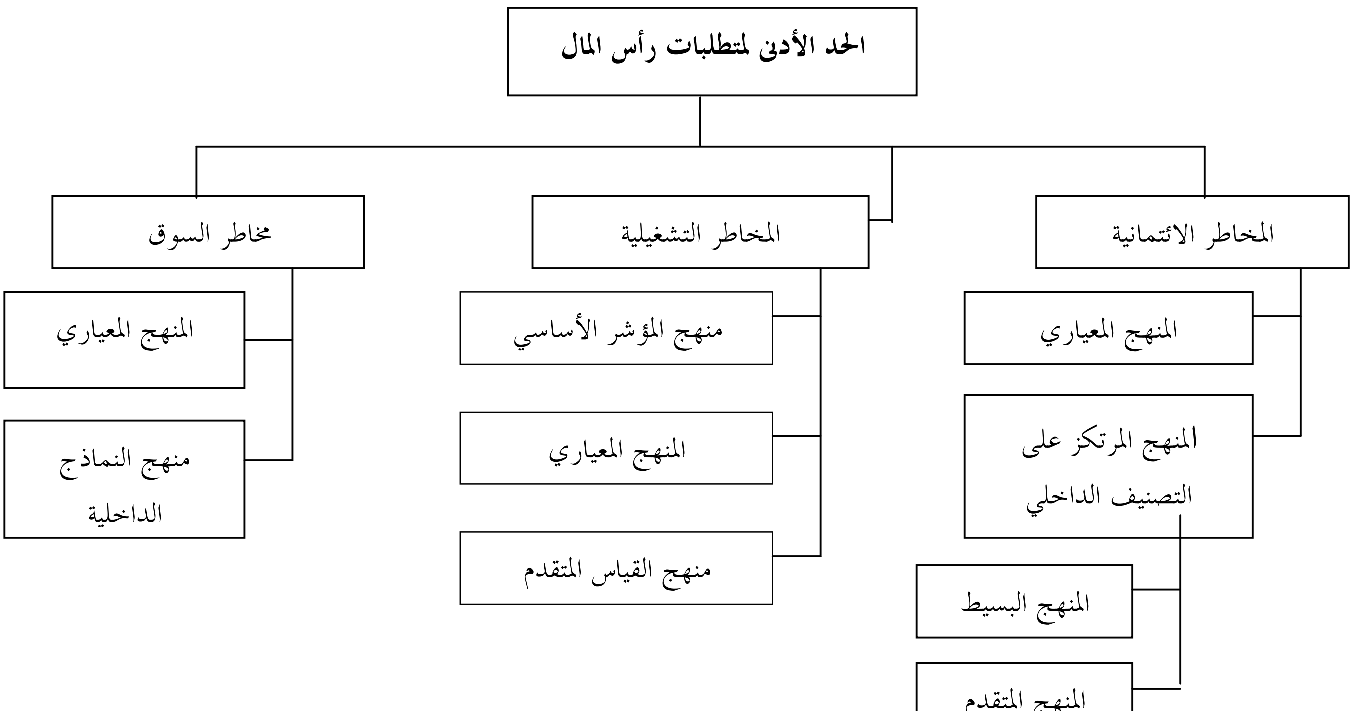
وعلى هذا الأساس فإن معدل كفاية رأس المال يحسب وفق الصيغة الجديدة المقترحة كمايأتي[1]:

معدل كفاية رأس المال = إجمالي رأس المال / (مخاطر الائتمان+مخاطر التشغيل+مخاطر السوق) ≥ 8%

ويلاحظ أن الصيغة الجديدة لحساب معدل كفاية رأس المال على عكس اتفاقية بازل١، التي لم تأخذ مخاطر السوق ومخاطر التشغيل بالحسبان، بل انصب اهتمامها على تغطية المخاطر الائتمانية فقط، فقد اقترحت لجنة بازل في ظل الإطار الجديد نظاماً أكثر اتساعاً وشمولية لتغطية المخاطر التي تتعرض لها البنوك، فقد أصبحت تأخذ بالحسبان عند احتساب متطلبات رأس المال المجموعات الرئيسية الثلاث من المخاطر.

وقد صنفت هذه الاتفاقية الجديدة المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى ثلاث مجموعات رئيسية / مخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السوق /، كما حددت سبل معالجتها بالطرائق الضرورية حسب الحاجة، وهو مايظهره الشكل رقم (٢ / ٢) التالي:

الشكل رقم (٢/٢): متطلبات الحد الأدنى لرأس المال



المصدر: الشعار، محمد نضال: أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، عام ٢٠٠٥، ص٤٧٨.

---

[1]- European central bank," the new basel capital accord, comments pf the European central bank", opcit, p34.

- ولقياس **المخاطر الائتمانية credit risk** حَدَّدَ الاتفاق الجديد طريقتين أساسيتين هما المنهج المعياري standardized approach، والمنهج المرتكز على التصنيف الداخلي (IRB) Internal Ratings Based-approach، وللمنهج الثاني طريقتان هما: المنهج البسيط، والمنهج المتقدم.

* بموجب **المنهج المعياري Standardized Approach** الذي يُقَيِّمُ من خلاله البنك بالاعتماد على إحدى الوكالات الخارجية المتخصصة في التصنيف الائتماني مثل (Fitch IBCA, S&P, Moody,s)، وبذلك فقد أعدت اللجنة مجموعة من الشروط الواجب توافرها في هذه المؤسسات حتى يمكن الاعتماد عليها وقبول تقييمها. كضرورة تأكد الجهات الرقابية من استيفاء تلك المؤسسات الخارجية للحد الأدنى للمعايير اللازمة، كالشفافية، والموضوعية، واستقلال قراراتها، وتمتعها بدرجة عالية من الثقة، فضلاً عن امتلاكها للخبرة الطويلة في مجال التقييم الائتماني[1].

* أمَّا المنهج الثاني فيعتمد على **التصنيف الداخلي (IRB) Internal Ratings Based-Approach** الذي يتيح للبنوك استخدام الأساليب الداخلية الخاصة بها لقياس المخاطر بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية المصرفية، وقد عُدِّلَتْ أوزان المخاطر وفق تصنيف المؤسسات الخارجية المتخصصة في التصنيف الائتماني/ وكالات التصنيف، لتراوح بين (٠%، ٢٠%، ٥٠%، ١٠٠%، ١٥٠%).

ويعتمد هذا المنهج (IRB) على أربعة أنواع من المتغيرات هي[٢]:

١- احتمالية التعثر (probability of default-pd) الذي يقيس احتمالية عدم قدرة المقترض على السداد خلال مدة زمنية معينة.

٢- الخسائر في حالة التعثر (loss given default)

٣- حجم المخاطر عند التعثر (exposure at default-ead)

٤- الاستحقاق (maturity) الذي يحدد تاريخ الاستحقاق للقرض

ويتألف هذا المنهج (IRB) من منهجين لاحتساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية وهما:

المنهج البسيط Foundation Approach الذي يسمح للمصارف جزئياً باستخدام تصنيفاتها الخاصة لمخاطر عملائها الائتمانية.

أمَّا ***المنهج المتقدم Advanced Approach*** فإنه يعطي للمصارف حرية أكبر في استخدام تقديرها الداخلي لمخاطر عملائها الائتمانية.

---

[1]- Bachir Belgherbi, "Rating et classement des banques", Convergence BEA, N^{0}12, April 2004, pp 13-15.

[٢] - غندور، ميسون: إطار بازل المعدل لكفاية رأس المال المبني على المخاطر في البنوك الاسلامية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الإدارة الرشيدة للقطاع المصرفي" التحول من بازل١ إلى بازل٢ "، دمشق، ٢٠٠٧.

- أمَّا بالنسبة إلى قياس **المخاطر التشغيلية operational risk** التي تعرف بأنَّها: " مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، أو العنصر البشري، أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية "[1]، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستبعد المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

فقد حددت لجنة بازل ثلاث طرق لاحتساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية، وهي:

* **منهج المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach**
* **المنهج المعياري Standardized Approach**
* **منهج القياس المتقدم Advanced Measurement Approach**

- أمَّا بالنسبة إلى قياس **مخاطر السوق Market Risk** التي تنجم عن تغير أسعار الصرف، أو أسعار الفائدة، أو أسعار السلع، أو أسعار الأوراق المالية أو بقية المخاطر الآخرى فقد حددت لجنة بازل للرقابة المصرفية طريقتين لاحتساب متطلبات رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق، وهما[2]:

* **المنهج المعياري Standardized Approach**
* **منهج النماذج الداخلية Internal Models**

الدعامة الثانية: المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال Supervisory Review of Capital

تعدُّ المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال من قبل الجهات الرقابية والإشرافية إحدى الدعائم الثلاث التي يقوم عليها اتفاق بازل٢، ويتضمن هذا المحور مراجعة وضع رأس المال في المصرف وفحصه وكذلك استراتيجية البنك والإجراءات الداخلية المتبعة، وذلك للتأكد من مدى كفاية رأس المال وتناسبها مع حجم المخاطر التي يتعرض لها، ومع الاستراتيجية التي ينتهجها البنك للتعامل مع تلك المخاطر.

وتستند الجهات الرقابية والإشرافية في سياق مراجعتها المستمرة لمدى كفاية رأس المال في البنك إلى المبادئ الآتية[3]:

[1] - صندوق النقد العربي،" إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها "، أبو ظبي، عام ٢٠٠٤، ص٨.

[2] - تعتمد هاتان الطريقتان على طرق إحصائية معقدة تتطلب مستوى أداءً عالياً لدى البنوك، ولذلك ينحصر تطبيقها بشكل شبه كامل على البنوك ذات النشاط الدولي الواسع.

[3] - الخطيب، سمير: قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الاسكندرية، الطبعة الثانية، عام ٢٠٠٨، ص ص٦١-٦٢.

المبدأ الأول: يجب أن يتوافر لدى البنك نظام فعال لتقدير مدى كفاية رأس المال وتناسبها مع تصوراته لحجم المخاطر التي يتعرض لها، ومع الاستراتيجية التي ينتهجها البنك من أجل المحافظة على هذا المستوى من رأس المال، ويجب أن يتميز هذا النظام الفعال بالخصائص الآتية[1]:

- مراقبة من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- تقييم سليم لرأس المال.
- تقييم جيد وشامل للمخاطر.
- الرقابة وإعداد التقارير الدورية.
- مراجعة كفاءة عملية الرقابة الداخلية وضمانها.

المبدأ الثاني: أن تتأكد السلطات الرقابية من امتثال البنك لمتطلبات كفاية رأس المال، واتخاذ الإجراءات الرقابية اللازمة عند عدم تحقق ذلك.

المبدأ الثالث: مطالبة بعض البنوك بالاحتفاظ بمستويات من رؤوس الأموال أعلى من الحدود الدنيا المحددة وفق بازل٢، مما سيسهم في تحسين الموقف لدى هذه البنوك مقارنة بباقي البنوك التي تعمل عند الحدود الدنيا المطلوب الاحتفاظ بها.

المبدأ الرابع: يجب أن تحاول السلطات الرقابية التدخل في وقت مبكر للحيلولة دون انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب الاحتفاظ به لمقابلة المخاطر، واتخاذ الإجراءات التصحيحية السريعة في حال عدم قدرة المصرف من منع تدهور رأس المال عن مستواه المستهدف.

تركز اللجنة من خلال هذه الدعامة على قيام الجهات الرقابية في إطار تقييمها لمتطلبات رأس المال بدراسة العديد من العوامل منها[2]:

- معالجة المخاطر المختلفة التي تواجهها البنوك والتي لم يتناولها المحور الأول للاتفاق مثل (مخاطر تركز الائتمان، ومخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك، والمخاطر الاستراتيجية، ومخاطر السمعة).
- تقييم مدى التزام البنوك بالمعايير المحاسبية السليمة ومتطلبات الإفصاح بالطرق الأكثر تقدماً وخاصة بالنسبة إلى المخاطر.

ويرى الباحث أنَّ أداء هذا الدور الفعال للرقابة يتطلب توافر الأطر البشرية ذات الكفاءات العالية التي تتمتع بالمهارة والخبرة في هذا المجال، فضلاً عن توافر درجة عالية من التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات الرقابية والإشرافية وخاصة في الرقابة على أعمال البنوك ذات النشاط الدولي.

---

[1] - مجلة الدراسات المالية والمصرفية، " الإشراف المصرفي في وفاق بازل٢"، المجلد ١٢، العدد١، آذار عام ٢٠٠٤، ص ص ٤-١٤.

[2] - الخياط، مصطفى: من بازل١ إلى بازل٢، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر" الإدارة الرشيدة والتحول من بازل١ إلى بازل٢ "، دمشق، عام٢٠٠٧، ص١٩.

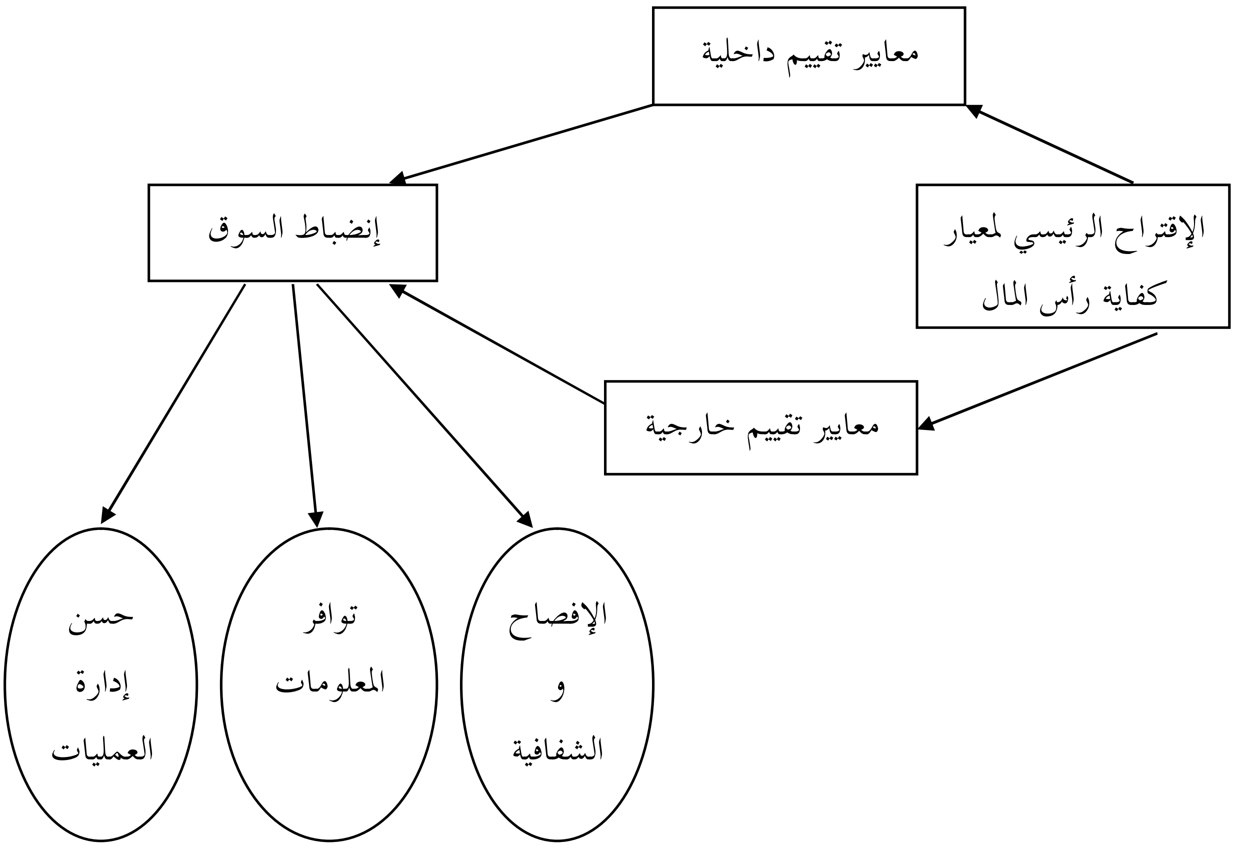
الدعامة الثالثة: انضباط السوق (الإفصاح والشفافية) Market Discipline

تهدف هذه الدعامة إلى تعزيز انضباط السوق من خلال تشجيع المصارف على توفير متطلبات الإفصاح والشفافية.

وتجدر الإشارة هنا أنه لتحقيق الانضباط الفعال للسوق لابدَّ من توافر نظام دقيق للمعلومات (قيام البنوك بنشر البيانات الدورية الخاصة بها)، فضلاً عن توافر نظم محاسبية دقيقة تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية (International Accounting Standards (IAS التي تطبّق في كل دولة وتلتزم بها المصارف[١]، والتي تسمح للمتعاملين في السوق بالوصول إلى فهم أفضل لأساليب قياس المخاطر التي يواجهها المصرف وإدارتها ومدى كفاية رأسماله في ظل هذه المخاطر.

والشكل التالي رقم (٢/٣) يوضح الدعائم التي يقوم عليها الإطار الجديد لاتفاق بازل٢ كمايأتي:

الشكل رقم (٣ / ٢): إطار عام لمعيار كفاية رأس المال من خلال إنضباط السوق



المصدر: البنك الأهلي المصري، "معيار كفاية رأس المال في إطار إجتماع لجنة بازل المنعقد في ٢٠٠٢/٠٧/١٠"، النشرة الإقتصادية، العدد ٣، المجلد ٣٥، ٢٠٠٢، القاهرة، ص ٤٣.

---

[١] - بسنت، أحمد فهمي: اتفاق بازل٢ ركائزه وأبعاده، اتحاد المصارف العربية، بيروت، عام ٢٠٠٤، ص٣٢.

كما تجدر الإشارة أنه يستوجب على الهيئات الرقابية التركيز على المستوى الأساسي من الإفصاح تلتزم به المصارف جميعها، ليشكل الخطوة الأولى لتحقيق الشفافية، ويتضمن المستوى الأساسي من الإفصاح مايأتي[1]:

- الأداء المالي.
- المركز المالي (شرائح رأس المال، والسيولة، والمقدر على السداد solvency).
- تحديد استراتيجيات ممارسات إدارة المخاطر.
- الانكشاف للمخاطر وتقييمها (مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السيولة، والمخاطر القانونية.......الخ).
- السياسات المحاسبية.
- معلومات أساسية عن العمل والإدارة والمعلومات الخاصة بمتطلبات الالتزام بالحوكمة المؤسسية.

وهكذا فإن إطار بازل المعدل لكفاية رأس المال المبني على المخاطر يعرض قواعد مشددة على البنوك من أجل استيفاء متطلبات كفاية رأس المال وإقامة نظام رقابة داخلية فعالة، يدعمها وجود رقابة واسعة من قبل الجهات الرقابية والإشرافية في ظل مناخ يتسم بالشفافية وانضباط السوق.

إلا أن بعض البنوك قد تواجه صعوبات كبيرة في تحقيق هذه الأهداف بغرض استيفاء متطلبات الاتفاقية ولاسَّيما الأنظمة المصرفية في الدول النامية، إذ إن منهج التقييم الداخلي الذي تفرضه المعايير الجديدة معقد جداً، ويتطلب وقتاً وتكلفة أكبر، مما يصعب إمكانية استيعابه وتطبيقه لدى كثير من البنوك حتى في الدول المتقدمة لما يتطلبه من ضرورة توافر بنية تكنولوجية ذات مستوى عالٍ لتجميع المعلومات وتحليلها، هذا علاوة على مايتطلبه من ضرورة توافر عمالة مدربة ذات مستوى رفيع.

ومن الجدير ذكره أن المعايير الجديدة للجنة بازل لاتقف عند حد ضمان كفاية رأس المال، بل إنَّها تتسع لتشمل تطوير الصناعة المصرفية، وتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية، وتحسين فن إدارة المخاطر، ومواجهة تلك المخاطر التي تتطلب رأس مالَ مصرفي متيناً، وإدارة رقابية فعالة، وعنصراً بشرياً ذا كفاءة عالية.

[1]- Internatinal convergence of capital standards (arevised framework), year 2004, p14.

المبحث الثالث

الرقابة المصرفية في إطار مقترحات بازل ٣

بالتزامن مع حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ التي أدَّت إلى خروج عدد كبير من المصارف من السوق بفعل هذه الأزمة، حيث أصبح إطار بازل ٢ عاجزاً عن ضبط هذه الأزمة واستيعابها بهدف ضمان السلامة المالية لهذه المصارف، على الرغم من أن معايير بازل ٢ استطاعت أن تحقق سلامة مالية أفضل بالنسبة إلى المصارف التي طبقتها وتبنتها، مقارنة بالانكشاف الكبير لتداعيات الأزمة بالنسبة إلى المصارف التي لم تلتزم بتطبيق المعايير (وبشكل خاص المصارف الأميركية وذلك انسجاماً مع توصية البنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بعد تطبيق مقررات بازل ٢ على البنوك الأميركية المحلية. واقتصار تطبيقها فقط على المصارف الكبرى ذات النشاط الدولي، متناسياً أهمية معايير بازل ٢ في تحقيق السلامة والاستقرار المالي للمصارف الملتزمة بتطبيقها)[١]، إلا أن معايير بازل ٢ لم تستطع وحدها ضبط تداعيات الأزمة الاقتصادية بالشكل الأمثل.

وبناءً على ذلك جاءت مقترحات لجنة بازل التي سميت بمقررات بازل ٣ أو دعائم الصد The ***Buffers*** بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٢ للحفاظ على السلامة المالية للمصارف والاقتصاد الكلي، وذلك بناءً على توجيهات مجموعة العشرين G20 في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩ التي أوصت لجنة بازل للرقابة المصرفية الدولية بوضع مقررات جديدة لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية المتسارعة بهدف تحقيق السلامة المالية للمصارف.

تأتي أهمية الرقابة المصرفية في إطار مقررات بازل ٣ المتوقع بدء العمل بها تدريجياً وتطبيقها على المصارف بدءاً من مطلع عام ٢٠١٣، كما أعلن بنك التسويات الدولية حتى ٢٠١٩، من خلال النقاط الآتية:

- تحسين إدارة المخاطر والحوكمة فضلاً عن تعزيز الشفافية والإفصاح لدى المصارف.
- وضع أنظمة وتشريعات متطورة لكل من رأس المال والسيولة تمكن المصارف على المستوى العالمي من مواجهة المخاطر كلّها في أعمالها، مما يسهم في تعزيز متانة القطاع المصرفي وجعله أكثر قدرة على مواجهة الأزمات.

---

[١] - التهامي، عبد المنعم- الغندور، أحمد: مقررات بازل ٢ و ٣ كمدخل لتلافي التأثير الحلقي للمتغيرات الاقتصادية على أداء البنوك والاقتصاد الكلي، النشرة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، بيروت / لبنان، الفصل الرابع، كانون الأول، عام ٢٠١٠، ص٣٨.

يمكننا توزيع الإصلاحات المقترحة على أربعة محاور رئيسية كمايأتي[١]:

المحور الأول: الإصلاحات المتعلقة برأس المال Capital

- رفع نسبة الشريحة الأولى Tier 1 من رأس المال الرقابي[٢] إلى إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر من ٤% إلى ٦%، وذلك بحلول عام ٢٠١٥، مما يجعل المصارف في حالة دعم مستمر لرؤوس أموالها لمواجهة الأزمات كلّها.
- رفع الحد الأدنى لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر من ٢% إلى ٤.٥%، وذلك بحلول عام ٢٠١٥، مما يشكل دعماً إضافياً للقاعدة الرأسمالية للمصرف في مواجهة المخاطر كلّها.
- يستوجب على المصارف بحلول مطلع عام ٢٠١٩ أن تحتفظ برأسمال احتياطي وقائي إضافي Buffer Capital Conservation مقداره ٢.٥% من إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر، وذلك لمواجهة أية أزمات مقبلة محتملة، مما يسهم في استقرار النظام المالي بشكل أكبر بحيث تصبح نسبة مجموع حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر ٧% بحلول مطلع عام ٢٠١٩.
- الإبقاء على نسبة كفاية رأس المال ٨%.
- تطبيق متطلبات رأس مال أعلى لنشاطات المتاجرة والمشتقات المالية والتوريق بحلول مطلع عام ٢٠١٢.
- أن يتم احتجاز المؤونات بناءً على الخسائر المتوقعة Expected Losses وليس على الخسائر الفعلية Incured Losses، مما يسهم في التحوط أكثر للتقلبات الاقتصادية المحتملة[٣].

المحور الثاني: تعزيز تغطية المخاطر Risk Coverage

اقترحت اللجنة تعزيز متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر الائتمان المرتبطة بالمشتقات المالية وعمليات إعادة شراء أذون الخزانة والأوراق المالية، وذلك بهدف تعزيز متانة المصارف في مواجهة الأزمات التي قد تنتقل من مصرف إلى آخر عبر القنوات المالية وقنوات المشتقات.

كما اقترحت اللجنة تعزيز متطلبات رأس المال بشكل كبير لتغطية مخاطر المصارف الكبيرة والنشطة دولياً لأهميتها في الاستقرار المالي العالمي، وذلك بهدف تعزيز قدرتها على امتصاص الخسائر.

---

[١] - انظر في ذلك:
- اسلامبولي، مرام: بازل ٣ دروس مستفادة من الأزمة وحلول للتطبيق غير المكتمل لبازل ٢، النشرة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، لبنان / بيروت، الفصل الرابع، كانون الاول، عام ٢٠١٠، ص ص٧٠-٨٠.
- حمود، مازن: المصارف الاوروبية ومعايير بازل ٣، النشرة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، لبنان / بيروت، الفصل الرابع، كانون الاول، عام ٢٠١٠، ص ٨٦.

[٢] - يتمثل رأس المال الرقابي بحقوق الملكية المكونة من الاسهم العادية والاحتياطيات والارباح المحتجزة.
[٣] - مع العلم بأن هذا القرار مازال يخضع للمناقشة بين لجنة بازل ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB.

المحور الثالث: مؤشر الرافعة المالية Leverage Ratio

اقترحت اللجنة معدل الرافعة المالية أو نسبة الرفع المالي مقدارها ٣% كحد أدنى، على أن يتم احتسابه كمتوسط للنسب الربعية المحتسبة، على أن يكون معدل الرافعة المالية مقياساً داعماً للإطار الداخلي أو لأساليب قياس المخاطر وفقاً لمقررات بازل ٢، مع الأخذ بالحسبان التعديلات التي طرأت على الدعامة الأولى لمتطلبات رأس المال Pillar 1 وفقاً لما ورد في مقررات بازل ٣، وسيوضع مؤشر الرافعة المالية موضع الاختبار بحلول عام ٢٠١٣، على أن يتم الالتزام بالإفصاح الكامل عن هذا المؤشر بحلول عام ٢٠١٥.

المحور الرابع: الإطار الجديد لمعايير مخاطر السيولة ومقاييسها والرقابة عليها

نظراً إلى كون أهم الخصائص التي أظهرتها الأزمة المالية العالمية الأخيرة تجسدت في انكشاف المصارف بشكل كبير للسيولة، وذلك نتيجة لعدم فعالية إدارة مخاطر السيولة لدى هذه المصارف وضعف الرقابة عليها.

وبناءً على ذلك وضعت اللجنة معيارين رقابيين دوليين كأساس للرقابة على مخاطر السيولة لدى المصارف الكبيرة ذات النشاط الدولي كأساس لتقوية الإطار الدولي لإدارة مخاطر السيولة والرقابة عليها، وتحسين أدوات الرقابة ومعاييرها على السيولة لتقييم مرونة السيولة وتحديد أوجه الخلل في نماذج استحقاقات السيولة.

حيث يهدف المعياران الرقابيان السابقان إلى ضمان مرونة القطاع المصرفي في توفير السيولة الكافية للوفاء بالالتزامات النقدية المستحقة عليه كلّها في الوقت المناسب، كما يعزز من إدارة مخاطر السيولة والرقابة عليها لدى المصارف.

....

....

....

وأخيراً لابدَّ من الإشارة أن هناك العديد من التحديات التي ستواجه كلاً من السلطات الرقابية والبنوك على المستوى الدولي في ضوء المقررات والتوصيات الجديدة لبازل ٣، التي يتعين عليها الاستعداد تمهيداً لتنفيذها وتطبيقها بالشكل الأمثل بما يضمن تحقيق استقرار النشاط المصرفي وسلامته، وذلك يتطلب من السلطات الرقابية تطبيق المقررات والتوصيات الجديدة تدريجياً بما يتناسب والظروف المحلية للدولة، كما يتطلب مبادرة البنوك إلى تطوير ذاتها من خلال تكييف تشريعاتها الإدارية والرقابية من جهة والأخذ بالأساليب الفنية المتقدمة في إدارة المخاطر من جهة أخرى.

الفصل الثالث: واقع السياسة النقدية وأهدافها في الاقتصاد السوري
المبحث الأول: تحليل تطور عناصر العرض النقدي في الاقتصاد السوري
المطلب الأول : تحليل تطور العرض النقدي
المطلب الثاني : تحليل العوامل المؤثرة على تغيرات العرض النقدي
المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية وأدواتها في سورية
المطلب الأول : الأهداف النهائية للسياسة النقدية في سورية
المطلب الثاني : الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في سورية
المطلب الثالث : أدوات السياسة النقدية في سورية

الفصل الثالث

واقع السياسة النقدية وأهدافها في سورية

إن أهم مايمّيز السياسة النقدية في سورية قبل عام ٢٠٠١ هو خدمة الإجراءات الحكومية في تمويل العجز واستخدام النقد كوسيلة للتداول وتشجيع الإنتاج فقط، وهذا يعني عدم وجود سياسة نقدية فعالة ذات معالم واضحة، حيث كانت الحكومة تتحكم في إدارة عناصر السياسة النقدية كلّها من خلال القرارات الإدارية التي تصب في خدمة تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، دون أن يكون هناك أي استقلال نسبي للسلطات النقدية يمكنها من استخدام أدوات السياسة النقدية بشكل فعال في سبيل تحقيق أهداف السياسة النقدية. ولكن مع بداية الألفية الجديدة نهجت سورية بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد نهج الإصلاح الاقتصادي وفق خُطا مدروسة شكل فيها إصلاح القطاع المالي والمصرفي إحدى الدعائم والأولويات الواجب التركيز عليها لخلق الظروف المناسبة لعملية الإصلاح بهدف تطوير أداء الاقتصاد السوري ورفع كفاءته ومستوى تنافسيته.

وفي هذا السياق أكدت الخطة الخمسية العاشرة للأعوام ٢٠٠٥ – ٢٠١٠ أهمية رفع معدلات نمو الاقتصاد السوري بشكل متزامن ومتلازم مع تطوير القطاع النقدي، وضمان الاستقلالية التامة لمصرف سورية المركزي، والنفاذ والقوة للمقررات كلّها التي يقوم باتخاذها، فضلاً عن تطوير القطاع المالي والمصرفي وصياغة السياسات المالية لتتناغم وتتناسق مع السياسات النقدية بما يسهم في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية الكلية.

من هنا سعى مصرف سورية المركزي لخلق منظومة مصرفية متكاملة تتشكل قاعدتها من عدد من المصارف القوية والمتينة ذات السمعة الطيبة والتاريخ الناجح، كما قطع مصرف سورية المركزي شوطاً كبيراً في مجال إصلاح السياسة النقدية والمصرفية من خلال إصداره العديد من القرارات والتشريعات اللازمة والكفيلة بتنويع منتجات القطاع المالي والمصرفي وأدواتهما لتقديم خدمات مالية ومصرفية على درجة عالية من التنويع والتطوير، وبما ينسجم مع أحدث المعايير الدولية و التطورات العالمية على الصعيد المالي والمصرفي[١]، **حيث تم العمل على تعزيز استقلالية مصرف سورية المركزي، بما يتناغم ويتسق مع إرساء ملامح واضحة لاستراتيجية السياسة النقدية التي تقوم على استهداف ضبط التضخم واستقرار الأسعار كهدف نهائي على المدى الطويل، من خلال استهداف سعر الصرف على المدى المتوسط كهدف وسيط الذي يعدُّ ذا الأولوية الأولى، فضلاً عن ضبط معدلات نمو الكتلة النقدية، بما يتناسب ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثانية، الأمر الذي يسهم في تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية، وضبط معدلات التضخم في سورية.**

---

[١] ـ البرغوثي، عروبة: السياسة النقدية في سورية، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى السوري التركي، عام ٢٠٠٩.

المبحث الأول
تحليل تطور عناصر العرض النقدي في الاقتصاد السوري

سَيُحَلَّلُ في هذا المبحث تطور عناصر العرض النقدي في الاقتصاد السوري بالتطرق إلى العرض النقدي (M2, M1)، وتحليل تطور العوامل المؤثرة في العرض النقدي خلال مرحلتي الدراسة (١٩٩١-٢٠٠٠)، (٢٠٠١-٢٠١٠).

المطلب الأول
تحليل تطور العرض النقدي

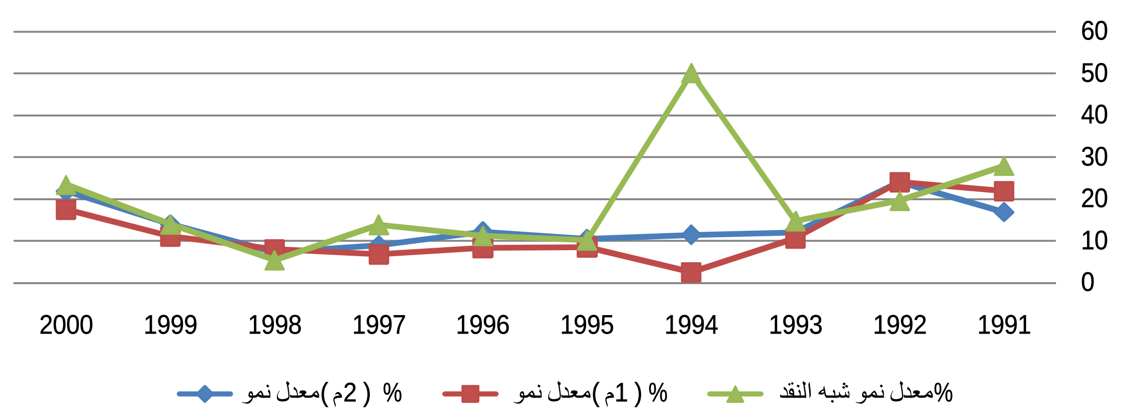
<u>أولاً: العرض النقدي M2 أو السيولة المحلية:</u>

يتكون العرض النقدي بمفهومه الواسع M2 أو/ السيولة المحلية / في سورية من العرض النقدي بمفهومه الضيق أو الكتلة النقدية M1 فضلاً عن شبه النقد.

<u>تطور العرض النقدي M2 أو السيولة المحلية خلال المرحلة (١٩٩١-٢٠٠٠):</u>

تطور العرض النقدي M2 بمعدلات كبيرة، حيث ازداد العرض النقدي M2 من ٢٢٨٧٦٩ مليون ل.س عام ١٩٩١ إلى ٧٢٠٦٥١ مليون ل.س عام ٢٠٠٠، بزيادة قدرها ثلاثة أضعاف، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ١٤% (انظر الجدول رقم ٣/١، الشكل البياني رقم ٣/١).

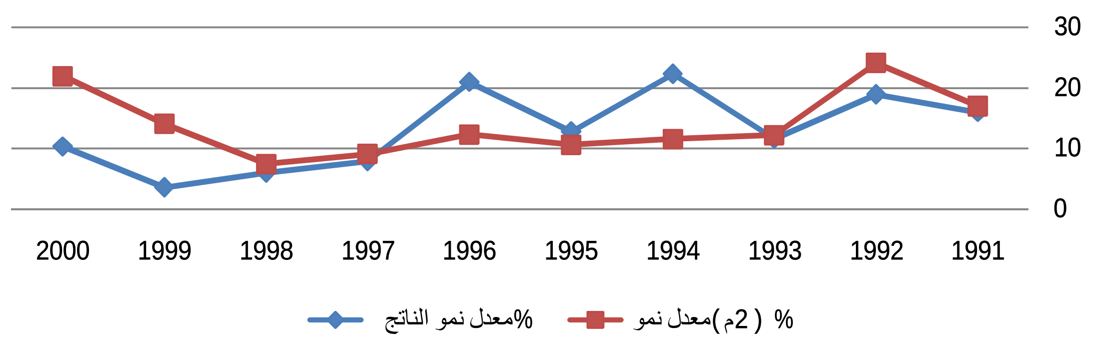
الشكل رقم ١/ ٣: تطور معدلات نمو السيولة المحلية ومكوناتها الرئيسية خلال المرحلة ١٩٩١ - ٢٠٠٠



ويلاحظ ارتفاع نسبة العرض النقدي M2 من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧٩.٧% في نهاية عام ٢٠٠٠، بالمقارنة مع ٧٣.٤% في نهاية عام ١٩٩١، وذلك نتيجة تراجع معدل دوران النقود من ١.٣٦ مرة في نهاية عام ١٩٩١ إلى نحو ١.٢٥ مرة في نهاية عام ٢٠٠٠، وهذا يعود إلى نمو

السيولة المحلية بمعدلات أكبر من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (انظر الجدول رقم ٣/١، الشكل البياني رقم ٣/٢).

الشكل رقم ٣/٢: التغيرات في العرض النقدي والناتج المحلي الاجمالي خلال المرحلة ١٩٩١ - ٢٠٠٠



من خلال التحليل السابق نلاحظ أن عدم قدرة السلطات النقدية على ضبط معدلات نمو العرض النقدي M2 قد شكل عاملاً مهماً في زيادة الضغوط التضخمية بشكل كبير خلال تلك المرحلة، وازدياد إسهام العرض النقدي في التضخم المحلي، ويرجع ذلك لاعتماد الحكومة على تمويل العجز التمويني من خلال القروض من المصرف المركزي، في حين انخفض عجز الموازنة بسبب عدم تنفيذ الموازنة بالكامل، وغالباً ماكانت النفقات الاستثمارية متدنية لذلك انخفض عجز الموازنة إلى أضيق الحدود.

ويمكن أن يفسر نمو العرض النقدي M2 من خلال أهم المكونات الرئيسة لها، وهي الكتلة النقدية M1 وشبه النقد[1]، إذ أسهمت الكتلة النقدية M1 بالمتوسط خلال المرحلة ١٩٩١ – ٢٠٠٠ بما يعادل ٥٧% من الزيادة الحاصلة في السيولة المحلية، وتعدُّ هذه النسبة مرتفعة جداً مقارنة بالدول المجاورة، حيث بلغت نسبة M1 إلى مجموع السيولة المحلية في عام ٢٠٠٠ لدى بعض الدول العربية المجاورة كمايأتي (لبنان ٤.٩%، الأردن ٢٧.٣%، مصر ١٩.٩%، الكويت ١٨%، تونس ٤٢.٣%، واليمن ٥٢%)[2]، في حين أسهم شبه النقد ٢٨% بالمتوسط خلال المرحلة نفسها (انظر الجدول رقم ٣/١).

تطور العرض النقدي M2 أو السيولة المحلية خلال المرحلة (٢٠٠١-٢٠١٠):

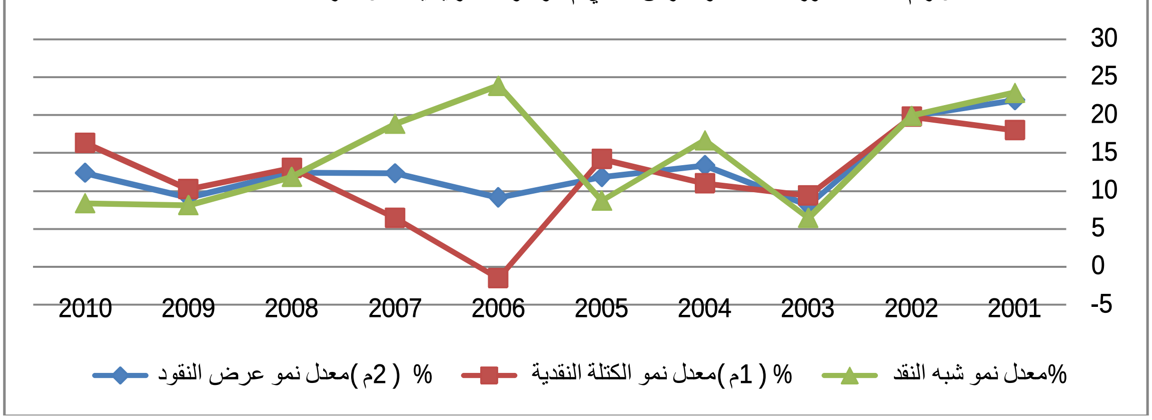
مع بداية العام ٢٠٠١ بدأ الاقتصاد السوري بالانتعاش بعد خروجه من مرحلة الركود الاقتصادي التي بلغت ذروتها عام ١٩٩٩، إذ استمرت معدلات نمو السيولة المحلية بالارتفاع بوتيرة موازية تقريباً لمعدلات نمو الاقتصاد السوري متمثلة بزيادة الطلب على النقود داخل الاقتصاد، إذ ارتفع العرض النقدي M2 من ٧٣٠٣٩٤ مليون ل.س عام ٢٠٠١ ليصل إلى ٢٠٣٢٧٣٠ مليون ل.س عام ٢٠١٠

[1] ـ **يتضمن العرض النقدي م٢ أو السيولة المحلية** (الكتلة النقدية م١، شبه النقد، شهادات الاستثمار، النقد الأجنبي لدى مصرف سورية المركزي، التأمينات لقاء الاستيراد).

[2] ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١، صندوق النقد العربي، ص٢٤٨.

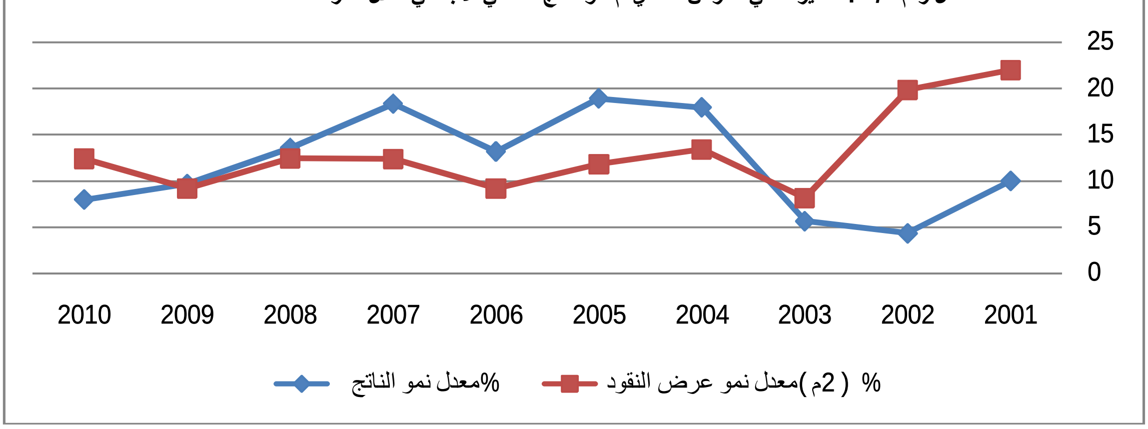
بزيادة قدرها نحو ثلاثة أضعاف، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ١٣% (انظر الجدول رقم ٣/٢، الشكل البياني رقم ٣/٣)، مما يظهر أن السلطات النقدية في سورية مازالت غير قادرة على التحكم بالعوامل المؤثرة في نمو العرض النقدي M2، وذلك بسبب استمرار الحكومة بفصل العجز التمويني عن العجز الفعلي للموازنة والمصرف المركزي يمول المؤسسات / الحبوب، الأقطان، سادكوب / الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم النقد، ومن ثم شبه النقد.

الشكل رقم ٣/ ٣: تطور معدلات نمو العرض النقدي م٢ ومكوناته الرئيسية خلال المرحلة ٢٠٠١ - ٢٠١٠



ويلاحظ انخفاض نسبة العرض النقدي M2 من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧٤.٩% في نهاية عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٧٥% في نهاية عام ٢٠٠١، وذلك نتيجة تزايد معدل دوران النقود من ١.٣٣ مرة في نهاية عام ٢٠٠١ إلى نحو ١.٣٤ مرة في نهاية عام ٢٠١٠، وهذا يعود إلى نمو السيولة المحلية بمعدلات أقل من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (انظر الجدول رقم ٣/٢، الشكل البياني رقم ٣/٤)، مما يدلُّ على قدرة السلطات النقدية إلى حد ما على ضبط معدلات نمو العرض النقدي M2 مما أسهم إلى حد كبير في تخفيض الضغوط التضخمية بشكل كبير خلال هذه المرحلة مقارنة بالمرحلة السابقة وانخفاض نسبة مساهمة العرض النقدي M2 في التضخم المحلي.

الشكل رقم ٣/٤: التغيرات في العرض النقدي م٢ والناتج المحلي الاجمالي خلال المرحلة ٢٠٠١ - ٢٠١٠



ويمكن أن يفسر نمو العرض النقدي M2 من خلال المكونات الرئيسية له، حيث انخفضت الأهمية النسبية للكتلة النقدية M1 لتبلغ بالمتوسط خلال المرحلة ٢٠٠١-٢٠١٠ نحو ٥٤% من الزيادة الحاصلة في العرض النقدي M2، ويعود ذلك بشكل رئيسي لوجود المصارف الخاصة التي استطاعت تجميع المدخرات الوطنية، وجذب القطع الأجنبي من خارج سورية، وتوظيفه داخل سورية. وتعدُّ هذه النسبة مقبولة مقارنة بالدول العربية المجاورة (انظر الجدول رقم ٣/٣)، حيث بلغت نسبة M1 إلى مجموع العرض النقدي M2 في عام ٢٠٠٨ في الدول العربية مجتمعة نحو ٤٤%.

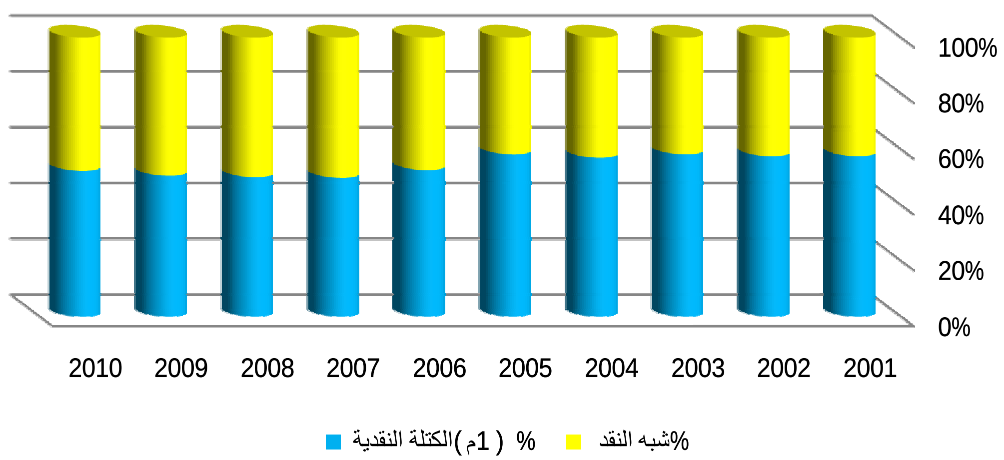
الجدول رقم ٣/٣: مكونات العرض النقدي في عدد من الدول العربية ٢٠٠٨

اسم الدولة	نسبة M1 / M2 %	نسبة شبه النقد / M2 %
عمان	٧٣	٢٧
السعودية	٥٤	٤٦
سورية	٥٠	٥٠
المغرب	٣٣	٦٧
الكويت	٨١	١٩
الامارات	٦٩	٣١
اليمن	٦٢	٣٨
تونس	٦١	٣٩
الاردن	٦٩	٣١
مجموع الدول العربية	٤٤	٥٦

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩

في حين ازداد إسهام شبه النقد خلال هذه المرحلة مقارنة بالمرحلة السابقة لتشكل بالمتوسط نحو ٤٦% من إجمالي العرض النقدي M2 خلال هذه المرحلة، وذلك بسبب تطور الجهاز المصرفي وازدياد قدرته على استقطاب الودائع، كما سنرى لاحقاً (انظر الجدول رقم ٣/٢،الشكل البياني رقم ٣/٥).

الشكل رقم ٥/ ٣: بنية العرض النقدي م٢ خلال المرحلة ٢٠٠١ - ٢٠١٠



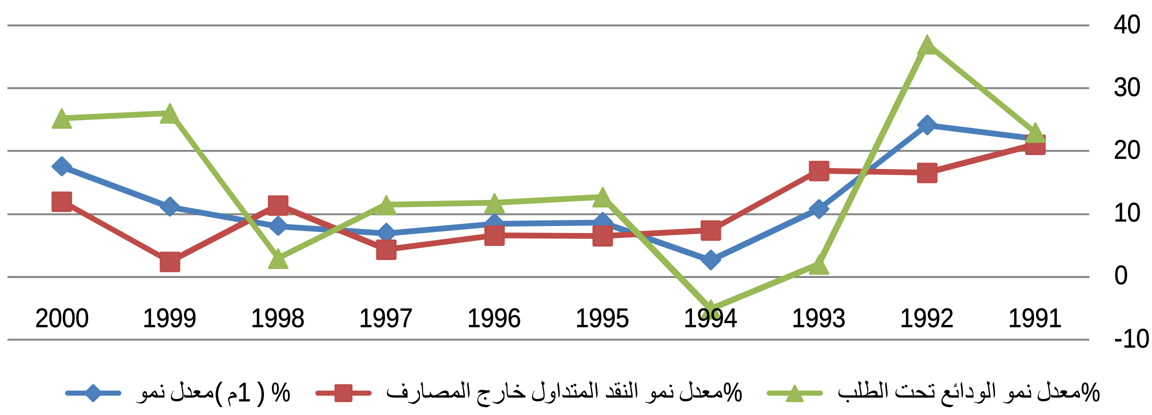
ثانياً: العرض النقدي M1 أو الكتلة النقدية:

يتكون العرض النقدي بمفهومه الضيق M1 أو / الكتلة النقدية / في سورية من النقد في التداول فضلاً عن الودائع تحت الطلب، كما يتكون شبه النقد من الودائع لأجل وودائع التوفير بالليرة السورية والودائع بالعملات الأجنبية والتأمينات لقاء عمليات الاستيراد.

تطور العرض النقدي M1 أو الكتلة النقدية خلال المرحلة (١٩٩١-٢٠٠٠):

شهدت الكتلة النقدية M1 توسعاً كبيراً وملحوظاً خلال المرحلة ١٩٩١-٢٠٠٠، حيث ازدادت الكتلة النقدية M1 من ١٤٦٧٢٣ مليون ل.س عام ١٩٩١ إلى ٣٦٨١٠٥ مليون ل.س عام ٢٠٠٠ بزيادة ثلاثة أضعاف، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ١٢%(الجدول رقم ٣/١، الشكل البياني رقم ٣/٦).

الشكل رقم ٦/ ٣: تطور معدلات النمو السنوية للكتلة النقدية ومكوناتها الرئيسية خلال المرحلة ١٩٩١ - ٢٠٠٠



يلاحظ انخفاض نسبة الكتلة النقدية M1 من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤٠.٧% في نهاية عام ٢٠٠٠ بالمقارنة مع ٤٧.١% عام ١٩٩١، وذلك نتيجة تزايد معدل دوران النقود حسب مفهوم الكتلة النقدية M1 من ٢.١ مرة عام ١٩٩١ إلى ٢.٥ مرة عام ٢٠٠٠، وهذا يعود إلى نمو الكتلة النقدية M1 بمعدل أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كنتيجة لتزايد التعامل المصرفي داخل الاقتصاد.

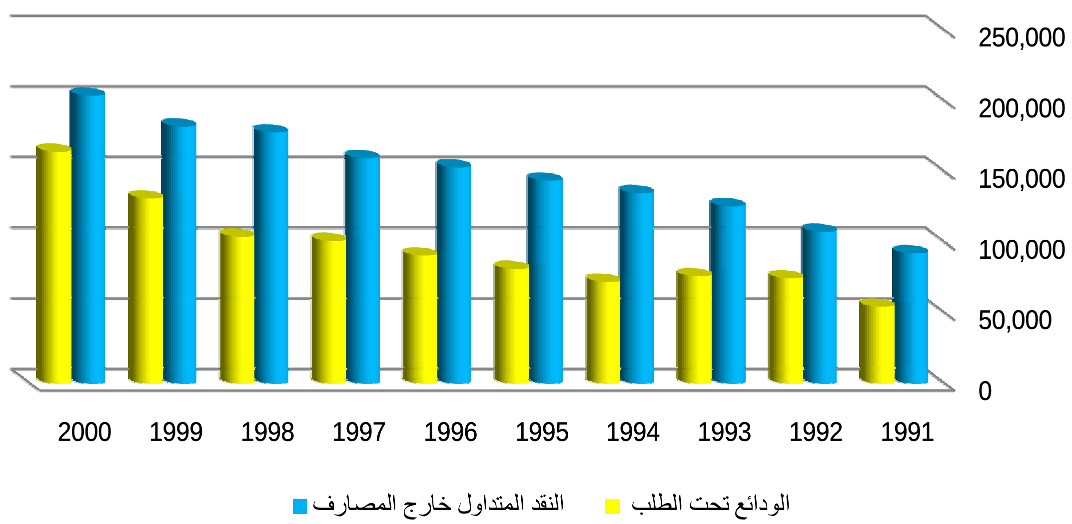
ويمكن أن يفسر النمو في الكتلة النقدية M1 من خلال المكونات الرئيسية لها، وهي النقد في التداول (خارج المصارف) والودائع تحت الطلب بالليرة السورية.

فقد تطورت الودائع تحت الطلب بالليرة السورية من ٥٤٤٢١ مليون ل.س عام ١٩٩١ إلى ١٦٤٢٢٢ مليون ل.س عام ٢٠٠٠ بزيادة قدرها ثلاثة أضعاف، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ١٥%، إذْ أسهم نمو الودائع تحت الطلب بالمتوسط بنحو ٣٩% من إجمالي الزيادة الحاصلة في الكتلة النقدية خلال المرحلة ١٩٩١-٢٠٠٠.

أمَّا النقد في التداول فقد تطور من ٩٢٣٠٢ مليون ل.س عام ١٩٩١ إلى ٢٠٣٨٨٣ مليون ل.س عام ٢٠٠٠ بزيادة قدرها ضعفان، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ١٠%، إذْ أسهم نمو النقد في التداول

بالمتوسط بنحو ٦١% من إجمالي الزيادة الحاصلة في الكتلة النقدية خلال المرحلة نفسها (انظر الشكل رقم ٧/٣).

الشكل رقم ٧/ ٣: بنية الكتلة النقدية بملايين الليرات السورية خلال المرحلة ١٩٩١ - ٢٠٠٠



ويعود سبب ارتفاع نسبة مساهمة النقد في التداول وانخفاض نسبة مساهمة الودائع تحت الطلب من إجمالي الكتلة النقدية M1 إلى التفضيل النقدي لدى الأفراد، بسبب انخفاض مستوى الوعي المصرفي وامتناع عدد كبير من هؤلاء الأفراد عن التعامل مع المصارف لأسباب عديدة منها[1]:

- ضعف الانتشار الجغرافي لفروع المصارف في المناطق والمدن جميعها، إِذْ بلغت نسبة التمصرف / نسبة السكان إلى عدد الفروع / نحو فرع مصرفي واحد لكل ٦٠٥٠٠ شخص في عام ٢٠٠٠ ، وهي نسبة ضئيلة جداً.
- ثبات أسعار الفائدة وعدم تحريكها تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة، مما يؤثر في الإيداعات زيادة أو نقصاناً.
- عدم كفاءة الجهاز المصرفي وإخفاقه في تعبئة المدخرات الوطنية.

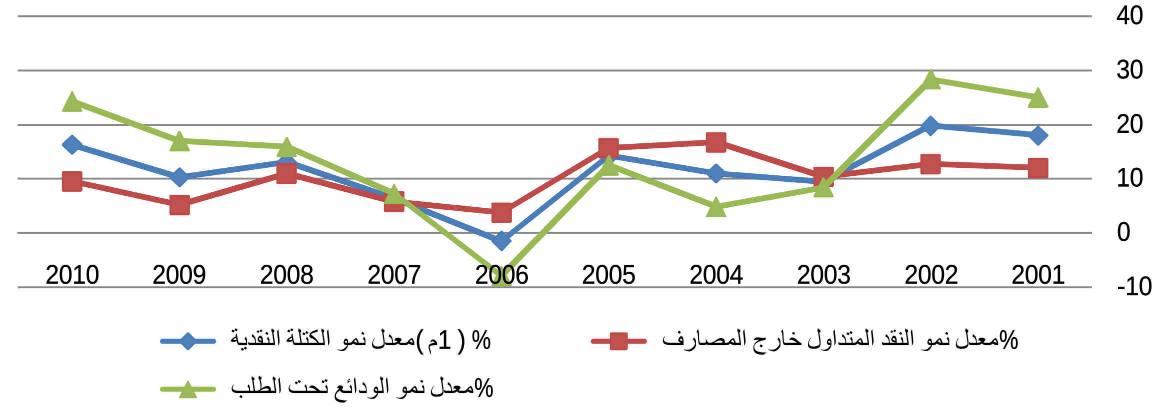
وقد ترتب على ذلك عدم فاعلية السياسة النقدية في تلك المرحلة، وعدم قدرة البنك المركزي في التحكم بالعرض النقدي على اعتبار أن جزءاً كبيراً من الكتلة النقدية M1 خارج سيطرته[2].

[1] - جمعة، محمد صالح: السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المرحلة ١٩٧٠-٢٠٠٠، دار الرضا للنشر، دمشق، دمشق، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٥، ص١٤٩.
[2] - كنعان، علي: النظام النقدي والمصرفي السوري، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٠، ص١٤٦.

تطور العرض النقدي M1 أو الكتلة النقدية خلال المرحلة (٢٠٠١-٢٠١٠):

شهدت معدلات نمو الكتلة النقدية M1 حالة من التذبذب خلال المرحلة ٢٠٠١-٢٠١٠، إذْ ازدادت الكتلة النقدية M1 من ٤١٩٩٣٩ مليون ل.س عام ٢٠٠١ لتصل إلى ١٠٦١٠٦٥ مليون ل.س عام ٢٠١٠ وبزيادة قدرها ثلاثة أضعاف، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ١٢% (انظر الجدول رقم ٣/٢، الشكل البياني رقم ٣/٨).

الشكل رقم ٨/ ٣: تطور معدلات النمو السنوية للكتلة النقدية ومكوناتها الرئيسية خلال المرحلة ٢٠٠١ - ٢٠١٠



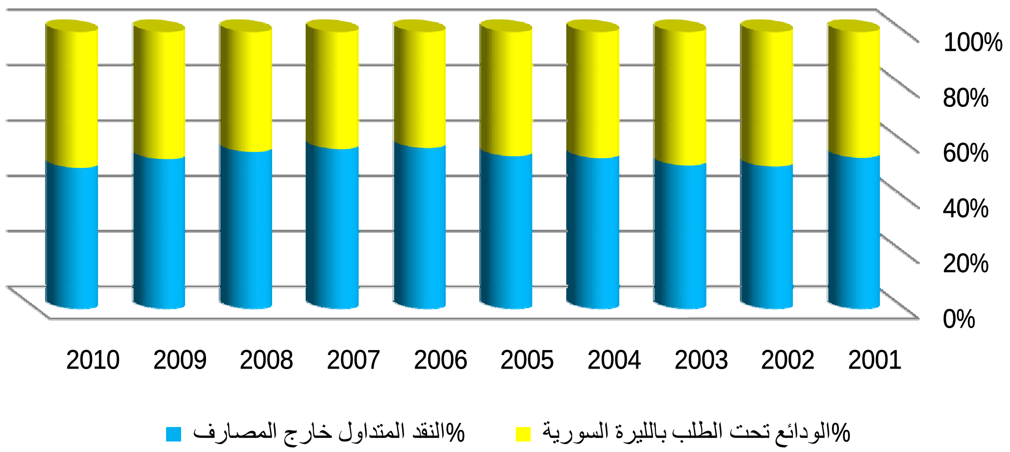
يلاحظ انخفاض نسبة الكتلة النقدية M1 من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٩.١% عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٤٣.١% عام ٢٠٠١، وذلك نتيجة ازدياد معدل دوران النقود حسب مفهوم الكتلة النقدية M1 من ٢.٣ مرة عام ٢٠٠١ إلى ٢.٦ مرة عام ٢٠١٠، وهذا يعود إلى نمو الكتلة النقدية M1 بمعدل أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كنتيجة لزيادة التعامل المصرفي داخل الاقتصاد.

ويمكن أن يفسر النمو في الكتلة النقدية M1 من خلال المكونات الرئيسية لها، وهي: النقد في التداول، والودائع تحت الطلب بالليرة السورية.

تطورت الودائع تحت الطلب بالليرة السورية من ١٩٠٦٤٥ مليون ل.س عام ٢٠٠١ إلى ٥٢٠٩٩٥ مليون ل.س عام ٢٠١٠ بزيادة قدرها نحو ثلاثة أضعاف، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ١٤%، إذْ أسهم نمو الودائع تحت الطلب بالمتوسط بنحو ٤٦% من إجمالي الزيادة الحاصلة في الكتلة النقدية M1 خلال المرحلة ٢٠٠١-٢٠١٠، ويعود ذلك إلى وجود المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية التي أسهمت في تجميع المدخرات الوطنية.

أمَّا النقد في التداول فقد تطور من ٢٢٩٢٩٤ مليون ل.س عام ٢٠٠١ إلى ٥٤٠٠٧١ مليون ل.س عام ٢٠١٠ بزيادة قدرها نحو ضعفين، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ١٠%، إذْ أسهم نمو النقد في التداول بالمتوسط بنحو ٥٤% من إجمالي الزيادة الحاصلة في الكتلة النقدية M1 خلال المرحلة ٢٠٠١-٢٠١٠، ويمكننا تفسير هذه الزيادة في النقد المتداول باستمرار الحكومة بالاعتماد على الاقتراض من المصرف المركزي في تمويل مؤسسات القطاع العام، وعجوزات الموازنة بسبب عدم وجود سندات الخزينة (انظر الشكل رقم ٣/٩).

الشكل رقم ٩/ ٣: بنية الكتلة النقدية م١ خلال المرحلة ٢٠٠١ - ٢٠١٠



نلاحظ مما سبق أن هناك انخفاضاً في نسبة إسهام النقد في التداول من الكتلة النقدية M1 خلال هذه المرحلة مقارنة بالمرحلة السابقة، إذْ وصل إلى ٦١% من الكتلة النقدية M1، مما يدل على انخفاض نسبة التفضيل النقدي لدى الأفراد من خلال التحول من الاكتناز إلى الإيداع داخل القطاع المصرفي، مما يدلُّ على أنه لايزال جزءُ كبيرا من الكتلة النقدية في سورية خارج سيطرة السلطات النقدية، مما يؤثر في قدرتها على التحكم بالنقد، ومن ثمَّ تحقيق أهدافها المرجوة.

ثالثاً: شبه النقد :

تطور شبه النقد خلال المرحلة (١٩٩١-٢٠٠٠):

شهد شبه النقد تطوراً ملحوظاً خلال المرحلة ١٩٩١ – ٢٠٠٠ إذ ازداد شبه النقد من ٥٢١٣٥ مليون ل.س عام ١٩٩١ إلى ٢٢٣٠٧٦ مليون ل.س عام ٢٠٠٠، بزيادة قدرها أربعة أضعاف وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ١٩% (انظر الجدول رقم ٣/١).

ويعود النمو المتزايد والقفزات الكبيرة التي حققها شبه النقد في السنوات الأخيرة من المرحلة ١٩٩١-٢٠٠٠ إلى زيادة إقبال الجمهور للتعامل مع المصارف بغية الاستفادة من أسعار الفوائد المشجعة التي تدفعها المصارف على ودائع التوفير، إذ وصل معدل الفائدة إلى ٨% سنوياً على هذه الودائع[١]، مما أسهم إلى حد كبير في ازدياد حجم إسهام شبه النقد من العرض النقدي على اعتبار أن الودائع لأجل وودائع التوفير تشكل النسبة الكبرى من شبه النقد خلال المرحلة المدروسة.

---

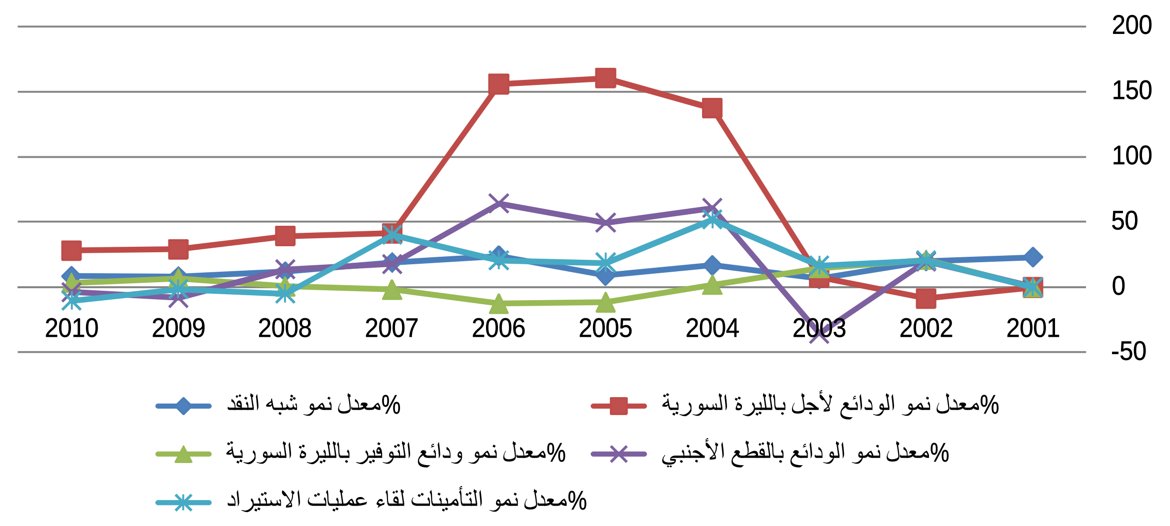
[١] - حساني، عبد الرزاق: النظرية والسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، عام ٢٠٠٢، ص١٥٥.

تطور شبه النقد خلال المرحلة (٢٠٠١-٢٠١٠):

شهد شبه النقد تطوراً ملحوظاً خلال المرحلة ٢٠٠١-٢٠١٠، إذ ازداد شبه النقد من ٣١٠٤٥٤ مليون ل.س عام ٢٠٠١ إلى ٩٧١٦٦٥ مليون ل.س عام ٢٠١٠ بزيادة قدرها نحو ثلاثة أضعاف، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ١٥% (انظر الجدول رقم ٣/٢).

ويمكن أن يفسر النمو في شبه النقد من خلال المكونات الرئيسية له، وهي: الودائع لأجل، وودائع التوفير بالليرة السورية، وودائع القطع الأجنبي، والتأمينات لقاء عمليات الاستيراد.

الشكل رقم ١٠/ ٣: تطور معدلات النمو السنوية لشبه النقد ومكوناته الرئيسية خلال المرحلة ٢٠٠١ - ٢٠١٠



فقد تطورت الودائع لأجل تطوراً كبيراً من ٧٨٩٩ مليون ل.س عام ٢٠٠١ لتصل إلى ٤٠٢٢٧١ مليون ل.س عام ٢٠١٠، بزيادة إجمالية قدرها ٥١ ضعفاً، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ٦٦%، إذْ أسهم نمو الودائع لأجل بالمتوسط بنحو ١٧% من إجمالي الزيادة الحاصلة في شبه النقد خلال المرحلة ٢٠٠١-٢٠١٠ (انظر الشكل البياني رقم ٣/١٠)، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى التطور الواضح الذي شهده القطاع المصرفي خلال هذه المرحلة، وارتفاع أسعار الفوائد على الودائع لأجل والميزات الممنوحة على هذا النوع من الإيداعات بهدف استقطاب أكبر حجم منها (الوديعة المجمدة)، مما أسهم في زيادة قدرته على استقطاب الودائع لأجل، وهو مايعني توافر بنية ودائع مستقرة لدى القطاع المصرفي تمكنه من زيادة حجم التمويلات الممنوحة الآجلة.

أمَّا بالنسبة إلى ودائع التوفير بالليرة السورية فقد شهدت تطوراً شبه مستقر خلال المرحلة ٢٠٠١-٢٠١٠ وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ٣%، وكانت نسبة إسهامها هي الكبرى في إجمالي الزيادة الحاصلة في شبه النقد خلال المرحلة ٢٠٠١-٢٠١٠، إذ بلغت نحو ٤٩%، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الفوائد عليها (انظر الشكل رقم ٣/١٠)، وهذا الأمر الذي انعكس سلبياً على حجم التمويلات الآجلة

التي يمنحها القطاع المصرفي على اعتبار أن الجزء الأكبر من ودائعه ذات أجل قصير وتحت الطلب لايستطيع أن يمنحها لتمويلات طويلة الأجل، وهذا مايفسر حجم الإيداعات الكبير جداً لدى القطاع المصرفي السوري مقارنة بحجم التمويلات الممنوحة (كما سنرى لاحقاً).

أما بالنسبة إلى ودائع القطع الأجنبي فقد تطورت بشكل ملحوظ خلال المرحلة ٢٠٠١-٢٠١٠، إذ ازدادت من ٥١٢١٤ مليون ل.س عام ٢٠٠١ إلى ١٨٤٤٨٩ مليون ل.س عام ٢٠١٠، وبزيادة إجمالية قدرها نحو أربعة أضعاف، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ٢٠%، إذ أسهم نمو ودائع القطع الأجنبي بالمتوسط بنحو ١٩% من إجمالي الزيادة الحاصلة في شبه النقد خلال المرحلة المدروسة (انظر الشكل البياني رقم ٣/١٠)، ويعود هذا الازدياد في ودائع القطع الأجنبي نتيجة ازدياد إسهام المؤسسات العامة الاقتصادية والقطاع الخاص في توفير القطع الأجنبي.

وبالنسبة إلى التأمينات لقاء عمليات الاستيراد فقد تطورت بشكل واضح خلال المرحلة المدروسة بنحو ٤ أضعاف بين عامي ٢٠٠١ وعام ٢٠١٠ بمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ١٥%، إذ بلغت نسبة إسهامها في معدلات نمو شبه النقد بالمتوسط خلال المرحلة المدروسة نحو ١٥% من إجمالي الزيادة الحاصلة في شبه النقد (انظر الشكل البياني رقم ٣/١٠).

المطلب الثاني

تحليل العوامل المؤثرة في تغيرات العرض النقدي

يمكن معرفة مصادر نمو العرض النقدي M2، ومن ثمَّ معرفة مدى قدرة السياسة النقدية في سورية في التحكم بنمو العرض النقدي، من خلال تحليل العوامل المؤثرة في تغيرات العرض النقدي M2 التي تشير إلى مايأتي:

أولاً: صافي الموجودات الأجنبية :

تطور صافي الموجودات الأجنبية خلال المرحلة (١٩٩١-٢٠٠٠):

مارس صافي الموجودات الأجنبية آثاراً توسعية كبيرة جداً على نمو العرض النقدي M2 خلال المرحلة ١٩٩١-٢٠٠٠، فقد تضاعفت بمعدلات كبيرة جداً خلال العقد الأخير من المرحلة المدروسة إذ ازدادت بمقدار ٣٥ ضعفاً، في حين تضاعف العرض النقدي خلال المرحلة نفسها بمقدار ثلاثة أضعاف أي بزيادة مقدارها نحو ١٢ ضعفاً مقارنة بمعدلات زيادة العرض النقدي M2 (انظر الجدول رقم ٣/١).

ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ازدياد حجم الاحتياطيات الأجنبية بشكل كبير نتيجة انتقال ميزان المدفوعات من حالة العجز التي عانى منها خلال عقدي السبعينيات والثمانينات إلى حالة الفائض، فضلاً عن قوانين تشجيع الاستثمار التي أسهمت في زيادة التدفقات الاستثمارية إلى سورية مع بداية عقد التسعينيات، وازدياد حجم تحويلات العاملين في الخارج إلى سورية ازدياداً كبيراً، فضلاً عن زيادة إنتاج سورية من النفط من ١٠٠ ألف برميل إلى ٦٠٠ ألف برميل في نهاية التسعينيات.

ومن خلال حساب قيمة معامل الارتباط بين تطورات صافي الموجودات الأجنبية وبين العرض النقدي M2 خلال هذه المرحلة ١٩٩١ – ٢٠٠٠ في الجدول رقم ٣/١ ، نجد أنّ هناك علاقة ارتباط قوية ومتينة بينهما (إذ بلغ معامل الارتباط ٠.٩٩٥) مما يدلُّ على أن النمو في صافي الموجودات الأجنبية كان له دورا كبيرا في زيادة العرض النقدي M2 / إن كل زيادة في صافي الموجودات الأجنبية بمقدار وحدة نقدية واحدة ستؤدي إلى زيادة في العرض النقدي M2 بمقدار ٠.٩٩٥ وحدة نقدية /.

تطور صافي الموجودات الأجنبية خلال المرحلة (٢٠٠١-٢٠١٠):

مارس صافي الموجودات الأجنبية آثاراً سلبية على نمو العرض النقدي M2 خلال الأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠٠٨، إذ بلغ إسهام الموجودات الأجنبية في العام ٢٠٠٨ نحو -١٧%، ولاسيمَّا الموجودات الأجنبية لدى المصارف المحلية.

ويمكننا تفسير هذا التراجع في الموجودات الأجنبية وخاصة خلال عام ٢٠٠٨ بتردي الحساب الكلي في ميزان المدفوعات نتيجة تراجع العائدات النفطية، والأداء المتواضع لبعض القطاعات الاقتصادية،

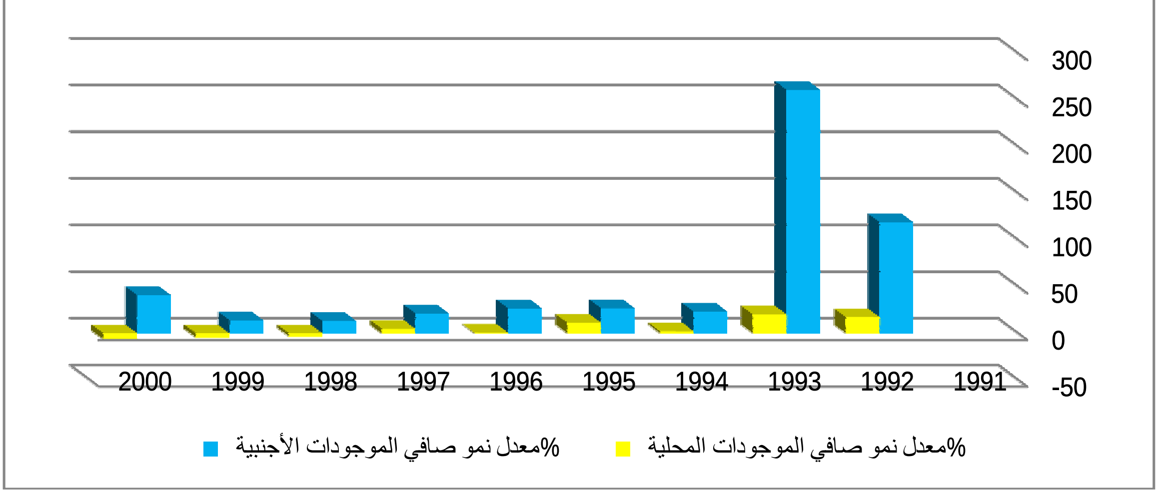
فضلاً عن تراجع تحويلات العاملين بالخارج، نتيجة الأزمة المالية العالمية وزيادة الخسائر للعاملين والمستثمرين السوريين في الخارج والداخل ولاسيما المضاربين.
ومن خلال حساب قيمة معامل الارتباط بين تطورات صافي الموجودات الأجنبية وبين العرض النقدي M2 خلال هذه المرحلة ٢٠٠١ – ٢٠١٠ في الجدول رقم ٣/٢ ، نجد أنه توجد علاقة ارتباط سلبية بين المتغيرين (إذ بلغ معامل الارتباط -٠.٣٣٩)، مما يؤكد عدم وجود علاقة ارتباط فعلية بين هذين المتغيرين، ومن ثمَّ تردي العلاقة بين المتغيرين بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية.

<u>ثانياً: صافي الموجودات المحلية</u>

<u>تطور صافي الموجودات المحلية خلال المرحلة (١٩٩١-٢٠٠٠):</u>

مارس صافي الموجودات المحلية آثاراً توسعية منخفضة على العرض النقدي M2 خلال المرحلة ١٩٩١-٢٠٠٠ إذ تضاعفت بمقدار نحو ضعف، في حين تضاعف العرض النقدي M2 بمعدلات أكبر خلال المرحلة نفسها بمقدار ثلاثة أضعاف، أي بزيادة مقدارها ضعفان معدلات زيادة صافي الموجودات المحلية (انظر الجدول رقم ٣/١، الشكل البياني رقم ٣/١١).

الشكل رقم ١١ / ٣: العوامل المؤثرة على تغيرات العرض النقدي خلال المرحلة ١٩٩١ - ٢٠٠٠



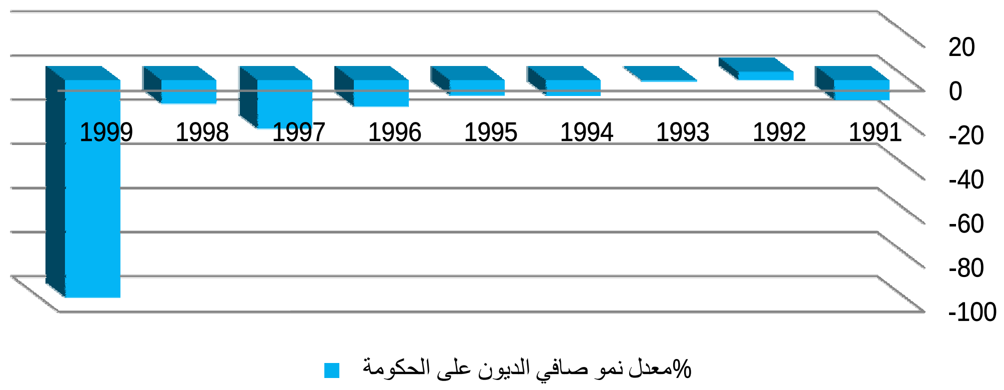
ويمكننا تفسير ذلك من خلال تتبع التطورات في مكونات الموجودات المحلية في الجدول رقم ٣/١ كمايأتي:

١- صافي الديون على الحكومة المركزية:

إن صافي الديون الممنوحة للحكومة المركزية / بعد تنزيل ودائع الحكومة المركزية / قد مارس أثراً انكماشياً في العرض النقدي، فقد انخفضت صافي الديون الممنوحة للحكومة المركزية من ٦٣٥٤٩ مليون ل.س عام ١٩٩١ إلى -٢٧٦٦٣ مليون ل.س عام ٢٠٠٠ ، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ

-٥٣١% خلال المرحلة ١٩٩١-٢٠٠٠ (انظر الجدول رقم ٣/١، الشكل البياني رقم ٣/١٢).

الشكل رقم ١٢/ ٣: تطور معدل نمو صافي الديون على الحكومة المركزية خلال المرحلة ١٩٩١ - ١٩٩٩



حيث ساهم نمو صافي الديون الممنوحة للحكومة المركزية بالمتوسط بنحو ١٨% من إجمالي الزيادة الحاصلة في صافي الموجودات المحلية خلال السنوات ١٩٩١-٢٠٠٠، وذلك يعود إلى ازدياد الإيداعات الحكومية المجمدة لدى المصرف المركزي بسبب عدم التزام الحكومة بتسديد الديون المترتبة عليها للمصرف المركزي، وعدم تنفيذ الموازنة سنوياً، إذ كانت نسبة التنفيذ ٧٠-٨٠%، وكان يحصل الفائض ويودع في حسابات الحكومة، ويعود ذلك لعدم استقلالية المصرف المركزي وتبعيته للحكومة مما أتاح المجال للحكومة بالاقتراض بسهولة، وبتكاليف منخفضة جداً حيث لايتجاوز معدل الفائدة على السندات العامة ١% (هذا إن تم تسديدها أصلاً)[١].

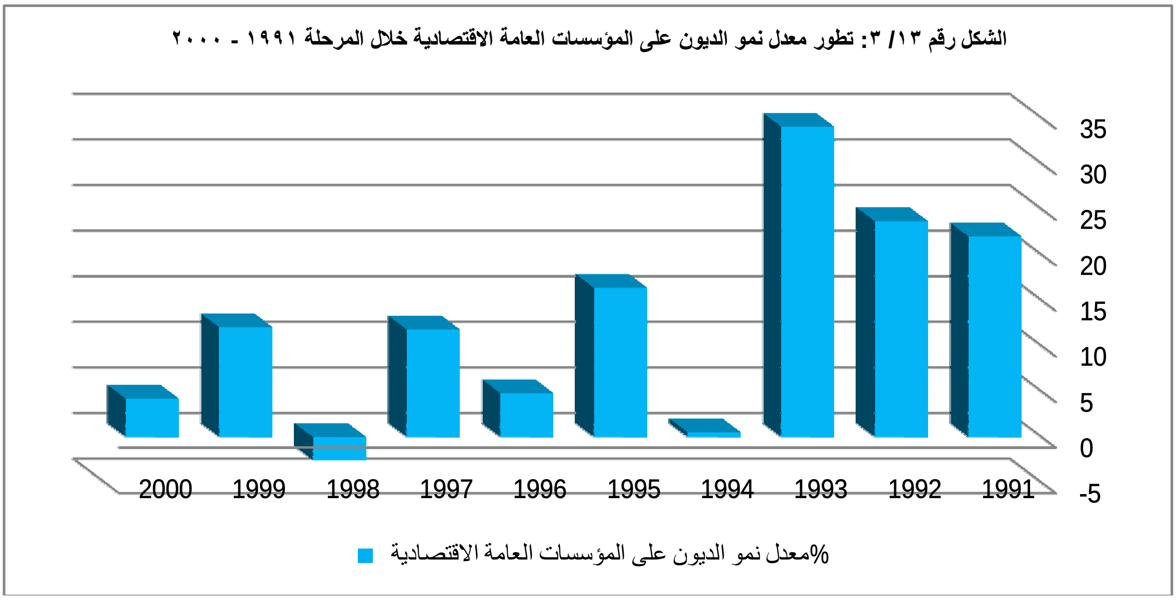
ومن خلال حساب قيمة معامل الارتباط بين صافي الديون على الحكومة المركزية وبين العرض النقدي M2 في الجدول رقم ٣/١، نجد أنه توجد علاقة ارتباط سلبية بينهما (إذ بلغ معامل الارتباط فقط -٠.٩٥) مما يدلُّ على عدم وجود علاقة ارتباط فعلية بين هذين المتغيرين، إذ / إن كل زيادة في صافي الديون على الحكومة المركزية بمقدار وحدة نقدية واحدة ستؤدي إلى انخفاض في العرض النقدي M2 بمقدار نحو ٠.٩٥ وحدة نقدية فقط /.

٢- الديون على المؤسسات العامة الاقتصادية :

إن الديون الممنوحة للقطاعات الاقتصادية العامة قد مارست أثراً توسعياً كبيراً في العرض النقدي، فقد ازدادت الديون الممنوحة للقطاعات الاقتصادية العامة من ٧٢٤٨٩ مليون ل.س عام ١٩٩١ إلى ١٨٧٣٧٠ مليون ل.س عام ٢٠٠٠، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ١٣% خلال السنوات ١٩٩١-٢٠٠٠ (انظر الجدول رقم ٣/١، الشكل البياني رقم ٣/١٣).

---

[١] - حساني، عبد الرزاق: النظرية والسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي، المرجع السابق، ص١٦٦.



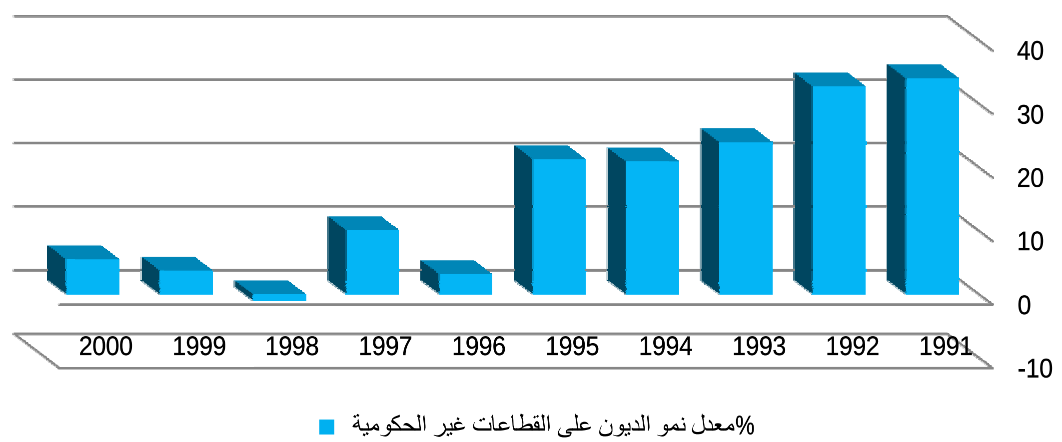
إذْ أسهم نمو الديون الممنوحة للمؤسسات العامة الاقتصادية بالمتوسط بنحو ٥٧% من إجمالي الزيادة الحاصلة في صافي الموجودات المحلية خلال السنوات ١٩٩١-٢٠٠٠، وذلك يعود إلى التوسع الكبير للمصارف خلال المرحلة المدروسة في منح القروض لهذه المؤسسات لتغطية العجوزات المالية الكبيرة التي عانت منها نتيجة التكاليف المرتفعة، سواء فيما يخص حجم العمالة أو تكلفة المواد الأولية المستوردة مقارنة بالإيرادات والإنتاجية المنخفضة في هذه المؤسسات، مما يؤثر في الربحية، الأمر الذي أدَّى إلى زيادة العرض النقدي بشكل كبير دون أن يقابله زيادة في العرض السلعي والخدمي لهذه المؤسسات بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، مما أضعف من قدرة المصرف المركزي على التحكم في مصدر رئيسي من مصادر العرض النقدي، الأمر الذي أسهم في بروز عدد من المشكلات الاقتصادية التي تمثلت في ارتفاع الأسعار وزيادة الضغوط التضخمية، والنقص في الإيرادات العامة للدولة على اعتبار أن فوائض المؤسسات العامة الاقتصادية تشكل أحد المصادر الرئيسية للإيرادات العامة للدولة، كما قلص في الوقت نفسه القروض الموجهة لمشاريع القطاع الخاص واستثماراته.

ومن خلال حساب قيمة معامل الارتباط بين مديونية المؤسسات العامة الاقتصادية وبين العرض النقدي M2 في الجدول رقم ٣/١ ، نجد أنه توجد علاقة ارتباط قوية ومتينة بينهما (إذ بلغ معامل الارتباط ٠.٩٤٦) مما يدلُّ على أن الديون الممنوحة للقطاعات العامة الاقتصادية قد أسهم في زيادة العرض النقدي M2 بشكل كبير جداً، إذ / إن كل زيادة في مديونية المؤسسات العامة الاقتصادية بمقدار وحدة نقدية واحدة ستؤدي إلى زيادة العرض النقدي M2 بمقدار ٠.٩٤٦ وحدة نقدية /.

٣- الديون على القطاعات الأخرى غير الحكومية (الخاص والتعاوني والمشترك) :

إن الديون الممنوحة للقطاعات غير الحكومية (الخاص والتعاوني والمشترك) قد مارست أثراً توسعياً واضحاً في العرض النقدي، فقد ازدادت هذه الديون بشكل متذبذب خلال السنوات ١٩٩١-٢٠٠٠ ، إذ ازدادت من ٢٦٧٨٧ مليون ل.س عام ١٩٩١ إلى ٧٩٥٠٣ مليون ل.س عام ٢٠٠٠، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ١٥% خلال السنوات المدروسة (انظر الجدول رقم ٣/١، الشكل البياني رقم ٣/١٤).

الشكل رقم ٣/١٤ : تطور معدل نمو الديون على القطاعات غير الحكومية خلال المرحلة ١٩٩١ - ٢٠٠٠



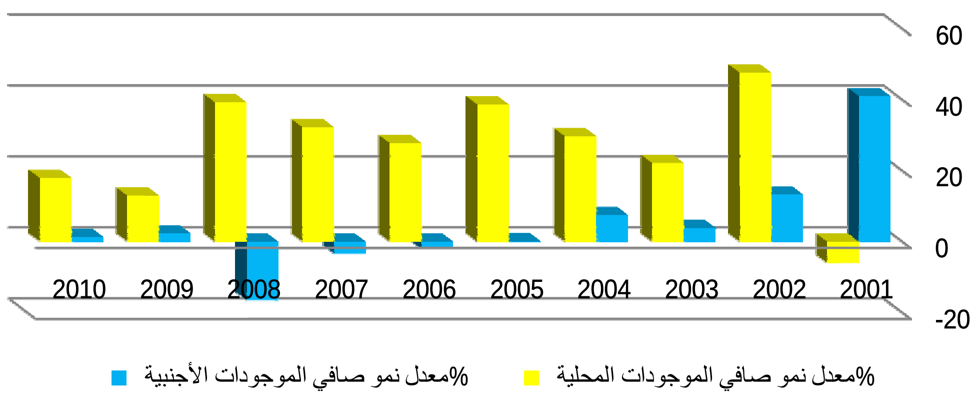
إذْ أسهم نمو الديون الممنوحة للقطاعات غير الحكومية بالمتوسط بنحو ٢٤% من إجمالي الزيادة الحاصلة في صافي الموجودات المحلية خلال المرحلة ١٩٩١-٢٠٠٠، وذلك يعود إلى ازدياد حجم الائتمان الممنوح للقطاعات غير الحكومية وبشكل واضح خلال السنوات الأخيرة من المرحلة المدروسة وذلك بسبب توجه الحكومة نحو دعم القطاع الخاص وتشجيعه بهدف زيادة نسبة إسهامه في النهوض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر.

ومن خلال حساب قيمة معامل الارتباط بين مديونية القطاعات غير الحكومية وبين العرض النقدي M2 في الجدول رقم ٣/١، نجد أنه توجد علاقة ارتباط قوية جداً بينهما (إذ بلغ معامل الارتباط ٠.٩٠٩)، مما يدلُّ على أن الديون الممنوحة للقطاعات غير الحكومية قد أسهمت إسهاماً كبيراً في زيادة العرض النقدي M2 ، إذ/ إن كل زيادة في مديونية القطاعات غير الحكومية بمقدار وحدة نقدية واحدة ستؤدي إلى زيادة العرض النقدي M2 بمقدار ٠.٩٠٩ وحدة نقدية /.

تطور صافي الموجودات المحلية خلال المرحلة (٢٠٠١-٢٠١٠):

مارس صافي الموجودات المحلية آثاراً توسعية كبيرة في العرض النقدي M2 خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠١٠، إذ تضاعفت بمقدار عشرة أضعاف، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ٢٦%، في حين تضاعف العرض النقدي M2 بمعدلات أقل بكثير خلال المرحلة نفسها وبلغ نحو ثلاثة أضعاف، أي بانخفاض قدره نحو ٣.٣ ضعفاً من معدلات زيادة صافي الموجودات المحلية (انظر الجدول رقم ٣/٢، الشكل البياني رقم ٣/١٥).

الشكل رقم ١٥/ ٣: العوامل المؤثرة على تغيرات العرض النقدي خلال المرحلة ٢٠٠١ - ٢٠١٠

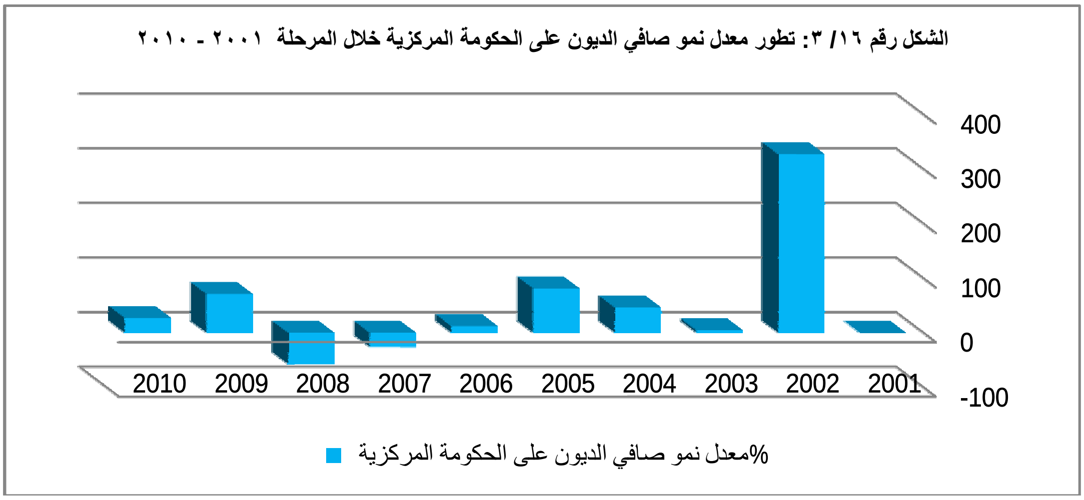


ويمكننا تفسير ذلك من خلال تتبع التطورات في مكونات الموجودات المحلية في الجدول رقم ٣/٢ كماياْتي:

١- صافي الديون على الحكومة المركزية:

مارس صافي الديون على الحكومة المركزية (بعد تنزيل ودائع الحكومة المركزية) أثراً توسعياً كبيراً جداً في العرض النقدي، فقد ازدادت صافي الديون الممنوحة للحكومة المركزية من ١٠٧٧٤ مليون ل.س عام ٢٠٠١ لتصل إلى ٩٨٤٩٤ مليون ل.س عام ٢٠١٠، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ٥٤% خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠١٠ (انظر الجدول رقم ٣/٢، الشكل البياني رقم ٣/١٦).

إذْ أسهم نمو صافي الديون على الحكومة المركزية بالمتوسط بنحو ١٦% من إجمالي الزيادة الحاصلة في صافي الموجودات المحلية خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠١٠، وذلك يعود إلى ازدياد السحوبات من الودائع الحكومية لدى المصرف المركزي والجهاز المصرفي، مع ازدياد التزام الحكومة بتسديد الديون المترتبة عليها للمصرف المركزي والجهاز المصرفي، ولاسيّما بعد صدور القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ الذي جاء استجابة لتوجهات الحكومة نحو منح استقلالية للمصرف المركزي، ومن ثمَّ تفعيل السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي الذي يؤدي دوراً أساسياً في الاستقرار الاقتصادي عموماً.

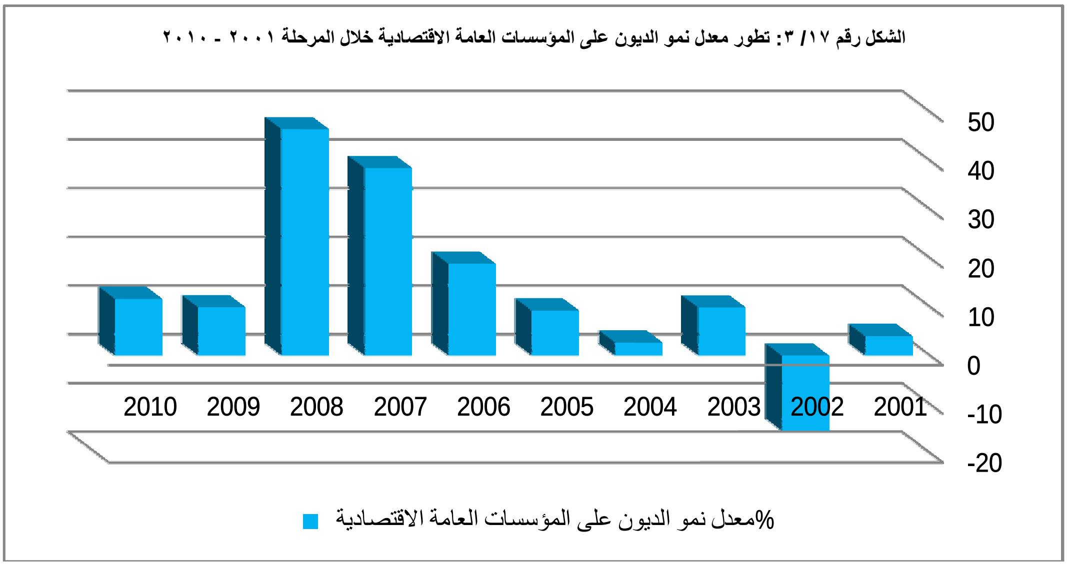


ومن خلال حساب قيمة معامل الارتباط بين صافي الديون على الحكومة المركزية وبين العرض النقدي M2 خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠١٠ في الجدول رقم ٣/٢، نجد أنه توجد علاقة ارتباط ضعيفة جداً بينهما (إذ بلغ معامل الارتباط فقط ٠.٤٢)، مما يدلُّ على أن مديونية الحكومة لم تكن سبباً في زيادة العرض النقدي M2 .

/ إن كل زيادة في صافي الديون على الحكومة المركزية بمقدار وحدة نقدية واحدة ستؤدي إلى زيادة في العرض النقدي M2 بمقدار ضعيف نحو ٠.٤٢ وحدة نقدية فقط /.

٢- الديون على المؤسسات العامة الاقتصادية :

استمرت الديون الممنوحة للقطاعات الاقتصادية العامة تمارس أثراً توسعياً في نمو العرض النقدي M2، إذ ازدادت من ١٩١١٢٦ مليون ل.س عام ٢٠٠١ إلى ٥٨٩٣٤١ مليون ل.س عام ٢٠١٠، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ١٤% خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠١٠ (انظر الجدول رقم ٣/٢، الشكل البياني رقم ٣/١٧).

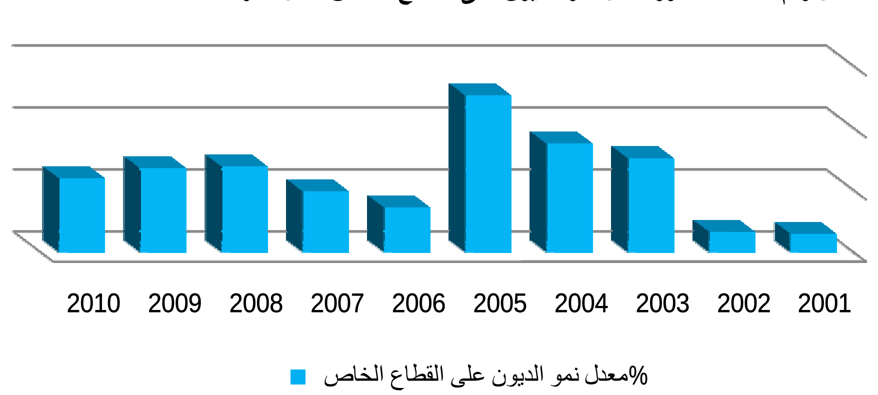


إذْ أسهم نمو صافي الديون الممنوحة للمؤسسات العامة الاقتصادية بالمتوسط بنحو ٦٠% من إجمالي الزيادة الحاصلة في صافي الموجودات المحلية خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠١٠.
وذلك يعود بشكل رئيسي إلى استمرارية لجوء المؤسسات العامة الاقتصادية إلى المصارف لتغطية عجوزاتها المالية، إذ من المفروض أن هذه المبالغ التي تُمْنَحُ للمؤسسات العامة الاقتصادية /الأقطان، الحبوب، سادكوب/ أنْ تكون إعانات يتم تغطيتها من قبل الخزينة العامة للدولة، وهو مانعكس بشكل واضح في عدم قدرة السلطات النقدية في التحكم بأحد مصادر نمو العرض النقدي، على اعتبار أن هذا المصدر يقع خارج سيطرة المصرف المركزي.
ومن خلال حساب قيمة معامل الارتباط بين مديونية المؤسسات العامة الاقتصادية وبين العرض النقدي M2 في الجدول رقم ٣/٢ ، نجد أنه توجد علاقة ارتباط قوية ومتينة بينهما (إذ بلغ معامل الارتباط ٠.٩٤٥)، مما يدلُّ على أن الديون الممنوحة للقطاعات العامة الاقتصادية قد أسهم في زيادة العرض النقدي M2 بشكل كبير جداً، إذ / إن كل زيادة في مديونية المؤسسات العامة الاقتصادية بمقدار وحدة نقدية واحدة ستؤدي إلى زيادة العرض النقدي M2 بمقدار ٠.٩٤٥ وحدة نقدية /.

٣- الديون على القطاع الخاص :

يعكس إسهام الديون الممنوحة للقطاع الخاص مدى توسع الجهاز المصرفي في منح القروض للقطاع الخاص، إذ مارست هذه الديون أثراً توسعياً كبيراً في نمو العرض النقدي M2 خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠١٠، إذ وصل معدل نمو الديون الممنوحة للقطاع الخاص في عام ٢٠٠٥ إلى ٥١%، ومن ثم عاد للانخفاض في العام ٢٠٠٦ إلى ١٤%، ومن ثم عاد للارتفاع ليصل إلى ٢٧% في العام ٢٠٠٩، إذ بلغ معدل النمو الوسطي السنوي للديون الممنوحة للقطاع الخاص خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠١٠ نحو ٢٤%، وهو مايعكس إلى حد كبير حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص خلال المرحلة المدروسة، ومع ذلك مازال حجم القروض للناتج متدنياً مقارنة بدول أخرى إذ لايتجاوز ٣٠%، في حين يصل وسطياً في العالم إلى ١٠٠% من الناتج (الجدول رقم ٣/٢، الشكل البياني رقم ٣/١٨).

الشكل رقم ١٨/ ٣: تطور معدل نمو الديون على القطاع الخاص خلال المرحلة ٢٠٠١ - ٢٠١٠



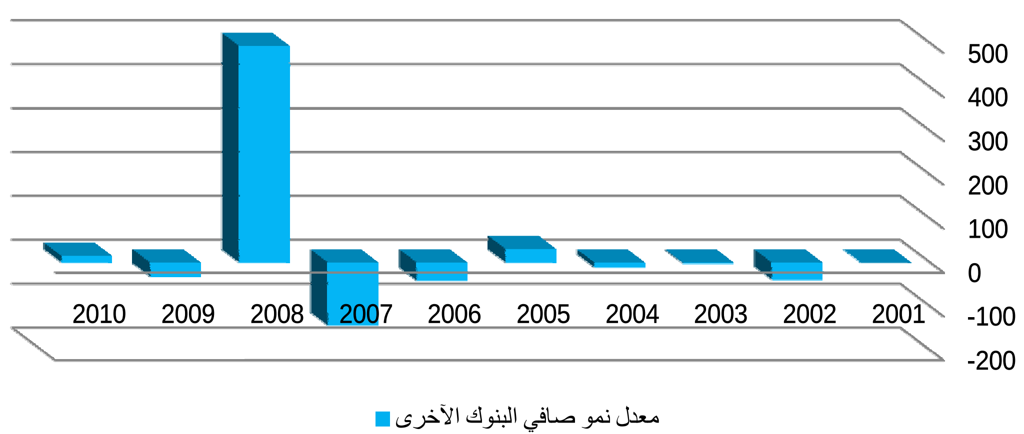
إذْ أسهم نمو الديون الممنوحة للقطاع الخاص بالمتوسط بنحو ٤٤% من إجمالي الزيادة الحاصلة في صافي الموجودات المحلية خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠١٠.

ومن خلال حساب قيمة معامل الارتباط بين مديونية القطاع الخاص وبين العرض النقدي M2 في الجدول رقم ٣/٢ ، نجد أنه توجد علاقة ارتباط قوية ومتينة بينهما (إذ بلغ معامل الارتباط ٠.٩٨٨)، مما يدلُّ على أن الديون الممنوحة للقطاع الخاص قد أسهمت في زيادة العرض النقدي M2 بشكل كبير جداً، إذ / إن كل زيادة في مديونية القطاع الخاص بمقدار وحدة نقدية واحدة ستؤدي إلى زيادة العرض النقدي M2 بمقدار ٠.٩٨٨ وحدة نقدية /.

٤- صافي البنود الأخرى :

وهي تمثل حسابات فروقات إعادة تقييم الموجودات الأجنبية، إذ مارست أثراً انكماشياً كبيراً في نمو العرض النقدي خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠١٠ باستثناء عام ٢٠٠٨، حيث كان معدل نموها موجباً بلغ نحو ٤٩٤% عن عام ٢٠٠٧ (انظر الشكل رقم ٣/١٩).

الشكل رقم ١٩ /٣: تطور معدل نمو صافي البنود الآخرى خلال المرحلة ٢٠٠١ - ٢٠١٠



وقد أسهم معدل النمو السلبي لصافي البنود الأخرى في تخفيض صافي الموجودات المحلية خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠١٠، بنسبة وسطية بلغت -٢٠% .

ومن خلال حساب قيمة معامل الارتباط بين صافي البنود الأخرى وبين العرض النقدي M2 في الجدول رقم ٣/٢ ، نجد أنه توجد علاقة ارتباط قوية ومتينة بينهما (إذ بلغ معامل الارتباط ٠.٩٢)، مما يدلُّ على أن صافي البنود الأخرى قد أسهم في زيادة العرض النقدي M2 بشكل كبير جداً، إذ / إن كل زيادة في صافي البنود الأخرى بمقدار وحدة نقدية واحدة ستؤدي إلى زيادة العرض النقدي M2 بمقدار ٠.٩٢ وحدة نقدية /.

المبحث الثاني
أهداف السياسة النقدية وأدواتها في سورية

يسعى البنك المركزي إلى رسم سياسة نقدية واضحة المعالم تسهم في زيادة الناتج، ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي، وذلك بهدف التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي، الأمر الذي يسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة الآتية[1]:

- الاستقرار النقدي واستقرار المستوى العام للأسعار.
- الاستخدام الأمثل لموارد الاقتصاد الوطني وتخفيض معدلات البطالة.
- استقرار ميزان المدفوعات (سعر الصرف).
- تحقيق معدلات نمو حقيقية مقبولة وزيادة الدخول وتحسين مستوى معيشة المواطن.

أما في سورية فقد حدد مجلس النقد والتسليف الذي يتولى مهام وضع السياسة النقدية في سورية وإدارتها بما ينسجم والتوجهات الاقتصادية العامة للدولة أهداف السياسة النقدية في سورية بمايأتي[2]:

- تنمية السوق النقدية والمالية وتنظيمها وفقاً لحاجات الاقتصاد الوطني.
- المحافظة على القوة الشرائية للنقد السوري.
- تحقيق استقرار سعر الصرف.
- توسيع إمكانية استخدام الموارد والطاقات والعمل على إنماء الدخل القومي.

فضلاً عن هذه الأهداف التي تعدُّ أهدافاً نهائية لدينا أهداف وسيطة تتمثل بثلاثة هي العرض النقدي، وسعر الفائدة، وسعر الصرف، ومن خلال هذه الأهداف الوسيطة التي إذا ماأحسن استخدام أدوات السياسة النقدية بما يتوافق وبمتطلبات الاقتصاد الوطني يمكن الإسهام في تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية[3].

---

[1] - الاقتصاد النقدي، كتاب جامعي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، السنة الرابعة، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص١٩١.

[2] - انظر المادة الأولى من نظام النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢.

[3] - حبيب، مطانيوس: الوجيز في الاقتصاد السياسي، جامعة دمشق، ٢٠٠٥، ص٣١٤.

تشهد السياسة النقدية في سورية تطوراً ملحوظاً بعد عقود طويلة، من الجمود من خلال سعيها للانتقال من مرحلة الحياد، إلى التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكليـة كالتشـغيل والاسـتهلاك والاسـتثمار والتسعير ومعدلات التضخم إلى مرحلة إرساء دعائم سياسة نقدية فاعلة تفي باحتياجات اقتصاد السوق، من خلال تفعيل قوى العرض والطلب في عملية التسعير، وسعيها لتحقيق المنافسة الكاملة كشرط لازم وغير كافٍ لأعمال منظومة اقتصاد السوق.

ومن هنا سعت السلطات النقدية في سورية مع بداية عام ٢٠٠٥ إلى وضع أسس متينة للسياسة النقديـة لتأخذ دورها الفاعل والمؤثر في السياسات الاقتصادية الكلية، تمثلت تلك الأسس بمايأتي:

- إرساء دعائم بنك مركزي سوري يتمتع بالاستقلالية التامة التي تمكنه من تنظيم عملية الإصدار النقدي وإدارة السياسة النقدية في سورية بالشكل الأمثل بما يمكنه من تحقيق الاستقرار النقدي، فضلاً عن قيامه بوظيفة الرقابة والإشراف على المصارف وتنظيم اعمالها،[1] بما يمكنـه مـن تحقيق الاستقرار المصرفي، على اعتبار أن الاستقرار النقدي والاسـتقرار المصـرفي همـا وجهان لعملة واحدة[2]، إذ يتبنى أحدث المعايير الدولية في مجال الرقابة المصرفية، وهو إطـار بازل المعدل لكفاية رأس المال المبني على المخاطر كإطار رقابي، على اعتبار أن إطار بازل بحد ذاته هو إطار لإدارة المخاطر من جهة، وإطـار لأعمـال منظومـة الحكـم المؤسسـي بمحاورها الثلاثة / مساءلة المسؤولية، والشفافية، والإفصاح / من جهة ثانية.
- إنجاز منظومة مصرفية متكاملة تقوم على أحدث الممارسات في مجال العمل المصرفي، علـى اعتبار أن القطاع المصرفي يشكل إحدى القنوات الرئيسية لنقل آثار السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي لتحقيق الأهداف المرجوة منها في مجال التوظف والنمو.

وهكذا أمام هذه الترتيبات والأسس التي وضعتها السلطات النقدية في سورية يمكننا أن نطرح التسـاؤل الآتي:

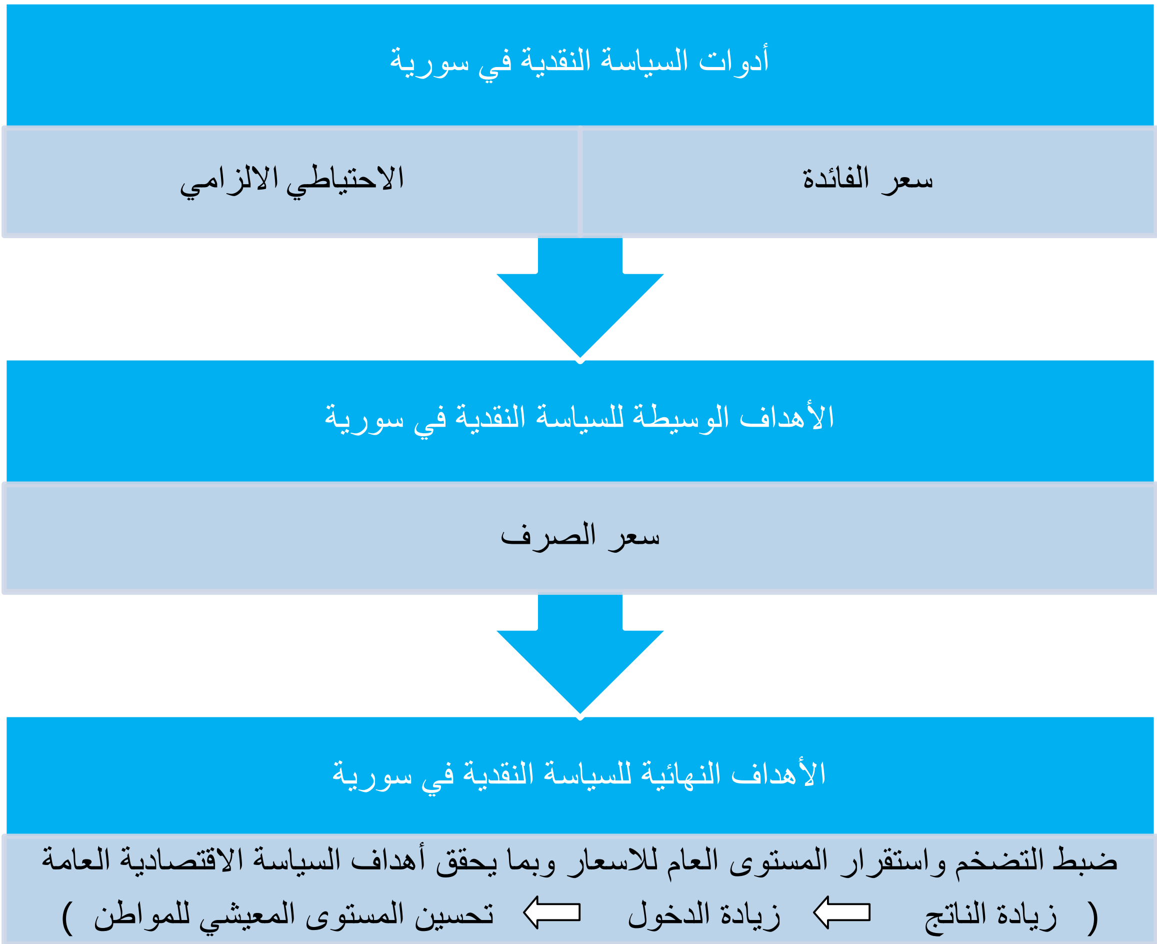
هل حققت السياسة النقدية في سورية أهدافها التي ترمي إليها؟

سنعتمد في الإجابة عن هذا التساؤل على استعراض العناصر الرئيسية في استراتيجية عمـل السياسـة النقدية الراهنة في سورية خلال السنوات التي تلت صدور قانون النقد الأساسي (انظرالشكل رقم٣/٢٠)، وذلك من خلال دراسة الأهداف الوسيطة للسياسة النقديـة / سـعر الصـرف / ، ودراسـة أدوات

[1] - تقوم بهذه المهمة مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف (كما سنرى لاحقاً بالتفصيل).
[2] - إن المصرف المركزي لن يكون قادراً على إدارة السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار النقدي إذا كان القطاع المصرفي غير مستقر، وفي الوقت نفسه فإن إدارة السياسة النقدية بالشكل الامثل تسهم بالنهوض في القطاع المصرفي واستقراره.

السياسة النقدية المستخدمة على المستوى العملي / سعر الفائدة، والاحتياطي الإلزامي /، ومدى فاعليـــة كل منها في تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية / ضبط التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار/.

الشكل رقم (٣/٢٠): استراتيجية السياسة النقدية في سورية (من الناحية العملية التطبيقية)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على استراتيجية السياسة النقدية التي تبناها مصرف سورية المركزي بعد صدور قانون النقد الاساسي

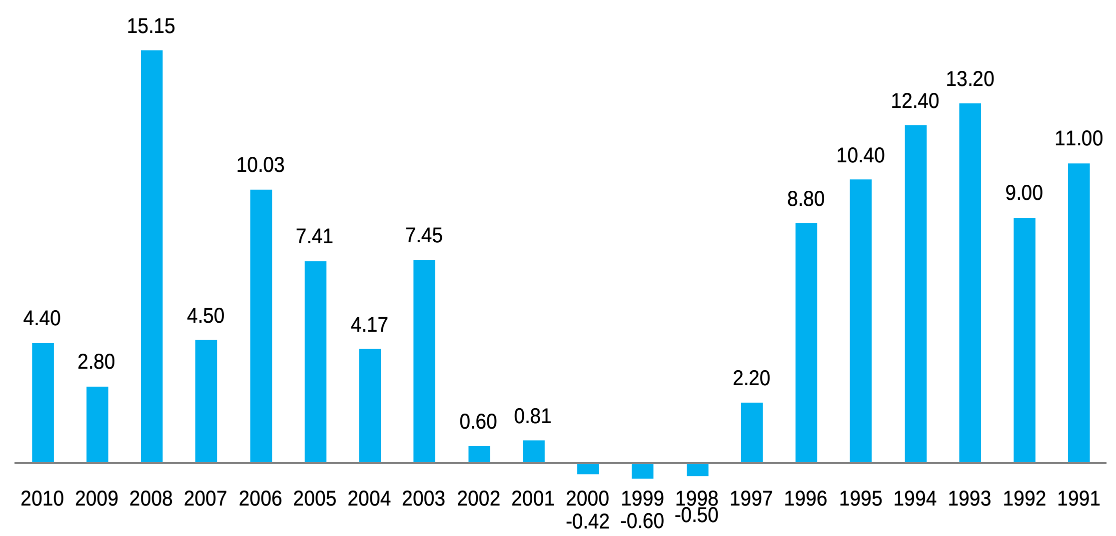
المطلب الأول

الأهداف النهائية للسياسة النقدية في سورية

اعتمدت السياسة النقدية في سورية على هدف نهائي معلن وهو ضبط التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار[١]، فضلاً عن أهداف فرعية تتمثل في العمل على تحقيق استقرار سعر الصرف بما يسهم في ضبط معدلات التضخم، ويدعم استقرار ميزان المدفوعات، والعمل على تنمية السوق النقدية والمالية وتنظيمها وفقاً لحاجات الاقتصاد الوطني، فضلاً عن تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وقد حددت الخطة الخمسية العاشرة أولويات السياسة النقدية في استقرار المستوى العام للأسعار وضبط التضخم على أن يكون ذلك متناسقاً مع مستوى النشاط الاقتصادي والتشغيل[٢].

ولدى تتبع تطور معدلات التضخم السنوية في سورية خلال السنوات (١٩٩١-٢٠١٠) (انظر الشكل البياني رقم ٣/٢١) نلاحظ مايأتي:

الشكل رقم ٢١ / ٣: تطور معدلات التضخم في سورية خلال المرحلة ١٩٩١ - ٢٠١٠



يتضح من الشكل البياني أعلاه أن معدل التضخم قد شهد انخفاضاً مستمراً خلال السنوات (١٩٩١-٢٠٠٠)، فقد انخفض من ١٣.٢% عام ١٩٩٣ ليصل إلى معدلات نمو سالبة خلال الأعوام ١٩٩٨-١٩٩٩-٢٠٠٠ بلغت -٠.٥%، -٠.٦%، -٠.٤% على التوالي، ويمكن تفسير هذا الانخفاض في هذه المرحلة نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية في إطار السياسة الانكماشية التقشفية التي اتبعتها بعد منتصف التسعينيات، كالحد من زيادة الرواتب والأجور، ورفع الدعم عن بعض المواد التموينية، فضلاً عن زيادة المعدلات الضريبية بشكل غير مدروس بهدف زيادة عائدات الخزينة من

[١] مصرف سورية المركزي، التطورات النقدية في سورية، ٢٠٠٩/١٢، ص١.
[٢] وثيقة السياسة النقدية في الخطة الخمسية العاشرة.

الإيرادات لتخفيض عجوزات الموازنة، الأمر الذي أوصل الاقتصاد السوري إلى حالة من الركود الاقتصادي في نهاية التسعينيات، تجلى بشكل واضح في معدلات النمو السالبة التي حققها الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن جملة من التشوهات الهيكلية التي طالت معظم المؤشرات الاقتصادية في تلك المرحلة.

ثم عاد معدل التضخم للارتفاع مجدداً بشكل غير منتظم خلال السنوات (٢٠٠١-٢٠١٠) بعيداً عن توجهات السياسة النقدية وأدواتها المتواضعة في ضبط معدلات التضخم، إذ ارتفع معدل التضخم في سورية من ٠.٨١% عام ٢٠٠١ ليصل إلى ٧.٥-١٠% عام ٢٠٠٣-٢٠٠٦ على التوالي، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الطلب على السلع الاستهلاكية نتيجة زيادات الرواتب والأجور التي قامت بها الحكومة مرتين في عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٢، فضلاً عن تعديل الحدود الدنيا والقصوى لفئات الأجور جميعها عام ٢٠٠٥، كما أسهم في ارتفاع معدلات التضخم أيضاً ارتفاع أعداد اللاجئين العراقيين في سورية بدءاً من العام ٢٠٠٤، ومن ناحية أخرى نلاحظ أن معدل التضخم قد شهد انخفاضاً واضحاً خلال عام ٢٠٠٩ ليصل إلى ٢.٨% فقط مقارنة مع ١٥.٢% عام ٢٠٠٨، ويعدّ ذلك انعكاساً للانخفاض المتراكم في الأسعار العالمية للمواد الأساسية (الغذاء والطاقة) منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، وتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات العالمية في عام ٢٠٠٩، يضاف إلى ذلك انخفاض السعر الإداري لمادة المازوت في سورية من ٢٥ ل.س لليتر إلى ٢٠ ل.س لليتر الواحد في عام ٢٠٠٩ [١].

[١] - تقرير التضخم، شباط ٢٠١٠، مصرف سورية المركزي.

المطلب الثاني
الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في سورية

تركز عمل مصرف سورية المركزي خلال الأعوام التي تلت صدور قانون النقد الأساسي على وضع مجموعة من الإجراءات اللازمة لاصلاح نظام سعر الصرف في سورية، وذلك في إطار استراتيجية السياسة النقدية في سورية التي ترتكز على استهداف سعر الصرف كهدف وسيط يمكن من خلاله التأثير في الهدف النهائي للسياسة النقدية.

ولدى تتبع تطور سياسة سعر الصرف في سورية خلال السنوات (١٩٩١-٢٠١٠) يمكننا تقسيم المراحل التي مرت بها سياسة سعر الصرف في سورية إلى مرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة التي سبقت صدور قانون النقد الأساسي

اتبعت سورية سياسة ثبات أسعار الصرف منذ عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٨١، إذ حددت الحكومة سعراً إدارياً لصرف الليرة السورية بلغ (٣.٩٥ ل.س للدولار)، وكانت الحكومة ملتزمة بالحفاظ عليه من خلال نظام الرقابة على الصرف الذي اتبعته الحكومة منذ عام ١٩٦٣.

ومع بداية الثمانينيات اتجهت الحكومة إلى استخدام سياسة تعدد أسعار الصرف بهدف الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة المحلية في السوق المجاورة، وذلك بعد أن عجزت عن الاستمرار بسياسة ثبات أسعار الصرف التي كانت متبعة بين عامي ١٩٦٣-١٩٨١، ورافق ذلك إنشاء السوق الموازية للصرف، والسماح للقطاعين العام والخاص بتأمين احتياجاتهم من العملات الأجنبية من خلال السوق الموازية، ولكن الحكومة لجأت إلى اعتماد عدة أسعار للصرف بدءاً من عام ١٩٨٦، ويظهر الشكل رقم ٣/٢٢ التالي أسعار الصرف المعمول بها في سورية حتى نهاية الثمانينيات، حيث انقسم سوق الصرف في سورية إلى نحو تسعة أسعار للصرف[1].

الشكل رقم ٣/٢٢: أسعار الصرف المعمول بها حتى نهاية مرحلة الثمانينات



[1] - تقرير لجنة المشاورات التابع لصندوق النقد الدولي ٢٠٠٥.

ومع نهاية التسعينيات لجأت الحكومة إلى تقليص عدد أسعار الصرف ليصل إلى خمسة أسعار للصرف[1] (انظر الشكل رقم ٣/٢٣).

الشكل رقم ٣/٢٣: أسعار الصرف المعمول بها حتى نهاية مرحلة التسعينات

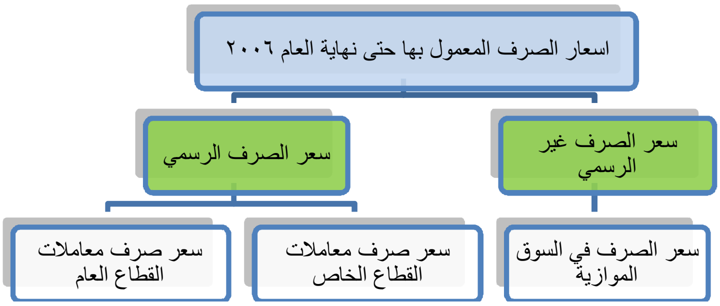


المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي تلت صدور قانون النقد الأساسي

لقد تركت سياسة تعدد أسعار الصرف التي استمر العمل بها في سورية حتى بداية العام ٢٠٠٧ آثارها السلبية على مجمل الاقتصاد السوري، عبر خلق اضطرابات في الأسعار وظهور السوق غير النظامية (السوق السوداء)، ونتيجة لهذه الاختلالات اتجهت الحكومة إلى توحيد سعر الصرف حفاظاً على سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، وذلك من خلال تخفيض عدد أسعار الصرف وتوحيدها تدريجياً بما يتناسب وتطورات الاقتصاد السوري.

يبيّن الشكل (٣/٢٤) التالي أسعار الصرف المعمول بها في سورية حتى نهاية العام ٢٠٠٦، حيث انقسم سوق الصرف في سورية إلى سوق الصرف الرسمي والسوق غير الرسمي.

الشكل رقم ٣/٢٤ : أسعار الصرف المعمول بها حتى نهاية العام ٢٠٠٦[2]



[1] - شجاع، صافي: المصرف المركزي والسياسة النقدية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، عام ٢٠٠٧، ص٩١.

[2] - تقرير صندوق النقد الدولي في اطار مشاورات المادة الرابعة للعام ٢٠٠٦، ص٥٦.

ملاحظة:

- **سعر صرف معاملات القطاع الخاص:** كان المصرف التجاري السوري يتولى تحديده واعتباراً من ايار ٢٠٠٥ بدأ المصرف المركزي يحدد نطاقاً له.
- **سعر الصرف في السوق الموازية:** يتحدد من خلال متوسط الاسعار اليومية لليرة في (دمشق، عمان، بيروت) ويتراوح هذا السعر بين ٥٣ ل / د ووصل في بعض الاحيان الى ٦٠ ل / د
- **سعر صرف معاملات القطاع العام:** تم خفض سعر الصرف الرسمي للقطاع العام من ٤٨.٥ ل / د الى ٥٠ ل / د اعتباراً من عام ٢٠٠٥

الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد الأساسي:

وضع مصرف سورية المركزي مجموعة من الإجراءات اللازمة لتدخله في سوق الصرف، بهدف إصلاح سوق الصرف الأجنبي، **وفيمايأتي أهم هذه الإجراءات:**

- توحيد سعر صرف الليرة السورية الذي بدأ العمل به في بداية العام ٢٠٠٧.

- إعادة مهمة تحديد سعر الصرف إلى مصرف سورية المركزي وفقاً لقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٥ تاريخ ٥ / ٥ / ٢٠٠٥، بعد أن كان سعر صرف الليرة السورية يتأثر بمؤثرات خارجة عن سياسة مصرف سورية المركزي، وتحدده قوى مختلفة في السوق السوداء في أسواق الدول المجاورة، أصبح مصرف سورية المركزي وبموجب هذا القرار يمسك بزمام المبادرة في تحديد أسعار الصرف، وذلك من خلال إصدار نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية ليتم تعديل سعر الصرف فيها آنياً تبعاً لمتغيرات السوق (بعد أن كان المصرف التجاري السوري هو المسؤول عن ذلك).

- قيام السلطات النقدية بفك ارتباط الليرة السورية بالدولار الأمريكي مقابل ربطها بسلة عملات تماثل في أوزانها " وحدة حقوق السحب الخاصة SDR " التي يصدرها صندوق النقد الدولي والمتعلقة حالياً بالنسب الآتية (٤٤% دولاراً أمريكياً، ٣٤% يورو، ١١% جنيهاً استرلينياً، ١١% يناً يابانياً) وذلك بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٤٢٤ تاريخ ١٥ / ٨ / ٢٠٠٧ ، إذ تتناسب مكونات هذه السلة مع واقع ميزان المدفوعات في سورية وتنافسية الاقتصاد السوري بما يسهم في التخفيف من حدة تقلبات أسعار الصرف العالمية على قيمة الليرة السورية.

- قيام مصرف سورية المركزي بتصحيح دورة القطع في سورية وإرساء دعائم سوق نقدية سليمة، وذلك من خلال قرار مجلس النقد والتسليف رقم ١٩٧ / م ن / ب تاريخ ٢٥ / ٤ / ٢٠٠٦ وتعديلاته الذي قضى بوجوب اعتماد المصارف التعليمات الخاصة بمراكز القطع الأجنبي، نظراً إلى أهميتها في حماية المصارف من مخاطر تقلبات أسعار الصرف، كذلك الحد من المضاربة على الليرة السورية، وإعادة دورة القطع إلى وضعها الصحيح من خلال دخول مصرف سورية المركزي كلاعب أساسي في السوق النقدية، وتدخله في بيع القطع الأجنبي وشرائه من المصارف وفق ماينص عليه هذا القرار، مما أسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز دوره في الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة الوطنية.

- التوجه إلى تشريع وتنظيم مهنة الصرافة وتنظيمها، من خلال قيام مجلس النقد والتسليف باتخاذ القرار رقم ٢٠١ / م ن / ب٤ تاريخ ٢٤ / ٥ / ٢٠٠٦ الذي أقر التعليمات التنفيذية لمزاولة

مهنة الصرافة، ومن ثمَّ فقد تم ضم جزء كبير من سوق القطع الأجنبي غير الرسمي ضمن سوق القطع الرسمي والخاضعة نسبياً لرقابة مصرف سورية المركزي، مما يضمن تفعيل قدرة مصرف سورية المركزي في الرقابة على عمليات القطع وضمان استقرار نظام الصرف.

- يضاف إلى ذلك قيام مصرف سورية المركزي باتخاذ القرار رقم ١٨٤ / م ن / ب٤ تاريخ ٢٣ / ١ / ٢٠٠٦ باعتماد اليورو بدلاً من الدولار الأمريكي في المدفوعات الدولية وتعاملات القطاع العام والمشترك في سورية مع الخارج، وذلك بسبب العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على سورية عام ٢٠٠٥.

من خلال هذا العرض لتطور المراحل التي مرت بها سياسة سعر الصرف في سورية يتضح أن السلطات النقدية في سورية تمكنت من تحقيق هدفها بتأمين استقرار سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية (كما سنرى ذلك لاحقاً بالتفصيل والأرقام)، على الرغم من الضغوط الشديدة التي أدت إلى هبوط سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي في نهاية عام ٢٠٠٥، والذي كان نتيجة للأزمات الحاصلة في الدول المجاورة والضغوطات السياسية على سورية حينها، الأمر الذي ادّى إلى ازدياد حجم الطلب على القطع الأجنبي مقابل انخفاض حجم الطلب على الليرة السورية، مما أدّى إلى زيادة عرض الليرة السورية بشكل كبير، كان ذلك نتيجة انخفاض حجم التحويلات من الخارج، وازدياد الأموال السورية المتوجهة نحو الخارج.

المطلب الثالث

أدوات السياسة النقدية في سورية

تستخدم المصارف المركزية مجموعة من الأدوات المباشرة[١] وغير المباشرة[٢] في إدارتها لسياستها النقدية والرقابة على المصارف.

أمَّا مصرف سورية المركزي فإنه يعتمد في إدارته للسياسة النقدية والرقابة على المصارف في سورية من الناحية العملية على استخدام بعض الأدوات غير المباشرة المتمثلة بشكل رئيسي في التحديد الإداري لمعدلات الفائدة الدائنة في السوق، فضلاً عن تطبيق متطلبات الاحتياطي الإلزامي[٣]، وفيمايأتي استعراض لهذه الأدوات:

<u>**أولاً: سياسة أسعار الفائدة**</u>

يعدُّ سعر الفائدة أحد الأهداف الوسيطة المهمة للسياسة النقدية في تحقيق أهدافها النهائية، إلا أن قيام مصرف سورية المركزي بتحديد سعر الفائدة الدائنة إدارياً شكل من سعر الفائدة إحدى الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية في سورية في إدارة السياسة النقدية والرقابة على المصارف.

ولدى تتبع تطور سياسة سعر الفائدة في سورية يمكننا تقسيم المراحل التي مرت بها سياسة سعر الفائدة في سورية إلى مرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة التي سبقت صدور قانون النقد الأساسي

اتبعت سورية سياسة تثبيت أسعار الفائدة منذ عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٣ ليراوح بين ٧-٩%[٤]، على الرغم من الظروف الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد السوري خلال تلك المرحلة، مما أدّى إلى حدوث اختلالات هيكلية كبيرة في الاقتصاد (كما سنبين لاحقاً بالتفصيل).

---

[١] - تتمثل **الأدوات المباشرة للسياسة النقدية** بالقرارات والتعاميم المباشرة التي تصدرها السلطات النقدية في إطار إدارتها للسياسة النقدية والرقابة على المصارف.

[٢] - تتمثل **الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية** في ثلاث أدوات هي (عمليات إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، والاحتياطي الإلزامي).

[٣] - اما بالنسبة إلى الأدوات غير المباشرة الآخرى للسياسة النقدية في سورية والمتمثلة في:

سعر الخصم، على الرغم من أن هذه الاداة تعدُّ من أكثر الأدوات أهمية من حيث تأثيرها في الائتمان المصرفي، إلا أنها مازالت هذه الأداة في سورية تقتصر فقط على عمليات إقراض حصرية لبعض المصارف العامة بغرض توفير التمويل غير المباشر للحكومة لشراء بعض المحاصيل الزراعية الاستراتيجية كالقطن والحبوب، ومن ثمَّ لايمكن عدْ سياسة سعر الخصم المتبعة حالياً في سورية أداة نقدية فاعلة بيد السلطات النقدية في سورية في إدارتها للسياسة النقدية والرقابة على المصارف.

أما بالنسبة **إلى عمليات السوق المفتوحة** فعلى الرغم من إصدار المرسوم التشريعي رقم ٦٠ لعام ٢٠٠٧ الخاص بإصدار الاوراق المالية الحكومية وتسنيد الدين العام، وكذلك توجيهات الخطة الخمسية العاشرة (انظر الفصل الخامس من الخطة) بتحويل ٣٣٠ مليار من الدين العام للمصرف المركزي بسندات وأذون خزينة قابلة للتداول، بهدف تمكين مصرف سورية المركزي من استعمال هذه الأداة في إدارة فوائض السيولة لدى القطاع المصرفي والسوق النقدية بهدف التأثير الفعال في المؤشرات النقدية، إلا أنه لم يتم إلى الآن طرح أية أوراق مالية حكومية بشكل واضح للاعتماد عليها في عمليات السوق المفتوحة، ومن ثمَّ مازالت هذه الاداة المهمة جداً في إدارة السيولة وتوفير مصادر أموال إضافية لتمويل عجوزات الموازنة العامة للدولة غير مستغلة من قبل السلطات النقدية في سورية في إدارتها للسياسة النقدية والرقابة على المصارف.

[٤] - كنعان، علي: النظام النقدي والمصرفي السوري، المرجع السابق، ص ٨١.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي تلت صدور قانون النقد الأساسي

بعد صدور قانون النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢، وتفعيل مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي بدأت السلطات النقدية في سورية بتحريك معدلات الفائدة أكثر من مرة بعد أن بقيت ثابتة عدة عقود، وذلك بهدف استخدام هذه الأداة المهمة للسياسة النقدية في التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم وأسعار الصرف، بغية تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم.

الرقابة على أسعار الفائدة بعد صدور قانون النقد الأساسي:

أصدر مجلس النقد والتسليف مجموعة من القرارات المتعلقة بالتعديلات على أسعار الفائدة منذ عام ٢٠٠٣، بعد ثبات أسعارالفوائد في سورية نحو عقدين من الزمن، إذ يتمثل الإطار الحالي لسياسة أسعار الفائدة المطبقة من قبل مصرف سورية المركزي بمايأتي:

١ - الفائدة المدينة (الفائدة على الإقراض) :

أصدر مجلس النقد والتسليف عدة قرارات بتحريك معدلات الفائدة المدينة جاءت كمايأتي:

- **القرار رقم ٤ / م ن تاريخ ٢٨ /٥ / ٢٠٠٣ :**

الذي قضى بتخفيض معدلات الفائدة المدينة لدى المصارف جميعها بمقدار ١.٥%عن مستوياتها السائدة.

- **القرار رقم ٢١٦/ م ن / ب٤ تاريخ ١٦/ ٨ / ٢٠٠٦ :**

الذي قضى بتحرير أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها المصارف بشكل كامل، إذْ أصبح كل مصرف عامل في السوق السورية قادراً على تحديد أسعار الفائدة على قروضه بناءً على تكلفة الأموال لديه واستراتيجيته التمويلية المستهدفة في ظل تنافسية السوق، ويهدف هذا القرار إلى تحفيز النشاط الاقتصادي، وزيادة حجم التسليفات المصرفية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المنتجة ولاسيَّما الزراعة والصناعة، فضلاً عن رفع مستوى المنافسة المصرفية.

٢ - الفائدة الدائنة (الفائدة على الودائع) :

يقوم مصرف سورية المركزي بتحديد أسعار الفوائد الدائنة إدارياً، إذْ يتم تغيير هذه الأسعار وفق متطلبات الظروف الاقتصادية، وقد أصدر مجلس النقد والتسليف عدة قرارات بتحريك معدلات الفوائد الدائنة جاءت كمايأتي:

أ- القرارات التي اتجهت نحو تخفيض معدلات الفائدة الدائنة :

- **القرار رقم ٤ / م ن تاريخ ٢٨ / ٥ / ٢٠٠٣ :**

الذي قضى بتخفيض معدلات الفائدة الدائنة (على الحسابات الجارية وتحت الطلب) لدى المصارف جميعها بمقدار ١% عن مستوياتها السائدة.

- **القرار رقم ٣٩ / م ن تاريخ ٣ / ١٢ / ٢٠٠٣ :**

الذي قضى بتخفيض آخر لمعدلات الفوائد الدائنة على أن يعدَّ هذا القرار نافذاً منذ ١ / ١ / ٢٠٠٤. ويؤخذ على القرارين السابقين بأنهما غير منسجمين مع الظروف الاقتصادية، إذْ وصلت معدلات التضخم إلى نحو ٧.٥% عام ٢٠٠٣، وكان من المفترض أن يتم رفع معدلات الفائدة على الإيداعات وليس خفضها، مما يساعد السلطات النقدية على الحد من التوسع في حجم الكتلة النقدية في السوق التي كان يتوجه جزء كبير منها نحو المضاربات العقارية، مما أسهم في ارتفاع معدلات التضخم بشكل أكبر.

- **القرار رقم ٤٣ / م ن تاريخ ٥ / ١ / ٢٠٠٤ :**

الذي قضى بإلغاء القرار السابق رقم ٣٩ / م ن، إذْ أعاد النظر بمعدلات الفائدة الدائنة وعدَّها معدلات دنيا مع السماح لإدارات المصارف بتحديد معدلات أعلى منها ضمن حد أقصى قدره ١%، أي إنَّه عاد ورفع معدلات الفوائد الدائنة من جديد.

ب- القرارات التي اتجهت نحو إعادة هيكلة الودائع لصالح الودائع طويلة الأجل :

- **القرار رقم ١١٩ تاريخ ٩ / ٣ / ٢٠٠٥ :**

تضمن القرار تخفيض الفوائد على شرائح ودائع التوفير التي تزيد على مليون ل.س لتصبح ٤% بدلاً من ٥%، ورفع الفوائد على الودائع لأجل سنة فما فوق إلى ٧%، وشهادات الاستثمار إلى ٧.٥%، بعد أن كانت ٦ - ٦.٥% على التوالي.

كما أبقى على سعر الفائدة ٥% دون تغيير بالنسبة إلى ودائع التوفير التي تقل عن مليون ل.س بوصفها لصغار المدخرين، وذلك لتشجيعهم على توظيف إيداعاتهم للحصول على عوائد مناسبة.

v **القرار رقم ١٦٠ تاريخ ١٨ / ٩ / ٢٠٠٥ :**

تضمن القرار بتخفيض الفائدة المدفوعة على الحسابات الجارية من ٢% إلى ١%، وتخفيض الفائدة المدفوعة على ودائع التوفير التي تتجاوز مليون ل.س بمقدار ١% لتصبح ٣%، فضلاً عن تعديل معدل الفائدة على الودائع لأجل لأقل من سنة ليصبح بين ٥.٥ – ٧ % ، وإعطاء مرونة أكبر للمصارف بتحديدها تتناسب ومتطلباتها.

v **القرار رقم ١٧٢ تاريخ ١٤ / ١١ / ٢٠٠٥ :**

تضمن القرار رفع سعر الفائدة على الودائع لأجل لأقل من سنة بمقدار ٠.٥ %، وعلى الودائع لأجل يزيد على السنة بمقدار ١%.

v **القرار رقم ١٧٤ تاريخ ٣ / ١٢ / ٢٠٠٥ :**

تضمن القرار رفعاً جديداً لمعدلات الفائدة على الودائع لأجل يقل عن سنة بمقدار ١.٥%، وعلى الودائع لأجل يزيد على سنة بمقدار ١% ليصل سعر الفائدة على هذا النوع من الودائع إلى ٩%.

v **القرار رقم ٣٩٣ / م ن / ب٤ تاريخ ٥ / ٥ / ٢٠٠٨ :**

الذي حدد فيه معدل الفائدة على الودائع لأجل بين ٧ – ٩ % سنوياً، مع إعطاء هامش حرية للمصارف +- ٢% حول هذا المعدل حسب سياسة المصرف الداخلية، شريطة أن لايقل الفرق بين أدنى معدل يدفعه المصرف إلى الودائع لأجل وأعلى معدل عن ٣%، وذلك بهدف اتساق هيكل الفوائد التي يضعها المصرف على الودائع الموظفة لديه لآجال مختلفة من جهة، وضمان عائد مناسب للمودعين حسب آجال الاستحقاق لإيداعاتهم من جهة أخرى.
كما تضمن القرار رفع الفوائد على شرائح ودائع التوفير التي تقل عن مليون ل.س لتصبح ٦% سنوياً مع الحفاظ على هامش الحرية ٢%، وذلك بهدف ضمان عائد مناسب لصغار المدخرين من جراء توظيف إيداعاتهم.

v **القرار رقم ٤٦٢ / م ن / ب٤ تاريخ ٣١ / ١ / ٢٠٠٩ :**

الذي قضى بتخفيض معدلات الفوائد على الودائع لأجل بمقدار نقطة مئوية واحدة إذ كان سعر الفائدة على الودائع لأجل ٧ – ٩ % (+_٢%)، وأصبح بموجب هذا القرار ٦ – ٨ % (+_٢ %)، كما

قضى بتخفيض معدلات الفائدة على شهادات الاستثمار بمقدار نصف نقطة مئوية، بحيث تصبح ٦.٥% بدلاً من ٧%.
كما أبقى على سعر الفائدة ٦% دون تغيير بالنسبة إلى ودائع التوفير التي تقل عن مليون ل.س بوصفها لصغار المدخرين.

٧ القرار رقم ٦٩٨ / م ن / ب٤ تاريخ ٢٤ / ٨ / ٢٠١٠ :

الذي قضى بتخفيض معدلات الفوائد على الودائع لأجل بمقدار نصف نقطة مئوية واحدة، إذ كان سعر الفائدة على الودائع لأجل ٦ – ٨ % (+_٢ %)، وأصبح بموجب هذا القرار ٥.٥ – ٧.٥ % (+_٢%)، كما تم تخفيض معدلات الفائدة على شهادات الاستثمار بمقدار نقطة مئوية واحدة بحيث تصبح ٥.٥% بدلاً من ٦.٥%.
كما تم تخفيض معدلات الفوائد على ودائع التوفير بمقدار نصف نقطة مئوية لتصبح ٥.٥% بدلاً من ٦%.
وقد كان الهدف من هذه القرارات تغيير هيكلية الودائع لتصبح أكثر استقراراً وملاءمة مع حاجات الإقراض الاستثماري طويل الأجل، من خلال تخفيض نسبة الحسابات الجارية وودائع التوفير وزيادة نسبة الودائع لأجل لدى المصارف إلى إجمالي الودائع، وذلك بشكل تدريجي مستمر وعلى عدة مراحل منذ بداية عام ٢٠٠٥ تمهيداً للانتقال التدريجي نحو تحرير الفوائد الدائنة على الودائع بشكل كامل.
كما استهدفت القرارات السابقة الحفاظ على **استقرار سعر الصرف**، وذلك من خلال ضمان هيكلية أسعار فوائد داعمة للعملة المحلية أمام الطلب على القطع الأجنبي، بما يضمن التوجه نحو الادخار بالعملة الوطنية بدلاً من القطع الأجنبي، الأمر الذي يمكن السلطات النقدية من **التخفيف من الضغوط التضخمية.**
هذا فضلاً عن منح المصارف هامش حرية أكبر من (+_٢%) في تحديد معدلات الفوائد بما يتناسب وأوضاع السوق التنافسية.
وبالنتيجة، فإن عملية تحريك سعر الفائدة صعوداً أو هبوطاً لم تكن من خلال دراسات يجريها مصرف سورية المركزي، وإنما من خلال تأثير بعض الاشخاص ونفوذهم، مما ترتب على ذلك آثار سلبية عديدة من أهمها:

- **نزوح المدخرات من المصارف للمضاربة بالعقارات.**
- **قيام المصارف الخاصة باستثمار أموالها في الخارج رغم ارتفاع سعر الفائدة المدينة.**
- **خروج المدخرات بالقطع الأجنبي على الرغم من السماح بدخول الرساميل الأجنبية وخروجها.**

ثانياً: سياسة الاحتياطي الإلزامي

يعدُّ الاحتياطي الإلزامي إحدى الادوات المهمة التي يستخدمها المصرف المركزي لحماية أموال المودعين في حال تعرض المصرف للمخاطر من جهة، فضلاً عن أهمية هذه الأداة للتحكم في سيولة المصارف من جهة أخرى.

ولدى تتبع تطور سياسة الاحتياطي الإلزامي في سورية يمكننا تقسيم المراحل التي مرت بها سياسة الاحتياطي الإلزامي في سورية إلى مرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة التي سبقت صدور قانون النقد الأساسي

حدد مجلس النقد والتسليف نسب الأموال الجاهزة في سورية لكل مصرف وموجوداته القابلة للتجهيز من الودائع تحت الطلب والودائع لأجل قصير (أقل من شهر واحد) ب /١٥%/ ، إذ بقيت توزيعات هذه النسب ثابتة مدة طويلة من الزمن دون أي تغيير، وقد توزعت وفق الشكل الآتي:

- /٥%/ أموال جاهزة في المصرف.
- /٢.٥%/ ودائع احتياطية لدى مصرف سورية المركزي.
- /٧.٥%/ توظف في أسناد الدين العام.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي تلت صدور قانون النقد الأساسي

حدد قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ في المادة ٩٩ أنه يحق لمجلس النقد والتسليف أن يعين النسب التي يجب على المصارف إيداعها لدى مصرف سورية المركزي من أصل ودائعها الجارية ولأجل والودائع بالعملات الأجنبية.

وعلى ذلك فقد ألزم القرار رقم(٧٢ / م ن / ب٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٢ المصارف العاملة في سورية جميعها بتكوين احتياطي إلزامي نقدي لدى مصرف سورية المركزي نسبته ٥% على أنواع الودائع جميعها (باستثناء ودائع الادخار السكني) دون مراعاة طبيعة الودائع وحجمها وتأثيرها في عملية خلق النقود.

وهنا لابدَّ من الإشارة إلى أن مصرف سورية المركزي قام بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٣٨٩ / م ن / ب٤) تاريخ ٢٠٠٨/٥/٥ برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي من ٥% إلى ١٠% كخطوة احترازية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية التي ظهرت في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، مما قد يؤدي إلى خلل بنيوي في السيولة لدى المصارف السورية لأنّه يؤدي إلى تجميد ١٠% من سيولتها

دون أي عائد عليها، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض في قدرة المصارف السورية على تلبية الاحتياجات التمويلية اللازمة لدفع عملية النمو الاقتصادي، واستجابة لذلك فإن مجلس النقد والتسليف قد أجرى مؤخراً تعديلاً على القرار الخاص بنسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع، من خلال تخفيض متطلبات الاحتياطي الإلزامي النقدي لتصل إلى ٥% على جزء من **التمويلات التي توجه للقطاع الصناعي والتمويلات المقدمة لكل من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمشاريع السياحية، والتمويل المقدم لذوي الاحتياجات الخاصة، والمشاريع الخضراء، فضلاً عن القروض الموجهة لمؤسسة التمويل الصغير**، بهدف تشجيع القطاع المصرفي على زيادة القروض الممنوحة بفوائد مخفضة تماشياً مع توجهات الحكومة السورية، وبما يسهم بدعم عملية التنمية[1].

....

....

....

وأخيراً ،،

نلاحظ أنَّه لايزال هناك قصور في استقلالية السلطات النقدية في سورية في إدارتها للسياسة النقدية، بما يمكنها من استخدام أدوات السياسة النقدية بشكل فعال في سبيل تحقيق أهداف السياسة النقدية.

[1] - انظر في ذلك القرار رقم (٥٠٢ / م ن / ب٤) تاريخ ٢٠٠٩/٥/١٠ ومن ثم القرار رقم (٦٦٦ / م ن / ب٤) تاريخ ٢٠١٠/٥/٢٧

الفصل الرابع: الرقابة على المصارف وتقييم الأداء المصرفي في سورية
المبحث الأول: هيكلية القطاع المصرفي في سورية
المبحث الثاني: واقع الرقابة على المصارف وآلية تطبيقها في سورية
المطلب الأول: تطور الرقابة على المصارف في سورية
المطلب الثاني: آلية الرقابة على المصارف في سورية وأنواعها
المطلب الثالث: القرارات والتعليمات الرقابية المطبقة على المصارف في سورية
المبحث الثالث: تحليل تطور أداء المصارف السورية
المطلب الأول : تحليل الودائع لدى المصارف السورية
المطلب الثاني : تحليل القروض والتسليفات لدى المصارف السورية

الفصل الرابع

الرقابة على المصارف وتقييم الأداء المصرفي في سورية

يشهد الاقتصاد السوري منذ بداية الألفية الجديدة مجموعة من الإصلاحات التي طالت عدداً من القطاعات الاقتصادية في سورية، ويعدُّ القطاع المصرفي أحد أبرز القطاعات التي ظهرت فيها معالم هذا الإصلاح، على اعتبار أن القائمين على السياسات الاقتصادية قد أولوا اهتماماً كبيراً في إصلاح هذا القطاع كونه المرآة التي تعكس مدى التطور الاقتصادي لأي دولة، فكلما كان القطاع المصرفي ذا بنية متطورة كان الاقتصاد متطوراً، ومن ثمَّ فإن إصلاحه يمكن الحكومة من تعبئة الموارد وإعادة توظيفها بما يخدم الأهداف الاقتصادية العامة للدولة.

كانت البداية بإصدار **القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١** القاضي بإحداث المصارف الخاصة والمشتركة بعد سيطرة المصارف العامة عدة عقود، وأعقبه " وهو ماكان من المفترض أن يسبقه" صدور **القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢** الذي أرسى نظام النقد الأساسي في سورية، وأعاد إحياء مجلس النقد والتسليف بعد عقود من الجمود، وحدد الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية ودور مجلس النقد والتسليف في تحقيق هذه الأهداف، ثم جاء بعدها صدور **المرسوم التشريعي رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥** القاضي بإحداث المصارف الإسلامية لتسهم جنباً إلى جنب مع المصارف السورية العاملة في تدعيم بنية القطاع المصرفي في سورية، وبموازاة ذلك صدر **المرسوم التشريعي رقم ٣٤ لعام ٢٠٠٥** الخاص بالسرية المصرفية وتعديله بالمرسوم رقم / ٣٠ / لعام ٢٠١٠[١] الذي شمل المصارف العاملة في سورية كلّها، وأخضعها لأحكام الرقابة المصرفية المنصوص عليها في قانون النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢، وكذلك صدور **المرسوم التشريعي رقم / ٣٣ / لعام ٢٠٠٥** المتعلق بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب الذي يهدف إلى تعزيز شفافية العمليات في القطاع المصرفي مما يحول دون تعرض هذا القطاع إلى عمليات الاحتيال وعمليات غسل الأموال.

وبموازاة ذلك صدر **المرسوم التشريعي رقم / ١٥ / لعام ٢٠٠٧** القاضي بإحداث مصارف تعنى بالتمويل الصغير والمتناهي الصغر، ليكمل بذلك أيضاً بنية القطاع المصرفي والمالي في سورية.

من خلال هذا الفصل، الذي قسم إلى ثلاثة مباحث سوف نعرض في المبحث الأول هيكلية القطاع المصرفي في سورية، وفي المبحث الثاني سنتناول واقع الرقابة على المصارف في سورية وآلية تطبيقها في سورية، ثم نستعرض في المبحث الثالث تحليل تطور أداء المصارف السورية.

[١] ـ وقد شمل التعديل إخضاع مؤسسات التمويل الصغير التي تم الترخيص لها مؤخراً لقانون السرية المصرفية.

المبحث الأول
هيكلية القطاع المصرفي في سورية

بقيت المصارف الحكومية في سورية تسيطر على السوق المصرفية حتى عام ٢٠٠٣، حيث باشرت المصارف الخاصة نشاطها وأعمالها فعلياً منذ مطلع عام ٢٠٠٤، وذلك نتيجة إصدار القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ بالترخيص للمصارف الخاصة التقليدية، وإصدار القانون رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥ بالترخيص للمصارف الإسلامية، مما أسهم في ازدياد حجم القطاع المصرفي في سورية بشكل ملحوظ، ويظهر الشكل الآتي هيكلية القطاع المصرفي في سورية حتى نهاية عام ٢٠١٠ وعدد فروعه كمايأتي:

الشكل رقم ٤/١: هيكلية القطاع المصرفي في سورية حتى نهاية عام ٢٠١٠ وعدد فروعه



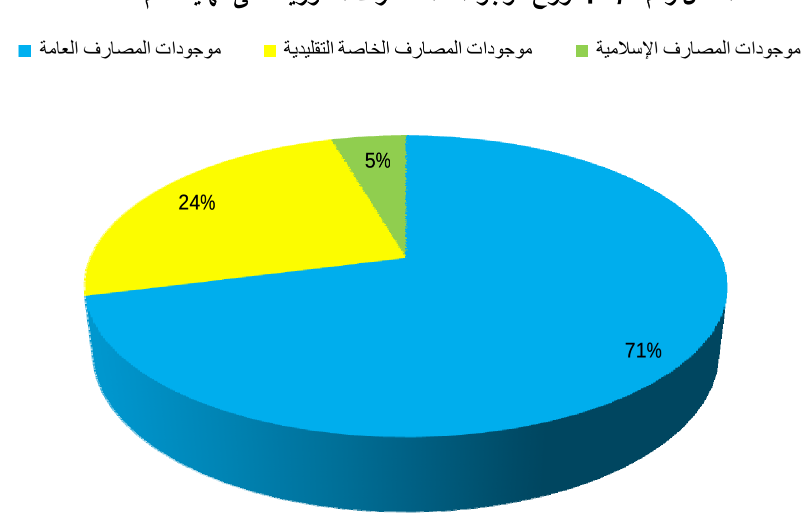
المصدر: مصرف سورية المركزي، الاحصاءات النقدية والمصرفية لنهاية عام ٢٠١٠.

نلاحظ من الشكل البياني رقم (٤/١) السابق أن كلاً من المصارف العامة والمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية تشكل المكونات الرئيسية للقطاع المصرفي في سورية الذي يتكون من (١١) مصرفاً خاصاً تقليدياً و (٣) مصارف إسلامية، إلى جانب (٦) مصارف عامة تقليدية.

وقد بلغ عدد الفروع المصرفية (٥٠١) فرع منها (٢٠٨) فرع للمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية و (٢٩٣) فرعاً للمصارف العامة حتى نهاية تاريخ ٢٠١٠/١٢/٣١.

نلاحظ من الجدول رقم (٤/١) أنه لاتزال المصارف العامة تهيمن على القطاع المصرفي في سورية، إذْ حافظت هذه المصارف على الحصة الكبرى من الموجودات المصرفية، وبنسبة بلغت ٧١% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي في سورية حتى نهاية عام ٢٠١٠، وذلك نتيجة لاستحواذ المصارف العامة على الجزء الأكبر من ودائع العملاء، أمَّا المصارف الخاصة التقليدية فقد تزايدت أهميتها في السنوات الأخيرة إذ شكلت نسبة موجوداتها نحو ٢٤% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي السوري خلال العام نفسه ٢٠١٠، أمَّا بالنسبة إلى المصارف الإسلامية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، فقد تزايدت أهميتها بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة، وكانت حصتها من إجمالي موجودات القطاع المصرفي خلال عام ٢٠١٠ نحو ٥%، على الرغم من البداية الحديثة لتأسيسها، ويعزى ذلك إلى تزايد الطلب على توظيف أموال العملاء وفقاً للشريعة الإسلامية (انظر الشكل رقم ٤/٢).

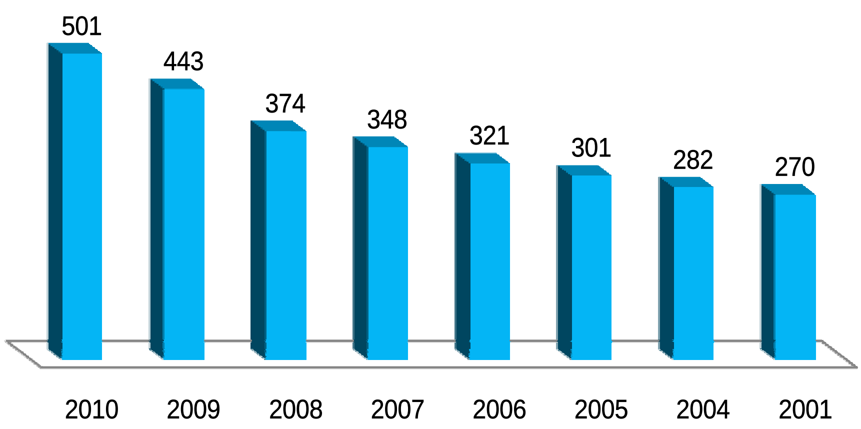
الشكل رقم ٢/ ٤: توزع موجودات المصارف السورية حتى نهاية عام ٢٠١٠



* أمّا انتشار المصارف المحلية في سورية فيلاحظ من خلال تتبع تطور عدد المصارف العاملة في سورية (عامة وخاصة) وفروعها أن هناك تطوراً ملحوظاً في شبكة الفروع المصرفية، إذْ بلغ عدد

الفروع المصرفية في سورية في نهاية عام ٢٠١٠ / ٥٠١ / فرع مقارنة مـع / ٢٧٠ / فرعـاً فـي نهاية عام ٢٠٠١ (وهو العام الذي صدر فيه القانون رقم ٢٨ الذي سمح بتأسيس المصارف الخاصـة في سورية)، ومقارنة مع / ٢٨٢ / فرعاً في نهاية عام ٢٠٠٤ (وهـو العـام الـذي باشـرت فيـه المصارف الخاصة في سورية أعمالها)، وذلك بالمقارنة أيضاً مع /٣٠١ / فرع عـام ٢٠٠٥ (وهـو عام صدور المرسوم التشريعي رقم ٣٥ الذي سمح بتأسيس المصارف الإسلامية في سورية).

الشكل رقم ٣/ ٤: تطور عدد الفروع المصرفية في سورية



* وإذا قمنا بحساب مستوى الانتشار المصرفي وتنوع الخدمات المصرفية (التمصرف) في سورية (مؤشر عدد السكان لكل فرع مصرفي)، نجد أن مؤشر عدد السكان لكل فرع مصرفي قد انخفض إلى نحو ٤٢ ألف مواطن لكل فرع مصرفي عام ٢٠١٠ مقارنة بنحو ٦٦ ألف مواطن لكل فرع مصـرفي في العام ٢٠٠٢، وهذا مؤشر جيد على تطور الوعي المصرفي وانتشاره لدى المـواطنين السـوريين، ولكنه مازال مرتفعاً مقارنة بالدول المجاورة، إذ بلغت هذه النسـبة فـي (الأردن ١٠ آلاف، لبنـان ٤ آلاف، السعودية ١٦ ألفاً، مصر ٢٢ ألفاً، الكويت ١٢ ألفاً)[١].

وهذا يؤكد مدى حاجة السوق إلى مزيد من المصارف الجديدة و/أو فروع جديدة للمصـارف الحاليـة، وأن عدداً كبيراً من السكان لايستطيعون الاستفادة من الخدمات المصرفية، فضلاً عن أنَّ شبكة الفروع المصرفية تتركز بدرجة كبيرة في كل من محافظتي دمشق وحلب، مما يمنـع الأسـر الريفيـة مـن الاستفادة من الخدمات المصرفية.

[١] - الدويك، عبد القادر: واقع الصناعة المصرفية في سورية، الملتقى السوري التركي، عام ٢٠٠٩، ص١٨.

المبحث الثاني
واقع الرقابة على المصارف وآلية تطبيقها في سورية

انتهجت سورية سياسة الرقابة المصرفية مع صدور قانون النقد والتسليف رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ الذي أحدث نقطة تحول مهمة في تطوير النظام النقدي والمصرفي، وكان له الفضل في تعميق مبدأ الرقابة المصرفية في المصارف السورية، إذ إن سورية استوحت كالعديد من دول العالم من أعمال لجنة بازل للرقابة المصرفية من أجل إصدار القرارات الرقابية المطبقة على المصارف والمؤسسات المالية بهدف مواجهة أشكال المخاطر التي يتعرض لها النشاط المصرفي.

يمكننا استعراض واقع الرقابة على المصارف في سورية وآلية تطبيقها، من خلال دراسة تطور الرقابة على المصارف في سورية، ثم توضيح آلية الرقابة على المصارف في سورية وأنواعها، ثم استعراض القرارات والتعليمات الرقابية المطبقة على المصارف في سورية.

المطلب الأول
تطور الرقابة على المصارف في سورية

إن أهم مايميز الرقابة على المصارف في سورية (ماقبل عام ٢٠٠١) عدم قيام مصرف سورية المركزي بأي نوع من أنواع الرقابة المصرفية، أو الإشراف على الجهاز المصرفي في سورية التي من المفترض أن تتولى القيام بها مفوضية الحكومة لدى المصارف حسب ماجاء في قانون النقد الأساسي عام ١٩٥٣، وذلك من خلال قيام المفوضية بالرقابة على نوعية التسليفات المصرفية وحجمها والقطاعات الاقتصادية المستفيدة من هذه التسليفات، ومدى صحة استخدام هذه التسليفات وتوظيفها من قبل القطاعات المستفيدة منها.

ويعود ذلك بشكل أساسي إلى تشكيل اللجنة الاقتصادية العليا التابعة لرئاسة مجلس الوزراء في عام ١٩٦٧، إذ نقلت إليها المهام الموكلة إلى مجلس النقد والتسليف المؤسس عام ١٩٥٢ بالمرسوم رقم ٨٧، وقد قامت هذه اللجنة بإدارة السياسة النقدية من خلال القرارات الإدارية التي تصب في خدمة الأهداف الاقتصادية العامة للدولة دون أي اعتبار لأهداف السياسة النقدية، الأمر الذي أدَّى إلى تراجع دور مفوضية الحكومة لدى المصارف وتجميد مهامها وتولي عدة جهات رقابية آخرى عملية الرقابة المصرفية (**الجهاز المركزي للرقابة المالية، الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش**) الأمر الذي انعكس سلباً على سلامة الأوضاع المصرفية لدى القطاع المصرفي السوري الذي يشكل أحد المستهدفات

الرئيسة للقائمين على السياسات النقدية والمصرفية، ويمكننا إرجاع هذه المشكلات الرقابية للأسباب الآتية[1]:

- عدم قيام الجهات الرقابية المكلفة بعملية الرقابة المصرفية باتباع المعايير وأساليب الرقابة السليمة للتأكد من سلامة الأوضاع المصرفية، إذ تركز اهتمام هذه الجهات فقط على مراقبة المخالفات الإدارية والمالية......الخ.
- الاحتكار الحكومي للمصارف العامة العاملة في تلك المرحلة جميعها، ومن ثمَّ استخدام الحكومة لهذه المصارف لتوفير التمويل اللازم لها، مما انعكس على أداء هذه المصارف وسلامة أوضاعها المالية، وخاصة مع غياب رقابة مصرف سورية المركزي، وقيام الحكومة بالضغط على الجهات الرقابية التي كانت تتولى مهام الرقابة على القطاع المصرفي.

ومن هنا فقد حرص مصرف سورية المركزي على تفعيل عملية الرقابة المصرفية وتطويرها بما يتناسب وأحدث المعايير المصرفية الدولية، في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها سورية مع بداية الألفية الجديدة، التي شهدت قيام مصرف سورية المركزي بانتهاج سياسة الرقابة المصرفية مع صدور قانون النقد والتسليف رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢، الذي أحدث نقطة تحول مهمة في تطوير النظام النقدي والمصرفي، وكان له الفضل في تعميق مبدأ الرقابة المصرفية لدى المصارف السورية، لذا فقد حرص مصرف سورية المركزي على الارتقاء بسوية الرقابة المصرفية في سورية من خلال القيام بمايأتي:

- تطوير مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف المعنية بعملية الرقابة المصرفية، وتدريب العاملين فيها وزيادة مهاراتهم وخبراتهم بهدف تغطية جوانب العمل المصرفي كلّها كماً ونوعاً (منح التراخيص، الرقابة المكتبية والميدانية على أعمال المصارف، التأكد من مدى التزام المصارف بالقوانين والتشريعات، تشخيص المخاطر المرافقة لأعمال المصارف وإيجاد الإجراءات التصحيحية اللازمة ......الخ).
- تفعيل عمل مركزية المخاطر، وذلك في إطار سعيه الدائم والمستمر لتطوير بيئة العمل المصرفي ومتطلباتها ودعمها بآخر المستجدات في مجال الرقابة المصرفية بما يتناسب وأحدث المعايير المصرفية الدولية.
- قيام مجلس النقد والتسليف من خلال قراراته باعتماد تطبيق أهم المعايير الدولية الخاصة بالمحاسبة والرقابة، وعلى رأسها معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، وذلك بهدف مواجهة أشكال المخاطر التي يتعرض لها النشاط المصرفي.

---

[1] - جمعة، محمد صالح: السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات ١٩٧٠-٢٠٠٠ ، المرجع السابق، ص ٩٣-٩٨.

المطلب الثاني
آلية الرقابة على المصارف في سورية وأنواعها

يقوم مصرف سورية المركزي بالإشراف والرقابة على المصارف العاملة في سورية، بوصفه يمثل الجهة الرئيسية المناط بها مسؤولية الحفاظ على نظام مصرفي سليم داعم لعملية التنمية الاقتصادية، ويهدف من خلال رقابته إلى مايأتي:

- دعم الجهاز المصرفي وحمايته.
- حماية حقوق المساهمين والدائنين للمصرف.
- التأكد من مدى التزام المصارف بالقوانين والأنظمة وقواعد الحكم المؤسسي.

يمارس مصرف سورية المركزي دوره الإشرافي والرقابي على أعمال مختلف المصارف العاملة في سورية من خلال مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف التي تمارس مهامها وفق أحكام الباب الرابع من قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢، وتعمل وفق قرارات مجلس النقد والتسليف، وتشكل جزءاً من ملاك مصرف سورية المركزي ويخضع مراقبوها وموظفوها للأنظمة والقواعد المطبقة في المصرف جميعها.

<u>أولاً- هيكلية مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف في سورية:</u>

يمارس المصرف المركزي عملية الرقابة من خلال الأقسام التابعة لمفوضية الحكومة لدى المصارف، وهي[١]:

١ - **قسم التراخيص** : يتولى هذا القسم المهام الآتية:

- استلام طلبات التسجيل من المصارف، وإجراء التحقيق اللازم بشأنها من خلال التقصي عن المؤسسين، وإجراء الدراسات المالية لهم للتأكد من ملاءتهم المالية، والعرض على اللجنة المختصة مع مؤيدات هذه الدراسة لاتخاذ القرار المناسب.

---

[١] - انظر في ذلك:

- مصرف سورية المركزي، قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٤٥/م ن/ب٤) تاريخ ٢٠٠٤/٢/٢٩.

- الرباط، عزة: توافق التشريعات المصرفية والممارسات الرقابية لمصرف سورية المركزي مع المعايير الدولية، ورقة عمل، ص١٣-١٨.

- دراسة طلبات فتح الفروع المقدمة من المصارف، ودراسة الجدوى الاقتصادية لهذه الفروع، وإعداد تقارير بنتائج هذه الدراسة.

- إعداد دليل المصارف الذي يظهر عدد المصارف المسجلة و العاملة في الجمهورية العربية السورية وفروعها موزعة على المحافظات.

٢ - **قسم الرقابة المكتبية (الأوضاع المصرفية)** : يتولى هذا القسم المهام الآتية:

- جمع الميزانيات والبيانات والكشوف الشهرية المفروضة على المصارف وتدقيقها.

- التأكد من تقيد المصارف بتطبيق القرارات والتعليمات الخاصة بقواعد التصرف الحذر كنسب الملاءة والسيولة وكفاية رأس المال وغيرها من النسب التي يحددها مجلس النقد والتسليف.

- إعداد تقارير دورية عن وضع كل مصرف على حدة للكشف عن عوامل الضعف وإبراز مؤشرات الإنذار المبكر فيها.

- دراسة تقارير المفتشين الخارجيين وتقييمها (مدققي الحسابات في المصارف) عن ميزانيات المصارف ومدى مطابقتها لقرارات مجلس النقد والتسليف.

٣ - **قسم الرقابة الميدانية** : يتولى هذا القسم المهام الآتية:

- التحقق من المخالفات لأحكام قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ ولأحكام المراسيم والقرارات الصادرة بموجبه.

- تقييم أنظمة الضبط الداخلي للمصارف ونشاطات عمل إداراتها وأقسامها وأدائها في إدارة كل من الموجودات والمطاليب لديها.

- دراسة المخاطر المصرفية المختلفة لدى المصارف وتقييمها، وتقدير الخسائر المترتبة عليها بما في ذلك دراسة أوضاع السلف والقروض الممنوحة وتقييمها وتقدير المؤونة اللازمة لها .

- تقييم أداء المراقبين المصرفيين الداخليين للمصارف العاملة المعينين بناءً على ترشيح المصرف المعني، والتأكد من مدى التزام هؤلاء المراقبين لأحكام النظام الأساسي للمراقبين المصرفيين الداخليين[1].

٤ – **قسم المتابعة** : يتولى هذا القسم المهام الآتية:

- استلام التقارير التي يعدُّها كل من قسم الرقابة الميدانية وقسم الأوضاع المصرفية (الرقابة المكتبية) ومتابعة تنفيذ المصارف للتوصيات التي وردت في هذه التقارير.

- التنسيق مع قسمي الرقابة الميدانية والأوضاع المصرفية (الرقابة المكتبية) فيما يخص الملاحظات والتوصيات التي ترد في تقاريرهم، والتأكد من تنفيذ المصارف العاملة لها.

- التأكد من قيام المصارف من تنفيذ قرارات مجلس النقد والتسليف كلّها وتعليمات مفوضية الحكومة لدى المصارف التي تصدر بشأنها.

٥ - **قسم البحوث والدراسات والتعليمات المصرفية :** يتولى هذا القسم المهام الآتية:

- القيام بالبحوث والدراسات كلّها المتعلقة بالقطاع المصرفي وتطوره.

- مراجعة التعليمات والمعايير التي تصدر عن المؤسسات الدولية وعرضها كلجنة بازل للرقابة المصرفية وصندوق النقد الدولي و صندوق النقد العربي وعن الدول الناشطة مصرفياً، وذلك بغرض تطوير العمل الرقابي وتحديثه في مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف، واقتراح التعليمات المناسبة لتنفيذها.

- القيام بمتابعة العلاقات مع المؤسسات والسلطات الرقابية المحلية والعربية والدولية والتحضير للمعلومات والبيانات التي تطلبها.

---

[1] - انظر قرار مجلس النقد والتسليف رقم (١٦ / م ن / ب٤) تاريخ ١٣ / ٨ / ٢٠٠٣.

٦ - **قسم الأخطار المصرفية :** يتولى هذا القسم المهام الآتية:

- استلام الكشوف والبيانات التي يجب على المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية تقديمها بصورة دورية.

- إعطاء أرقام رمزية للدلالة على المصارف والفروع والزبائن والمحافظة على سرية هذا الترميز بالنسبة إلى الزبائن.

- استلام القوائم والمعلومات الواردة من المصارف حول الشيكات المرتجعة من الزبائن.

- تدقيق الكشوف والبيانات والقوائم والمعلومات أعلاه ومعالجتها، والتأكد من استيفائها للشروط المنصوص عنها في أحكام نظام قسم الأخطار المصرفية.

- جمع المعلومات الإحصائية الواردة في هذه الكشوف والبيانات التي تقدمها المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية بصورة دورية حول الأخطار المصرفية والعمل على تنسيقها وتوحيدها لكل مستفيد على حدة وحفظها.

- إعداد قوائم عن الشيكات المرتجعة، وجمع المعلومات عن الأشخاص المتخلفين عن الإيفاء بموجب شيكات.

٧ - **قسم المصارف الاسلامية** :

يتولى هذا القسم مهمة الإشراف والرقابة المكتبية والميدانية على المصارف الإسلامية المرخصة بموجب المرسوم رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥، لتقييم أدائها والتأكد من تطبيقها لقرارات مجلس النقد والتسليف.

٨ - **قسم المؤسسات المالية** :

يتولى هذا القسم مهمة الرقابة على المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة مفوضية الحكومة لدى المصارف (مؤسسات التمويل الصغير، مؤسسات الصرافة).

ثانياً: أنواع الرقابة على المصارف في سورية:

تمارس مفوضية الحكومة لدى المصارف نوعين من الرقابة الخارجية، هما: الرقابة المكتبية، والرقابة الميدانية.

١ - الرقابة المكتبية (off-site-supervision):

تشمل الرقابة المكتبية تدقيق البيانات المالية التي تقدمها البنوك إلى السلطات الرقابية وتحليلها بشكل دوري للوقوف على أداء هذه البنوك، ومن ثمَّ تشخيص المعوقات التي تواجه النشاطات المصرفية التي تقوم بها هذه البنوك، ويتكامل هذا النوع من الرقابة مع عملية الرقابة الميدانية مما يجعلها ذات فاعلية أكبر، كذلك يعدُّ تقييم أداء القطاع المصرفي من خلال مقارنة مؤشرات أداء المصارف مع بعضها بعضاً عملية أساسية وضرورية لاستمرار نشاطات المصارف وتمكينها من مواجهة التغيرات والتحديات المستمرة، كما يمكن السلطات الرقابية من تقييم فاعلية الرقابة المصرفية في المحافظة على سلامة الجهاز المصرفي ومتانته، وحماية حقوق المودعين، والمحافظة على استقرار النظام المصرفي ودرجة تنافسيته، والحد من المخاطر التي تؤثر في النشاطات التي تقوم بها المصارف، وفي هذا الإطار تدقق المفوضية (حجم الودائع وأنواعها، والقروض والتسليفات الممنوحة ومجالات توظيفها، والأرباح الفعلية للمصارف....الخ).

٢ - الرقابة الميدانية (on-site supervision):

تتمثل الرقابة الميدانية بالتأكد من مدى دقة البيانات التي يقدمها البنك إلى السلطات الرقابية وصحتها، فضلاً عن التأكد من أن المصرف يقوم بممارسة أعماله حسب القوانين والتشريعات الناظمة، من خلال قيام المراقبين الميدانيين التابعين لمديرية المفوضية بالتفتيش سواء على إدارة البنوك أو فروعها، ثم ترفع تقارير التفتيش الميداني إلى مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف التي تقوم بدورها بإبلاغ مضمون هذه التقارير بعد الدراسة والتفحص إلى السلطات النقدية، بعد تقديم التفسيرات والتوضيحات المطلوبة، لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة التي قد تتضمن عند الضرورة فرض العقوبات بخصوص المخالفات المسجلة من قبل البنوك.

المطلب الثالث
القرارات والتعليمات الرقابية المطبقة على المصارف في سورية

يعدُّ النشاط المصرفي أحد العناصر الأساسية في نجاح عملية التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات وتوظيف المدخرات، لذا يسعى البنك المركزي إلى تحقيق رقابة فاعلة على أعمال المصارف من شأنها الحد من تشتت آليات العمل وانحراف الممارسات والنشاطات عن القواعد التي وضعتها السلطات النقدية للوصول إلى بيئة مالية منسجمة ومتواكبة مع المعايير والممارسات الدولية، وذلك من خلال إرساء قواعد ومعايير تدخل ضمن إطار متطلبات الرقابة المصرفية ولاسَّيما تلك القواعد التي تخص تفعيل عمل مركزية المخاطر وتأمين متطلبات السيولة .....الخ.

لذا فقد حرص مصرف سورية المركزي على الارتقاء بسوية الرقابة المصرفية من خلال تطوير مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف المعنية بعملية الرقابة المصرفية، وتدريب العاملين فيها وزيادة مهاراتهم وخبراتهم.

كما سعى مصرف سورية المركزي لتفعيل عمل مركزية المخاطر، وذلك في إطار سعيه الدائم والمستمر لتطوير بيئة العمل المصرفي ومتطلباتها، ودعمها بآخر المستجدات في مجال الرقابة المصرفية التي تتناسب والمعايير المصرفية الدولية.

وقد قام مجلس النقد والتسليف منذ عام ٢٠٠٣ بإصدار العديد من التشريعات والقرارات الرقابية وتحديثها بما يتناسب ومستجدات العمل المصرفي، مستنداً في ذلك إلى المعايير الدولية الصادرة بشكل أساسي عن لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB هذا من جهة، وبما يتناسب مع خصوصية القطاع المالي والمصرفي في سورية من جهة أخرى، حيث تقوم مفوضية الحكومة لدى المصارف من خلال قيامها بممارسة الرقابتين المكتبية والميدانية على القطاع المصرفي بمتابعة تطبيق التشريعات والقرارات الرقابية وسلامة تنفيذها من قبل المصارف العاملة في سورية.

وسنحاول فيمايأتي بشكل مختصر توضيح بعض القرارات الاحترازية والتعليمات الرقابية الصادرة عن السلطات النقدية في سورية، ومدى توافقها وانسجامها مع معايير بازل٢، بما يغطي الدعائم الثلاث لبازل٢ التي سنتناولها مفصلاً في فصل لاحق وذلك كمايأتي:

أولاً: الدعامة الأولى (كفاية رأس المال) :

استناداً إلى مقررات بازل للرقابة المصرفية الصادرة في تموز عام ١٩٨٨ ونيسان عام ١٩٩٦ الخاصة بقياس كفاية رأس المال بالبنوك، وانسجاماً مع مقررات بازل٢ الصادرة في حزيران ٢٠٠٦ المتعلقة بكفاية الأموال الخاصة للمصارف، فقد ألزم مصرف سورية المركزي المصارف العاملة في سورية جميعها باعتماد التعليمات الخاصة بتحديد نسبة كفاية الأموال الخاصة والمحددة بنسبة (٨%) والعمل على تطبيقها[١]، على أن يتم احتسابها مرتين في العام مقرونة بمصادقة مفتش الحسابات الخارجي، وذلك وفق نماذج محددة.
وقد تم الأخذ بالحسبان اعتماد الأساليب المبسطة فيما يتعلق بنسب التثقيل الواجب اعتمادها لحساب متطلبات رأس المال بالنسبة إلى كل من المخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر السوق، بما يتناسب وخصوصية القطاع المالي والمصرفي في سورية الذي مازال في مراحل نشوئه الأولى ولايتمتع بالمستوى الكافي لاتباع أساليب القياس الداخلي.

ثانياً: الدعامة الثانية (المراجعة الإشرافية) :

تهدف عملية المراجعة الإشرافية إلى تعزيز أساليب إدارة المخاطر لدى المصارف والرقابة على تطبيق التعليمات المتعلقة بإدارة المخاطر، وقد أصدر مصرف سورية المركزي العديد من القرارات التي تتعلق بمتطلبات الدعامة الثانية لبازل٢ التي شملت جوانب (إدارة المخاطر، والحوكمة والإدارة الرشيدة للمصارف).

١ - في مجال إدارة المخاطر :

صَدَرَ العديد من القرارات التي شملت كلاً من مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، كما هو موضح في الجدول رقم (٤/٢) ادناه :

---

[١] - قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٢٥٣ / م ن / ب٤) بتاريخ ٢٠٠٧/١/٢٤.

الجدول رقم (٤/٢): أهم القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف في مجال إدارة المخاطر

مضمون القرار	رقم القرار وتاريخه
مخاطر الائتمان	
مسؤوليات وواجبات المصارف في إدارة مخاطر الائتمان	القرار رقم (٩٣) تاريخ ١٩ / ١٢ / ٢٠٠٤
تصنيف الديون وتكوين المؤونات اللازمة للديون غير المنتجة	القرار رقم (٩٤) تاريخ ١٩ / ١٢ / ٢٠٠٤
الحيطة والحذر في التعامل مع الزبائن	القرار رقم (٧١) تاريخ ٢٩ / ٠٨ / ٢٠٠٤
متطلبات ملفات الائتمان	القرار رقم (٩٥) تاريخ ١٩ / ١٢ / ٢٠٠٤
وضع حدود أو سقوف للتسهيلات الائتمانية والتركزات الائتمانية الكبيرة	القرار رقم (١٠١) تاريخ ١٢ / ٠١ / ٢٠٠٤
القواعد العامة للاخطار المصرفية والعملاء المتخلفين عن الوفاء	القرار رقم (١٩٦) تاريخ ٥ / ٠٤ / ٢٠٠٤
التعليمات الخاصة بتحديد نسبة كفاية الأموال الخاصة	القرار رقم (٢٥٣) تاريخ ٢٤ / ٠١ / ٢٠٠٧
الضمانات المقبولة للتخفيض من قيمة التسهيلات الممنوحة أو المستعملة	القرار رقم (٤٨٣) تاريخ ٨ / ٤ / ٢٠٠٩
إدارة المخاطر المرتبطة بالحسابات الجامدة لدى المؤسسات المالية العاملة	القرار رقم (٤٨٥) تاريخ ٨ / ٤ / ٢٠٠٩
وضع حدود قصوى وشروط التوظيف في الموجودات	القرار رقم (٥٠١) تاريخ ١٠ / ٠٥ / ٢٠٠٩
مخاطر السيولة ومخاطر السوق	
النسب الدنيا للسيولة	القرار رقم (٧٣) تاريخ ١٩ / ٠٩ / ٢٠٠٤
إدارة مخاطر السيولة	القرار رقم (٧٤) تاريخ ١٩ / ٠٩ / ٢٠٠٤
إدارة مخاطر سعر الفائدة	القرار رقم (١٠٧) تاريخ ١٣ / ٠٩ / ٢٠٠٥
إدارة مخاطر مراكز قطع العملات الأجنبية	القرار رقم (٢٤٩) تاريخ ٢٦ / ١٢ / ٢٠٠٦
التعليمات الخاصة بتحديد نسبة كفاية الأموال الخاصة	القرار رقم (٢٥٣) تاريخ ٢٤ / ٠١ / ٢٠٠٧
التعليمات الخاصة بمراكز القطع الأجنبي والطلب إلى المصارف المرخصة في سورية العمل على تطبيقها وتنفيذ ماورد فيها	القرار رقم (٣٦٢) تاريخ ٠٤ / ٠٢ / ٢٠٠٨
حول رفع متطلبات الاحتياطي الإلزامي إلى ١٠% من مجموع الودائع	القرار رقم (٣٨٩) تاريخ ٠٥ / ٠٥ / ٢٠٠٨
التعليمات الخاصة بالحد الأقصى للتسهيلات والتمويلات المسموح بها	القرار رقم (٣٩٥) تاريخ ٢٩ / ٠٥ / ٢٠٠٨
المخاطر التشغيلية	
متطلبات إدارة المخاطر التشغيلية	القرار رقم (١٠٦) تاريخ ١٣ / ٠٢ / ٢٠٠٥
التعليمات الخاصة بنسبة كفاية الأموال الخاصة لدى المصارف والذي حدد من ضمنه الأعباء على رأس المال مقابل المخاطر التشغيلية	القرار رقم (٢٥٣) تاريخ ٢٤ / ٠١ / ٢٠٠٧
التعليمات الخاصة بمتطلبات تأمين استمرارية عمل المصرف	القرار رقم (٣٩١) تاريخ ٠٥ / ٠٥ / ٢٠٠٨

٢ - في مجال الحوكمة والإدارة الرشيدة للمصارف :

ألزم مصرف سورية المركزي المصارف العاملة في سورية جميعها باعتماد دليل حوكمة خاص بها تقوم بنشره على المواقع الالكترونية لها بعد أن يُعْرَضَ على مفوضية الحكومة لدى المصارف ويُوافَقَ عليه، والهدف من ذلك تحسين الإدارة المصرفية وتعزيز القدرات الرقابية على أعمال المصارف ونشاطاتها وإعطاء الجمهور والمتعاملين مع هذه المصارف المعلومات الضرورية وفق مبادئ الإفصاح والشفافية.

يتضمن هذا الدليل النقاط الرئيسة الآتية[1]:

- وظائف مجلس الإدارة العليا والإدارة التنفيذية في المصرف واللجان المنبثقة عنها.
- بنية الضبط والرقابة الداخلية في المصرف.
- الإفصاح والشفافية.
- توضيح العلاقة بالمساهمين وأصحاب العلاقة.

الجدول رقم (٤/٣): أهم القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف في مجال الحوكمة والادارة الرشيدة للمصارف

مضمون القرار	رقم القرار وتاريخه
النظام الاساسي للمراقبين المصرفيين الداخليين	القرار رقم (١٦) تاريخ ١٣ / ٠٨ / ٢٠٠٣
إحداث المكاتب المصرفية	القرار رقم (١٩٣) تاريخ ٣٠ / ٠٣ / ٢٠٠٣
الشروط الواجب توفرها لدى المصارف لتحقيق إدارة رشيدة وحوكمة سليمة	القرار رقم (١٢١) تاريخ ١٥ / ٠٣ / ٢٠٠٥
أنظمة الضبط الداخلي لدى المصارف وواجبات ومسؤوليات مجالس إدارات المصارف وإداراتها العامة في توفير أنظمة ضبط داخلية سليمة لكافة نشاطاتها	القرار رقم (١٢٠) تاريخ ١٥ / ٠٣ / ٢٠٠٥
مسؤوليات وواجبات وظيفة التدقيق الداخلي في المصرف	القرار رقم (١٢٣) تاريخ ٣٠ / ٠٥ / ٢٠٠٥
التعليمات الخاصة بمسؤولية مجلس الإدارة في إدارة المخاطر	القرار رقم (٣٩٠) تاريخ ٠٥ / ٠٥ / ٢٠٠٨
التعليمات الخاصة بمتطلبات تأمين استمرارية عمل المصرف	القرار رقم (٣٩١) تاريخ ٠٥ / ٠٥ / ٢٠٠٨
الطلب إلى جميع المصارف العاملة في سورية إعلام المصرف المركزي عن أي نوع من التسهيلات التي تطرحها وذلك قبل ١٥ يوماً من الإعلان للجمهور	القرار رقم (٣٥٧) تاريخ ٠٤ / ٠٢ / ٢٠٠٨
إصدار دليل الحوكمة	القرار رقم (٤٨٩) تاريخ ٠٨ / ٠٤ / ٢٠٠٩

ثالثاً: الدعامة الثالثة (انضباط السوق / الإفصاح والشفافية) :

استكمالاً لتطبيق معايير بازل٢ ألزم مجلس النقد والتسليف المصارف العاملة في السوق السورية جميعها أن تقوم بالإفصاح عن كل مايتعلق برأس المال والمخاطر بشكل منتظم ودوري ودون أي تأخير، وبما يتوافق وتعليمات مصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، والنماذج والايضاحات المقدمة من قبل مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف، ومن أهم متطلبات الإفصاح مايأتي:

- الإفصاح عن البيانات المالية للمصرف وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية.
- الإفصاح عن الاجتماعات الدورية بين الإدارة التنفيذية في المصرف والمستثمرين والمساهمين.

[1] - انظر قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٤٨٩ / م ن / ب٤) تاريخ ٢٠٠٩/٥/٣١.

- الإفصاح عن التصريحات المقدمة من قبل الإدارة التنفيذية للمصرف للمساهمين والمحللين الماليين.
- تخصيص فقرة خاصة في التقرير السنوي للمصرف تتعلق ببيانات الإفصاح التي تتضمن (معلومات مالية وغير مالية، والخطط والتوجهات المستقبلية للمصرف....الخ) مما يمكن المساهمين والمستثمرين من الوقوف على الوضع الحقيقي للمصرف.

وأخيراً،،

نلاحظ من خلال دراستنا للقرارات والتعليمات الرقابية المطبقة على البنوك في سورية، حرص مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف على اعتماد المعايير المصرفية الدولية التي تتصدرها معايير بازل٢، وذلك انطلاقاً من أهمية وجود رقابة محكمة على عمل المصارف وصولاً إلى بيئة مالية منسجمة ومتواكبة مع أحدث المعايير والممارسات الدولية والتشريعات الرقابية التي من شأنها الارتقاء بسوية الرقابة المصرفية في سورية، وتعزيز مبادئ الحوكمة لدى الجهاز المصرفي بهدف حماية النظام المصرفي السوري من أشكال المخاطر والأزمات المصرفية جميعها.

تنسجم هذه القرارات من حيث المضمون مع مقررات بازل٢، ومن ثمّ يجب على المصارف العاملة امتلاك الأدوات المناسبة التي تمكنها من تطبيق الدعائم الثلاث لبازل٢ وفق التعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية، انطلاقاً من توفير المتطلبات المادية، واللوجيستية، والأطر البشرية القادرة على تلبية متطلبات مجلس النقد والتسليف والتعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي، مع الأخذ بالحسبان الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالقطاع المصرفي، ولاسيَّما المصارف العامة (بوصفها مؤسسات عامة اقتصادية تخضع لازدواجية أو تعارض في القرارات الرقابية الصادرة عن تعدد السلطات الرقابية التي تشرف على أعمالها والتي تضم " الجهاز المركزي للرقابة المالية، والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، ومفوضية الحوكمة لدى المصارف ")[1].

وهكذا فإن إطار بازل الجديد المعدل لكفاية رأس المال المبني على المخاطر يفرض قواعد متشددة على البنوك من أجل استيفاء متطلبات كفاية رأس المال، مع وجود رقابة فاعلة من قبل السلطات الإشرافية في ظل مناخ يتسم بالإفصاح والشفافية وانضباط السوق، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً أمام القطاع المصرفي السوري في مقابلة استيفاء متطلبات إطار بازل المعدل.

ويرى الباحث أنه يجب على البنوك السورية أن لاتقف فقط عند حد ضمان كفاية رأس المال، بل يجب عليها التركيز على تفعيل الرقابة الداخلية، وحسن إدارة المخاطر المالية والمصرفية.

[1] - من الجدير بالذكر أنه قد تم تشكيل لجنة من موظفي مديرية مفوضية الحوكمة لدى المصارف تعنى بشكل خاص بمتابعة الخطوات المتخذة من قبل المصارف العاملة في سورية في سياق تطبيق اتفاق بازل٢، وتحديد الصعوبات التي قد تعيق تطبيق متطلبات بازل لدى المصارف بالشكل الأمثل وبما يتوافق و إمكانيات المصارف السورية العاملة.

المبحث الثالث

تحليل تطور أداء المصارف السورية

تعدُّ دراسة التطورات الراهنة في حجم الودائع والتسليفات المدخل الرئيسي لتعرّف تطور أداء المصارف في سورية.

المطلب الأول

تحليل تطور الودائع لدى المصارف السورية

سَيحَلَّلُ في هذا المطلب تطور الودائع لدى المصارف السورية خلال مرحلتي الدراسة (١٩٩١ – ٢٠٠٠)، (٢٠٠١ – ٢٠١٠).

<u>**أولاً: تطور حجم الودائع خلال المرحلة (١٩٩١ – ٢٠٠٠):**</u>

١ - شهدت **معدلات نمو إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي** ارتفاعاً ملحوظاً خلال المرحلة (١٩٩١ - ٢٠٠٠)، حيث ازداد إجمالي الودائع من ٨٣٩٤٣ مليون ل.س عام ١٩٩١ ليصل إلى ٣٦٢٥٥٢ مليون ل.س عام ٢٠٠٠ وبزيادة قدرها أربعة أضعاف، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ١٩% (انظر الجدول رقم ٤/٤).

٢ - ويمكننا **تفسير هذا النمو في إجمالي الودائع** لدى القطاع المصرفي في سورية خلال هذه المرحلة من خلال المكونات الرئيسة للودائع وهي (الودائع تحت الطلب، والودائع لأجل وودائع التوفير، ودائع القطع الأجنبي).

فقد تطورت الودائع تحت الطلب من ٤٤٤٢١ مليون ل.س عام ١٩٩١ إلى ١٦٧٧٥٢ مليون ل.س عام ٢٠٠٠ بزيادة قدرها نحو ٤ أضعاف، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ١٦%، وقد أسهم نمو الودائع تحت الطلب بالمتوسط بنحو ٤٨% من إجمالي الزيادة الحاصلة في إجمالي الودائع خلال المرحلة ١٩٩١ – ٢٠٠٠، وذلك بسبب زيادة الإيداعات مع تدفق الأموال الوطنية والأجنبية نحو الإيداع لدى القطاع المصرفي، فضلاً عن انخفاض معدلات التضخم.

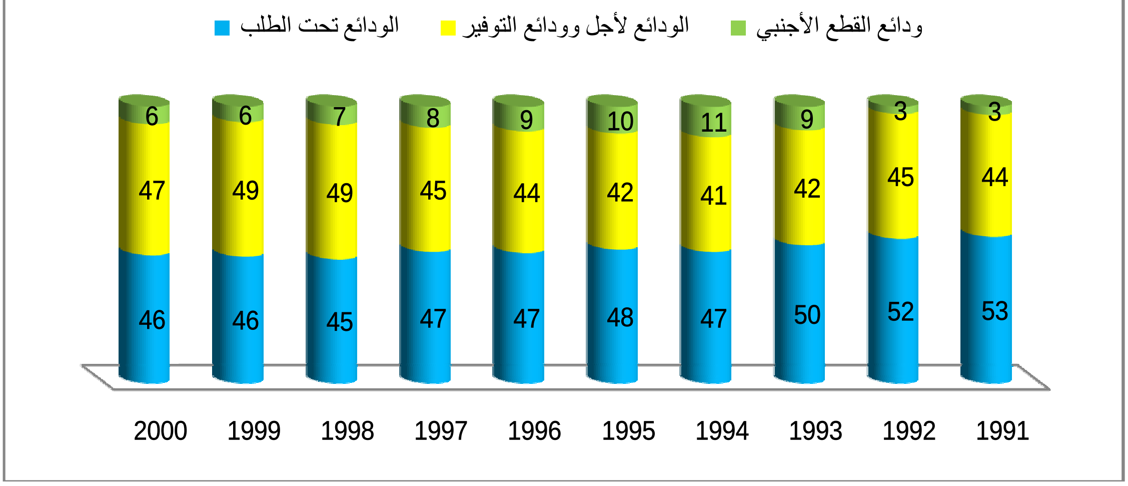
كما تطورت الودائع لأجل وودائع التوفير من ٣٦٩٦١ مليون ل.س عام ١٩٩١ إلى ١٧١٥٩٤ مليون ل.س عام ٢٠٠٠ بزيادة قدرها نحو ٥ أضعاف وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ٢٠%، وقد أسهم نمو الودائع لأجل وودائع التوفير بالمتوسط بنحو ٤٥% من إجمالي الزيادة الحاصلة في إجمالي الودائع خلال المرحلة ١٩٩١ – ٢٠٠٠، والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع معدلات الفائدة ٨% على هذا النوع من الودائع، مما شجع على الادخار.

أمّا بالنسبة لودائع القطع الأجنبي فقد تطورت من ٢٥٦١ مليون ل.س عام ١٩٩١ لتصل إلى ٢٣٢٠٦ مليون ل.س عام ٢٠٠٠ بزيادة كبيرة قدرها ٩ أضعاف، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ نحو ٤٧%، وقد أسهم نمو ودائع القطع الأجنبي بالمتوسط بنحو ٧% من إجمالي الزيادة الحاصلة في إجمالي ودائع القطع الأجنبي خلال المرحلة ١٩٩١ - ٢٠٠٠، وقد وصل معدل النمو عام ١٩٩٣ إلى ٣١٨% عن عام ١٩٩٢، ويمكننا تفسير ذلك بحجم التدفقات النقدية الوطنية والأجنبية الكبيرة بعد صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ الذي أسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، فضلاً عن التصدير ولاسيّما دولار التصدير الذي كان يمول الاستيراد.

٣- ويلاحظ من (الجدول رقم ٤/٤، الشكل البياني رقم ٤/٤) أن نسبة الودائع لأجل وودائع التوفير إلى إجمالي الودائع قد بلغت بالمتوسط ٤٥% خلال المرحلة ١٩٩١ – ٢٠٠٠ مقارنة مع ٤٨% للودائع تحت الطلب و ٧% لودائع القطع الأجنبي، إذ نلاحظ ارتفاع نسبة الودائع لأجل وودائع التوفير إلى إجمالي الودائع، مما يساعد المصارف على التوسع في منح التمويلات المتوسطة والطويلة الأجل على اعتبار أن هيكلية الودائع الموجودة لديها هي ودائع أجلة وذات طبيعة مستقرة، إلا أننا لم نلاحظ خلال هذه المرحلة ازدياد حجم القروض والتسليفات ذات الأجل المتوسط والطويل وذلك للأسباب الآتية:

- ضعف القنوات الاستثمارية اللازمة لتوظيف المدخرات.
- عدم توافر الأدوات ذات الأجل الطويل والمتوسط كالأسهم والسندات بسبب غياب السوق المالية.
- غالبية الودائع الأجلة كانت ودائع توفير، وهي قابلة للسحب فوراً.
- عدم توافر الإمكانيات اللازمة للمصارف الحكومية لدراسة القروض وتنفيذها.
- الروتين والبيروقراطية.

الشكل رقم ٤/ ٤: توزع اجمالي الودائع حسب الاستحقاق خلال المرحلة ١٩٩١- ٢٠٠٠ %



٤- نلاحظ من الجدول رقم (٤/٤) **العلاقة بين نمو إجمالي الودائع بالليرة السورية لدى القطاع المصرفي ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المرحلة ١٩٩١ – ٢٠٠٠.**

تطورت نسبة إجمالي الودائع بالليرة السورية من الناتج المحلي الإجمالي بشكل متذبذب خلال المرحلة ١٩٩١– ٢٠٠٠ لتبلغ بالمتوسط خلال هذه المرحلة نحو ٣٢% فقط من الناتج، وتعدُّ هذه النسبة منخفضة جداً مقارنة بنسبة الودائع بالعملة المحلية إلى الناتج المحلي بالعملة المحلية في بعض الدول العربية في العام ٢٠٠٠ (لبنان ٢٣٤.٥% ، الأردن ١٠٩.٧% ، مصر ٦٨.٥%)[١].

<u>**ثانياً: تطور حجم الودائع خلال المرحلة (٢٠٠١ – ٢٠١٠) :**</u>

١- شهدت **معدلات نمو إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي** ارتفاعاً ملحوظاً خلال المرحلة (٢٠٠١ – ٢٠١٠)، إذْ ازداد إجمالي الودائع من ٤٦٩٨٨٣ مليون ل.س عام ٢٠٠١ ليصل إلى ١٣٨١٢٥٨ مليون ل.س عام ٢٠١٠، بزيادة قدرها ثلاثة أضعاف، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ١٤% (انظر الجدول رقم ٤/٥).

٢- ويمكن أن **نفسر هذا النمو في إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي في سورية** من خلال المكونات الرئيسية للودائع، وهي الودائع تحت الطلب والودائع لأجل وودائع التوفير وودائع القطع الأجنبي.

فقد تطورت الودائع تحت الطلب من ١٩٣٤٧٧ مليون ل.س عام ٢٠٠١ إلى ٥٣٣٧٦١ مليون ل.س عام ٢٠١٠ بزيادة قدرها نحو ثلاثة أضعاف، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ١٤%، حيث ساهم نمو الودائع تحت الطلب بالمتوسط بنحو ٣٩% من إجمالي الزيادة الحاصلة في إجمالي الودائع خلال المرحلة ٢٠٠١ – ٢٠١٠ وذلك بسبب زيادة الوعي المصرفي لدى الافراد بالإضافة لدخول المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية مما شجع الافراد على الإيداع.

كما تطورت الودائع لأجل من ٧٨٩٩ مليون ل.س عام ٢٠٠١ إلى ٤٠٢٢٧١ مليون ل.س عام ٢٠١٠ بزيادة قدرها نحو ٥١ ضعفاً، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ٦١%، وقد أسهم نمو الودائع لأجل بالمتوسط بنحو ١٣% من إجمالي الزيادة الحاصلة في إجمالي الودائع خلال المرحلة ٢٠٠١ – ٢٠١٠، والسبب في ذلك يعود إلى إعادة هيكلة الودائع لصالح الودائع الأجلة وتخفيض الفائدة على ودائع التوفير التي كانت تزاحم الودائع الأجلة، مما أسهم في ازدياد حجم الودائع الآجلة، وذلك بهدف الحصول على عوائد أعلى نسبياً.

[١] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٠، صندوق النقد العربي.

أمَّا بالنسبة إلى ودائع التوفير فقد تطورت من ٢١٦٢٩١ مليون ل.س عام ٢٠٠١ لتصل إلى ٢٥٩٦٠٨ مليون ل.س عام ٢٠١٠ بمعدل نمو وسطي سنوي بلغ نحو ١% فقط، وقد أسهمت ودائع التوفير بالمتوسط بنحو ٣٤% من إجمالي الزيادة الحاصلة في إجمالي الودائع خلال المرحلة ٢٠٠١ – ٢٠١٠.

أمَّا بالنسبة إلى ودائع القطع الأجنبي فقد تطورت من ٥٢٢١٦ مليون ل.س عام ٢٠٠١ لتصل إلى ١٨٥٦١٨ مليون ل.س عام ٢٠١٠، بزيادة قدرها نحو أربعة أضعاف، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ نحو ٢٢%، وقد أسهم نمو ودائع القطع الأجنبي بالمتوسط بنحو ١٤% من إجمالي الزيادة الحاصلة في إجمالي الودائع خلال المرحلة ٢٠٠١ – ٢٠١٠، وقد طرأ انخفاض واضح في ودائع القطاع المصرفي بالعملة الأجنبية في عام ٢٠٠٩ ليبلغ ١٩٢٦٣٤ مليون ل.س مقارنة مع ٢١٠٦٥٧ مليون ل.س عام ٢٠٠٨ وقد كان معدل النمو سلبياً بلغ نحو -٩%، ويمكننا تفسير هذا الانخفاض في ودائع القطع الأجنبي لإجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي في سورية عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨ بنسبة ٤% بمايأتي:

- الانخفاض في أسعار الفائدة على العملات الأجنبية نتيجة الأزمة المالية العالمية خلال العام ٢٠٠٨ وعام ٢٠٠٩، مما أدى إلى تردد المصارف في استقبال الإيداعات بالعملة الأجنبية والتحول للإيداعات بالليرة السورية[1].
- تطبيق جهات القطاع العام للآلية الجديدة في إدارة القطع الأجنبي بحيث يجب عليهم بيع حساباتهم بالقطع الأجنبي لمصرف سورية المركزي مقابل تعهد المصرف المركزي بتأمين احتياجات هذه الجهات من القطع الأجنبي عند الطلب[2]، مما أدى إلى انخفاض واضح في ودائع القطع الأجنبي لدى المصارف العامة من ٨٤٠٩٧ مليون ل.س عام ٢٠٠٨ إلى ٤٩٦٦١ مليون ل.س عام ٢٠٠٩، أي بنسبة نحو -٤٠%.
- تراجع انتاج وتصدير النفط السوري.
- تراجع التصدير في سورية مقابل زيادة حجم الاستيراد.

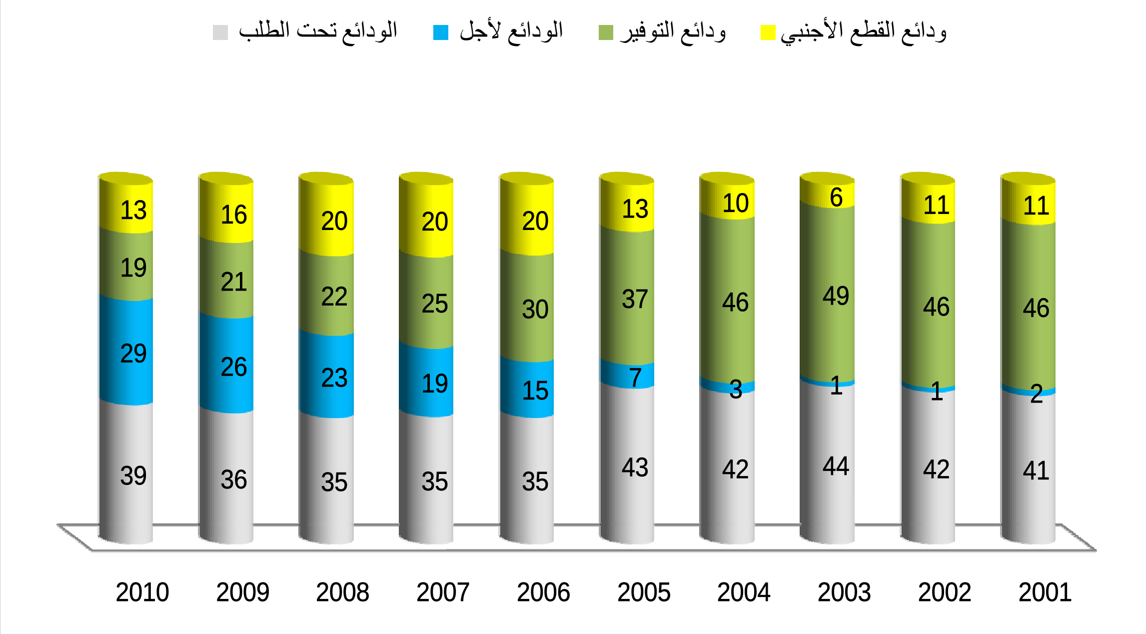
٣- يلاحظ من الجدول رقم (٤/٥) أيضاً أن حجم الودائع لأجل أقل بكثير مقارنة بحجم الودائع تحت الطلب وودائع التوفير، وقد بلغت نسبة الودائع لأجل بالمتوسط من إجمالي الودائع ١٣% خلال المرحلة نفسها ٢٠٠١ – ٢٠١٠، بينما بلغت نسبة الودائع تحت الطلب بالمتوسط من إجمالي الودائع ٣٩% خلال نفس المرحلة وودائع التوفير ٣٤%، وهذا مايعيق المصارف من إمكانية التوسع في منح التمويلات المتوسطة والطويلة الأجل على اعتبار أن هيكلية الودائع الموجودة لديها هي ودائع ذات أجل قصير وغير مستقرة (انظر الشكل رقم ٤/٥).

---

[1] - عزت الميداني، محمد أيمن: أداء وموقع المصارف الخاصة في النظام المصرفي السوري، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، عام ٢٠١٠.

[2] - تقرير التطورات النقدية في سورية، مصرف سورية المركزي، كانون الأول ٢٠٠٩.

الشكل رقم ٥/ ٤: توزع اجمالي الودائع حسب الاستحقاق خلال المرحلة ٢٠٠١ - ٢٠١٠ %



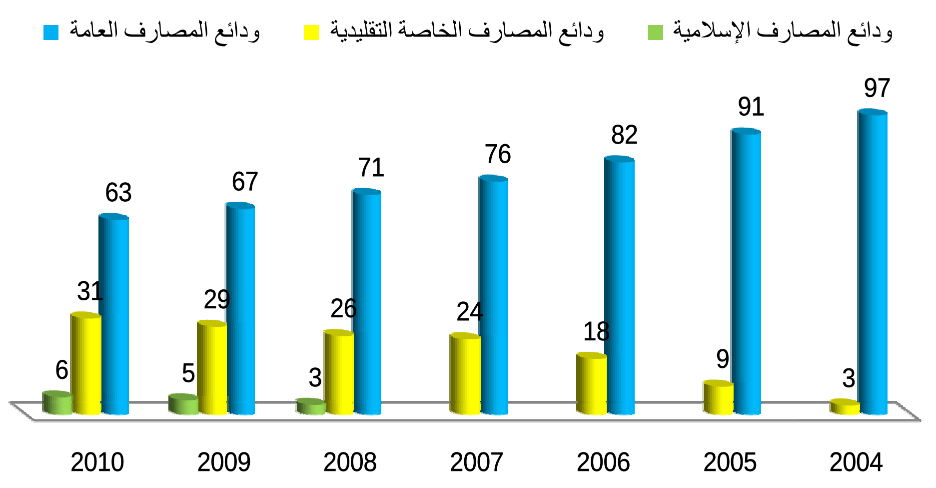
٤- ويلاحظ من الجدول رقم (٤/٦) أن ودائع المصارف الخاصة التقليدية قد ازدادت خلال المرحلة (٢٠٠٤ – ٢٠١٠) من ١٩٩٨٨ مليون ل.س عام ٢٠٠٤ لتصل إلى ٤٣٠٩٣٠ مليون ل.س عام ٢٠١٠ بزيادة قدرها ٢٢ ضعفاً، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ٨٠%، حيث ساهمت ودائع المصارف الخاصة التقليدية بالمتوسط بنحو ٢٠% من إجمالي الزيادة الحاصلة في إجمالي الودائع خلال المرحلة ٢٠٠٤ – ٢٠١٠.

في حين ازدادت ودائع المصارف العامة خلال المرحلة ٢٠٠١ – ٢٠١٠ من ٤٦٩٨٨٣ مليون ل.س عام ٢٠٠١ لتصل إلى ٨٧١٥٥٨ مليون ل.س عام ٢٠١٠ بمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ١٠%، وقد أسهم نمو ودائع المصارف العامة بالمتوسط بنحو ٨٥% من إجمالي الزيادة الحاصلة في إجمالي الودائع خلال المرحلة ٢٠٠١ – ٢٠١٠.

أما المصارف الخاصة الإسلامية فقد ازدادت ودائعها من ٣٤٦١٨ مليون ل.س عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٧٨٧٧٠ مليون ل.س عام ٢٠١٠، أي بنسبة نمو بلغت نحو ٥١% ليكون حجم إسهامها في إجمالي ودائع القطاع المصرفي نحو ٥%.

ويمكن تفسير معدلات النمو المرتفعة في ودائع المصارف الخاصة السورية مقارنة بالمصارف العامة السورية خلال مرحلة وجود المصارف الخاصة في السوق السورية، نتيجة تمكن المصارف الخاصة من استقطاب عملاء جدد لم تكن تتعامل مع المصارف العامة، فضلاً عن قدرتها على جذب رؤوس الأموال المودعة في الخارج، وقدرتها على تخفيف الروتين والبيروقراطية وتنويع الخدمات المصرفية.

الشكل رقم ٦/ ٤: توزع الودائع حسب نوع المصرف خلال المرحلة ٢٠٠٤ - ٢٠١٠



٥- نلاحظ من الجدول رقم (٤/٥) **العلاقة بين نمو إجمالي الودائع بالليرة السورية لدى القطاع المصرفي ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المرحلة ٢٠٠١ – ٢٠١٠.**

حيث تطورت نسبة إجمالي الودائع بالليرة السورية من الناتج المحلي الإجمالي بشكل متذبذب خلال المرحلة ٢٠٠١ – ٢٠١٠ لتبلغ بالمتوسط خلال هذه المرحلة نحو ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي (كما سنرى لاحقاً بالتفصيل)، وتعدُّ هذه النسبة منخفضة مقارنة بنسبة الودائع بالعملة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية في بعض الدول العربية في العام ٢٠٠٨ (٢٢٧% لبنان، ١٠٦% الأردن، ٩١% الإمارات، ٨٤% المغرب، ٨٤% البحرين)[١].

---

[١] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩، صندوق النقد العربي.

المطلب الثاني

تحليل تطور القروض والتسليفات لدى المصارف السورية

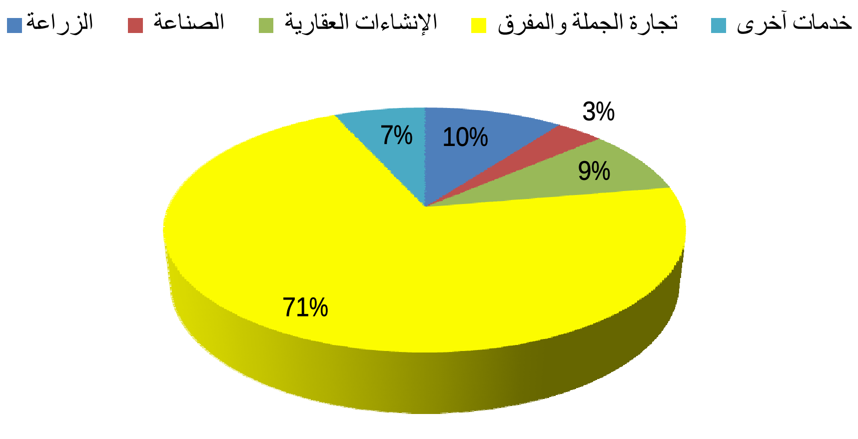
سَيُحَلَّلُ في هذا المطلب تطور القروض والتسليفات لدى المصارف السورية خلال مرحلتي الدراسة (١٩٩١ – ٢٠٠٠)، (٢٠٠١ – ٢٠١٠).

أولاً: تطور حجم القروض والتسليفات خلال المرحلة (١٩٩١ – ٢٠٠٠):

١- شهدت **معدلات نمو القروض والتسليفات الممنوحة للقطاع (الخاص والتعاوني والمشترك)** ارتفاعاً ملحوظاً خلال المرحلة ١٩٩١ – ٢٠٠٠، إذ ازدادت القروض والتسليفات من ٢٦٧٨٧ مليون ل.س عام ١٩٩١ لتصل إلى ٧٦٦١١ مليون ل.س عام ٢٠٠٠ وبزيادة قدرها ثلاثة أضعاف، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ١٥% (انظر الجدول رقم ٧/٤)، وهو مايعكس تنامي دور القطاع الخاص في ظل التوجهات الحكومية الجديدة نحو تشجيعه ليأخذ دوره بشكل أكبر.

٢- ومن أجل تعرّف **توزع القروض والتسليفات حسب نوع النشاط الاقتصادي** (انظر الجدول رقم ٨/٤)، فقد حصلت تجارة الجملة والمفرق على أعلى حصة من التسليفات إذ بلغت بالمتوسط ٧١% [١] خلال المرحلة ١٩٩١ – ٢٠٠٠، يليها الزراعة ١٠% خلال المرحلة نفسها ثم الإنشاءات العقارية ٩% ثم الخدمات الآخرى ٧%، وأخيراً التسهيلات الممنوحة للصناعة ٣% فقط خلال المرحلة نفسها، وهي نسبة تدلُّ على الهيمنة المطلقة للتسليفات الممنوحة للقطاع التجاري على حساب التسليفات إلى القطاعات الأخرى كلّها مما يعكس خللاً واضحاً في بنية التسليفات المصرفية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية خلال المرحلة المدروسة.

الشكل رقم ٧/ ٤: توزع القروض والتسليفات حسب النشاط الاقتصادي بالمتوسط خلال المرحلة ١٩٩١ - ٢٠٠٠



---

[١] - نسبة كبيرة من هذه التسليفات كان لمؤسسات (الحبوب، الاقطان، سادكوب) نحو ٥٠%.

٣- نلاحظ من الجدول رقم (٤/٧) **العلاقة بين نمو إجمالي القروض والتسليفات الممنوحة إلى القطاع (الخاص والتعاوني والمشترك) لدى القطاع المصرفي في سورية ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المرحلة ١٩٩١ – ٢٠٠٠.**

إذ تطورت نسبة القروض والتسليفات إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل متذبذب خلال المرحلة ١٩٩١ – ٢٠٠٠ لتبلغ بالمتوسط نحو ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي (كما سنرى لاحقاً بالتفصيل)، وتعدّ هذه النسبة متدنية مقارنة بالدول العربية المجاورة (لبنان ٩.٥% ، الأردن ٤.٥% ، مصر ٢.٧% ، اليمن ١٦.٦%)[١]

ثانياً: تطور حجم القروض والتسليفات خلال المرحلة (٢٠٠١ – ٢٠١٠) :

١- شهدت **معدلات نمو القروض والتسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم** ارتفاعاً ملحوظاً خلال المرحلة ٢٠٠١ – ٢٠١٠، إذ ازدادت القروض والتسليفات من ٧٨٧٣٧ مليون ل.س عام ٢٠٠١ لتصل إلى ٦١٣٠٧٨ مليون ل.س عام ٢٠١٠، وبزيادة قدرها ثمانية أضعاف، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ٢٤% (انظر الجدول رقم ٤/٩).

وهو مايعكس إلى حد كبير توجهات الحكومة نحو تشجيع القطاع الخاص في السنوات الأخيرة[٢]، فضلاً عن توجه السلطة النقدية لحث القطاع المصرفي على توظيف أمواله داخل القطر وتخفيض نسبة التوظيفات في الخارج.

٢- ويلاحظ من الجدول رقم (٤/٩) أن **القروض والتسليفات الممنوحة للقطاع الخاص من قبل المصارف الخاصة التقليدية** قد ازدادت خلال المرحلة ٢٠٠٤ – ٢٠١٠ من ٤٤٠٧ مليون ل.س عام ٢٠٠٤ لتصل إلى ١٩٧١٥٨ مليون ل.س عام ٢٠١٠، بزيادة قدرها ٣٤ ضعفاً، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ١٠٣%، وقد أسهمت القروض والتسليفات الممنوحة للقطاع الخاص من المصارف الخاصة التقليدية بالمتوسط بنحو ٢١% من إجمالي الزيادة الحاصلة في إجمالي القروض والتسليفات خلال المرحلة ٢٠٠٤ – ٢٠١٠.

في حين ازدادت **القروض والتسليفات الممنوحة للقطاع الخاص من قبل المصارف العامة** خلال المرحلة ٢٠٠١ – ٢٠١٠ من ٧٨٧٣٧ مليون ل.س عام ٢٠٠١ لتصل إلى ٣٨١٠٤١ مليون ل.س عام ٢٠١٠ بزيادة قدرها ضعفان فقط، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ١٩%، وقد أسهمت القروض والتسليفات الممنوحة للقطاع الخاص من قبل المصارف العامة بالمتوسط بنحو ٨٤% من إجمالي

---

[١] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٠، صندوق النقد العربي.

[٢] - المشاركة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص ودعم وتشجيع القطاع الخاص وفق صيغ المشاركة ***ppp, pot***

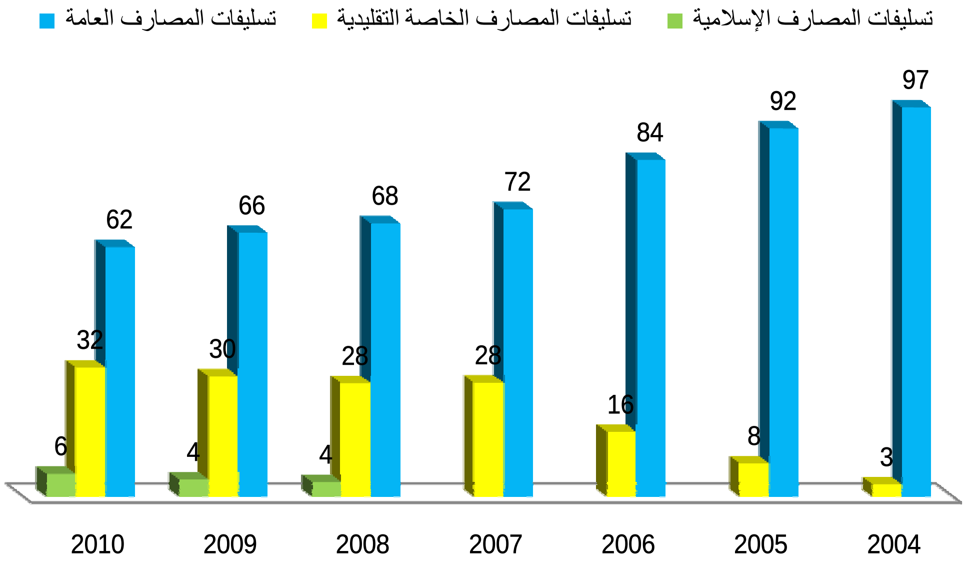
- صدور المرسوم التشريعي رقم ٨٨ لعام ٢٠١٠ الخاص بالتأجير التمويلي الذي سيسهم في زيادة التمويلات الممنوحة للقطاع الخاص من خلال التوسع في التمويلات الاستثمارية أو تمويل الأصول الرأسمالية.

الزيادة الحاصلة في إجمالي القروض والتسليفات خلال المرحلة ٢٠٠١ – ٢٠١٠، ولكن بالمقابل نلاحظ أيضاً تراجع حصة المصارف العامة في سوق التسهيلات الائتمانية المباشرة مع دخول المصارف الخاصة عام ٢٠٠٤ إذ تراجعت من ٩٧% عام ٢٠٠٤ لتصل إلى ٦٢% عام ٢٠١٠، ولكن المصارف العامة مازالت تستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي القروض والتسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم في سورية حتى تاريخه.

أمّا **المصارف الخاصة الإسلامية** فقد ازداد حجم التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص من ١٤١٧٦ مليون ل.س عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٣٤٨٧٩ مليون ل.س عام ٢٠١٠، أي بنسبة نمو بلغت بالمتوسط نحو ٥٧%، ليكون حجم إسهامها في إجمالي القروض والتسليفات الممنوحة للقطاع الخاص من قبل القطاع المصرفي في سورية نحو ٥%.

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من ازدياد حجم إسهام المصارف الخاصة السورية في إجمالي القروض والتسليفات الممنوحة للقطاع الخاص، إلا أنَّ هذه المصارف غالباً ماتلجأ إلى توظيف أموالها وبنسبة كبيرة في الخارج وهذا يخالف الأنظمة والقوانين (كما سنرى في فصل لاحق)، فضلاً عن عدم رغبة المصارف الخاصة بالمغامرة وتحمل مخاطر القروض حيث تقوم بدراسة ملفات الزبائن بشكل جيد إلا أنها لاتمنح القروض إلا لعدد محدود من هذه الزبائن، وغالباً ماتكون طبيعة هذه القروض قصيرة الأجل، وموجهة لتمويل التجارة والمنتجات الاستهلاكية، وهذا الأمر لايسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك على المصرف المركزي إلزام المصارف الخاصة بتمويل قطاعات الاقتصاد الحقيقي كالصناعة والزراعة لكي تشجع التنمية الاقتصادية.

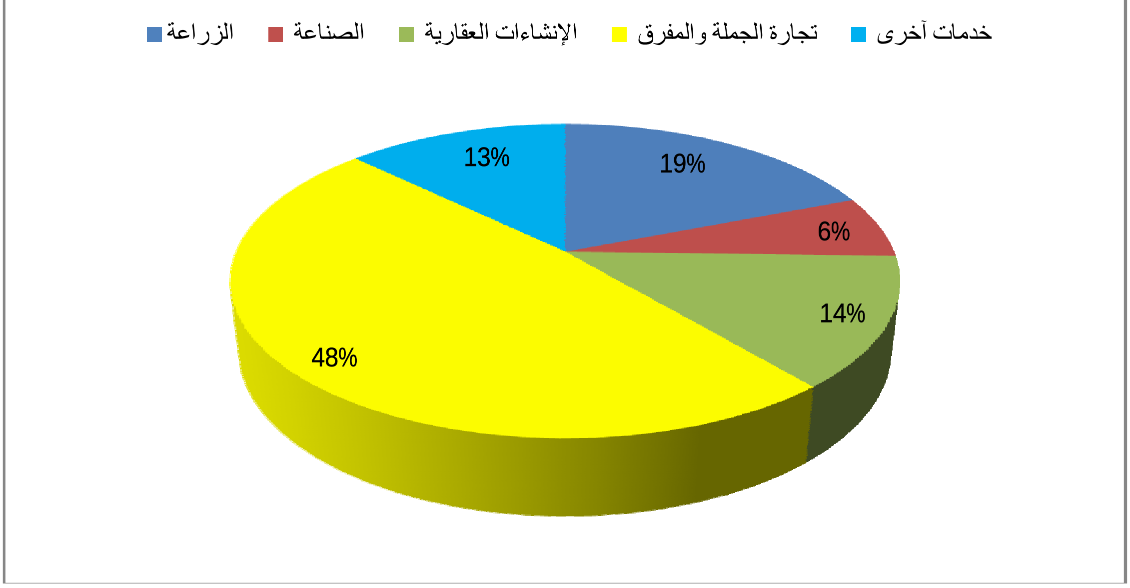
الشكل رقم ٨/ ٤: تطور القروض والتسليفات حسب أنواع المصارف خلال المرحلة ٢٠٠٤ - ٢٠١٠



٣- ومن أجل تعرّف **توزع القروض والتسليفات حسب نوع النشاط الاقتصادي** (انظر الجدول رقم ٤/١٠)، نلاحظ أن تجارة الجملة والمفرق قد حصلت على أعلى حصة من التسليفات وقد بلغت بالمتوسط ٤٨% خلال المرحلة ٢٠٠١ – ٢٠١٠، يليها الزراعة ١٩% خلال المرحلة نفسها ثم الإنشاءات العقارية ١٣%، ثم الخدمات الأخرى ١٣%، وأخيراً التسهيلات الممنوحة للصناعة ٦% خلال نفس المرحلة.

وهي نسب تدلُّ على هيمنة التسليفات الممنوحة للقطاع التجاري مما يدلُّ على التوجه الكبير للقطاع المصرفي نحو التمويل القصير الأجل الذي يحقق الربح السريع على حساب التمويلات المتوسطة والطويلة الأجل للقطاعات التنموية كالزراعة والصناعة، مما يعكس خللاً واضحاً في بنية التسليفات المصرفية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية مما ينعكس بشكل سلبي على مسيرة التنمية الاقتصادية في القطر، ويمكن تفسير ذلك من خلال الخلل بالمقابل في بنية الودائع لدى القطاع المصرفي في سورية والهيمنة الواضحة للودائع ذات الأجل القصير على حساب الودائع طويلة ومتوسطة الأجل، مما يؤدي إلى إحجام القطاع المصرفي على منح التمويلات المتوسطة والطويلة الأجل هذا من جهة، ولجوء المصارف إلى الاحتفاظ بنسبة من إجمالي الودائع لديها لمقابلة الظروف الطارئة واحتياجات المتعاملين معها.

الشكل رقم ٩/ ٤: توزع القروض والتسليفات حسب النشاط الاقتصادي بالمتوسط خلال المرحلة ٢٠٠١ - ٢٠١٠



٤- نلاحظ من الجدول رقم (٤/٩) **العلاقة بين نمو إجمالي القروض والتسليفات الممنوحة إلى القطاع الخاص لدى القطاع المصرفي في سورية ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المرحلة ٢٠٠١ – ٢٠١٠.**

إذ تطورت نسبة القروض والتسليفات إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل واضح خلال المرحلة ٢٠٠١ – ٢٠١٠، وقد ازدادت من ٨% عام ٢٠٠١ لتصل إلى ٢٣% عام ٢٠١٠ وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي (كما سنرى ذلك لاحقاً بالتفصيل)، وتعدُّ هذه النسبة منخفضة جداً على الرغم من التطور الذي شهدته هذه النسبة في السنوات الأخيرة.

الفصل الخامس: تقييم أداء المصارف السورية وفقاً لنظام CAMELS للرقابة المصرفية
المبحث الأول: تقييم متانة رأس المال (CAPITAL ADEQUACY)
المبحث الثاني: تقييم جودة الأصول (ASSETS QUALITY)
المبحث الثالث: تقييم جودة الإدارة (MANAGEMENT QUALITY)
المبحث الرابع: تقييم مستوى الربحية (EARNINGS)
المبحث الخامس: تقييم مستوى السيولة (LIQUIDITY)
المبحث السادس: تقييم الحساسية تجاه مخاطر السوق (SENSITIVITY TO MARKET RISK)

الفصل الخامس

تقييم أداء المصارف السورية وفقاً لنظام CAMELS للرقابة المصرفية

سوف نتناول في هذا الفصل تقييم أداء المصارف السورية من خلال بيان أهم النسب المالية في تقييم الأداء المصرفي، ليتم حسابها وتحليلها وفقاً للمعلومات المتوافرة لدينا والمستمدة من النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للسنوات المدروسة فضلاً عن البيانات المالية الدورية للمصارف السورية، وقد قُسِمّتْ مراحل الدراسة إلى مرحلتين زمنيتين رئيستين:

المرحلة الأولى (١٩٩١ – ٢٠٠٠):

وهي مرحلة عدم قيام مصرف سورية المركزي بأي نوع من أنواع الرقابة المصرفية أو الإشراف على الجهاز المصرفي في سورية.

المرحلة الثانية (٢٠٠١ – ٢٠١٠):

وهي مرحلة قيام مصرف سورية المركزي بانتهاج سياسة الرقابة المصرفية وتبنيها وفق أحدث المعايير المصرفية الدولية (تطبيق مقررات بازل).

يهدف هذا التقييم إلى الوقوف على مدى كفاءة، فعالية، ومدى التزام هذه المصارف بمعايير الرقابة المصرفية، مما يمكن الجهات الرقابية من تعرّف وضع المصرف، واتخاذ الإجراءات الرقابية الاحترازية المناسبة لمواجهة أي خلل قبل وقوعه.

وبناء على ماسبق، سَيُقَيَّمُ أداء القطاع المصرفي السوري باستخدام نظام CAMELS والمتمثل في:

- **متانة رأس المال (CAPITAL ADEQUACY)**
- **جودة الأصول (ASSETS QUALITY)**
- **جودة الإدارة (MANAGEMENT QUALITY)**
- **الربحية (EARNINGS)**
- **السيولة (LIQUIDITY)**
- **الحساسية تجاه مخاطر السوق (SENSITIVITY TO MARKET RISK)**

المبحث الأول

تقييم متانة رأس المال (CAPITAL ADEQUACY)

يعدُّ كل من رأس المال والاحتياطيات خط الدفاع الأول بالنسبة إلى البنوك وأحد العناصر الأساسية لمتانة الجهاز المصرفي واستقراره لما يوفره من الطمأنينة والأمان والثقة بالنسبة إلى المودعين من جهة وللسلطات الرقابية من جهة أخرى من خلال قدرة تلك البنوك على أداء التزاماتها.

يمكن تقييم رأس المال لدى القطاع المصرفي السوري باستخدام النسب المالية المصرفية، ومن أهم مؤشرات رأس المال:

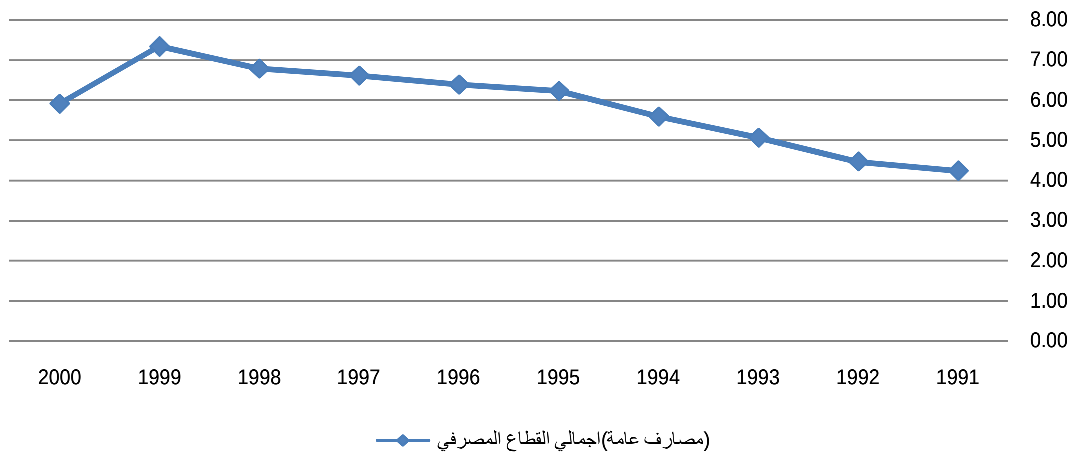
أولاً: نسبة رافعة التمويل (رأس المال والاحتياطيات / الموجودات أو الأصول) :

تسمى أيضاً **نسبة رأس المال**، تعكس هذه النسبة درجة رافعة التمويل DEGREE OF FINANCIAL LEVERAGE في البنك، وتظهر هذه النسبة مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة (رأس المال والاحتياطيات) في تمويل أصوله، ومن ثمَّ مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراته، حيث تظهر هذه النسبة مستوى هامش الأمان الذي يوفره رأس المال والاحتياطيات لدى القطاع المصرفي، فكلما كانت هذه النسبة أكبر كان ذلك يعني أن نسبة الرأسمال صغيرة، وأنَّ المصرف يعمل برأسمال صغير نسبياً لتمويل توسع كبير في الإقراض والاستثمار مايزيد من مخاطر البنك، والنسبة المعيارية المتعارف عليها هي(< = ٦%).

المرحلة الأولى (١٩٩١ -٢٠٠٠)

يوضح الشكل البياني رقم (٥/١) تطور نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى الموجودات (الأصول) لدى إجمالي القطاع المصرفي (الذي يشتمل على المصارف العامة فقط) خلال المرحلة (١٩٩١ – ٢٠٠٠).

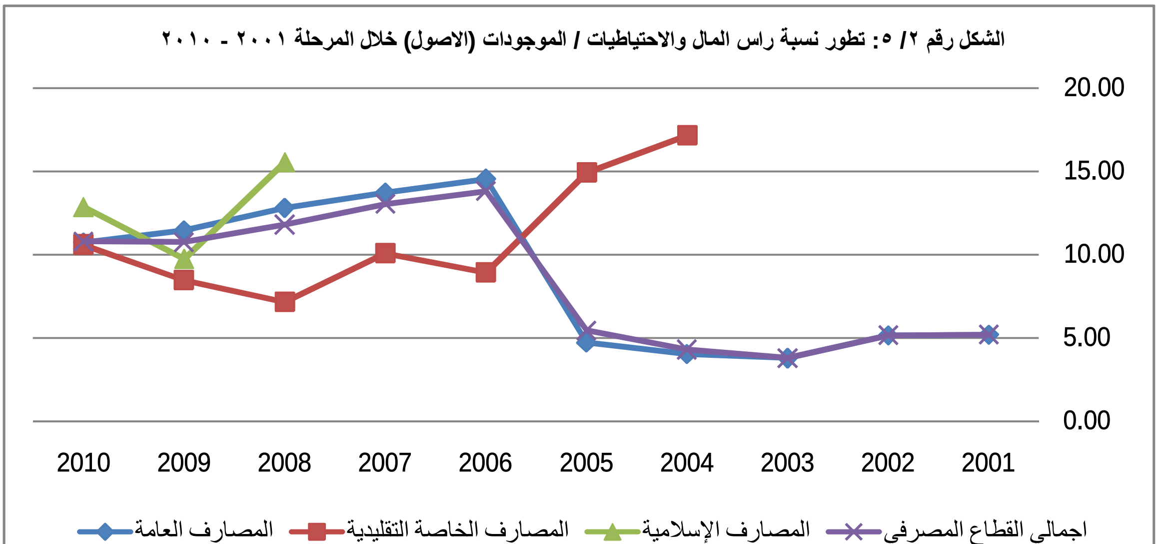
الشكل رقم ١ / ٥: تطور نسبة راس المال والاحتياطيات / الموجودات (الاصول) خلال المرحلة ١٩٩١ - ٢٠٠٠



نلاحظ من الشكل البياني رقم (٥/١) السابق، الجدول رقم (٥/١) مايأتي:
أظهرت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى الموجودات (الأصول) معدلات متقاربة خلال هذه المرحلة لدى القطاع المصرفي في سورية، إذ راوحت بين ٤.٢٤% - ٧.٣٤%، بمعدل نمو وسطي سنوي منخفض بلغ نحو ٥.٨٧% فقط، ويمكننا تفسير هذا الانخفاض نتيجة ازدياد اعتماد المصارف السورية العاملة في السوق السورية خلال هذه المرحلة على أموالها الخاصة في تمويل أصولها، وقد كانت تعمل برؤوس أموال صغيرة نسبياً لتمويل توسع كبير في أعمالها ونشاطاتها، وهذا مايزيد من المخاطر التي تتعرض لها، حيث انخفضت هذه النسبة بالمتوسط لدى القطاع المصرفي خلال هذه المرحلة عن النسبة المعيارية المتعارف عليها، وهي ٦%.

المرحلة الثانية (٢٠٠١ - ٢٠١٠)

يوضح الشكل البياني رقم (٥/٢) تطور نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى الموجودات (الأصول) لدى إجمالي القطاع المصرفي (الذي يشتمل على المصارف العامة والخاصة تقليدية وإسلامية) خلال المرحلة (٢٠٠١ – ٢٠١٠).



نلاحظ من الشكل البياني رقم (٥/٢) السابق، الجداول (٥/٢، ٥/٣، ٥/٤، ٥/٥) مايأتي:
عادت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى الموجودات (الأصول) للارتفاع خلال هذه المرحلة لتبلغ بالمتوسط ٨.٤٢%، وقد ارتفعت هذه النسبة لإجمالي القطاع المصرفي من ٥.٢٠% عام ٢٠٠١ لتصل

إلى ١٣.٨٢% عام ٢٠٠٦، وذلك نتيجة قيام المصرف التجاري السوري[١] برفع رأسماله عام ٢٠٠٦ من ٤ مليار ل.س إلى ٧٠ مليار ل.س استجابة لمتطلبات لجنة بازل الدولية، الأمر الذي انعكس على ارتفاع هذه النسبة لدى المصارف العامة، وقد ارتفعت إلى ١٤.٥٥% عام ٢٠٠٦ مقارنة مع ٤.٧٢% عام ٢٠٠٥، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ خلال هذه المرحلة نحو ٨.٦٢%.

في حين انخفضت هذه النسبة لدى المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية خلال مرحلة وجودها في السوق المصرفية السورية، إذ انخفضت من ١٧.١٥% عام ٢٠٠٤ إلى ١٠.٦٠% عام ٢٠١٠ لدى المصارف الخاصة التقليدية وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ١١.٠٤%، في حين انخفضت من ١٥.٥٤% عام ٢٠٠٨ إلى ١٢.٨٤% عام ٢٠١٠ لدى المصارف الإسلامية، ويمكننا تفسير هذا الانخفاض في هذه النسبة لدى المصارف الخاصة السورية نظراً إلى انخفاض الأرباح التي حققتها هذه المصارف خلال هذه المرحلة بسبب البداية الحديثة لنشاطها المصرفي، مما أدى إلى زيادة اعتمادها على أموالها الخاصة في تمويل أصولها، ولكن على الرغم من هذا الانخفاض تبقى نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف عينة الدراسة مقبولة، وتتجاوز النسبة المعيارية المتعارف عليها ٦%.

مما سبق يظهر بشكل واضح قدرة السلطات النقدية والرقابية في سورية خلال المرحلة الثانية للدراسة (٢٠٠١ – ٢٠١٠) من رفع نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى الموجودات (الأصول) لدى إجمالي القطاع المصرفي السوري إلى ٨.٦٢% بالمتوسط، مقارنة مع ٥.٨٧% بالمتوسط خلال المرحلة الأولى للدراسة (١٩٩١-٢٠٠٠)، وقد جاء ذلك انسجاماً مع متطلبات لجنة بازل الدولية مما يسهم إسهاماً كبيراً في تخفيض حجم المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي في سورية نتيجة لتخفيض المصارف العاملة من اعتمادها على رؤوس أموالها واحتياطياتها في تمويل أصولها.

---

[١] - يعدُّ المصرف التجاري السوري من أكبر المؤسسات المالية المصرفية في سورية، إذ يبلغ رأسماله ٧٠ مليار ليرة سورية، ويستأثر بحيز واسع من النشاط المصرفي الإجمالي في سورية، وتقدر حصته من إجمالي الميزانية العمومية للقطاع المصرفي بأكمله بنحو ٨٠%، ويستحوذ على أكثر من ٧٠% من نشاط الإيداع والإقراض في السوق المحلي، كما يستحوذ على نحو ٥٩% من إجمالي أصول المصارف العامة و ٤٥% من إجمالي أصول القطاع المصرفي في نهاية عام ٢٠٠٩. ومن ثمَّ فإن سلامته تعكس سلامة القطاع المصرفي السوري بشكل عام والمصارف العامة على وجه الخصوص، ومدى كفاءة المصارف العامة والتزامها بمعايير الرقابة المصرفية.

ثانياً: نسبة كفاية رأس المال :

هي عبارة عن نسبة إجمالي رأس المال التنظيمي إلى إجمالي الموجودات والالتزامات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر، إذْ تقيس هذه النسبة القوة المالية للمصرف، وتعكس قدرته على تحمل الصدمات، لذلك يجب على المصرف امتلاك رأس مال قوياً لدعم الموجودات الخطرة[١].

ومن الجدير بالذكر أن انخفاض نسبة كفاية رأس المال يؤدي إلى زيادة تعرض بنود الميزانية إلى المخاطر، إذْ يلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال البالغة (٨% حسب تعليمات البنك المركزي[٢]) و (٨% حسب مقررات لجنة بازل الدولية).

كذلك فإن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال ارتفاعاً كبير لايعدُّ مؤشراً قوياً إذ أنَّ لذلك تأثيراً سلبياً في الربحية في ضوء الاعتماد على التوظيفات ذات السيولة المرتفعة التي تدر عائداً منخفضاً، لذلك يقع على عاتق إدارات المصارف خلق التوازن المعقول بين متطلبات نسبة كفاية رأس المال ومؤشرات الأداء، ويعكس هذا التوازن مدى نجاعة الإدارة المصرفية وكفاءتها في إدارة موجوداتها ومطلوباتها.

سنقتصر فقط في تقييم نسبة كفاية رأس المال على المصارف الخاصة السورية العاملة في السوق المصرفية منذ ٥ سنوات ومافوق مع نهاية عام ٢٠١٠، والتي تتمثل في:

اسم المصرف	تاريخ دخول السوق	عدد سنوات العمل نهاية ٢٠١٠	عدد الفروع نهاية ٢٠١٠
بيمو	٢٠٠٤/١/٤	٧ سنوات	٣٥
سورية والمهجر	٢٠٠٤/١/٦	٧ سنوات	٢٤
الدولي للتجارة والتمويل	٢٠٠٤/٦/٦	٦,٥ سنوات	٣٠
عودة	٢٠٠٥/٩/٢٨	٥,٢٥ سنوات	٢١
العربي	٢٠٠٦/١/٢	٥ سنوات	٢٠
بيبلوس	٢٠٠٥/١٢/٥	٥ سنوات	١٠

مع الإشارة إلى إننا قمنا باستبعاد بقية المصارف الخاصة بسبب البداية الحديثة لمباشرة أعمالها في السوق السورية، الأمر الذي يظهر نتائج غير منطقية لتطور نسبة كفاية رأس المال لديها.

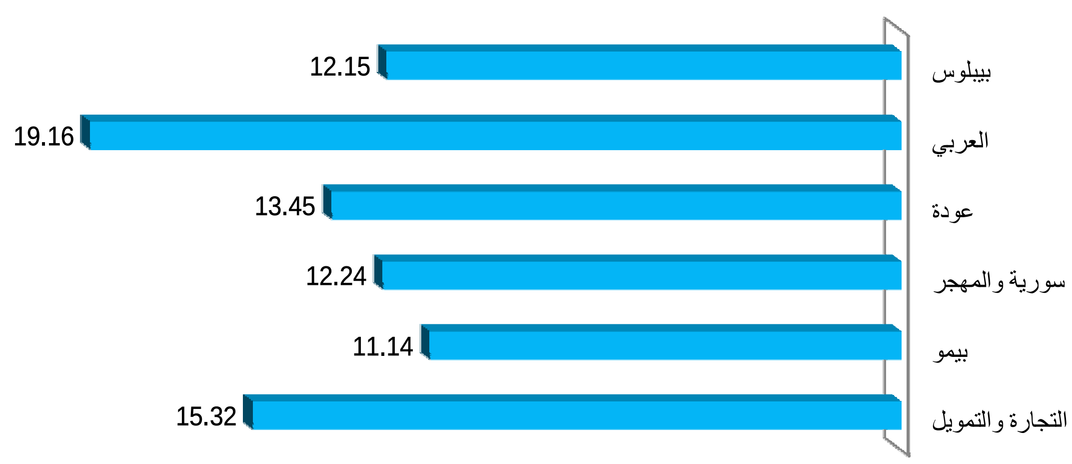
كما استُبْعِدَت المصارف الحكومية الستة من التقييم لعدم إمكانية الحصول على نسبة كفاية رأس المال أواحتسابها لدى هذه المصارف، نظراً إلى عدم نشرها لتقاريرها المالية أسوة بالمصارف الخاصة وفق سياسات الافصاح والشفافية المطلوبة، إذْ إنَّها لم تظهر بشكل واضح تفاصيل بنود الموجودات والمطاليب، أي إنَّها لم تعرض بياناتها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد

[١] - الشيخ موسى، عثمان: السلامة المصرفية، دار المعين للنشر والطباعة، السودان، عام ٢٠٠٧.
[٢] - انظر قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٢٥٣ / م ن / ب٤) لعام ٢٠٠٧.

التقارير المالية، مما يعيق التزام المصارف العامة بتعليمات السلطات الرقابية في سورية من جهة، فضلاً عن عدم قدرة السلطات الرقابية من الحصول على التقارير والبيانات المطلوبة لممارسة عملية الرقابة من جهة أخرى[1].

وبناء على ماسبق، نلاحظ من الشكل البياني رقم (٥/٣) و(الجدول رقم ٥/٦) تطور نتائج نسبة كفاية رأس المال في المصارف عينة الدراسة بالمتوسط خلال المرحلة ٢٠٠٧ - ٢٠١٠، فقد ارتفع وسطي هذه النسبة من ١٤.٤٢% عام ٢٠٠٧ إلى ١٤.٥٧% عام ٢٠١٠ لدى المصارف عينة الدراسة خلال المرحلة ٢٠٠٧ – ٢٠١٠، وقد بلغت نسبة كفاية رأس المال بالمتوسط خلال المرحلة ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ لدى البنك العربي ١٩.١٦%، يليه بنك التجارة والتمويل ١٥.٣٢%، يليه بنك عودة ١٣.٤٥%، يليه بنك سورية والمهجر ١٢.٢٤%، ثم بنك بيبلوس ١٢.١٥%، وأخيراً جاء بنك بيمو بنسبة ١١.١٤%.

الشكل رقم ٥/٣: نتائج نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف السورية بالمتوسط خلال المرحلة ٢٠٠٧ - ٢٠١٠



مما سبق نلاحظ أنه على الرغم من الارتفاع بنسبة ضئيلة في نسبة كفاية رأس المال بالمتوسط خلال المرحلة ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ لدى المصارف عينة الدراسة، إلا أنها تعدّ نسبة جيدة ولم تقل عن ٨% الحد الأدنى المقبول حسب تعليمات مصرف سورية المركزي وتعليمات لجنة بازل الدولية، وعلى ذلك فقد وجدت السلطات الرقابية في سورية أن نسبة كفاية رأس متدنية فقامت بمايأتي:

[1] - تم مؤخراً إصدار المرسوم التشريعي رقم / ٤١٩ / بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٨، الذي عدل النظام المحاسبي المتبع لدى المصارف العامة لتجري التسويات المحاسبية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ***IFRS*** على أن يبدأ تطبيقه بدءاً من عام ٢٠١١، كما أتاح هذا المرسوم لوزير المالية تأجيل تطبيقه في أي من المصارف العامة حسب طبيعة عملها مدة عامين.

١- إصدار **القانون رقم ٣ لعام ٢٠١٠** الذي تضمن رفع الحد الأدنى لرأسمال المصارف الخاصة التقليدية إلى ١٠ مليارات ليرة سورية، والمصارف الإسلامية إلى ١٥ مليار ليرة سورية[1]، وعلى ذلك فإن:

- القانون رقم (٣) لعام ٢٠١٠ يعدُّ خطوة مهمة لتطوير العمل المصرفي وتوسيع آفاقه وجذب المصارف العالمية الكبيرة للإسهام في عمليات التمويل الضخمة، ولاسيَّما سورية تتجه في السنوات الأخيرة لتوسيع آفاق التعاون بين القطاعين العام والخاص في إقامة منشآت المرافق العامة وتمويل البنية التحتية، وهذا يحتاج إلى رأسمال كبير، مما يحسن من شروط المنافسة وينعكس في تنويع الخدمات بما يلبي حاجات الاقتصاد الوطني وزيادة قدرة المصارف العاملة على تحمل المخاطر، وتمويل القطاعات الاقتصادية والمشاريع الكبيرة والأعظم نفعاً للاقتصاد الوطني (فنادق، مجمعات سياحية، مصانع....الخ) التي لم تحصل على نصيب وافر من التمويلات بسبب ضعف رؤوس أموال المصارف، وقصر آجال الودائع، الأمر الذي يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتمكين المصارف من تعديل معدلات النمو المتزايد في حجم أصولها بما يتماشى ومعدلات نمو حقوق الملكية أو أقل قليلاً.
- كما يسهم القانون رقم (٣) لعام ٢٠١٠ في تعزيز دور المصارف السورية ومقدرتها في عملية تمويل التجارة الخارجية من خلال حصولها على سقوف ائتمانية أكبر من البنوك المراسلة في الخارج.

ويرى الباحث أنه على الرغم من الإيجابيات التي سيحققها القانون رقم (٣) لعام ٢٠١٠ بزيادة رؤوس أموال المصارف السورية العاملة، إلا أنه كان من المفترض على القائمين على السياسة النقدية في سورية أن يأخذوا بالحسبان التفاوت في استراتيجيات العمل المصرفي لدى المصارف السورية العاملة، وأن لايتم الطلب من المصارف السورية جميعها أن تقوم بزيادة رؤوس أموالها زيادة مطلقة بغض النظر عن استراتيجياتها التمويلية، بل كان يجب على السلطات النقدية وأجهزة الرقابة المصرفية أن تعتمد" نسبة رأس المال"(رأس المال والاحتياطيات / الموجودات أو الأصول)[2]، وأن تحدد نسبة مئوية معينة (١٠%، ١٥%، ٢٠%،..الخ) وتلزم المصارف بالالتزام بها.

وبناءً على ماسبق فإن المصارف التي تظهر ميولاً توسعية نحو الإقراض والاستثمارات بما يتجاوز نسبة رأس المال المطلوبة تقوم السلطات النقدية بإلزامها بزيادة نسبة رأسمالها المحددة من قبل السلطات النقدية ولاتتجاوزها فلا يجب عليها زيادة رأسمالها، وإلا فإن إجبارها على زيادة رأسمالها

---

[1] - كان قد حُدِّدَ مسبقاً الحد الأدنى لرأس المال بالنسبة إلى المصارف الخاصة التقليدية (١.٥) مليار ل.س بموجب المادة (٦) من القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١.
كما تم حُدِّدَ الحد الأدنى لرأس المال بالنسبة إلى المصارف الخاصة الإسلامية (٥) مليار ل.س بموجب المادة (٤) من المرسوم التشريعي رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥.
علماً بأنه قد أعطيت المصارف السورية العاملة التي يقل رأسمالها عن الحد الأدنى المطلوب مهلة ثلاث سنوات لزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المقرر.

[2] - كلما كانت هذه النسبة أكبر كان ذلك يعني أن نسبة رأس المال صغيرة وإن المصرف يعمل برأسمال صغير نسبياً لتمويل توسع كبير في الاقراض والاستثمار ومن ثمَّ **يحتاج إلى زيادة رأس المال** وبالعكس إذا كانت نسبة رأس المال أصغر فإن المصرف **لايحتاج إلى زيادة رأس المال**.

دون حاجتها إلى ذلك ضمن استراتيجياتها الإقراضية الحالية، سوف يؤدي إلى توجهها نحو تجميد هذه الأموال الفائضة لديها إما بتوظيفها كحسابات جارية لدى مصرف سورية المركزي دون فوائد إن كانت بالليرة السورية أو كانت هذه المصارف هي مصارف إسلامية[١]، أو تقوم بتوظيفها على شكل أرصدة وإيداعات لدى البنوك المراسلة في الخارج بفوائد منخفضة لاتعادل في بعض الأحيان تكلفة الحصول على هذه الأموال، مما سينعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي داخل البلد نتيجة عدم جدوى استخدام هذه الأموال، ومن ثمَّ ركوداً اقتصادياً إذا لم تقم المصارف بإقراضها **(وهو مايمكن تسميته زيادة رأس مال سلبية).**

في حين ستكون لزيادة رأس المال آثار إيجابية في معدلات النمو الاقتصادي داخل البلد بالنسبة إلى المصارف التي تتطلب منها استراتيجياتها التوسعية في الإقراض والاستثمارات زيادة رؤوس أموالها لتلبية احتياجاتها التمويلية **(وهو مايمكن تسميته زيادة رأس مال إيجابية).**

شريطة أن تقوم هذه المصارف بتوظيف أموالها هذه بما يخدم المشاريع الاقتصادية التنموية دون توظيفها في القروض الاستهلاكية (قروض سيارات، قروض عقارية .....الخ)؟؟؟؟؟؟؟؟.

٢- كما قامت السلطات النقدية والرقابية في سورية **برفع الحد الأقصى لنسبة تملك العرب والأجانب من ٤٩% إلى ٦٠%، ولنسبة مساهمة الشخصيات الاعتبارية من ٤٩% إلى ٦٠%** شريطة أن تكون هذه الزيادة لتغطية إسهامات المؤسسات العامة.

وعلى ذلك، فإن هذا القرار سيؤدي إلى زيادة تركز الملكية للمصارف الأجنبية، مما قد ينعكس سلباً على سلامة الأوضاع المصرفية في حال انسحبت هذه المصارف من السوق السورية، كما قد يسهم أيضاً في تدفق الأموال إلى الخارج بدلاً من إعادة توظيفها في الاقتصاد المحلي، بما يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية[٢].

ويرى الباحث أنه كان من الأفضل للسلطات النقدية كبديل عن رفع الحد الأدنى لنسبة تملك العرب والأجانب أن يتم تشجيع المصارف العاملة في سورية على التعاون في توفير السيولة اللازمة لتمويل المشاريع الكبيرة التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وتحمل مخاطر مرتفعة، وهو مايسمى بالمصطلح قروض مشتركة (SYNDICATED LOANS)[٣]، الأمر الذي يسهم في توظيف السيولة الفائضة لدى هذه المصارف من جهة في تمويلات ذات جودة عالية، فضلاً عن توزع المخاطر المترتبة على هذه القروض بين المصارف المشتركة من جهة أخرى.

---

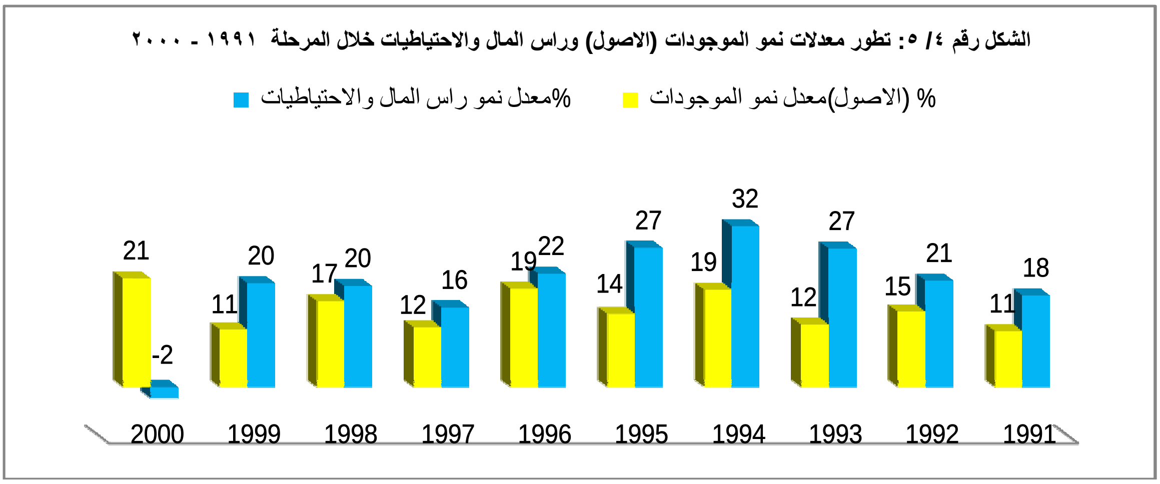
[١] - حيث تقوم المصارف الإسلامية بتوظيف أموالها لدى مصرف سورية المركزي دون أية فوائد، وذلك وفق متطلبات الشريعة الإسلامية.
[٢] - الخجا، جمانة: دور الرقابة المصرفية في تحقيق سلامة الوضع المصرفي، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، عام ٢٠١٠، ص١٤٣.
[٣] - من الجدير بالذكر أنه قد قامت بعض المصارف السورية بتطبيق القروض المشتركة بالتعاون فيما بينها ومع مصارف اقليمية ودولية (شركة الاسمنت التابعة لمؤسسة لافارج الفرنسية، تمويل المحاصيل الاستراتيجية الحكومية كالقطن والحبوب).

تجدر الإشارة أنه لدى تقييم متانة رأس المال يجب أن يتم الأخذ بالحسبان معدل نمو الأصول ومعدل نمو الأموال الخاصة للمصارف (رأس المال والاحتياطيات)، على اعتبار أن نمو الأصول نمواً كبيراً سوف يشكل ضغطاً على رأس المال، ومن ثمَّ قد يشكل خطورة على المصارف إذا لم يرافقه نمو في رأس المال والاحتياطيات بشكل متساوٍ أو أكثر قليلاً.

ويمكننا توضيح ذلك كمايأتي:

المرحلة الأولى (١٩٩١- ٢٠٠٠)

يوضح الشكل البياني رقم (٤/٥) تطور معدلات نمو كل من الموجودات (الأصول) ومعدلات نمو رأس المال والاحتياطيات خلال المرحلة (١٩٩١ – ٢٠٠٠).



نلاحظ من الشكل البياني رقم (٤/٥) السابق مايأتي:

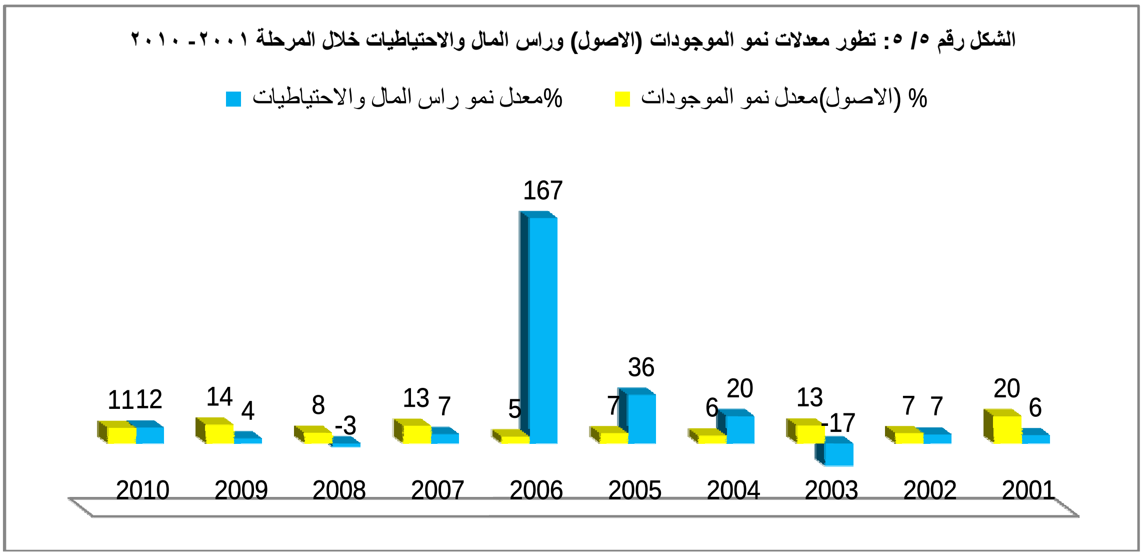
- شهدت معدلات نمو الأصول لدى القطاع المصرفي السوري ارتفاعاً خلال هذه المرحلة ليبلغ بالمتوسط ١٥%، وقد ارتفع معدل نمو الأصول من ١١% عام ١٩٩١ إلى ١٩% عام ١٩٩٤، ويعود ذلك إلى ازدياد حجم الإيداعات المصرفية بشكل كبير خلال المرحلة ١٩٩١-١٩٩٣ الذي وصل بالمتوسط إلى ٢٦%، وذلك ناجم عن تدفق المدخرات الوطنية والأجنبية بشكل كبير بعد صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١، ثم نلاحظ تراجع معدلات نمو الأصول من ١٩% عام ١٩٩٤ إلى ١١% عام ١٩٩٩، ويعود ذلك إلى تراجع حجم الإيداعات المصرفية خلال المرحلة ١٩٩٤-١٩٩٨ ليصل بالمتوسط إلى ١٣% فقط، وذلك ناجم عن تراجع معدلات نمو الاستثمار وارتفاع معدلات التضخم خلال هذه المرحلة، ثم نلاحظ عودة معدل نمو الأصول للارتفاع بشكل ملحوظ خلال عام ٢٠٠٠ ليبلغ ٢١%، وذلك نتيجة عودة معدلات نمو الإيداعات المصرفية للارتفاع خلال عامي ١٩٩٩-٢٠٠٠ لتبلغ على التوالي ٢٠-٢٣%، وذلك ناجم عن عودة معدلات التضخم للانخفاض فضلاً عن إعفاء الودائع المصرفية من ضريبة التركات، مما أدى إلى تدفق الودائع إلى القطاع المصرفي بشكل كبير.

- بالمقابل فقد بلغ معدل النمو الوسطي السنوي لرأس المال والاحتياطيات لدى القطاع المصرفي السوري خلال هذه المرحلة نحو ٢٠%، وقد ارتفع معدل نمو الأموال الخاصة للمصارف السورية من ١٨% عام ١٩٩١ إلى ٣٢% عام ١٩٩٤، وذلك نتيجة رفع رأس مال المصرف التجاري السوري من ١٥ مليون ل.س إلى مليار ل.س عام ١٩٩٣[١]، ثم يعود معدل نمو رأس المال والاحتياطيات للانخفاض ليصل إلى ١٦% عام ١٩٩٧، ثم يرتفع بعدها ليصل إلى ٢٠% عام ١٩٩٨ – ١٩٩٩ وذلك نتيجة رفع رأس مال المصرف التجاري السوري مرة ثانية من مليار ل.س إلى ٤ مليار ل.س عام ١٩٩٨[٢]، ثم يعود معدل نمو رأس المال والاحتياطيات ليبلغ معدلَ نموٍ سالباً خلال عام ٢٠٠٠ لتبلغ -٢%، وذلك ناجم عن معدلات الأرباح المتواضعة التي حققتها المصارف السورية العاملة خلال هذه المرحلة نتيجة انخفاض معدلات نمو القروض والتسليفات الممنوحة من قبل القطاع المصرفي خلال هذه المرحلة ليبلغ معدلات نمو سالبة خلال عامي ١٩٩٤- ١٩٩٨ بلغت على التوالي ١٥% - ٢% ، بالمقابل نلاحظ نمواً في حجم الإيداعات المصرفية، مما يشكل عبئاً وتكلفة إضافية على هذه المصارف في توزيع عوائد على هذه الإيداعات دون أن يكون هناك توظيفات مناسبة تغطي عوائدها تكلفة الودائع الموجودة لدى هذه المصارف.
- كما نلاحظ من الشكل البياني السابق (٥/٤) أن معدل نمو رأس المال والاحتياطيات لدى القطاع المصرفي السوري بالمتوسط خلال المرحلة ١٩٩١ - ٢٠٠٠ كان أعلى من معدل نمو الأصول خلال المرحلة نفسها، إذ بلغ معدل نمو رأس المال والاحتياطيات وسطياً ٢٠%، في حين بلغ معدل نمو الأصول وسطياً ١٥% خلال المرحلة نفسها، ويمكن تفسير ذلك نتيجة عدة أسباب أهمها:
  - الزيادات التي قام بها المصرف التجاري السوري على رأس ماله خلال الأعوام ١٩٩٣ - ١٩٩٨.
  - عجز القطاع المصرفي السوري عن استقطاب الإيداعات وإعادة توظيفها بالشكل الأمثل، مما يشير إلى وجود خلل واضح في أداء القطاع المصرفي السوري خلال هذه المرحلة.

---
[١] - انظر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم /٣٤٠/ عام ١٩٩٣.
[٢] - انظر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم / ٧ / لعام ١٩٩٨.

المرحلة الثانية (٢٠٠١ -٢٠١٠)

يوضح الشكل البياني رقم (٥/٥) تطور معدلات نمو كل من الموجودات (الأصول) ومعدلات نمو رأس المال والاحتياطيات خلال المرحلة (٢٠٠١ – ٢٠١٠).



نلاحظ من الشكل البياني رقم (٥/٥) السابق مايأتي:

- شهدت معدلات نمو الأصول لدى إجمالي القطاع المصرفي السوري انخفاضاً ملحوظاً خلال هذه المرحلة ليبلغ بالمتوسط ١٠%، إذ انخفض معدل نمو الأصول من ٣٠% عام ٢٠٠١ إلى ١١% عام ٢٠١٠، ويعود ذلك إلى انخفاض معدلات نمو الودائع خلال هذه المرحلة من ٣٠% عام ٢٠٠١ لتصل إلى ١٦% عام ٢٠١٠ لدى إجمالي القطاع المصرفي السوري، وذلك ناجم عن انخفاض واضح في معدلات نمو الودائع لدى المصارف العامة السورية خلال هذه المرحلة[١] نتيجة دخول المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية التي حققت معدلات نمو مرتفعة جداً في استقطاب الودائع.

- بالمقابل فقد شهدت معدلات نمو رأس المال والاحتياطيات لدى القطاع المصرفي السوري خلال هذه المرحلة ارتفاعاً واضحاً ليبلغ بالمتوسط ٢٤%، وذلك ناجم عن الزيادة الحاصلة في رأسمال المصرف التجاري السوري عام ٢٠٠٦ (كما ذكرنا سابقاً)، فضلاً عن الأرباح الصافية وزيادات رأس المال لدى بعض المصارف الخاصة (بيمو، التجارة والتمويل).

- كما نلاحظ من الشكل البياني السابق (٥/٥) بأن معدل نمو رأس المال والاحتياطيات لدى القطاع المصرفي السوري بالمتوسط خلال المرحلة ٢٠٠١ - ٢٠١٠ كان أعلى بكثير من معدل نمو الأصول خلال المرحلة نفسها، إذ بلغ معدل نمو رأس المال والاحتياطيات وسطياً ٢٤% في حين بلغ معدل نمو الأصول وسطياً ١٠% خلال المرحلة نفسها، مما يظهر خللاً واضحاً لدى القطاع المصرفي السوري خلال هذه المرحلة، ويمكن تفسير هذا الفارق الكبير بين معدلات نمو

[١] - هذا يظهر التأثير الكبير للمصارف العامة بشكل عام والمصرف التجاري السوري على وجه الخصوص في مجمل القطاع المصرفي السوري، والناجم عن احتكارها للسوق السورية عدة عقود من الزمن.

الأصول ومعدلات نمو رأس المال والاحتياطيات لدى القطاع المصرفي السوري خلال هذه المرحلة نتيجة عدة أسباب منها:

- الزيادات التي قامت بها بعض المصارف العامة (التجاري السوري) والمصارف الخاصة مثل (بيمو السعودي الفرنسي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل) على رؤوس أموالها، للحفاظ على نسبة كفاية رأس المال لديها في الحدود المقبولة.
- الأرباح الصافية التي حققتها بعض المصارف السورية مثل (بيمو، التجارة والتمويل) خلال هذه المرحلة.
- عزوف بعض المصارف الخاصة عن استقطاب الإيداعات لتعديل نسب النمو المرتفعة في أصولها نتيجة الارتفاع الكبير في معدلات نمو الإيداعات لديها، ومن ثمَّ زيادة أرباحها المحققة (نتيجة انخفاض تكلفة الودائع لديها)، مما يشير إلى استمرار وجود خلل في أداء القطاع المصرفي السوري خلال هذه المرحلة أيضاً في استقطاب الودائع وإعادة توظيفها بالشكل الأمثل.

المبحث الثاني

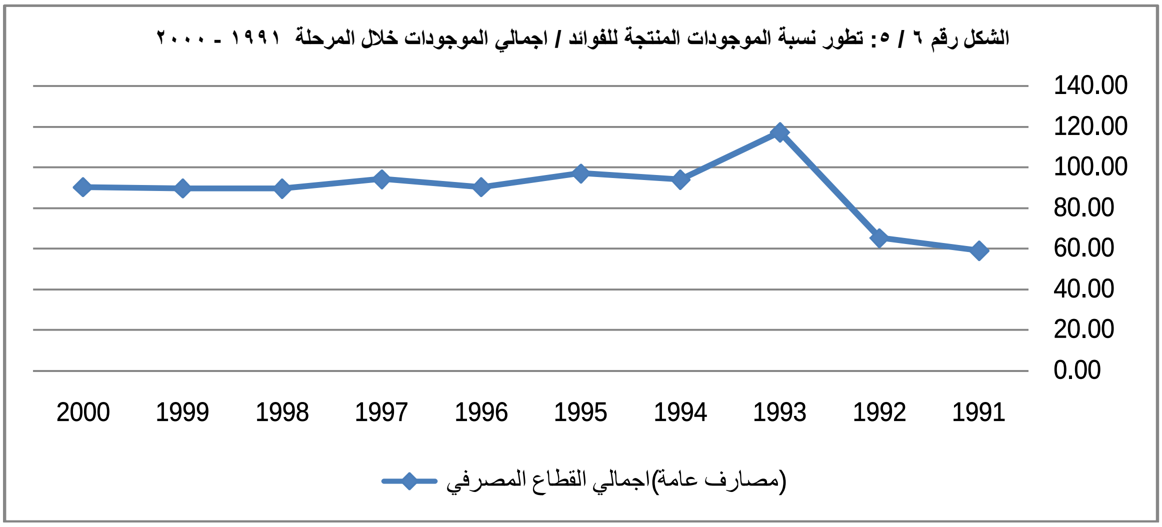
تقييم جودة الأصول (ASSETS QUALITY)

جاءت أهم مؤشرات تقييم جودة الأصول لدى المصارف السورية على النحو الآتي:

أولاً: نسبة الموجودات المنتجة للفوائد / إجمالي الموجودات:

المرحلة الأولى (١٩٩١ -٢٠٠٠)

يوضح الشكل البياني رقم (٥/٦) تطور نسبة الموجودات المنتجة للفوائد إلى إجمالي الموجودات لدى إجمالي القطاع المصرفي (الذي يشتمل على المصارف العامة فقط) خلال المرحلة (١٩٩١ – ٢٠٠٠).



نلاحظ من الشكل البياني رقم (٥/٦) السابق، الجدول رقم (٥/١) مايأتي:

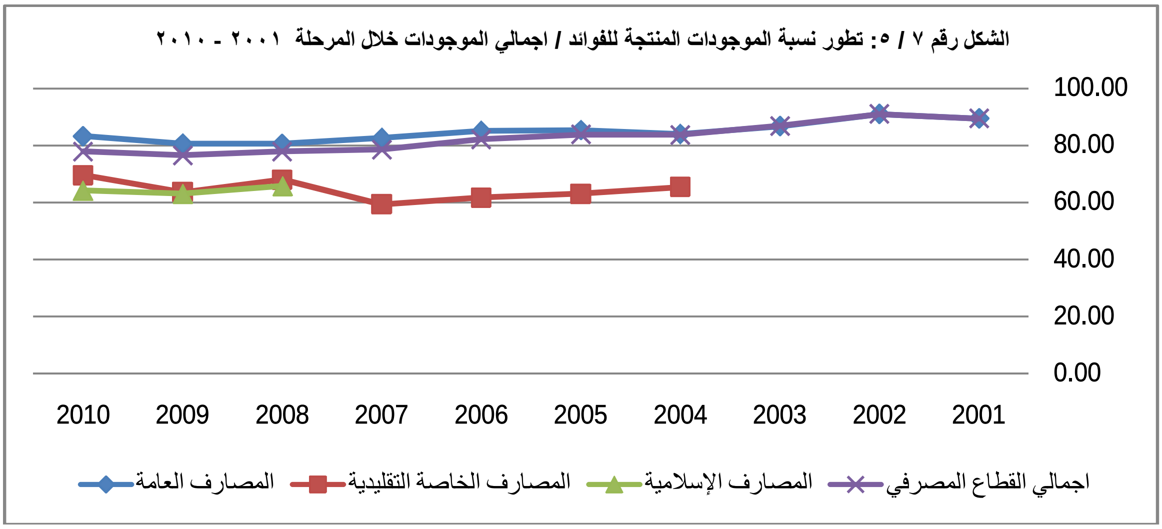
أظهرت نسبة الموجودات المنتجة للفوائد إلى إجمالي الموجودات معدلات نمو مرتفعة جداً خلال هذه المرحلة لدى القطاع المصرفي في سورية، لتبلغ بالمتوسط نحو ٨٨.٧٢% ، ويمكننا تفسير هذا الارتفاع بأنَّ جزءاً كبيراً من موجودات القطاع المصرفي السوري خلال هذه المرحلة كان موجهاً كتسهيلات إلى القطاع العام (الديون على الحكومة المركزية، الديون على المؤسسات العامة الاقتصادية)، وقد وصلت نسبة الديون الممنوحة للقطاع العام بالمتوسط خلال هذه المرحلة نحو ٥٠.٠٩% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي، حيث كانت حصة المؤسسات العامة الاقتصادية منها نحو ٤٤.٤٦% بالمتوسط خلال هذه المرحلة، وذلك يعود إلى لجوء هذه المؤسسات بشكل كبير إلى المصارف العامة للحصول على تسهيلات لتغطية عجوزاتها المالية الكبيرة، في حين كانت حصة الحكومة المركزية من هذه الديون نحو ٥.٦٢%، وذلك ناجم عن عدم التزام الحكومة خلال هذه المرحلة بتسديد هذه الديون في مواعيدها نتيجة عدم استقلالية المصرف المركزي وتبعيته للحكومة هذا

من جهة، فضلاً عن انخفاض معدل الفائدة على هذه الديون إن تم تسديدها أصلاً من جهة أخرى (بلغ معدل الفائدة على هذه الديون ١%).

مما يظهر وجود خلل واضح في أداء السياسة النقدية خلال هذه المرحلة وعدم قدرتها على التحكم في العوامل المؤثرة في العرض النقدي في الاقتصاد السوري، مما أدّى إلى ظهور مشكلات اقتصادية كبيرة تمثلت في ارتفاع الأسعار وازدياد الضغوط التضخمية خلال هذه المرحلة.

المرحلة الثانية (٢٠٠١ - ٢٠١٠)

يوضح الشكل البياني رقم (٥/٧) تطور نسبة الموجودات المنتجة للفوائد إلى إجمالي الموجودات لدى إجمالي القطاع المصرفي (الذي يشتمل على المصارف العامة والخاصة تقليدية وإسلامية) خلال المرحلة (٢٠٠١ – ٢٠١٠).



نلاحظ من الشكل البياني رقم (٥/٧) السابق، الجداول (٥/٢، ٥/٣، ٥/٤، ٥/٥) مايأتي:

أظهرت نسبة الموجودات المنتجة للفوائد إلى إجمالي الموجودات انخفاضاً ملحوظاً خلال هذه المرحلة لدى القطاع المصرفي في سورية، لتبلغ بالمتوسط نحو ٨٢.٨٢%، وقد بلغ متوسطها لدى المصارف العامة ٨٤.٩٨%، ولدى المصارف الخاصة التقليدية ٦٤.٤٦% ولدى المصارف الإسلامية ٦٤.٣٢%، ويمكننا تفسير هذا الارتفاع في هذه النسبة لدى المصارف العامة مقارنة بالمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية لأن جزءاً كبيراً من موجودات المصارف العامة خلال هذه المرحلة كان موجهاً كتسهيلات إلى القطاع العام (الديون على الحكومة المركزية، الديون على المؤسسات العامة الاقتصادية)، وقد وصلت نسبة الديون الممنوحة للقطاع العام بالمتوسط خلال هذه المرحلة نحو ٢٨.١٩% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي مقارنة مع ٥٠.٠٩% خلال المرحلة الأولى، وقد

كانت حصة المؤسسات العامة الاقتصادية منها نحو ١٩.٩٣% بالمتوسط خلال هذه المرحلة، في حين كانت حصة الحكومة المركزية من هذه الديون نحو ٨.٢٦% ، ويمكننا تفسير هذا الانخفاض في نسبة الديون الممنوحة للقطاع العام خلال هذه المرحلة مقارنة بالمرحلة الأولى بسبب ازدياد التزام الحكومة المركزية بتسديد الديون المترتبة عليها تجاه المصارف، فضلاً عن توجه الحكومة نحو منح استقلالية لمصرف سورية المركزي ولاسيمّا بعد صدور القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢.

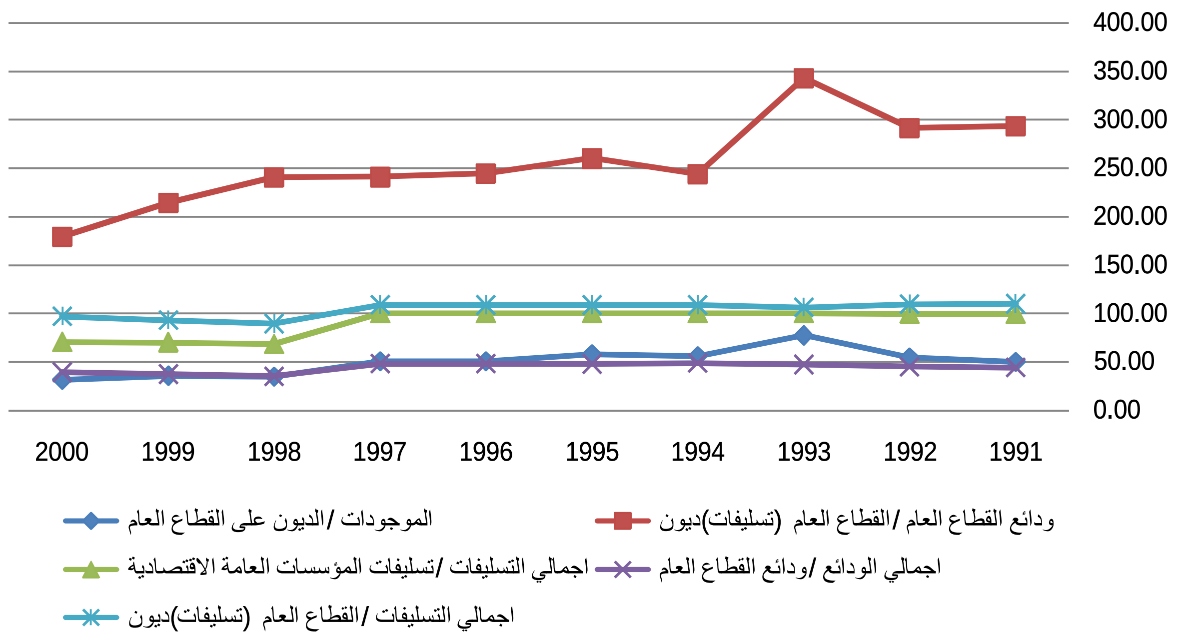
مما سبق يظهر بشكل واضح قدرة السلطات النقدية والرقابية في سورية خلال المرحلة الثانية للدراسة (٢٠٠١ – ٢٠١٠) على تخفيض نسبة الموجودات المنتجة للفوائد إلى إجمالي الموجودات لدى إجمالي القطاع المصرفي السوري، وقد جاء ذلك انسجاماً مع توجهات الحكومة نحو منح مزيد من الاستقلالية لمصرف سورية المركزي انسجاماً مع متطلبات القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ الذي يهدف إلى تفعيل السياسة النقدية لتؤدي دورها المأمول في الاقتصاد السوري.

ثانياً: التركزات الائتمانية لدى القطاع المصرفي السوري:

المرحلة الأولى (١٩٩١ - ٢٠٠٠)

يوضح الشكل البياني رقم (٥/٨) تطور نسب التركزات الائتمانية لدى إجمالي القطاع المصرفي (الذي يشتمل على المصارف العامة فقط) خلال المرحلة (١٩٩١ – ٢٠٠٠).

الشكل رقم ٨/ ٥: تطور نسب التركزات الائتمانية لدى اجمالي القطاع المصرفي (مصارف عامة) خلال المرحلة ١٩٩١- ٢٠٠٠



نلاحظ من الشكل البياني رقم (٥/٨) السابق، الجدول رقم (٥/١) مايأتي:

بلغت نسبة تسليفات (ديون) القطاع العام إلى إجمالي موجودات القطاع المصرفي السوري خلال هذه المرحلة بالمتوسط نحو ٥٠.٠٩%، كما بلغ متوسط التسليفات الائتمانية الممنوحة إلى القطاع العام من قبل القطاع المصرفي خلال هذه المرحلة نحو ١٠٤.٢٥% من إجمالي تسليفات القطاع المصرفي، كما بلغت نسبة التسليفات الممنوحة للمؤسسات العامة الاقتصادية من إجمالي تسليفات القطاع المصرفي بالمتوسط خلال هذه المرحلة نحو ٩١.٢٥%، الأمر الذي يظهر وجود تركز ائتماني كبير لدى القطاع المصرفي السوري (المصارف العامة) تجاه القطاع العام خلال هذه المرحلة من الدراسة.

ومن الجدير ذكره أن النسبة العالية للتسليفات الائتمانية الممنوحة للقطاع العام كانت أعلى من ودائع القطاع العام لدى القطاع المصرفي، إذ بلغ متوسط الوزن النسبي لودائع القطاع العام بالنسبة إلى إجمالي ودائع القطاع المصرفي خلال هذه المرحلة نحو ٤٤.٣٢%.

هذا وقد أدَّى ارتفاع حجم التسليفات الممنوحة للقطاع العام إلى نمو التوظيفات النقدية للقطاع المصرفي السوري بنسبة أكبر بكثير من نمو الودائع، إذ بلغت نسبة تسليفات القطاع العام إلى ودائع القطاع العام

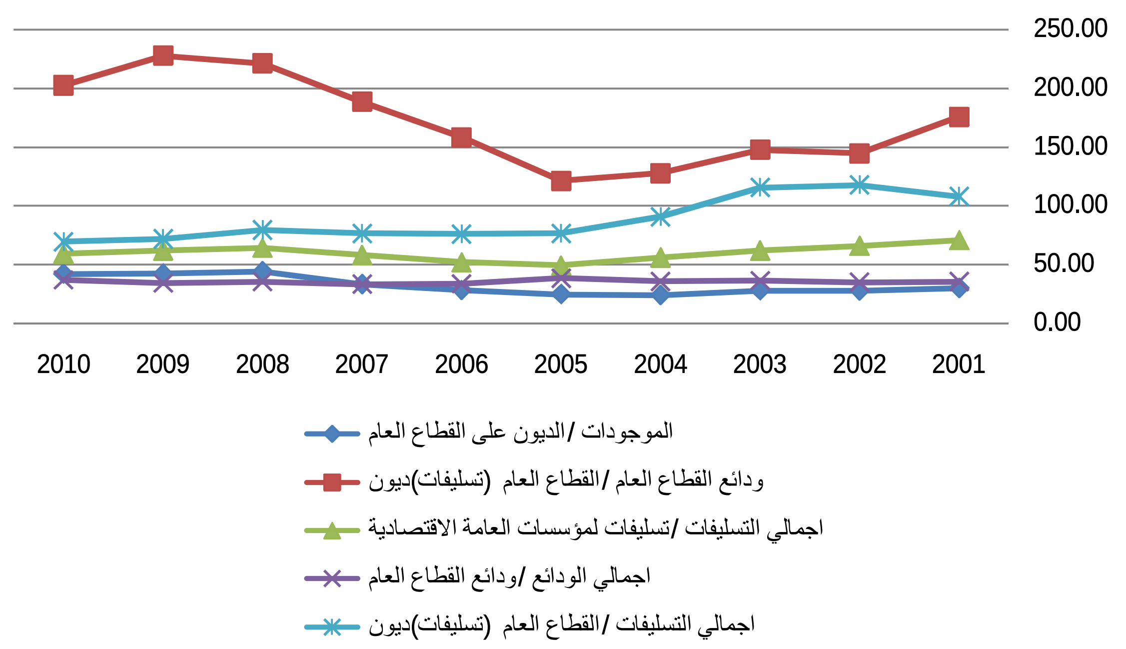
بالمتوسط خلال هذه المرحلة ٢٥٥%، الأمر الذي يظهر تعرض القطاع المصرفي بشكل كبير إلى مخاطر نقص السيولة مما يهدد سلامة هذا القطاع.

مما يظهر وجود خلل كبير في أداء السلطات الرقابية على القطاع المصرفي السوري خلال هذه المرحلة، الأمر الذي أدَّى إلى انكشاف هذا القطاع بشكل كبير لمخاطر السيولة، مما انعكس سلباً على سلامة هذا القطاع خلال هذه المرحلة.

المرحلة الثانية (٢٠٠١ - ٢٠١٠)

يوضح الشكل البياني رقم (٥/٩) تطور نسب التركزات الائتمانية في المصارف العامة السورية خلال المرحلة (٢٠٠١ – ٢٠١٠).

الشكل رقم ٩ / ٥: تطور نسب التركزات الائتمانية في المصارف العامة السورية خلال المرحلة ٢٠٠١ - ٢٠١٠



نلاحظ من الشكل البياني رقم (٥/٩) السابق، الجداول (٥/٢، ٥/٣، ٥/٤، ٥/٥) مايأتي:

بلغت نسبة تسليفات (ديون) القطاع العام إلى إجمالي موجودات المصارف العامة خلال هذه المرحلة بالمتوسط نحو ٣٢.٤٥%، كما بلغت نسبة متوسط التسليفات الائتمانية الممنوحة إلى القطاع العام خلال هذه المرحلة نحو ٨٨.٢٢% من إجمالي تسليفات المصارف العامة، كما بلغت نسبة التسليفات الممنوحة للمؤسسات العامة الاقتصادية من إجمالي تسليفات المصارف العامة بالمتوسط خلال هذه المرحلة نحو ٥٩.٩٢%، الأمر الذي يظهر استمرار وجود تركز ائتماني كبير لدى المصارف العامة

تجاه القطاع العام خلال هذه المرحلة من الدراسة أيضاً مع عدم وجود إمكانية لتصنيفها، على اعتبار أنها ديون على الدولة، ويمكن عّدها ذات مخاطر متدنية[1] مع كونها لاتسدد في مواعيد استحقاقها.

ومن الجدير ذكره أن النسبة العالية للتسليفات الائتمانية الممنوحة للقطاع العام كانت أعلى من ودائع القطاع العام لدى المصارف العامة، إذ بلغ متوسط الوزن النسبي لودائع القطاع العام بالنسبة لإجمالي ودائع المصارف العامة خلال هذه المرحلة نحو ٣٥.٣٥%.

هذا وقد أدَّى ارتفاع حجم التسليفات الممنوحة للقطاع العام إلى نمو التسليفات للمصارف العامة بنسبة أكبر بكثير من نمو الودائع، إذ بلغت نسبة تسليفات القطاع العام إلى ودائع القطاع العام بالمتوسط خلال هذه المرحلة نحو ١٧٢%، الأمر الذي يظهر تعرض المصارف العامة بشكل كبير إلى مخاطر نقص السيولة هذا من جهة، كما يظهر نتيجة لذلك عدم التزام بعض المصارف العامة[2] بنسب الاحتياطي القانوني (١٠% من مجموع الودائع) أو حتى بنسب السيولة القانونية (٣٠% على العملات كلّها، ٢٠% على الليرات السورية) المفروضة من قبل السلطات الرقابية في سورية، مما يهدد سلامة القطاع المصرفي السوري على اعتبار أن المصارف العامة تعدُّ إحدى الدعائم الرئيسية لهذا القطاع.

مما سبق نلاحظ أنه على الرغم من انخفاض نسب التركزات الائتمانية في المصارف العامة خلال هذه المرحلة مقارنة بالمرحلة الأولى إلا أنها مازالت مرتفعة، مما يظهر أن هناك ضعفاً واضحاً في عملية الرقابة المصرفية على المصارف العامة خلال هذه المرحلة وضمان التزامها بالمعايير الرقابية والنسب الاحترازية، الأمر الذي يؤدي إلى انكشاف المصارف العامة بشكل كبير لمخاطر السيولة، مما ينعكس سلباً على القطاع المصرفي السوري، ويهدد سيولته مستقبلاً وتعرضه للمخاطر.

[1] - انظر قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٥٩٧/ م ن / ب٤) لعام ٢٠٠٩.

[2] - مع الإشارة إلى أننا لم نتمكن من تحديد المصارف العامة غير الملتزمة والمتعرضة لمخاطر السيولة بشكل دقيق نتيجة نقص الإحصاءات التفصيلية لهذه المصارف في بنود الموجودات والمطاليب ضمن بياناتها المالية التي لم تنشرها وفقاً لسياسات الإفصاح والشفافية أسوة بالمصارف الخاصة، ومن ثمَّ لم نتمكن من تحليل أوضاعها بشكل معمق.

ثالثاً: نسبة القروض غير العاملة / إجمالي القروض :

يقصد بالقروض غير العاملة القروض المستحقة منذ ٩٠ يوماً أو أكثر كلّها، تعكس هذه النسبة كفاءة القائمين على السياسات الائتمانية داخل البنوك في إدارة الائتمان وتحليله ومراقبته ومتابعته ومدى سلامة المحفظة الائتمانية للبنك، كما تعكس هذه النسبة مدى متابعة الأوضاع المالية لعملاء البنك بالشكل الأفضل، والنسبة المعيارية المتعارف عليها، هي (< = ١٠%).

سنقتصر فقط في تقييم نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض على المصارف الخاصة العاملة في السوق السورية منذ ٥ سنوات ومافوق مع نهاية عام ٢٠١٠، فضلاً عن المصرف التجاري السوري (لأسباب ذُكِرَتْ سابقاً) خلال المرحلة (٢٠٠٧-٢٠٠٩).

نلاحظ من الجدول رقم (٧/٥) نتائج نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض لدى المصارف عينة الدراسة، فقد ارتفع وسطي هذه النسبة لدى المصارف الخاصة عينة الدراسة خلال المرحلة ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩ من ٠.٨٧% عام ٢٠٠٧ إلى ٢.٦٣% عام ٢٠٠٩، إذ بلغت هذه النسبة بالمتوسط خلال المرحلة ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩ لدى بنك بيمو ٣.٥١%، يليه بنك عودة ٢.٣٩%، يليه البنك العربي ٢.١٨%، يليه بنك سورية والمهجر ١.٤٩%، ثم بنك بيبلوس ٠.٧٩%، وأخيراً جاء المصرف الدولي للتجارة والتمويل ٠.٢١%.

أمَّا بالنسبة إلى نتائج هذه النسبة لدى المصرف التجاري السوري فقد ارتفعت نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض من ٠.٨٨% عام ٢٠٠٧ إلى ١.٣٠% عام ٢٠٠٩ لتبلغ بالمتوسط نحو ٠.٩٤% خلال المرحلة ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩.

ويمكننا تفسير ارتفاع نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض لدى المصارف السابقة عينة الدراسة خلال المرحلة ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩ إلى الأسباب الآتية:

- ظروف سورية ولبنان بعد استشهاد الرئيس رفيق الحريري والضغوط التي تعرضت لها سورية إثر ذلك، ومن ثمَّ انخفاض حجم الصادرات وحجم الإنتاج وزيادة المستوردات.
- ظروف التضخم عامي ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧.
- الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ التي أدّت إلى التأثير في على المستثمرين والمضاربين وخسارة مبالغ كبيرة.

مما سبق نلاحظ أنه على الرغم من الارتفاع في نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض بالمتوسط خلال المرحلة ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩ لدى المصارف عينة الدراسة إلا أنها تعدُّ نسبة جيدة ولم تزيد عن ١٠% الحد الأعلى المقبول لهذه النسبة.

المبحث الثالث

تقييم جودة الإدارة (MANAGEMENT QUALITY)

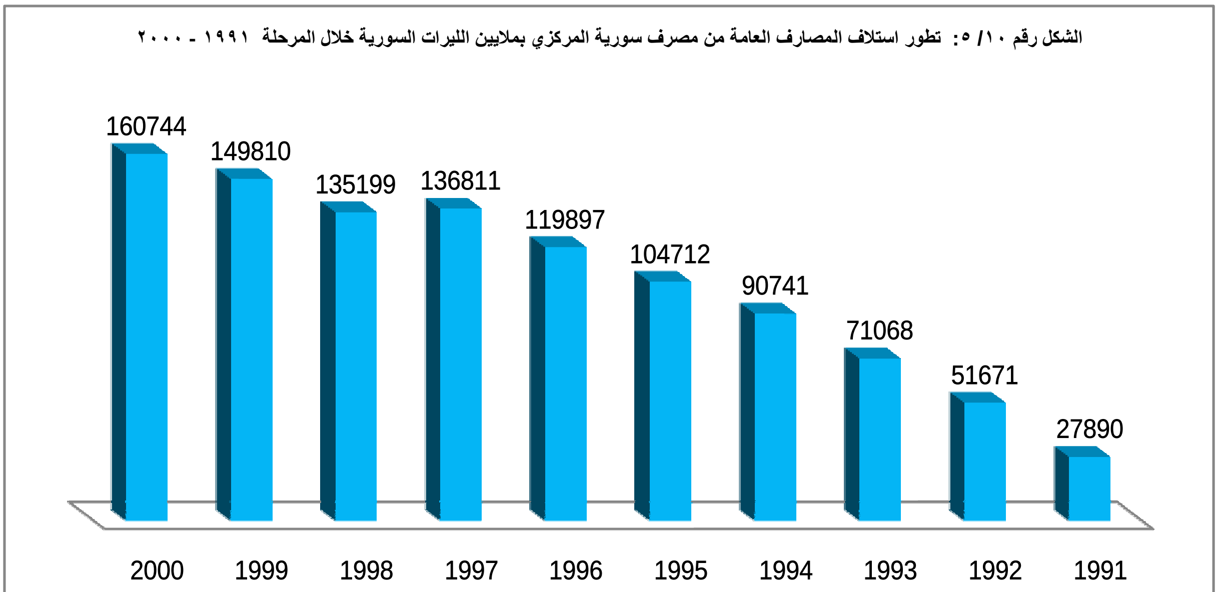
الإدارة هي ذلك النشاط الواعي الهادف الذي يمكن من خلاله تحقيق أقصى الأرباح بأقل النفقات وتعظيم ربحية المنظمة، إذْ تعدُّ الإدارة المصرفية أحد العوامل الأساسية التي تنعكس على جودة أداء أي مصرف في مختلف نشاطاته، حيث تتجلى كفاءة الإدارة في خلق التوازن الفعال بين منظومة السيولة والربحية ومدى كفاية رأس المال وذلك في إطار إدارة المخاطر (RISK MANAGEMENT).

ومن الملاحظ أن الإدارة يصعب قياسها بشكل كمي على اعتبار أنها بطبيعتها يتم قياسها بشكل نوعي، وعلى الرغم من ذلك فقد اختيرت المؤشرات التالية للتعبير عن وضع وجودة الإدارة إلى حد ما:

أولاً: الاستلاف من المصرف المركزي:

المرحلة الأولى (١٩٩١ - ٢٠٠٠)

يوضح الشكل البياني رقم (١٠/٥) تطور حجم استلاف المصارف العامة من مصرف سورية المركزي خلال المرحلة (١٩٩١ – ٢٠٠٠).



نلاحظ من الشكل البياني رقم (١٠/٥) السابق مايأتي:

شهد استلاف المصارف العامة من مصرف سورية المركزي توسعاً كبيراً وملحوظاً خلال هذه المرحلة، إذْ ازداد استلاف المصارف العامة من مصرف سورية المركزي من ٢٧٨٩٠ مليون ل.س

عام ١٩٩١ إلى ١٦٠٧٤٤ مليون ل.س عام ٢٠٠٠ بزيادة قدرها ستة أضعاف، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ٢٦%.

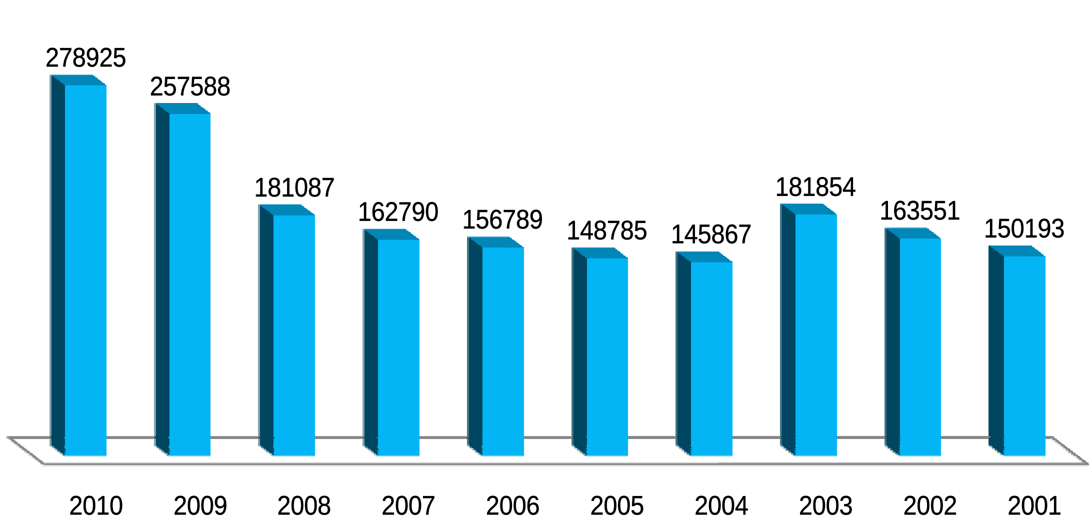
ويمكننا تفسير ذلك نتيجة ازدياد حجم التسليفات الممنوحة من قبل مصرف سورية المركزي إلى المصارف العامة بشكل عام، وكل من المصرف التجاري السوري والمصرف الزراعي التعاوني بشكل خاص، وذلك بغرض تمويل مشتريات الحكومة من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية كالحبوب والأقطان، وذلك انعكاساً للوضع المالي المتردي خلال هذه المرحلة نتيجة العجوزات المستمرة في الموازنة العامة للدولة، وعدم قدرة الإيرادات العامة للدولة من تغطية نفقاتها، حيث كانت تلجأ إلى سياسة التمويل بالعجز من خلال قيام مصرف سورية المركزي بعملية الإصدار النقدي، ثم تسليف المصارف العامة لتغطية العجوزات وتمويل مشتريات الحكومة.

مما يعكس عدم وجود استقلالية للسلطة النقدية عن الحكومة خلال هذه المرحلة، فضلاً عن عدم وجود سياسة نقدية فاعلة ذات أهداف واضحة.

<u>المرحلة الثانية (٢٠٠١ -٢٠١٠)</u>

يوضح الشكل البياني رقم (٥/١١) تطور حجم استلاف المصارف العامة من مصرف سورية المركزي خلال المرحلة (٢٠٠١ – ٢٠١٠).

الشكل رقم ١١/ ٥: تطور استلاف المصارف العامة من مصرف سورية المركزي بملايين الليرات السورية خلال المرحلة ٢٠٠١ - ٢٠١٠



نلاحظ من الشكل البياني رقم (٥/١١) السابق مايأتي:

شهد استلاف المصارف العامة من مصرف سورية المركزي توسعاً ملحوظاً خلال هذه المرحلة، إذْ ازداد استلاف المصارف العامة من مصرف سورية المركزي من ١٥٠١٩٣ مليون ل.س عام ٢٠٠١ إلى ٢٧٨٩٢٥ مليون ل.س عام ٢٠١٠ بزيادة قدرها ضعفان، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ٧%.

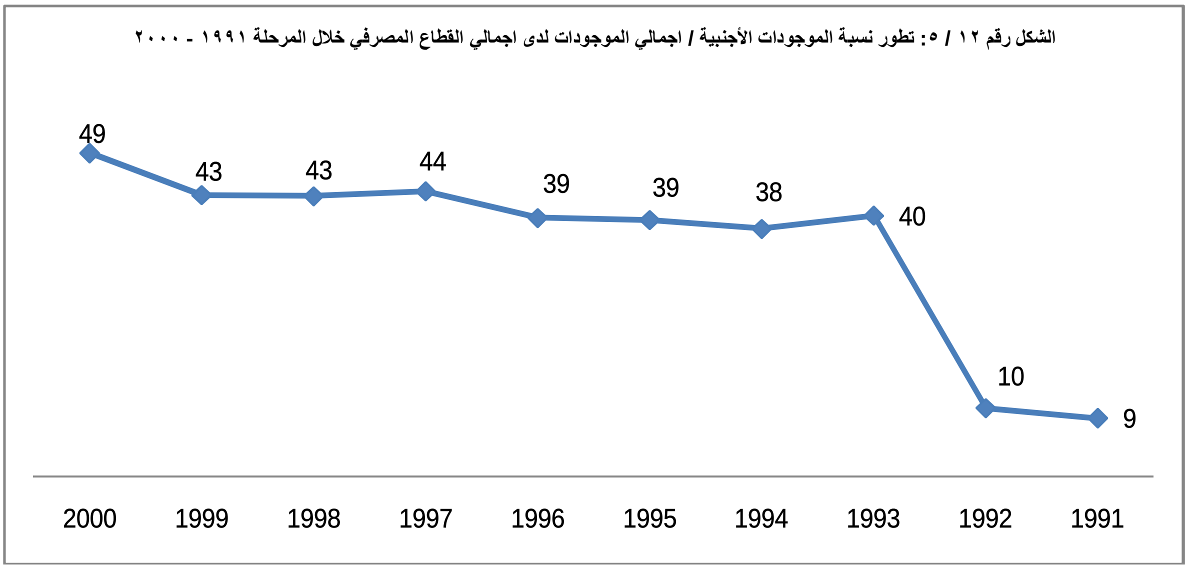
ويمكننا تفسير ذلك نتيجة استمرار قيام مصرف سورية المركزي بتسليف المصارف العامة لتمويل مشتريات الحكومة من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية خلال هذه المرحلة من الدراسة أيضاً مع استمرار سياسة التمويل بالعجز من قبل الحكومة لتغطية عجوزات الموازنة العامة للدولة.

وعلى ذلك، نلاحظ مما سبق بشكل واضح قدرة السلطات النقدية والرقابية في سورية خلال المرحلة الثانية للدراسة (٢٠٠١ – ٢٠١٠) من تخفيض حجم استلاف المصارف العامة من مصرف سورية المركزي لتلبية سياسة التمويل بالعجز التي تلجأ لها الحكومة وذلك مقارنة مع المرحلة الأولى للدراسة (١٩٩١ – ٢٠٠٠)، وقد جاء ذلك انسجاماً مع توجهات الحكومة نحو منح مزيد من الاستقلالية لمصرف سورية المركزي انسجاماً مع متطلبات القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ الذي يهدف إلى تفعيل السياسة النقدية لتؤدي دورها المأمول في الاقتصاد السوري.

ثانياً: نسبة الموجودات الأجنبية / إجمالي الموجودات :

المرحلة الأولى (١٩٩١ -٢٠٠٠)

يوضح الشكل البياني رقم (٥/١٢) تطور نسبة الموجودات الأجنبية[١] إلى إجمالي الموجودات لدى القطاع المصرفي خلال المرحلة (١٩٩١ – ٢٠٠٠).



نلاحظ من الشكل البياني رقم (٥/١٢) السابق مايأتي:

شهدت نسبة الموجودات الأجنبية إلى إجمالي الموجودات لدى القطاع المصرفي ارتفاعاً ملحوظاً خلال هذه المرحلة، إذ ارتفعت من ٩% عام ١٩٩١ إلى ٤٩% عام ٢٠٠٠ بزيادة قدرها نحو ستة أضعاف وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ نحو ٣٥%، ويمكننا إرجاع هذا الارتفاع لأسباب عديدة منها:

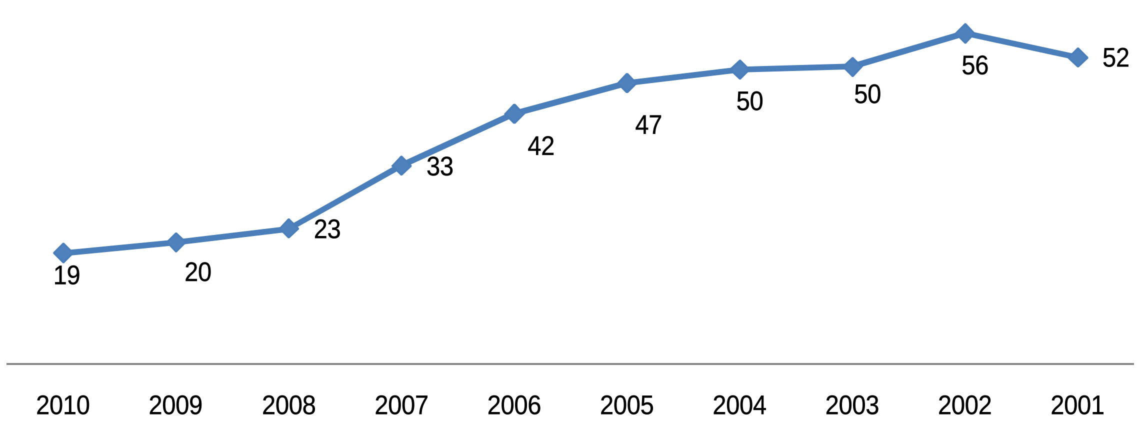
- ازدياد حجم الاحتياطيات الأجنبية ازدياداً كبيراً نتيجة انتقال ميزان المدفوعات من حالة العجز التي عانى منها خلال عقدي السبعينيات والثمانينات إلى حالة الفائض.
- صدور العديد من قوانين تشجيع الاستثمار التي أسهمت في زيادة التدفقات الاستثمارية إلى سورية مع بداية عقد التسعينيات.
- ازدياد حجم تحويلات العاملين في الخارج إلى سورية ازدياداً كبيراً.

[١] - تشمل (أرصدة لدى المراسلين في الخارج + النقد في الصندوق بالعملات الأجنبية + موجودات أجنبية أخرى).

المرحلة الثانية (٢٠٠١ -٢٠١٠)

يوضح الشكل البياني رقم (٥/١٣) تطور نسبة الموجودات الأجنبية إلى إجمالي الموجودات لدى القطاع المصرفي خلال المرحلة (٢٠٠١ – ٢٠١٠).

الشكل رقم ١٣ / ٥: تطور نسبة الموجودات الأجنبية / اجمالي الموجودات لدى اجمالي القطاع المصرفي خلال المرحلة ٢٠٠١ - ٢٠١٠



نلاحظ من الشكل البياني رقم (٥/١٣) السابق مايأتي:

شهدت نسبة الموجودات الأجنبية إلى إجمالي الموجودات لدى إجمالي القطاع المصرفي تراجعاً حاداً خلال هذه المرحلة، إذ انخفضت من ٥٢% عام ٢٠٠١ إلى ١٩% عام ٢٠١٠ بمعدل نمو وسطي سنوي بلغ نحو ٣٩%، وبموازاة ذلك فقد انخفضت نسبة المراسلين في الخارج[1] إلى إجمالي الموجودات لدى إجمالي القطاع المصرفي خلال هذه المرحلة أيضاً من ٥١% عام ٢٠٠١ لتصل إلى ١٦% عام ٢٠١٠ بمعدل نمو وسطي سنوي بلغ نحو ٣٧%، ويمكننا إرجاع هذا الانخفاض الحاد في كل من نسبة الموجودات الأجنبية ونسبة التوظيف لدى المراسلين في الخارج إلى إجمالي الموجودات لأسباب عديدة منها:

- تجنب المصارف لخطر التوظيف في الخارج مع ارتفاع مخاطر الإيداعات في المصارف العالمية والتدني الكبير في الفوائد العالمية.
- التعليمات المتعلقة بمراكز القطع التي تلزم المصارف بموجبها ببيع فوائضها من القطع الأجنبي التي تزيد على نسب مئوية معينة[2] من مجموع أموالها الخاصة إلى مصرف سورية المركزي، وذلك للتحوط من مخاطر السوق الناجمة عن تأثير تقلبات أسعار القطع في رأسمال المصارف المكتتب به بالقطع الأجنبي والمثبت بالليرة السورية، أو على أرباحها نتيجة عمليات المتاجرة بالقطع.

[1] - تشكل نحو ٩٤% من مجموع إجمالي الموجودات الأجنبية بالمتوسط خلال المرحلة ٢٠٠١ – ٢٠١٠.
[2] - يجب ألايتجاوز مجموع مراكز القطع التشغيلية والبنيوية لدى المصرف نسبة ٤٠% من صافي أمواله الخاصة.

- القيود التي وضعها مصرف سورية المركزي على التوظيفات في الخارج من خلال قرارات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بالتركزات المصرفية للاستثمارات الخارجية منذ عام ٢٠٠٥ التي كان آخرها قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٥٠١ / م ن / ب٤) تاريخ ١٠ / ٥ / ٢٠٠٩، القاضي بتخفيض مجموع إيداعات وتوظيفات أي مصرف في سورية سواء كان تقليدياً أو اسلامياً، وارتباطاته المالية الناشئة عن بنود الميزانية مع كل مؤسسة مالية أو مجموعاتها المصرفية من ٧٥% إلى ٢٥% من مجموع الأموال الخاصة لديه، تفادياً للتعرض للمخاطر الخارجية.
- الخسائر التي طالت بعض المصارف السورية نتيجة الاستثمارات الخارجية بعد الأزمة المالية العالمية.
- تراجع تحويلات العاملين بالخارج، نتيجة الأزمة المالية العالمية.

ويرى الباحث أن هذا التراجع في التوظيفات مع البنوك المراسلة يعدُّ إيجابياً كونه سيساعد في ازدياد توجه المصارف نحو الإقراض في الداخل، مما يحقق فوائد أعلى، ويساعد في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على اعتبار أن هذه الأموال هي أموال سورية، ومن ثمَّ فإن توظيفها في الاقتصاد السوري يساعد في زيادة حجم التوظيف والعمالة.

المبحث الرابع

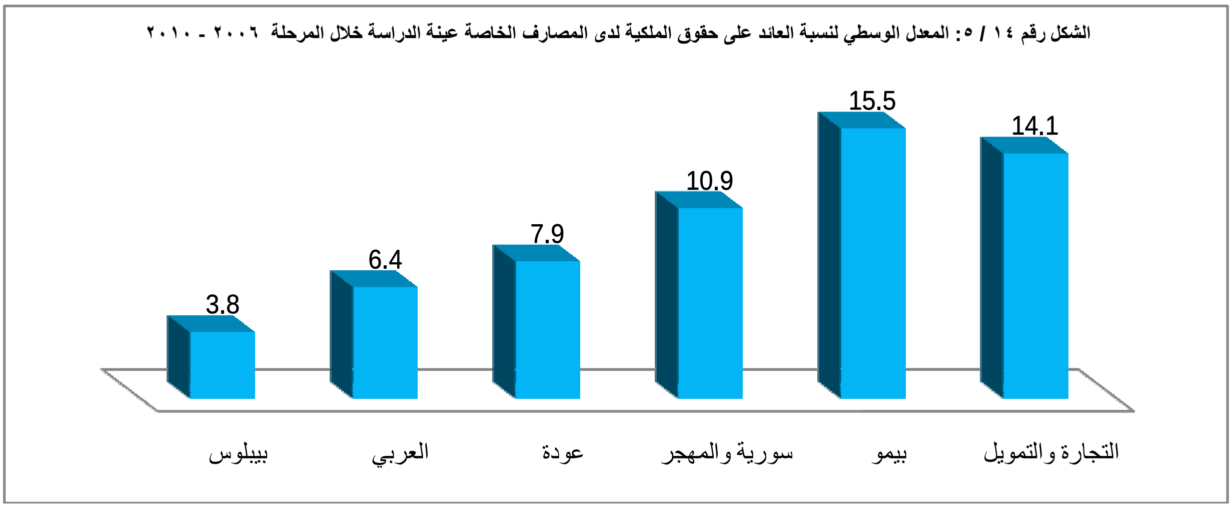
تقييم مستوى الربحية (EARNINGS)

سنقتصر في هذا المبحث في تقييم مستوى الربحية على مؤشرات المصارف الخاصة العاملة في السوق السورية منذ ٥ سنوات ومافوق مع نهاية عام ٢٠١٠، فضلاً عن مؤشرات المصرف التجاري السوري (لأسباب ذُكِرَتْ سابقاً) خلال السنوات (٢٠٠٤-٢٠١٠).

أولاً: نسبة العائد على حقوق الملكية أو الأموال الخاصة (ROE) :

هي عبارة عن نسبة صافي الدخل بعد الضرائب إلى إجمالي حقوق الملكية، إذْ تقيس هذه النسبة معدل العائد للمساهمين، أي معدل الربح الصافي الذي يحصل عليه المساهمون من استثمار أموالهم في البنك، ومن ثمَّ فهي تعكس مردود مخاطرتهم في توظيف أموالهم في البنك، إذْ تدلُّ هذه النسبة على مدى كفاءة إدارة المصرف في توظيف أموال المساهمين، والنسبة المعيارية المتعارف عليها هي (< = ١٥%).

يوضح الشكل البياني رقم (٥/١٤) نتائج المعدل الوسطي لنسبة العائد على حقوق الملكية لدى المصارف الخاصة عينة الدراسة خلال السنوات ٢٠٠٦ – ٢٠١٠.



نلاحظ من الشكل البياني رقم (٥/١٤) السابق، الجدول رقم (٥/٨) مايأتي:

- ازدادت نسبة العائد على حقوق الملكية لدى **المصارف الخاصة عينة الدراسة** خلال السنوات (٢٠٠٦ – ٢٠١٠)، فقد ارتفع وسطي هذه النسبة من ٣.٨% عام ٢٠٠٦ إلى ١٢.٨% عام ٢٠٠٨، ثم تراجع إلى ١١% عام ٢٠١٠، ويمكننا تفسير ذلك كمايأتي:

بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية بالمتوسط خلال السنوات ٢٠٠٦ – ٢٠١٠ لدى بنك بيمو ١٥.٥% يليه المصرف الدولي للتجارة والتمويل ١٤.١%، يليه بنك سورية والمهجر ١٠.٩%، يليه بنك عودة ٧.٩%، ثم البنك العربي ٦.٤%، وأخيراً جاء بنك بيبلوس ٣.٨%.

إن هذا التطور الإيجابي في نسبة العائد على حقوق الملكية لدى المصارف الخاصة المدروسة خلال السنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠ يعود إلى عوامل عديدة، منها: استقرار حجم أعمال هذه البنوك، وارتفاع في حجم الأموال الذاتية لها مما أدى إلى استقرار في الرافعة المالية، هذا فضلاً عن توظيف هذه المصارف نحو ٤٠% من أموالها الخاصة في المصارف الأم وبفائدة تتجاوز ٨%، مقابل عدم دفع فائدة عليها بوصفها حسابات جارية.

- أمَّا بالنسبة إلى نتائج هذه النسبة لدى **المصرف التجاري السوري** فقد انخفضت نسبة العائد على الأموال الخاصة لديه بشكل ملحوظ من ١٤٠% عام ٢٠٠٤ إلى ١٣% عام ٢٠٠٩، وبنسبة انخفاض كبيرة جداً بلغت نحو ١١ ضعفاً خلال السنوات (٢٠٠٤ – ٢٠٠٩)، ويمكننا تفسير هذا الانخفاض الحاد كمايأتي:

انخفضت نسبة العائد على الأموال الخاصة لدى المصرف التجاري السوري من ١٤٠% عام ٢٠٠٤ إلى ٤٧%-١٧%-٢٣%-١٣% خلال الأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٧-٢٠٠٨-٢٠٠٩ على التوالي، ويعود ذلك نتيجة خسائر فروقات القطع الأجنبي التي حققها المصرف خلال هذه الأعوام، مما أدى إلى انخفاض أرباحه انخفاضاً كبيراً مقارنة بعام ٢٠٠٤ التي حقق فيها أرباحاً كبيرة ناجمة بشكل رئيس عن فروقات عمليات القطع الأجنبي[١]، أمَّا في عام ٢٠٠٦ فقد انخفضت نسبة العائد على الأموال الخاصة إلى ٢٤% نتيجة قيام المصرف بزيادة رأسماله من ٤ مليار ليرة سورية إلى ٧٠ مليار ليرة سورية.

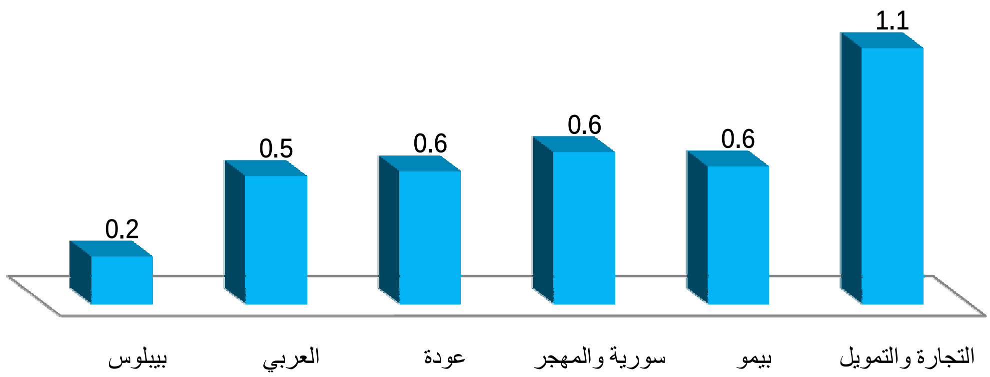
<u>ثانياً: نسبة العائد على الأصول (ROA) :</u>

هذه النسبة هي عبارة عن صافي الدخل بعد الضريبة إلى إجمالي الأصول (الموجودات)، تقيس هذه النسبة صافي الدخل الناتج عن استثمار الأصول المملوكة، كما تدلّ هذه النسبة على مدى كفاءة إدارة البنك في استخدام الموجودات وإدارتها، والنسبة المعيارية المتعارف عليها هي (> = ١%).

يوضح الشكل البياني رقم (٥/١٥) نتائج المعدل الوسطي لنسبة العائد على الأصول لدى المصارف الخاصة عينة الدراسة خلال السنوات ٢٠٠٦ – ٢٠١٠.

[١] - تجدر الإشارة إلى أنَّ المصرف التجاري السوري يؤدي دوراً مهماً ومحورياً فيما يخص تعاملات القطاع العام بالقطع الأجنبي، الأمر الذي ينعكس في بعض الاحيان إيجابياً على ارباح المصرف، وأحياناً أخرى بشكل سلبي وخسائر في أرباح المصرف، وذلك حسب فروقات أسعار القطع.

الشكل رقم ١٥ / ٥: المعدل الوسطي لنسبة العائد على الاصول لدى المصارف الخاصة عينة الدراسة خلال المرحلة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠



نلاحظ من الشكل البياني رقم (٥/١٥) السابق، الجدول رقم (٥/٩) مايأتي:

- ازدادت نسبة العائد على الأصول لدى **المصارف الخاصة عينة الدراسة** خلال السنوات (٢٠٠٦ – ٢٠١٠)، إذ ارتفع وسطي هذه النسبة من ٠.١% عام ٢٠٠٦ إلى ٠.٨% عام ٢٠١٠، ويمكننا تفسير ذلك كمايأتي:

بلغت هذه النسبة بالمتوسط خلال السنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠ لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل ١.١%، ثم لدى كل من بنك بيمو وبنك سورية والمهجر وبنك عودة ٠.٦%، يليهم البنك العربي بنسبة ٠.٥%، وأخيراً جاء بنك بيبلوس بنسبة ٠.٢%.

إن هذا التطور الإيجابي في نسبة العائد على الأصول لدى المصارف الخاصة المدروسة خلال السنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠ يعود إلى ازدياد هامش الربح، وازدياد معدل دوران الأصول لدى هذه المصارف، وذلك نتيجة لجوء هذه المصارف إلى استئجار الأصول بدلاً من تملكها، وهذا غير مقبول خاصة في مرحلة التأسيس إذ سيؤدي إلى انخفاض في حجم الأصول.

- أمّا بالنسبة إلى نتائج هذه النسبة لدى **المصرف التجاري السوري** فقد حققت نسبة العائد على الأصول لديه معدلات متذبذبة راوحت بين ١-٣% خلال السنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٩) لتبلغ بالمتوسط نحو ٢.٢% خلال هذه المرحلة، ويمكننا إرجاع هذا التذبذب في نسبة العائد على الأصول لدى المصرف التجاري السوري إلى فروقات أسعار القطع إما بالزيادة أو النقصان، مما قد يعرض هذا المصرف بشكل كبير إلى مخاطر سعر الصرف[١].

---

[١] - بناءاً على ذلك فقد ادركت الجهات المعنية حجم المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف التجاري السوري، وبالتالي قامت بحصر كافة تعاملات القطاع العام بالقطع الأجنبي في مصرف سورية المركزي بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٠٠٤ / ١ لعام ٢٠٠٩.

نلاحظ وبشكل عام من خلال تحليل النسب المالية السابقة المتعلقة بالربحية أن هناك تراجعاً في مستوى الربحية لدى بعض المصارف الرئيسية نتيجة انخفاض أرباحها خلال عام ٢٠٠٩ مقارنة بما كانت عليه عام ٢٠٠٨، إذ انخفضت أرباح بنك بيمو من ٧٣٢ مليون ل.س عام ٢٠٠٨ إلى ٦٦١ مليون ل.س عام ٢٠٠٩ وبنسبة -٩.٧%، وتراجعت أرباح بنك سورية والمهجر من ٦٤٧ مليون ل.س عام ٢٠٠٨ إلى ٦٣٦ مليون ل.س عام ٢٠٠٩، كذلك تراجعت أرباح البنك العربي من ٢٧٠ مليون ل.س عام ٢٠٠٨ إلى ١٨٣ مليون ل.س عام ٢٠٠٩ وبنسبة -٣٢.٢%، كما تراجعت أيضاً أرباح بنك بيبلوس بنسبة -١٠.٢% من ١٩٧ مليون ل.س عام ٢٠٠٨ إلى ١٧٧ مليون ل.س عام ٢٠٠٩، كذلك انخفضت أرباح المصرف التجاري السوري بنسبة كبيرة جداً بلغت نحو – ٤٢% من ٢٣١٨١ مليون ل.س عام ٢٠٠٨ إلى ١٣٤١٣ مليون ل.س عام ٢٠٠٩.

في حين نلاحظ بالمقابل ارتفاعاً كبيراً في حجم الأرباح لدى كل من بنك عودة بنسبة ٧٠.٨% إذ ارتفع من ٣٦٦ مليون ل.س عام ٢٠٠٨ ليصل إلى ٦٢٥ مليون ل.س عام ٢٠٠٩، وكذلك بالنسبة إلى المصرف الدولي للتجارة والتمويل إذ ازدادت أرباحه من ٥٨٣ مليون ل.س عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٨٥٠ مليون ل.س عام ٢٠٠٩، وبنسبة زيادة بلغت نحو ٤٥.٨%.

ويمكننا تفسير هذا التراجع في أرباح المصارف عينة الدراسة بالأسباب الآتية:

- انخفاض أسعار الفائدة العالمية إلى ٠.٢٥% على الدولار، و ١% على اليورو، و ٠.٥٠% على الجنية الاسترليني[١]، على اعتبار أن نحو ٤٠% من إيداعات هذه المصارف هي بالعملة الأجنبية التي تقوم بتوظيفها في الخارج، مما أدى إلى انخفاض مردودية توظيف هذه الودائع، في حين نلاحظ أنَّ هناك تحسناً كبيراً في أرباح بعض المصارف الأخرى (عودة، التجارة والتمويل) نتيجة التوسع الكبير في حجم القروض والتسهيلات الممنوحة بالليرة السورية، مما أسهم في ازدياد أرباح هذه المصارف، والحد من تراجعها.
- قيام هذه المصارف باقتطاع جزء من أرباحها كمخصصات للديون غير المنتجة، نتيجة لقرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٩٧ / م ن / ب٤ تاريخ ٩ / ١٢ / ٢٠٠٩، وتعليمات مصرف سورية المركزي القاضية بزيادة نسب مؤونات(مخصصات) تدني التسهيلات الائتمانية وإعادة تصنيف الديون، بحيث يجب على المصارف إجراء تقييم دوري لمحفظة الديون الممنوحة من قبلها وتصنيفها وفق فئات محددة بين ديون منتجة للفوائد وديون غير منتجة.
- ازدياد النفقات الرأسمالية لبعض هذه المصارف نتيجة لعمليات التوسع التي تقوم بها كافتتاح فروع ومكاتب جديدة.

[١] - عزت الميداني، محمد أيمن: أداء وموقع المصارف الخاصة في النظام المصرفي السوري، المرجع السابق، ص١٦.

المبحث الخامس

تقييم مستوى السيولة (LIQUIDITY)

نستطيع أن نتبيّن مستوى السيولة لدى القطاع المصرفي في سورية من خلال دراسة ثلاث نسب مالية لقياس السيولة، اثنتان منها تقيسان السيولة النقدية نسبة إلى الأصول (الموجودات) وإلى الودائع، والأخرى تقيس التغيرات في استعمالات الأموال في التسليفات، وهذه النسب هي:

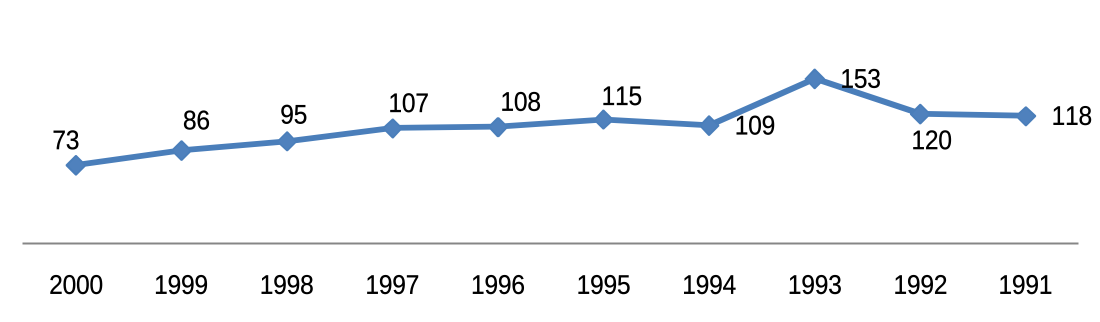
أولاً: نسبة التسليفات / الودائع (LOAN / DEPOSITS RATIO) :

تسهم هذه النسبة في معرفة حجم التسليفات مقارنة بحجم الودائع، ومن ثمَّ يجب ألاتكون هذه النسبة مرتفعة من أجل تجنب مواجهة خطر توافر السيولة، ثم الحاجة إلى رقابة أكثر على السياسة الائتمانية ومعدل نمو التسليفات، إذا تجاوزت هذه النسبة الحد الأقصى المتعارف عليه ٧٠%.

المرحلة الأولى (١٩٩١ - ٢٠٠٠)

يوضح الشكل البياني رقم (٥/١٦) تطور نسبة التسليفات إلى الودائع لدى إجمالي القطاع المصرفي (المصارف العامة) خلال المرحلة (١٩٩١ – ٢٠٠٠).

الشكل رقم ١٦ / ٥: تطور نسبة التسليفات / الودائع لدى اجمالي القطاع المصرفي خلال المرحلة ١٩٩١ - ٢٠٠٠



نلاحظ من الشكل البياني رقم (٥/١٦) السابق، الجدول رقم (٥/١) مايأتي:

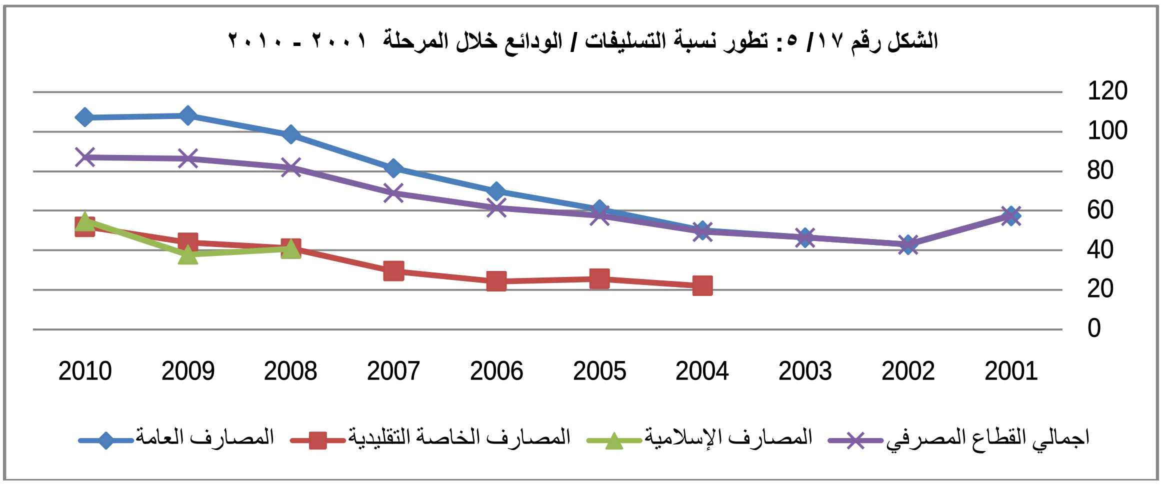
شهدت نسبة التسليفات إلى الودائع لدى القطاع المصرفي انخفاضاً ملحوظاً خلال هذه المرحلة، إذْ انخفضت من ١١٨% عام ١٩٩١ إلى ٧٣% عام ٢٠٠٠، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ نحو ١٠٨%، ويمكننا إرجاع هذا الانخفاض إلى انخفاض نسبة توظيف الودائع لدى القطاع المصرفي السوري خلال هذه المرحلة بشكل رئيس وانخفاض حجم التسليفات المقدمة لمؤسسات القطاع العام الاقتصادي، والتي استحوذت على الحصة الكبرى من تسليفات هذا القطاع، وقد انخفضت هذه التسليفات من ٢٣٨٨١٨ مليون ل.س عام ١٩٩٧ إلى ١٨٧٣٥٦ مليون ل.س عام ٢٠٠٠.

وهو مايعكس ضعف القطاع المصرفي خلال هذه المرحلة وعدم قدرته على استقطاب الودائع وإعادة توظيفها بالشكل الأمثل.

المرحلة الثانية (٢٠٠١ - ٢٠١٠)

استطاعت المصارف السورية خلال هذه المرحلة جذب مبالغ كبيرة جداً من الإيداعات، إلا أن بعض هذه المصارف حرص على نسبة توظيف وإقراض شبه ثابتة من هذه الودائع على الرغم من الارتفاع الكبير في حجم ودائعه، وأظهر بعضها الآخر ميلاً قوياً نحو الإقراض.

يوضح الشكل البياني رقم (٥/١٧) تطور نسبة التسليفات إلى الودائع لدى إجمالي القطاع المصرفي (الذي يشتمل على المصارف العامة والخاصة تقليدية وإسلامية) خلال المرحلة (٢٠٠١ – ٢٠١٠).



نلاحظ من الشكل البياني رقم (٥/١٧) السابق، الجداول (٥/٢، ٥/٣، ٥/٤، ٥/٥) مايأتي:

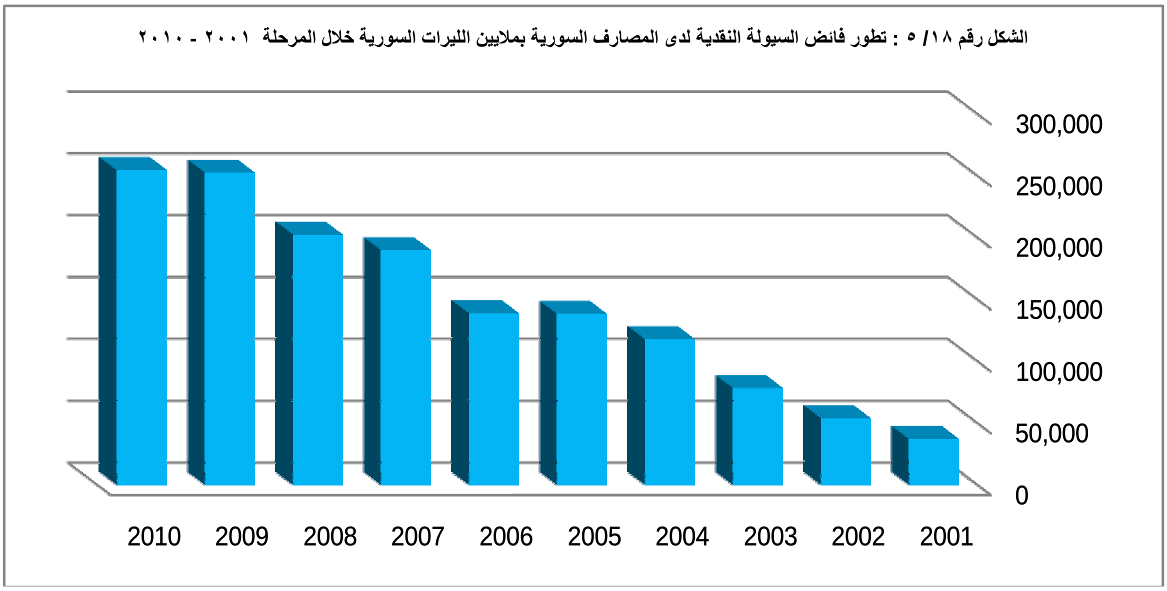
عادت نسبة التسليفات إلى الودائع للارتفاع خلال هذه المرحلة لتبلغ بالمتوسط ٦٣.٩٨% لدى إجمالي القطاع المصرفي، إذ ارتفعت هذه النسبة لإجمالي القطاع المصرفي من ٥٧% عام ٢٠٠١ لتصل إلى ٨٧% عام ٢٠١٠، وقد ازدادت نسبة التسليفات إلى الودائع لدى المصارف العامة من ٥٧% عام ٢٠٠١ إلى ١٠٧% خلال عام ٢٠١٠، ويعزى ارتفاع نسبة توظيف الودائع لدى المصارف العامة إلى زيادة حجم التسليفات المقدمة لمؤسسات القطاع العام الاقتصادي من قبل المصارف العامة، إذْ ازدادت هذه التسليفات من ١٩١٠٢٠ مليون ل.س عام ٢٠٠١ إلى ٥٥٤٠٩٢ مليون ل.س عام ٢٠١٠ وشكلت نسبتها نحو ٦٠% من إجمالي تسليفات المصارف العامة خلال هذه المرحلة.

في حين ازدادت أيضاً نسبة التسليفات إلى الودائع لدى المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية خلال مرحلة تواجدها في السوق المصرفية السورية، إذ ارتفعت من ٢٢% عام ٢٠٠٤ إلى ٥٢% عام ٢٠١٠ لدى المصارف الخاصة التقليدية وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ نحو ٣٤%، كما ارتفعت هذه النسبة أيضاً من ٤١% عام ٢٠٠٨ إلى ٥٥% عام ٢٠١٠ لدى المصارف الإسلامية وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ نحو ٤٥%، ويعزى ارتفاع نسبة توظيف الودائع بشكل كبير لدى المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في السنوات الأخيرة نتيجة سياسات بعض المصارف في تجنب قبول

الودائع من الزبائن نظراً إلى تكلفتها، والاستعاضة عنها بالاقتراض من المصارف الأخرى المتمتعة بسيولة مرتفعة، وذلك مقابل معدلات فائدة متدنية عندما يتاح للمصارف المقترضة فرص لتقديم القروض يتم توسيع فارق الفائدة (هامش ربحيتها).

مع الإشارة أنّه ومع التحسن الملحوظ في نسبة التسليفات إلى الودائع خلال هذه المرحلة لدى القطاع المصرفي السوري بشكل عام والمصارف الخاصة على وجه الخصوص، إلا أن القطاع المصرفي السوري يعاني من وجود فائض كبير في السيولة، مما يدلُّ على أنّه مازال هناك ضعف من قبل المصارف السورية في تعبئة الموارد وتمويل الاقتصاد خلال هذه المرحلة أيضاً.

يظهر (الجدول رقم ٥/١٠ – الشكل البياني رقم ٥/١٨) تطور فائض السيولة النقدية لدى المصارف العاملة في سورية خلال المرحلة المدروسة (٢٠٠١-٢٠١٠)، فقد ارتفع فائض السيولة النقدية ارتفاعاً كبيراً من ٣٧٣٢١ مليون ل.س عام ٢٠٠١ ليصل إلى ٢٥٤٧٩٢ مليون ل.س عام ٢٠١٠، بزيادة قدرها ٧ أضعاف، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ٢٦%.



نلاحظ من الشكل البياني السابق رقم (٥/١٨) ارتفاع فائض السيولة النقدية لدى المصارف العاملة في سورية بشكل ملحوظ من ٣٧٣٢١ مليون ل.س عام ٢٠٠١ ليصل إلى ١١٨٠١١ مليون ل.س عام ٢٠٠٤ مع دخول المصارف الخاصة إلى سورية، ثم يستمر بعدها بالارتفاع ليصل إلى ٢٠٢٥١٩ مليون ل.س عام ٢٠٠٨ (حصة المصارف العامة منها ٧٠%، والمصارف الخاصة ٣٠%)، كما شهد فائض السيولة النقدية ارتفاعاً مفاجئاً خلال الأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٠ ليبلغ (٢٥٢٦٩٢ – ٢٥٤٧٩٢ مليون ل.س) على التوالي (حصة المصارف العامة منها ٦٤%، والمصارف الخاصة ٣٦%) بمعدل

نمو نحو ٢٦% عن مستويات فائض السيولة النقدية في نهاية عام ٢٠٠٨، ويعزى هذا الارتفاع في معدلات فائض السيولة النقدية إلى عدة أسباب أهمها:

- أن معظم المصارف السورية مازالت متبعة لسياسة متحفظة وحذرة في الإقراض بهدف تجنب المخاطر بدلاً من إدارتها.
- غياب إحدى أدوات السياسة النقدية / بيع سندات وأذونات الخزينة وشراؤها / التي تمكن المصرف المركزي من امتصاص السيولة الفائضة وإعادة توظيفها في المشاريع الاستثمارية التنموية.
- غياب الأدوات المالية الإسلامية (كالصكوك الإسلامية مثلاً) التي تشكل مصدراً إضافياً مهماً للمصارف الإسلامية لتوظيف فوائضها النقدية، على اعتبار أن الأدوات المالية الإسلامية تشكل نافذة استثمارية مضمونة وبمخاطر قليلة وعائدية جيدة للمصارف الإسلامية.
- التشدد في شروط منح الائتمان وضماناتهم الذي تفرضه المصارف، ولاسيَّما وأن معظم المشاريع الاقتصادية في سورية هي من المشاريع ذات الطبيعة الصغيرة والمتوسطة التي لاتمتلك الشروط والضمانات الكافية للحصول على التمويل[١].
- تأثر مستويات السيولة لدى بعض المصارف العاملة في السوق السورية نتيجة عدم انتظام مواعيد سداد القروض حسب الاستحقاق، ولاسيمًا بالنسبة إلى المصارف العامة (ظهر ذلك بشكل واضح عام ٢٠٠٩ نتيجة آثار الأزمة المالية العالمية).

إذاً، فالاقتصاد السوري لايعاني من نقص السيولة بقدر مايعاني من عدم كفاءة القطاع المصرفي في توظيف السيولة الفائضة لديه في المشاريع الاستثمارية المستدامة، بل من لجوئه إلى توظيف السيولة في القروض الاستهلاكية (قروض السيارات والعقارات...الخ).

وتم مؤخراً إطلاق وزارة المالية سوق الأوراق المالية الحكومية من خلال إصدار أذونات وسندات الخزينة بالتنسيق مع مصرف سورية المركزي وكيل الإصدار بناء على أحكام المرسوم التشريعي رقم ٦٠ لعام ٢٠٠٧ الخاص بالأوراق المالية الحكومية.

هذا الإطلاق يعدُّ وسيلة مهمة لتحرير كتلة كبيرة من الأموال المجمدة في المصرف المركزي بما يزيد على الاحتياطي الإلزامي، فضلاً عن كتلة الأموال المودعة لدى المصارف الخارجية، على أن يتم توظيف هذه السندات والأذونات في إطلاق المشاريع الحيوية والاستراتيجية وعدم توجيهها لتمويل عجوزات الموازنة الأمر الذي يؤدي إلى تراكم الدين العام وعدم توافر إمكانيات السداد.

[١] - الخجا، جمانة: دور الرقابة المصرفية في تحقيق سلامة الوضع المصرفي، المرجع السابق، ص١١٦.

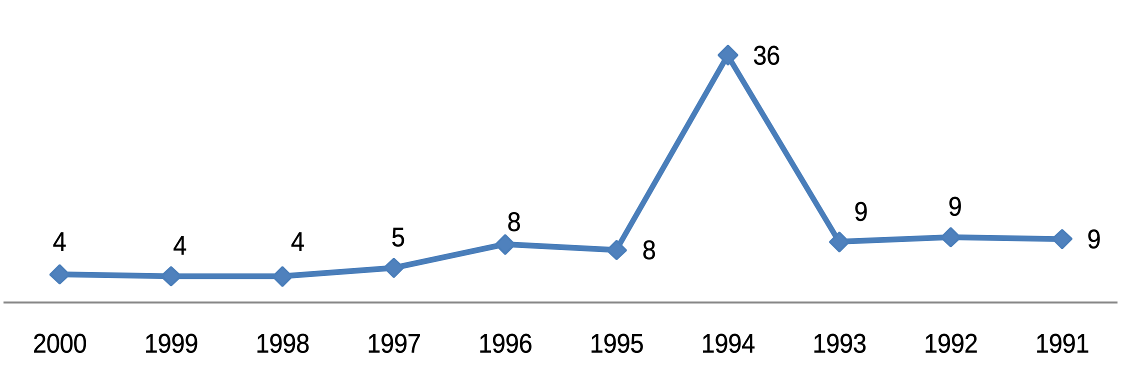
ثانياً: نسبة الأموال الجاهزة[١] / الأصول :

وتسمى هذه النسبة أيضاً السيولة الجاهزة السريعة، تظهر هذه النسبة حجم الموجودات السائلة لدى المصارف التي لاتقوم بتوظيفها على شكل قروض أو استثمارات.

المرحلة الأولى (١٩٩١ -٢٠٠٠)

يوضح الشكل البياني رقم (٥/١٩) تطور نسبة الأموال الجاهزة إلى الأصول لدى إجمالي القطاع المصرفي (المصارف العامة) خلال المرحلة (١٩٩١ – ٢٠٠٠).

الشكل رقم ١٩/ ٥: تطور نسبة الاموال الجاهزة / الاصول لدى اجمالي القطاع المصرفي خلال المرحلة ١٩٩١ - ٢٠٠٠



نلاحظ من الشكل البياني رقم (٥/١٩) السابق، الجدول رقم (٥/١) مايأتي:

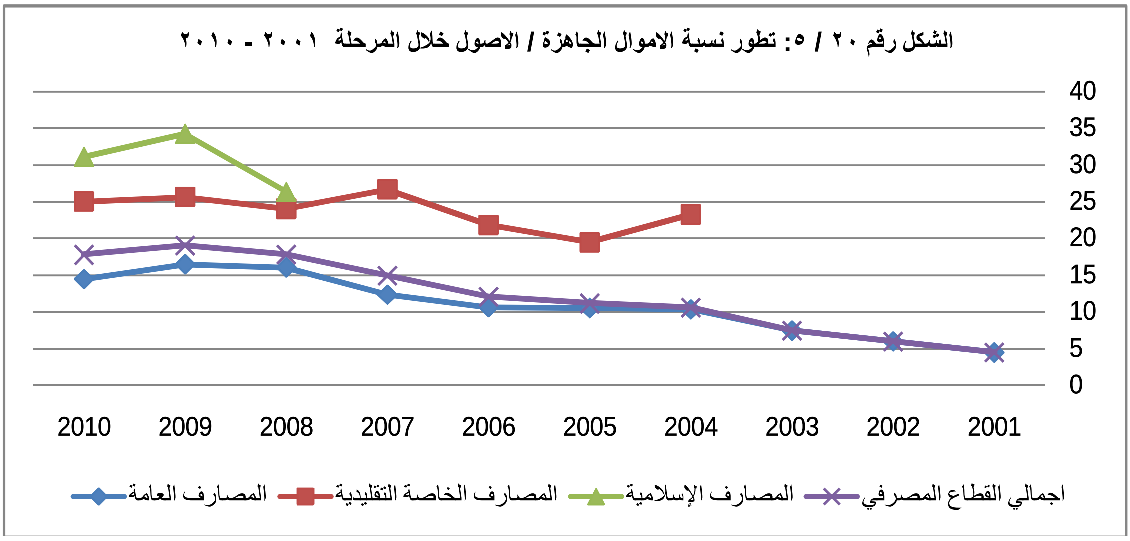
شهدت نسبة الأموال الجاهزة إلى الأصول لدى القطاع المصرفي انخفاضاً ملحوظاً خلال هذه المرحلة (١٩٩١-٢٠٠٠) وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ نحو ٩.٦٤%، مع الإشارة إلى أنَّ هذه النسبة قد شهدت ارتفاعاً حاداً عام ١٩٩٤، إذ ارتفعت من ٩% عام ١٩٩١ إلى ٣٦% عام ١٩٩٤ ويعزى ذلك إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والعربية إلى سورية بشكل كبير خلال السنوات (١٩٩١-١٩٩٤) ممّا ادّى إلى زيادة السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي، ويمكننا تفسير هذا الانخفاض في نسبة الأموال الجاهزة السريعة لدى القطاع المصرفي خلال هذه السنوات بسبب انخفاض نسبة النقد في الصندوق لدى القطاع المصرفي من ٩٩١٠٠ مليون ل.س عام ١٩٩٤ لتصل إلى ٨٦١٨ مليون ل.س عام ٢٠٠٠ بمعدل انخفاض نحو حوالي أكثر من ثمانية أضعاف، وذلك يعود بشكل رئيس إلى عدم التزام الحكومة بسداد مديونيتها إلى القطاع المصرفي بشكل منتظم في مواعيد الاستحقاق نتيجة عدم استقلالية مصرف سورية المركزي وتبعيته للحكومة، وإلزام المصرف التجاري السوري بإقراض المؤسسات العامة الاقتصادية حتى لو تجاوز ذلك نسبة السيولة القانونية، الأمر الذي خفض نسبة السيولة في المصارف بشكل عام.

الأمر الذي يظهر أن القطاع المصرفي السوري خلال هذه المرحلة قد تعرض إلى انكشاف كبير لمخاطر السيولة بما يهدد سلامته بشكل واضح.

[١] - تشمل **الأموال الجاهزة**: (النقد في الصندوق بالليرات السورية وبالعملات الأجنبية + أرصدة لدى المصرف المركزي بالليرات السورية وبالعملات الأجنبية).

المرحلة الثانية (٢٠٠١ - ٢٠١٠)

يوضح الشكل البياني رقم (٥/٢٠) تطور نسبة الأموال الجاهزة إلى الأصول لدى إجمالي القطاع المصرفي (الذي يشتمل على المصارف العامة والخاصة تقليدية وإسلامية) خلال المرحلة (٢٠٠١ – ٢٠١٠).



نلاحظ من الشكل البياني رقم (٥/٢٠) السابق، الجداول (٥/٢، ٥/٣، ٥/٤، ٥/٥) مايأتي:

شهدت نسبة الأموال الجاهزة إلى الأصول لدى إجمالي القطاع المصرفي ارتفاعاً ملحوظاً خلال هذه المرحلة (٢٠٠١-٢٠١٠) وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ نحو ١٢.١٦%، إذ ارتفعت هذه النسبة لإجمالي القطاع المصرفي من ٤% عام ٢٠٠١ إلى ١٨% عام ٢٠١٠ بمعدل ارتفاع بلغ نحو أكثر من أربعة أضعاف، وقد ارتفعت هذه النسبة لدى المصارف العامة من ٤% عام ٢٠٠١ إلى ١٤% عام ٢٠١٠، في حين ازدادت أيضاً نسبة الأموال الجاهزة إلى الأصول لدى المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية خلال مرحلة تواجدها في السوق المصرفية السورية، إذ ارتفعت من ٢٣% عام ٢٠٠٤ إلى ٢٥% عام ٢٠١٠ لدى المصارف الخاصة التقليدية وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ نحو ٢٣.٧١%، كما ارتفعت هذه النسبة أيضاً من ٢٦% عام ٢٠٠٨ إلى ٣١% عام ٢٠١٠ لدى المصارف الإسلامية وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ نحو ٣٠.٦%، ويمكننا تفسير هذا الارتفاع في نسبة الأموال الجاهزة السريعة لدى القطاع المصرفي السوري خلال هذه المرحلة بعدة أسباب:

- ارتفاع نسبة النقد في الصندوق لدى المصارف العامة من ٨٩٣١ مليون ل.س عام ٢٠٠١ لتصل إلى ٣٢١١٧ مليون ل.س عام ٢٠١٠ بمعدل ارتفاع بلغ نحو أكثر من ثلاثة أضعاف، وذلك يعود بشكل رئيس إلى التزام الحكومة بسداد مديونيتها للقطاع المصرفي بشكل كبير، وخصوصاً بعد صدور قانون النقد الأساسي الذي منح استقلالية لمصرف سورية المركزي.

- ألزم مصرف سورية المركزي المصارف العاملة في السوق السورية فضلاً عن نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع، أن تحتفظ بسيولة نقدية كافية بشكل يضمن سلامة أوضاعها المالية وقدرتها على مواجهة التزاماتها عند استحقاقها، وقد جاء في القرار رقم (٥٨٨ / م ن / ب٤) الصادر عن مجلس النقد والتسليف بأنه يجب على كل مصرف أن يحتفظ في كل يوم عمل **بنسبة سيولة**[١] بالعملات كلها لاتقل عن ٣٠% على أن لاتقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن ٢٠%.

- دخول المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية إلى السوق المصرفية السورية، وامتلاكها بشكل كبير لأموال جاهزة (بالليرة السورية والعملات الأجنبية) لم تقم بتوظيفها بالشكل الكامل وإنما لجأت إلى الاحتفاظ بالجزء الكبير منها كأرصدة لدى المصرف المركزي، إذ كانت نسبة السيولة الجاهزة السريعة بالمتوسط لدى المصارف الخاصة أعلى مما هي عليه لدى المصارف العامة خلال السنوات (٢٠٠٤ – ٢٠١٠)، إذ بلغ متوسطها خلال المرحلة (٢٠٠٤ – ٢٠١٠) نحو ١٣% للمصارف العامة، و ٢٤% للمصارف الخاصة التقليدية، في حين بلغت بالمتوسط نحو ٣١% للمصارف الإسلامية خلال السنوات (٢٠٠٨ – ٢٠١٠).

مما سبق نلاحظ أنه مع تحسن نسب السيولة الجاهزة السريعة في المصارف العامة خلال هذه المرحلة مقارنة بالمرحلة الأولى إلا أنها مازالت منخفضة مقارنة بالمصارف الخاصة، مما يظهر أن هناك ضعفاً واضحاً في عملية الرقابة المصرفية على المصارف العامة خلال هذه المرحلة وضمان التزامها بالمعايير الرقابية والنسب الاحترازية سواء نسبة الاحتياطي الإلزامي أو نسب السيولة القانونية، الأمر الذي يؤدي إلى انكشاف المصارف العامة بشكل كبير لمخاطر السيولة، مما ينعكس سلباً على القطاع المصرفي السوري ويهدد سيولته مستقبلاً وتعرضه للمخاطر.

---

[١] - وتحسب هذه النسبة بقسمة صافي الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر على الودائع والالتزامات الأخرى وعناصر خارج الميزانية التي تستحق خلال المدة نفسها.

كما أخضع هذا القرار في المادة ٦ المصارف لغرامة مالية في حال عدم تقيد أي مصرف بنسبة السيولة المفروضة بالعملات كلّها، تراوح هذه الغرامة[١] بين ١٠٠-٥٠٠ ألف ليرة سورية، تحسب هذه الغرامة في نهاية كل أسبوع، وذلك على أساس العجز المسجل عن متوسط نسبة السيولة المفروضة من جهة، ومقدار النقص في متوسط مبلغ السيولة المحتسب في نهاية الأسبوع من جهة ثانية.

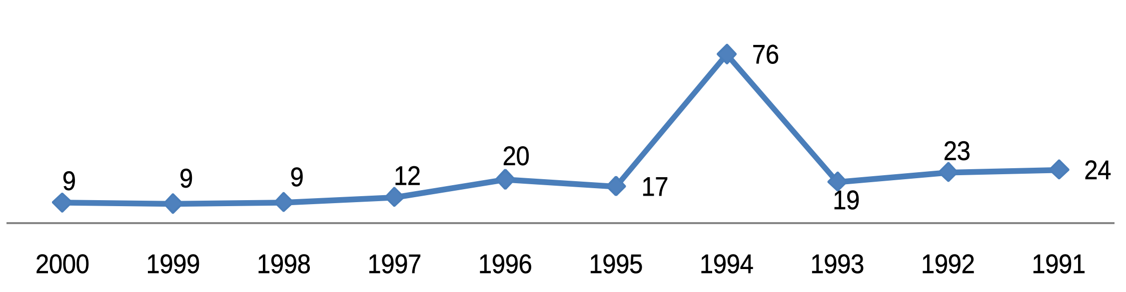
ثالثاً: نسبة الأموال الجاهزة / الودائع :

وتقيس هذه النسبة قدرة المصارف على رد الودائع من الأموال الجاهزة.

المرحلة الأولى (١٩٩١ - ٢٠٠٠)

يوضح الشكل البياني رقم (٥/٢١) تطور نسبة الأموال الجاهزة إلى الودائع لدى إجمالي القطاع المصرفي (المصارف العامة) خلال المرحلة (١٩٩١ – ٢٠٠٠).

الشكل رقم ٢١/ ٥: تطور نسبة الأموال الجاهزة / الودائع لدى اجمالي القطاع المصرفي خلال المرحلة ١٩٩١ - ٢٠٠٠



نلاحظ من الشكل البياني رقم (٥/٢١) السابق، الجدول رقم (٥/١) مايأتي:

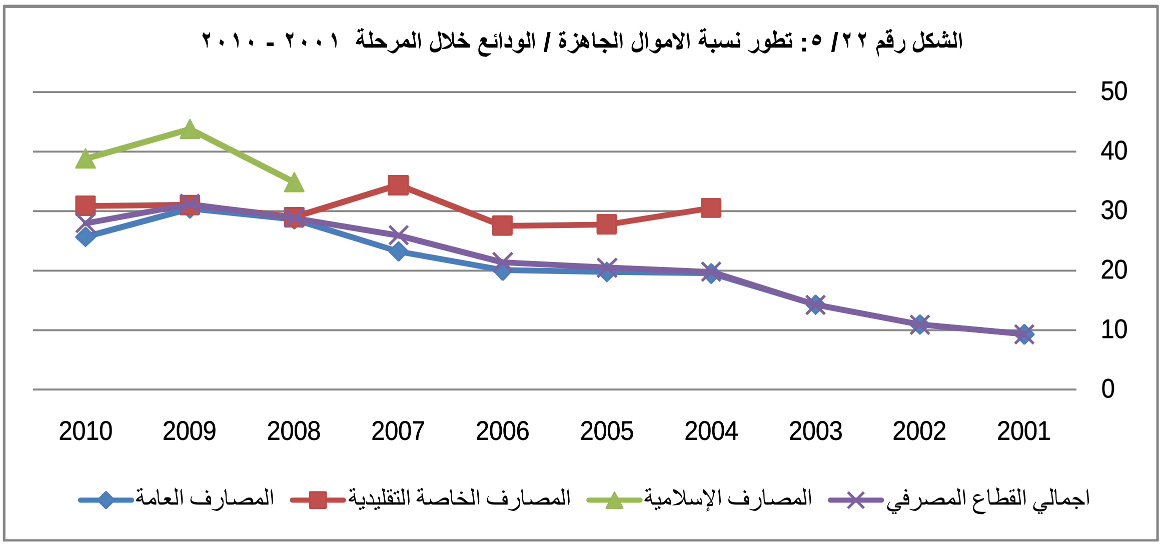
شهدت نسبة الأموال الجاهزة إلى الودائع لدى القطاع المصرفي انخفاضاً ملحوظاً خلال هذه المرحلة (١٩٩١-٢٠٠٠)، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ نحو ٢١.٦٣%، مع الاشارة إلى أنَّ هذه النسبة قد شهدت ارتفاعاً حاداً عام ١٩٩٤، إذ ارتفعت من ٢٤% عام ١٩٩١ إلى ٧٦% عام ١٩٩٤، ويعود ذلك إلى ازدياد حجم الإيداعات المصرفية بشكل كبير خلال السنوات ١٩٩١-١٩٩٣ الذي وصل بالمتوسط إلى ٢٦%، وذلك ناجم عن تدفق المدخرات الوطنية والأجنبية تدفقاً كبيراً بعد صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١، ثم نلاحظ تراجع هذه النسبة بشكل ملحوظ من ٧٦% عام ١٩٩٤ إلى ٩% عام ٢٠٠٠، ويعود ذلك إلى تراجع حجم الإيداعات المصرفية خلال المرحلة ١٩٩٤-٢٠٠٠ ليصل بالمتوسط إلى نحو ١٥% فقط، وذلك ناجم عن تراجع معدلات نمو الاستثمار وارتفاع معدلات التضخم وزيادة البطالة خلال هذه المرحلة، كما قد أشرنا إلى ذلك سابقاً.

ويمكننا تفسير هذا الانخفاض في نسبة الأموال الجاهزة إلى الودائع لدى القطاع المصرفي خلال هذه المرحلة، بعدم وجود سياسة واضحة لدى القطاع المصرفي في إدارة أمواله الجاهزة، وذلك يعود بشكل رئيس كما ذكرنا سابقاً إلى عدم التزام الحكومة بسداد مديونيتها للقطاع المصرفي بشكل منتظم في مواعيد الاستحقاق، نتيجة عدم استقلالية مصرف سورية المركزي وتبعيته للحكومة.

الأمر الذي يظهر ضعف قدرة القطاع المصرفي السوري خلال هذه المرحلة على رد الودائع من أمواله الجاهزة، مما يهدد سلامته بشكل واضح وانكشافه لمخاطر السيولة.

<u>المرحلة الثانية (٢٠٠١ - ٢٠١٠)</u>

يوضح الشكل البياني رقم (٥/٢٢) تطور نسبة الأموال الجاهزة إلى الودائع لدى إجمالي القطاع المصرفي (الذي يشتمل على المصارف العامة والخاصة تقليدية وإسلامية) خلال المرحلة (٢٠٠١ – ٢٠١٠).



نلاحظ من الشكل البياني رقم (٥/٢٢) السابق، الجداول (٥/٢، ٥/٣، ٥/٤، ٥/٥) مايأتي:

شهدت نسبة الأموال الجاهزة إلى الودائع لدى إجمالي القطاع المصرفي ارتفاعاً ملحوظاً خلال هذه المرحلة (٢٠٠١-٢٠١٠) وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ نحو ٢١.٠٤%، إذ ارتفعت هذه النسبة لإجمالي القطاع المصرفي من ٩% عام ٢٠٠١ إلى ٢٨% عام ٢٠١٠ بمعدل ارتفاع بلغ نحو أكثر من ثلاثة أضعاف، وقد ارتفعت هذه النسبة لدى المصارف العامة من ٩% عام ٢٠٠١ إلى ٢٦% عام ٢٠١٠، في حين ازدادت أيضاً نسبة الأموال الجاهزة إلى الودائع لدى المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية خلال مرحلة وجودها في السوق المصرفية السورية، إذ ارتفعت من ٢٨% عام ٢٠٠٥ إلى ٣١% عام ٢٠١٠ لدى المصارف الخاصة التقليدية، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ نحو ٣٠.١٦%، كما ارتفعت هذه النسبة أيضاً من ٣٥% عام ٢٠٠٨ إلى ٣٩% عام ٢٠١٠ لدى المصارف الإسلامية وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ نحو ٣٩.١٧%، ويمكننا تفسير هذا الارتفاع في نسبة الأموال الجاهزة إلى الودائع لدى المصارف الخاصة بالمقارنة بالمصارف العامة خلال هذه المرحلة من الدراسة بالأسباب الآتية:

- ازدياد معدلات نمو الودائع ازدياداً كبيراً لدى المصارف الخاصة خلال مرحلة وجودها في السوق المصرفية السورية، إذ ازدادت الودائع من ١٩٩٨٨ مليون ل.س عام ٢٠٠٤ إلى

٤٣٠٩٣٠ مليون ل.س عام ٢٠١٠ بزيادة قدرها نحو ٢٢ ضعفاً خلال السنوات (٢٠٠٤ – ٢٠١٠)، ويعزى ذلك نتيجة استقطاب هذه المصارف لحجم كبير من الأموال في السوق المحلية غير المودعة، فضلاً عن قدرتها على جذب حجم كبير من رؤوس الأموال المودعة في الخارج.

- التزام المصارف الخاصة السورية بالمعايير الرقابية والنسب الاحترازية سواء الاحتياطي الإلزامي أو نسب السيولة القانونية تحوطاً لمواجهة الاحتمالات العالية لسحب الودائع (على سبيل المثال أزمة سعر الصرف عام ٢٠٠٥).
- عدم قيام المصارف الخاصة بتوظيف ودائعها تخوفاً من مخاطر السوق، لذلك ازداد حجم السيولة في هذه المصارف.

مما سبق نلاحظ أنّه مع تحسن نسبة الأموال الجاهزة إلى الودائع في المصارف العامة خلال هذه المرحلة مقارنة بالمرحلة الأولى إلا أنها مازالت منخفضة مقارنة بالمصارف الخاصة، مما يظهر أن هناك ضعفاً واضحاً في عملية الرقابة المصرفية على المصارف العامة خلال هذه المرحلة وضمان التزامها بالمعايير الرقابية والنسب الاحترازية سواء نسبة الاحتياطي الإلزامي أو نسب السيولة القانونية، الأمر الذي يظهر ضعف قدرة القطاع المصرفي السوري خلال هذه المرحلة على رد الودائع من أمواله الجاهزة، مما يهدد سلامته بشكل واضح وانكشافه لمخاطر السيولة.

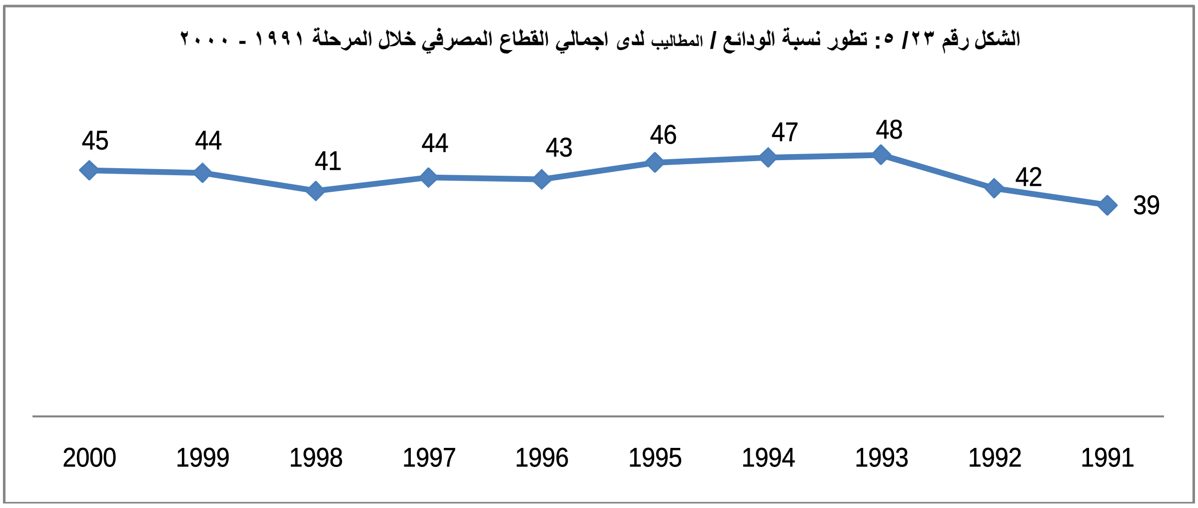
المبحث السادس

تقييم الحساسية تجاه مخاطر السوق (SENSETIVITY TO MARKET RISK)

يعكس عنصر الحساسية تجاه مخاطر السوق درجة حساسية المصرف (موجوداته ومطاليبه) للتغيرات في أسعار السوق (أسعار الفائدة، أسعار الصرف) التي تؤثر في الوضع المالي للمصرف.
وتجدر الإشارة إلى أنَّ عنصر الحساسية يصعب قياسه نظراً إلى التعقيدات المرافقة لدراسته وصعوبة القيام بحسابه، وعلى الرغم من ذلك قمنا بشكل مختصر بدراسة كل من التسليفات والودائع لقياس درجة الحساسية لدى المصارف السورية تجاه مخاطر السوق، على اعتبار أن التسليفات والودائع من أكثر الموجودات والمطاليب حساسية لأسعار السوق وتقلباتها.

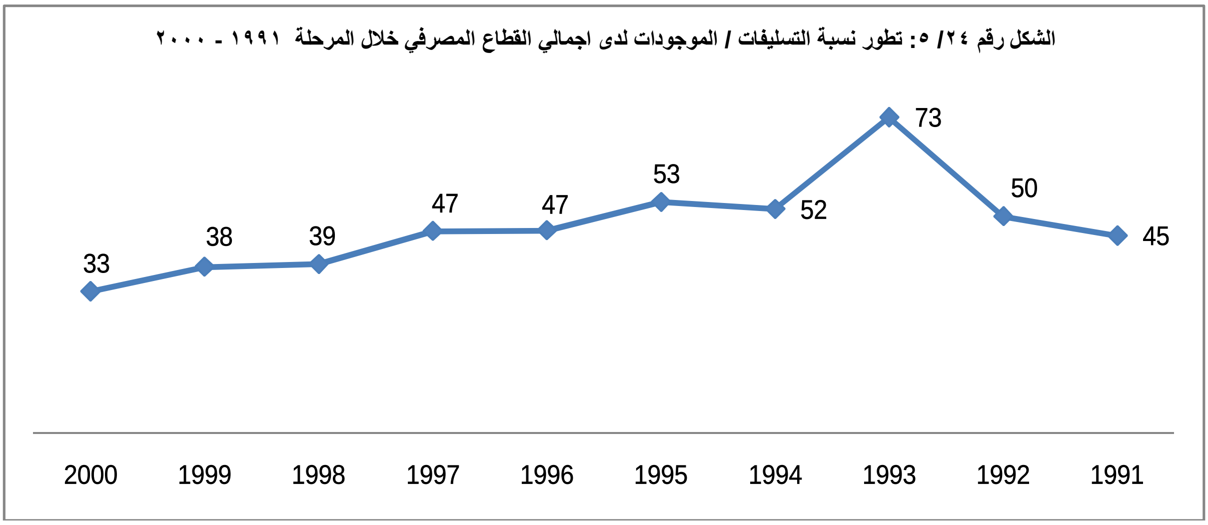
<u>المرحلة الأولى (١٩٩١ -٢٠٠٠)</u>

يوضح الشكل البياني رقم (٥/٢٣) تطور نسبة الودائع إلى المطاليب لدى إجمالي القطاع المصرفي (المصارف العامة) خلال المرحلة (١٩٩١ – ٢٠٠٠).



نلاحظ من الشكل البياني رقم (٥/٢٣) السابق، الجدول رقم (٥/١) مايأتي:
شهدت نسبة الودائع إلى إجمالي المطاليب لدى القطاع المصرفي زيادات بمعدلات متقاربة جداً خلال هذه المرحلة (١٩٩١-٢٠٠٠)، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ نحو ٤٣.٨٤%، ومن ثمَّ فإن نسبة الودائع إلى إجمالي المطاليب لدى القطاع المصرفي السوري خلال هذه المرحلة تعدُّ نسبة مؤثرة إلى حد ما إذا أخذناها من جانب الحساسية، ومن ثمَّ فإن ارتفاع أسعار الفوائد في السوق قد يؤثر إلى حد ما سلباً في أرباح المصارف.

ومن الناحية الأخرى يوضح الشكل البياني رقم (٥/٢٤) تطور نسبة التسليفات إلى الموجودات لدى إجمالي القطاع المصرفي (المصارف العامة) خلال المرحلة (١٩٩١ – ٢٠٠٠).



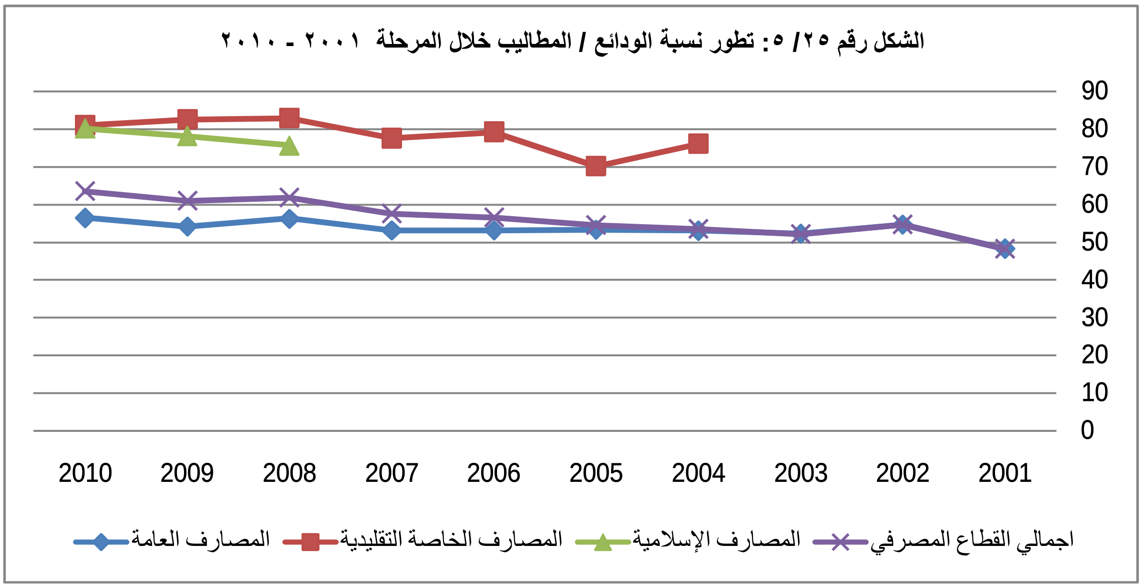
نلاحظ من الشكل البياني رقم (٥/٢٤) السابق، الجدول رقم (٥/١) مايأتي:

شهدت نسبة التسليفات إلى إجمالي الموجودات لدى القطاع المصرفي انخفاضاً واضحاً خلال هذه المرحلة (١٩٩١-٢٠٠٠) وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ نحو ٤٧.٦٤%، ومن ثمَّ فإن هذا الانخفاض بمعدلات متقاربة في نسبة التسليفات إلى إجمالي الموجودات لدى القطاع المصرفي السوري خلال هذه المرحلة يجعلها نسبة مؤثرة بشكل ضعيف إذا أخذناها من جانب الحساسية، ومن ثمَّ فإن أي تغيير في أسعار الفائدة يمكن أن يكون له تأثير ضعيف في أرباح المصارف العاملة في السوق السورية أيضاً.

مما يظهر بشكل واضح ضعف حساسية الأرباح لدى القطاع المصرفي السوري للتغيرات في أسعار الفائدة خلال هذه المرحلة، وهو مايعكس خللاً واضحاً في أداء السياسة النقدية في سورية خلال هذه المرحلة.

المرحلة الثانية (٢٠٠١ - ٢٠١٠)

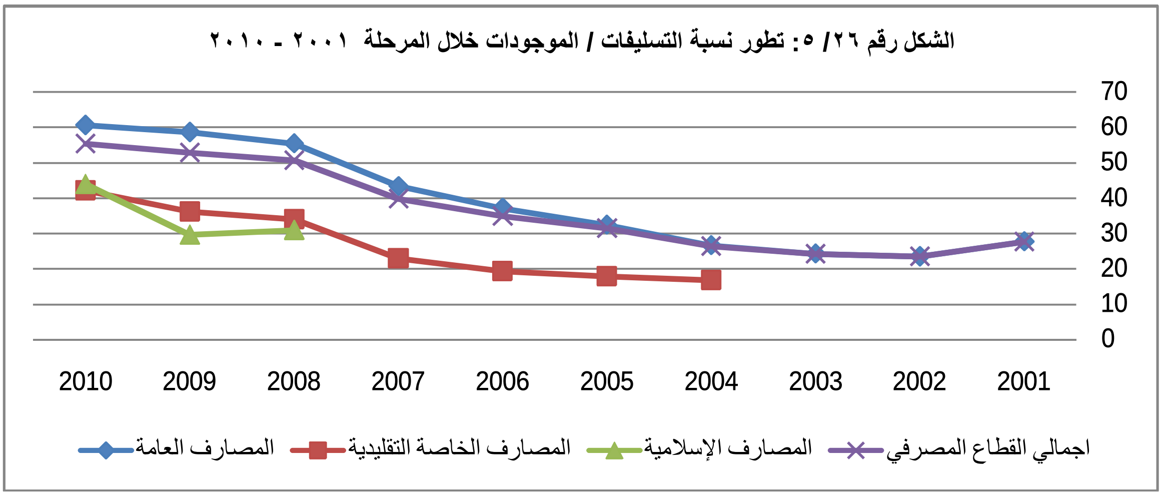
يوضح الشكل البياني رقم (٥/٢٥) تطور نسبة الودائع إلى المطاليب لدى إجمالي القطاع المصرفي (الذي يشتمل على المصارف العامة والخاصة تقليدية وإسلامية) خلال المرحلة (٢٠٠١ – ٢٠١٠).



نلاحظ من الشكل البياني رقم (٥/٢٥) السابق، الجداول (٥/٢، ٥/٣، ٥/٤، ٥/٥) مايأتي:

شهدت نسبة الودائع إلى إجمالي المطاليب لدى إجمالي القطاع المصرفي ارتفاعاً ملحوظاً خلال هذه المرحلة (٢٠٠١-٢٠١٠)، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ نحو ٥٦.٤٠%، إذ ارتفعت هذه النسبة لإجمالي القطاع المصرفي من ٤٨% عام ٢٠٠١ إلى ٦٤% عام ٢٠١٠، وقد ارتفعت هذه النسبة لدى المصارف العامة من ٤٨% عام ٢٠٠١ إلى ٥٦% عام ٢٠١٠، في حين ازدادت أيضاً نسبة الودائع إلى إجمالي المطاليب لدى المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية خلال مرحلة وجودها في السوق المصرفية السورية، إذ ارتفعت من ٧٦% عام ٢٠٠٤ إلى ٨١% عام ٢٠١٠ لدى المصارف الخاصة التقليدية، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ نحو ٧٨.٥٦%، كما ارتفعت هذه النسبة أيضاً من ٧٦% عام ٢٠٠٨ إلى ٨٠% عام ٢٠١٠ لدى المصارف الإسلامية، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ نحو ٧٨.٠٣%، ومن ثمَّ فإن نسبة الودائع إلى إجمالي المطاليب لدى القطاع المصرفي السوري خلال هذه المرحلة تعدُّ نسبة مرتفعة جداً إذا أخذناها من جانب الحساسية، ومن ثمَّ فإن ارتفاع أسعار الفوائد في السوق قد يؤثر تأثيراً كبيراً سلباً في أرباح المصارف.

ومن الناحية الأخرى يوضح الشكل البياني رقم (٥/٢٦) تطور نسبة التسليفات إلى الموجودات لدى إجمالي القطاع المصرفي (الذي يشتمل على المصارف العامة والخاصة تقليدية وإسلامية) خلال المرحلة (٢٠٠١ – ٢٠١٠).



نلاحظ من الشكل البياني رقم (٥/٢٦) السابق، الجداول (٥/٢، ٥/٣، ٥/٤، ٥/٥) مايأتي:

شهدت نسبة التسليفات إلى إجمالي الموجودات لدى إجمالي القطاع المصرفي ارتفاعاً ملحوظاً خلال هذه المرحلة (٢٠٠١-٢٠١٠) وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ نحو ٣٦.٦٨%، إذ ارتفعت هذه النسبة لإجمالي القطاع المصرفي من ٢٨% عام ٢٠٠١ إلى ٥٥% عام ٢٠١٠، وقد ارتفعت هذه النسبة لدى المصارف العامة من ٢٨% عام ٢٠٠١ إلى ٦١% عام ٢٠١٠، في حين ازدادت أيضاً نسبة التسليفات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية خلال مرحلة وجودها في السوق المصرفية السورية، إذ ارتفعت من ١٧% عام ٢٠٠٤ إلى ٤٢% عام ٢٠١٠ لدى المصارف الخاصة التقليدية، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ نحو ٢٧.٠٦%، كما ارتفعت هذه النسبة أيضاً من ٣١% عام ٢٠٠٨ إلى ٤٤% عام ٢٠١٠ لدى المصارف الإسلامية، وبمعدل نمو وسطي سنوي بلغ نحو ٣٤.٨٨%، ومن ثمَّ فإن هذا الارتفاع في نسبة التسليفات إلى إجمالي الموجودات لدى القطاع المصرفي السوري خلال هذه المرحلة يجعلها نسبة مؤثرة إذا أخذناها من جانب الحساسية، ومن ثمَّ فإن أي تغيير في أسعار الفائدة يمكن أن يكون له تأثير في أرباح المصارف العاملة في السوق السورية خلال هذه المرحلة من الدراسة أيضاً.

مما يظهر بشكل واضح التأثير القوي لحساسية الأرباح لدى القطاع المصرفي السوري نتيجة التغيرات التي طرأت على أسعار الفائدة خلال هذه المرحلة من الدراسة (كما سنرى لاحقاً بالتفصيل).

وأخيراً،،

نلاحظ من خلال نتائج تقييم أداء المصارف السورية باستخدام نظام CAMELS أن هناك العديد من نقاط الضعف في أداء هذه المصارف بشكل عام، وأداء المصارف العامة على وجه الخصوص التي قد يؤدي تفاقمها إلى تهديد سلامة أوضاع هذه المصارف التي تشكل حيزاً مهماً من القطاع المصرفي السوري.

إذ مايزال هناك قصور لدى المصارف السورية في تطبيق قرارات الرقابة المصرفية الصادرة عن مجلس النقد والتسليف والتعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي (بشكل خاص المصارف العامة)، ويمكننا ارجاع ذلك إلى عدم مراعاة السلطات الرقابية في بعض الأحيان خصوصية القطاع المصرفي في سورية هذا من جهة، فضلاً عن صعوبة فهم بعض هذه القرارات والتعليمات وتطبيقها من قبل المعنيين بالتطبيق من جهة أخرى.

مما يستوجب على السلطات الرقابية القيام بعملية المراجعة المستمرة لهذه القرارات والضوابط مع المعنيين بالتطبيق، وبما يضمن الفاعلية المستمرة لهذه القرارات والضوابط، مما يساعد في تقوية القطاع المصرفي وتحصينه في سورية ويزيد من قدراته التنافسية.

الفصل السادس: الرقابة المصرفية و السياسة النقدية في سورية
المبحث الأول: التحليل الوصفي لأثر الرقابة المصرفية في تحقيق أهداف السياسة النقدية في سورية
المطلب الأول : أثر الرقابة المصرفية في العرض النقدي
المطلب الثاني : أثر الرقابة المصرفية في سعر الصرف
المطلب الثالث : أثر الرقابة المصرفية في سعر الفائدة
المطلب الرابع : أثر الرقابة المصرفية في تطور الاحتياطي الإلزامي
المطلب الخامس : أثر الرقابة المصرفية في تطور الودائع المصرفية
المطلب السادس : أثر الرقابة المصرفية في تطور القروض والتسليفات المصرفية
المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر الرقابة المصرفية في تحقيق أهداف السياسة النقدية في سورية
المطلب الأول : أثر الرقابة المصرفية في العرض النقدي
المطلب الثاني : أثر الرقابة المصرفية في سعر الصرف
المطلب الثالث : أثر الرقابة المصرفية في سعر الفائدة
المطلب الرابع : أثر الرقابة المصرفية في تطور الاحتياطي الإلزامي
المطلب الخامس : أثر الرقابة المصرفية في تطور الودائع المصرفية
المطلب السادس : أثر الرقابة المصرفية في تطور القروض والتسليفات المصرفية

الفصل السادس

الرقابة المصرفية و السياسة النقدية في سورية

يتناول هذا الفصل دراسة أثر الرقابة المصرفية في تحقيق أهداف السياسة النقدية في سورية من خلال تقسيم مراحل الدراسة إلى مرحلتين زمنيتين رئيستين:

المرحلة الأولى (١٩٩١ – ٢٠٠٠):

وهي مرحلة عدم قيام مصرف سورية المركزي بأي نوع من أنواع الرقابة المصرفية أو الإشراف على الجهاز المصرفي في سورية.

المرحلة الثانية (٢٠٠١ – ٢٠١٠):

وهي مرحلة قيام مصرف سورية المركزي بانتهاج سياسة الرقابة المصرفية وتبنيها وفق أحدث المعايير المصرفية الدولية.

قُسِّمَ هذا الفصل إلى مبحثين سوف نعرض في المبحث الأول التحليل الوصفي لأثر الرقابة المصرفية في تحقيق أهداف السياسة النقدية في سورية، وفي المبحث الثاني سنتناول الدراسة الإحصائية واختبار فرضيات البحث لأثر الرقابة المصرفية في تحقيق أهداف السياسة النقدية في سورية.

المبحث الأول

التحليل الوصفي لأثر الرقابة المصرفية في تحقيق أهداف السياسة النقدية في سورية

سَتُدْرَسُ أثر الرقابة المصرفية في أهم متغيرات السياسة النقدية التي تم انتقاؤها والتي تؤثر في تحقيق أهداف السياسة النقدية في سورية والمتمثلة في (العرض النقدي، وسعر الصرف، وسعر الفائدة، وتطور الودائع والقروض، والاحتياطي الإلزامي).

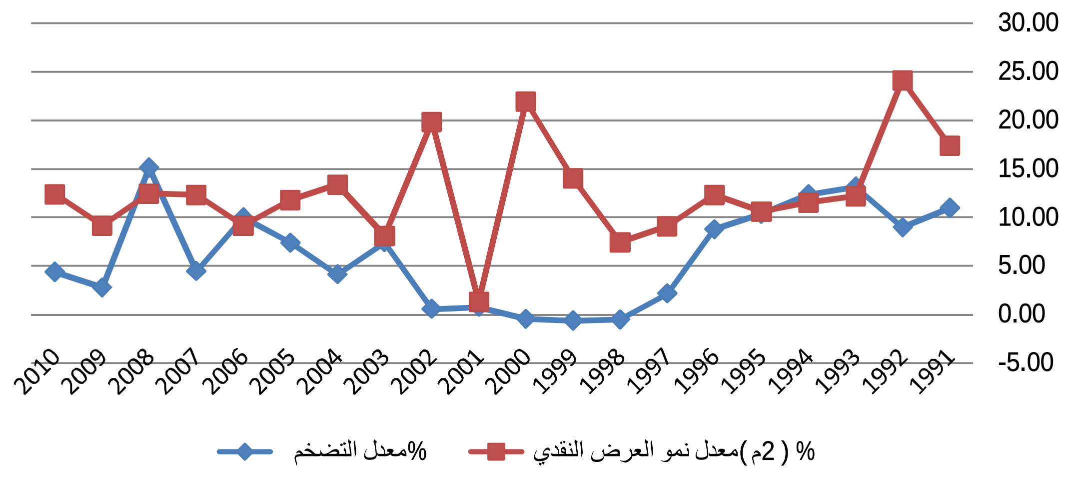
المطلب الأول

أثر الرقابة المصرفية في العرض النقدي

يعدُّ ضبط معدلات نمو العرض النقدي من الأدوات المهمة للسياسة النقدية للتحكم في معدلات التضخم واستقرار الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية، وسنحاول في هذا المطلب دراسة أثر الرقابة المصرفية في العرض النقدي في سورية خلال مرحلتي الدراسة.

يوضح الشكل البياني رقم (٦/١) تطور كل من معدلات نمو العرض النقدي م٢ ومعدلات التضخم في الاقتصاد السوري خلال المرحلة (١٩٩١ – ٢٠١٠).

الشكل رقم ١/ ٦: تطور معدلات نمو العرض النقدي م٢ ومعدلات التضخم (١٩٩١ - ٢٠١٠)



<u>**يلاحظ من الشكل البياني (٦/١) مايأتي:**</u>

<u>**أولاً: المرحلة الأولى (١٩٩١- ٢٠٠٠)**</u>

- شهدت معدلات نمو العرض النقدي م٢ ارتفاعاً ملحوظاً خلال هذه المرحلة، إذ ازداد معدل نمو العرض النقدي م٢ من ١٧.٤٣% عام ١٩٩١ إلى ٢١.٩٦% عام ٢٠٠٠، بمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ١٤.١%، ويمكننا تفسير ذلك نتيجة ازدياد حجم الإصدار النقدي الموجه لتمويل عجوزات الموازنة المستمرة التي كان يعاني منها الوضع المالي للدولة خلال هذه

المرحلة والذي كان حلاً سهلاً تلجأ إليه الحكومة بسبب عدم قدرة الإيرادات العامة للدولة بشكل عام والإيرادات الضريبية بشكل خاص[1] على تغطية حاجات الإنفاق العام اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ومشاريع البنية التحتية مستشفيات، مطارات، سدود....الخ، مما كان ينعكس سلباً في معظم الأحيان على المؤشرات الاقتصادية المختلفة، وذلك نتيجة عدم وجود استقلالية للسلطة النقدية عن الحكومة، فضلاً عن عدم وجود سياسة نقدية فعالة ذات أهداف واضحة.

- شهدت معدلات التضخم انخفاضاً ملحوظاً خلال هذه المرحلة، إذ انخفض معدل التضخم من ١١% عام ١٩٩٣ ليصل إلى معدلات نمو سالبة عام ٢٠٠٠ بلغ -٠.٤٢%، بمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ٦.٥%.

- كما نلاحظ من الشكل البياني (٦/١) بأن هناك علاقة واضحة بين معدلات التضخم ومعدلات نمو العرض النقدي M2 خلال السنوات (١٩٩٣-١٩٩٥)، إذ لجأت الحكومة بشكل كبير وقتها إلى زيادة الإصدار النقدي بعد انقطاع المساعدات العربية وتأزم الظروف الاقتصادية في سورية خلال تلك السنوات دون أن تكون هناك زيادة مقابلة لزيادات العرض النقدي في معدلات الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات مرتفعة جداً وصلت إلى أكثر من ١٣.٢% عام ١٩٩٣.

- ثم عاد الانفصال في العلاقة بين معدلات التضخم ومعدلات نمو العرض النقدي M2 بعد منتصف التسعينيات خلال السنوات (١٩٩٦-٢٠٠٠)، إذ كانت هناك حالة من الانكماش مع ارتفاع معدلات نمو العرض النقدي بشكل واضح حتى وصل إلى ٢٢% عام ٢٠٠٠، ويمكننا تفسير ذلك بسبب لجوء الدولة إلى تمويل العجز التمويني[2] من خلال الإصدار النقدي، وهي تبقى خارج الموازنة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإصدار النقدي على الرغم من حالة الركود التي كان يمر بها الاقتصاد السوري (كما أُشيرَ إلى ذلك سابقاً)[3].

مما يظهر بشكل واضح عدم وجود أي استراتيجية للسياسة النقدية لدى مصرف سورية المركزي خلال هذه المرحلة، مما أدى إلى عدم قدرتها على ضبط ارتفاعات الأسعار والتضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية على المدى الطويل، من خلال ضبط معدلات نمو الكتلة النقدية بوصفها إحدى أدوات السياسة النقدية بغية تحقيق أهدافها النهائية.

---

[1] - شهدت هذه المرحلة زيادة مرتفعة جداً في معدلات الضرائب التي وصلت إلى ٩٣% مما أدى إلى التهرب الضريبي بشكل كبير ومن ثمَّ انخفاض الإيرادات الضريبية.
[2] - تمويل مؤسسات الحبوب والأقطان والمحروقات من المصرف المركزي وهي تبقى خارج الموازنة.
[3] - انظر الفصل الثالث للأطروحة، أهداف وأدوات السياسة النقدية في سورية.

ثانياً: المرحلة الثانية (٢٠٠١ - ٢٠١٠)

- شهدت معدلات نمو العرض النقدي م٢ معدلات متفاوتة غير منتظمة خلال هذه المرحلة، إذ وصلت وسطياً خلال هذه المرحلة نحو ١١%، مما يظهر أن السلطات النقدية في سورية مازالت غير قادرة على التحكم بالعوامل المؤثرة في نمو العرض النقدي.

- شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً غير منتظم خلال هذه المرحلة بعيداً عن توجهات السياسة النقدية وأدواتها المتواضعة في ضبط معدلات التضخم.

- كما نلاحظ من الشكل البياني رقم (٦/١) عدم وجود علاقة واضحة بين معدلات نمو العرض النقدي م٢ ومعدلات التضخم خلال هذه المرحلة، فعلى الرغم من أن معدل نمو العرض النقدي M2 بلغ ٢٠% عام ٢٠٠٢ إلا أن معدل التضخم خلال العام نفسه بلغ ٠.٦% فقط، بينما بلغ معدل التضخم ١٥.٢% في العام ٢٠٠٨ في حين بلغ معدل نمو العرض النقدي نحو ١٢% في العام نفسه، وهذا يعني أن أسباب التضخم لاتكمن في العوامل النقدية خلال هذه المرحلة، وإنما في عوامل أخرى تتعلق بالسياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة من جهة وبالظروف الاقتصادية العامة التي مرت بها سورية من جهة أخرى، مما انعكس على معدلات التضخم بالزيادة أو النقصان خلال هذه المرحلة (كما أُشِيرَ إلى أسباب ذلك سابقاً)[1]، مما يظهر عدم قدرة السياسة النقدية على تحقيق أهدافها في ضبط الأسعار وتخفيض التضخم لأسباب عديدة من أهمها:

- سعت الدولة خلال هذه المرحلة من الدراسة للتحول من الاقتصاد الحقيقي إلى اقتصاد السوق، الأمر الذي زاد من حدة المضاربات وارتفاع أسعار السلع والخدمات بهدف زيادة الأرباح.
- تخفيض الدعم عن السلع الزراعية والغذائية، مما أدّى إلى انخفاض الإنتاج الحقيقي (الزراعي والصناعي) والاعتماد على الاستيراد.
- تحرير التجارة والسماح للتجار باستيراد السلع كلّها بغض النظر عن إنتاجها محلياً مما ادّى إلى انخفاض الإنتاج الوطني.
- تشجيع المضاربات العقارية من خلال السماح بالمضاربة في العقارات لغير السوريين، فضلاً عن تخفيض الضريبة على تجارة العقارات /القانون ٤١/.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية وزيادة مزاياها.
- مواسم زراعية رديئة.
- السماح للمصارف الخاصة بإدخال القطع الأجنبي وإخراجه دون قيود فخسرت في الأزمة العالمية.

[1] - انظر الفصل الثالث للأطروحة، أهداف وأدوات السياسة النقدية في سورية.

- تخفيف القيود على دخول وخروج القطع الأجنبي.

ومن ثمَّ، فإن هذه الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة أدّت إلى عدم قدرة مجلس النقد والتسليف على السيطرة على التضخم، أو على تحقيق سياسة نقدية فاعلة ومتكاملة يتم فرضها على الاقتصاد.

مما يظهر بشكل واضح بأن السلطة النقدية في سورية مازالت غير قادرة إلى حد كبير على التحكم بالسياسة النقدية من جهة وعلى ضبط ارتفاعات الأسعار ومستويات التضخم كهدف نهائي تسعى لتحقيقه من جهة آخرى.

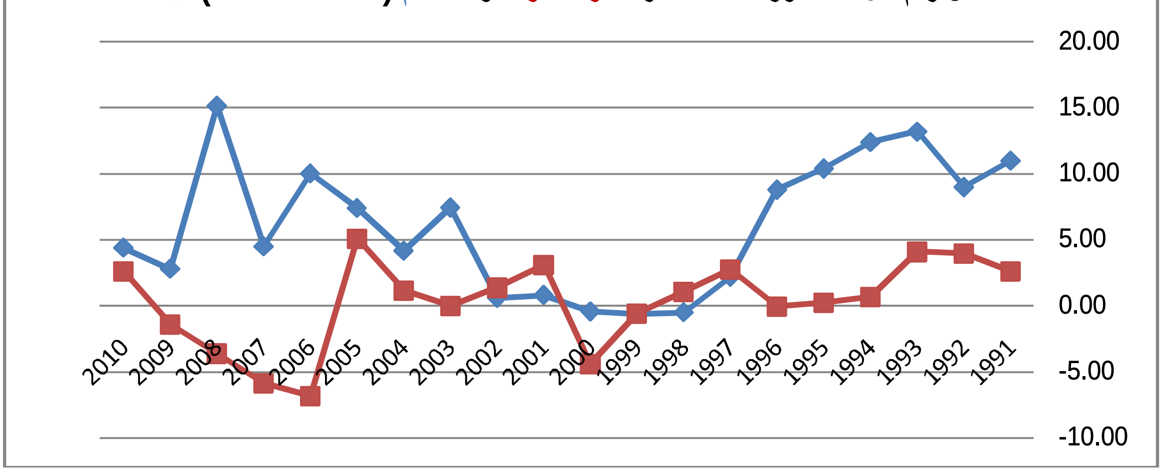
المطلب الثاني

أثر الرقابة المصرفية في سعر الصرف

يؤثر سعر الصرف في التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه، وهذا مايفسر العلاقة الوثيقة بين التضخم وسعر الصرف، فارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى تدهور سعر الصرف، في حين أن انخفاض سعر الصرف سيؤدي إلى ارتفاع تنافسية البلد وانخفاض معدل التضخم[1]، هذا من الناحية النظرية، لكن ما أثر الرقابة المصرفية في سياسة سعر الصرف في سورية كهدف وسيط للسياسة النقدية يمكنها من خلاله التأثير في ضبط معدلات التضخم في الاقتصاد السوري؟

يوضح الشكل البياني رقم (٦/٢) تطور كل من سعر الصرف الاسمي (ليرة سورية مقابل الدولار الأمريكي) ومعدلات التضخم في الاقتصاد السوري خلال المرحلة (١٩٩١ – ٢٠١٠).

الشكل رقم ٢/ ٦: تطور معدلات نمو سعر الصرف والتضخم (١٩٩١ - ٢٠١٠) %



<u>يلاحظ من الشكل البياني (٦/٢) مايأتي:</u>

<u>أولاً: المرحلة الأولى (١٩٩١- ٢٠٠٠)</u>

- شهد سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي ارتفاعاً ملحوظاً خلال هذه المرحلة، إذ ارتفع سعر الصرف من ٤٥.٨٦ ل/د عام ١٩٩١ إلى ٤٩.٣٧ ل/د عام ٢٠٠٠، ليبلغ بالمتوسط خلال هذه المرحلة ٤٩.٨ ل/د، ويمكننا تفسير هذا الانخفاض في قيمة الليرة السورية خلال هذه المرحلة نتيجة لجوء المستثمرين إلى المضاربات في القطاعات التي تدر أرباحاً سريعة، مستفيدين في ذلك من مبالغة الحكومة في اتباع سياسة تعدد أسعار الصرف بهدف الحفاظ على الاحتياطيات الوطنية من النقد الأجنبي، مما أدّى إلى ظهور خلل في الأسعار

---

[1] - موسى بوخاري، لحلو: سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دار حسن العصرية، بيروت، الطبعة الاولى، عام ٢٠١٠، ص٣٢٣.

الداخلية بين السلع حسب سعر الدولار الذي تسعر به، ومن ثمَّ قد ترتب على ذلك نتائج غير مرضية في الاقتصاد الوطني وظهور حالات الاختناق في السوق وإحداث خلل هيكلي في الاقتصاد السوري.

- بالمقابل فقد شهدت معدلات التضخم انخفاضاً ملحوظاً خلال هذه المرحلة، إذ انخفض معدل التضخم من ١٣,٢٠% عام ١٩٩٣ ليصل إلى معدلات نمو سالبة عام ٢٠٠٠ بلغ -٠.٤٢%، بمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ٦.٥% .

- نلاحظ أنه في حين اتجه سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي للارتفاع خلال هذه المرحلة، بالمقابل شهدت معدلات التضخم انخفاضاً حاداً خلال هذه المرحلة، وعلى ذلك كان من المفترض أن ارتفاع سعر الصرف يقابله ارتفاع في معدلات التضخم وليس انخفاضها، مما يؤكد عدم فاعلية استخدام سعر الصرف كأداة مهمة للسياسة النقدية خلال هذه المرحلة تمكن من الحفاظ على القدرة التنافسية للاقتصاد من جهة، وضبط معدلات التضخم عند حدود منخفضة ومستقرة من جهة أخرى، ومن ثمَّ عدم وجود علاقة واضحة بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الاقتصاد (كما سنبين ذلك لاحقاً عند دراسة العلاقة الإحصائية بين المتغيرين).

مما يظهر بشكل واضح عدم وجود أي استراتيجية للسياسة النقدية لدى مصرف سورية المركزي خلال هذه المرحلة، مما أدّى إلى عدم قدرتها على ضبط ارتفاعات الأسعار والتضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية على المدى الطويل، من خلال تحقيق الاستقرار في سعر الصرف بوصفه إحدى أدوات السياسة النقدية بغية تحقيق أهدافها النهائية.

ثانياً: المرحلة الثانية (٢٠٠١- ٢٠١٠)

- عرفت هذه المرحلة استقراراً نسبياً في سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، إذ إن تتبع تطور أسعار الصرف خلال هذه المرحلة يشير إلى حفاظ سعر الصرف على استقراره مع ارتفاع تدريجي في قيمة الليرة السورية منذ بداية عام ٢٠٠٦ مقابل الدولار الأمريكي، نلاحظ من الشكل البياني السابق (٦/٢) ارتفاعاً في قيمة الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي (إذ انخفض سعر صرف ل/د من ٥٠.٩٠ ل/د عام ٢٠٠١ ليصل إلى ٤٦.٩٠ ل/د عام ٢٠١٠، ليبلغ بالمتوسط ٤٩.٩ ل/د)، مع الإشارة إلى أنَّ الليرة السورية قد شهدت في الأعوام السابقة لعام ٢٠١٠ ارتفاعات متتالية في قيمتها مقابل الدولار الأمريكي بمعدل (٦.٨%، ٥.٩%، ٣.٦%، ١.٤%) خلال الأعوام (٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩) على

التوالي، ويمكننا تفسير الاستقرار في سعر الصرف خلال هذه المرحلة نتيجة الإجراءات[1] التي اتخذتها الحكومة السورية خلال هذه المرحلة والذي كان بعضها اضطرارياً رداً على ظروف طارئة، وبعضها الآخر كان يصب ضمن استراتيجية السياسة النقدية لمصرف سورية المركزي في استهداف سعر صرف الليرة السورية على المدى المتوسط في سبيل تحقيق الهدف النهائي الذي تتبناه السياسة النقدية في سورية على المدى الطويل بالعمل على استقرار الأسعار ومكافحة التضخم[2]، وقد تم التوصل إلى سعر صرف متوازن يسهم في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني على مستوى المبادلات السلعية والخدمية.

ويرى الباحث أن الانتقال إلى سياسة توحيد سعر الصرف يستلزم إلغاء نظام الرقابة على سعر الصرف تدريجياً، وذلك من خلال الانتقال إلى المرونة في التعامل في سوق القطع عن طريق اعتماد نظام التعويم على نطاق ضيق لتلافي المخاطر الناجمة عن التحرير المفاجئ لسوق الصرف، على أن يقابل هذا الإجراء تدخل مدروس وواعٍ لمصرف سورية المركزي في سوق القطع تمهيداً للوصول إلى التحرير الكامل لسوق الصرف، بما يمكن السوق السورية من تلبية احتياجاتها من القطع الأجنبي بعيداً عن تدخل السلطات النقدية.

- بالمقابل نلاحظ انخفاض معدل التضخم في سورية من ١٠.٠٣% عام ٢٠٠٦ ليصل إلى ٤.٤% عام ٢٠١٠.

- كما نلاحظ من الشكل البياني (٦/٢) بأن هناك توافقاً نسبياً ضعيفاً جداً في الاتجاه العام لكل من معدلات التضخم ومعدل نمو سعر الصرف خلال هذه المرحلة، مما يعكس العلاقة الضعيفة بينهما، وهو مايعكس عدم أهمية سعر الصرف في ضبط معدلات التضخم،(وسوف يتم التطرق إلى ضعف هذه العلاقة في الدراسة الإحصائية للمتغيرين).

مما يظهر عدم قدرة السلطات النقدية خلال هذه المرحلة على ضبط معدلات التضخم واستقرار الأسعار كهدف نهائي على المدى الطويل، على الرغم من قدرتها في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف كهدف وسيط للسياسة النقدية نتيجة تدخل مصرف سورية المركزي بالبيع أو الشراء، الأمر الذي يسهم في ضبط معدلات التضخم في الاقتصاد السوري، الأمر الذي لم تتمكن من تحقيقه بالشكل المرغوب فيه بسبب الأزمات والظروف الطارئة التي تعرضت لها سورية خلال هذه المرحلة، فضلاً عن إجراءات الحكومة الهادفة إلى تحرير سعر الصرف بالصدمة وليس تدريجياً.

---

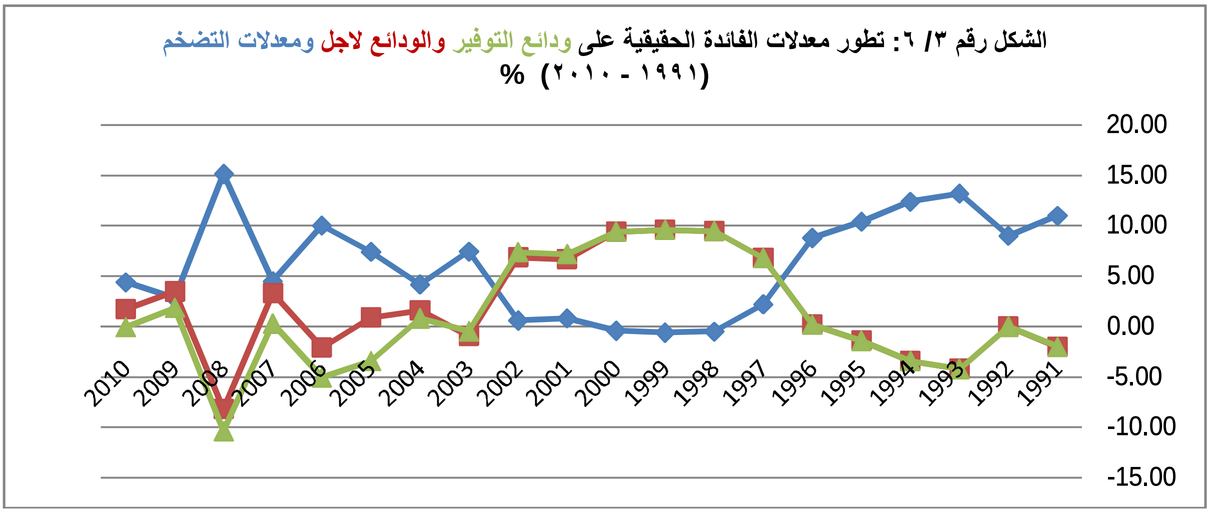
[1] - انظر الفصل الثالث للأطروحة، الاهداف الوسيطة للسياسة النقدية في سورية.
[2] - مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٣٤١ ، نيسان ٢٠٠٩ ، ص١٣.

المطلب الثالث

أثر الرقابة المصرفية في سعر الفائدة

يعدُّ سعر الفائدة إحدى الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية التي تساعدها في تحقيق أهدافها النهائية، لكن ما أثر الرقابة المصرفية في سياسة سعر الفائدة في سورية كأداة للسياسة النقدية يمكنها من خلاله التأثير في ضبط معدلات التضخم في الاقتصاد السوري؟

يوضح الشكل البياني رقم (٦/٣) تطور كل من معدلات الفائدة الحقيقية على (الودائع لأجل، وودائع التوفير) وتطور معدلات التضخم في الاقتصاد السوري خلال المرحلة (١٩٩١ – ٢٠١٠).



<u>يلاحظ من الشكل البياني (٦/٣) مايأتي:</u>

<u>أولاً: المرحلة الأولى (١٩٩١ - ٢٠٠٠)</u>

- من خلال تتبع تطور سعر الفائدة الحقيقي يتضح أنه كان سالباً خلال السنوات (١٩٩١-١٩٩٦)، إذ تراوح بين -٢% عام ١٩٩١ و -١.٤٠% عام ١٩٩٥، ويمكننا تفسير ذلك نتيجة ثبات معدلات الفائدة الاسمية دون تغيير فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم خلال السنوات (١٩٩١-١٩٩٦)، " علماً أن سعر الفائدة الطبيعي يتحدد غالباً بشكل يزيد على معدل التضخم بنسبة ٢-٣%، ويتفاوت ذلك حسب الحالة الاقتصادية لكل بلد "[١]، وقد نتج عن هذا الوضع انخفاض حجم الادخار في المصارف السورية وهروب رؤوس الأموال السورية إلى الخارج بحثاً عن فرص استثمارية ذات عوائد استثمارية مربحة وسريعة.

---

[١] - حوراني، اكرم: انعكاسات تحريك أسعار الفائدة، دمشق، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

- مع ثبات معدلات الفائدة الاسمية وانخفاض معدل التضخم خلال السنوات (١٩٩٧-٢٠٠٠) بدأت أسعار الفائدة الحقيقية بالارتفاع لتصبح ذات قيمة موجبة منذ عام ١٩٩٧، في الوقت الذي تراجعت فيه أسعار الفائدة العالمية، إذ كان معدل الفائدة على الدولار ١% في حين كان معدل الفائدة على الليرة السورية ٨%[١]، مما يؤكد عدم استخدام سعر الفائدة كأداة مهمة للسياسة النقدية في تحقيق أهدافها، بل استُعْمِلَ كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، وقد نجم عن ذلك ارتفاع في معدلات الادخار لدى المصارف السورية، وتدفق رؤوس الأموال في الوقت الذي انخفض فيه حجم الاستثمارات في تلك المرحلة نتيجة قلة الفرص الاستثمارية الملائمة وحالة الركود الاقتصادي التي كان يمر بها الاقتصاد السوري منذ عام ١٩٩٦ في ظل السياسة الانكماشية التي اتبعتها الحكومة، وسيطرة الآثار الانكماشية للازمة الآسيوية بعد عام ١٩٩٧.

مما يظهر بشكل واضح انفصال سياسة أسعار الفائدة لدى مصرف سورية المركزي عن التغيرات في معدلات التضخم خلال هذه المرحلة، وهذا مايبدو واضحاً من خلال القيم السالبة لأسعار الفائدة الحقيقية خلال السنوات (١٩٩١-١٩٩٦)، وهو مايعكس خللاً واضحاً في أداء السياسة النقدية في سورية خلال هذه المرحلة.

<u>ثانياً: المرحلة الثانية (٢٠٠١- ٢٠١٠)</u>

- نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (٦/٣) السابق تطور سعر الفائدة الحقيقي على الودائع لأجل إذ يتضح أنه كان سالباً خلال الأعوام (٢٠٠٣، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨) بلغ على التوالي (-٠.٩٥%، -٢.٠٨%، -٨.١٧%)، أمّا تطوّر سعر الفائدة الحقيقي على ودائع التوفير فيتضح أنه كان سالباً خلال الأعوام (٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠١٠) بلغ على التوالي (-٠.٤٥%، -٣.٤١%، -٥.٠٣%، -١٠.٣٦%، -٠.٠٥%)، ويمكننا تفسير ذلك نتيجة الارتفاعات غير المنتظمة في معدلات التضخم خلال هذه المرحلة والبعيدة كل البعد عن توجهات السياسة النقدية (لأسباب ذُكِرَتْ سابقاً)، على الرغم من القرارات [٢] التي اتخذتها السلطات النقدية في سورية خلال هذه المرحلة فيما يتعلق بتحريك سعر الفائدة بعد ثباتها نحو عقدين من الزمن.

- الأمر الذي يشير إلى وجود خلل واضح في أداء السياسة النقدية في سورية، وضعف في قدرتها على استخدام سعر الفائدة بوصفها إحدى أدوات السياسة النقدية في تحقيق أهداف

[١] - تحليل الاقتصاد السوري ٢٠٠٥، تقرير هيئة تخطيط الدولة ، تحليل السياسة النقدية.
[٢] - انظر الفصل الثالث للأطروحة، أدوات السياسة النقدية في سورية.

السياسة النقدية، بل كانت تلجأ إلى استعمال سعر الفائدة بوصفها أداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، وذلك من خلال سعيها إلى إعادة هيكلة الودائع لصالح الودائع طويلة الأجل بهدف زيادة القدرة التمويلية للقطاع المصرفي في سورية على المدى الطويل، علماً بأن هذه الإيداعات اصبحت تتكدس لدى المصارف دون توظيف نتيجة ضعف قنوات الاستثمار اللازمة لتوظيف هذه السيولة النقدية الفائضة لدى المصارف (كما أُشِيرَ إلى ذلك سابقاً)، على اعتبار بأن استراتيجية السياسة النقدية في إعادة هيكلة الودائع إنما تصب ضمن استراتيجية السياسة الاقتصادية العامة التي تهدف إلى خلق أدوات مالية استثمارية (كأذونات وسندات الخزينة) بالتعاون مع وزارة المالية ومصرف سورية المركزي، ومن ثمَّ توظيف القطاع المصرفي للسيولة الفائضة لديه في الاكتتاب على أذونات وسندات الخزينة التي ستطرحها الحكومة بوصفها إحدى الوسائل المهمة لسدّ عجوزات الموازنة أو تمويل العمليات الاستثمارية.

مما يظهر بشكل واضح بأن سياسة أسعار الفائدة لدى مصرف سورية المركزي منفصلة تماماً عن التغيرات في معدلات التضخم خلال هذه المرحلة، وهذا مايبدو واضحاً من خلال القيم السالبة لأسعار الفائدة الحقيقية، وهو مايعكس خللاً واضحاً في أداء السياسة النقدية في سورية خلال هذه المرحلة وعدم قدرتها على تحقيق أهدافها النهائية على المدى الطويل.

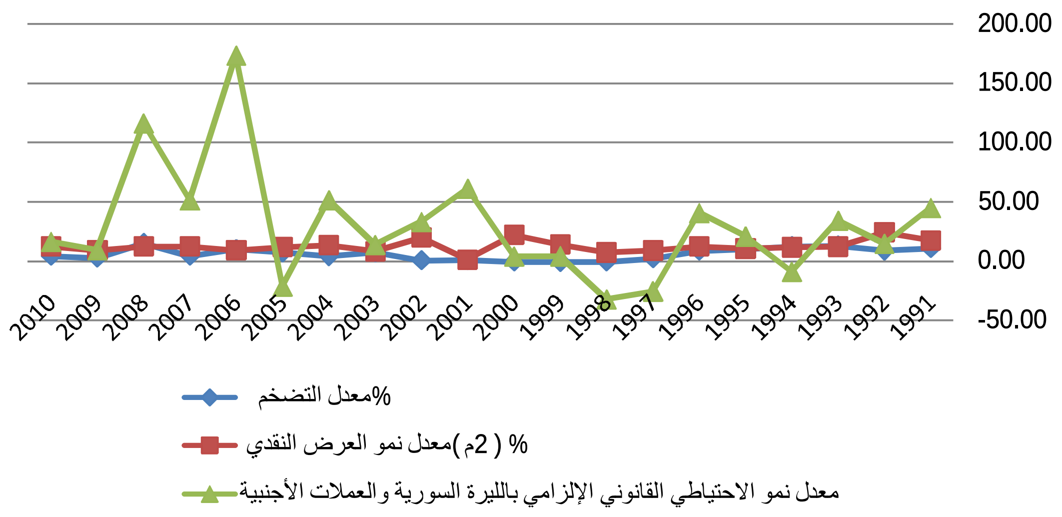
المطلب الرابع

أثر الرقابة المصرفية في تطور الاحتياطي الإلزامي / القانوني

يعدُّ الاحتياطي الإلزامي إحدى الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية التي تساعدها في تحقيق أهدافها النهائية، لكن ما أثر الرقابة المصرفية في سياسة الاحتياطي الإلزامي في سورية بوصفها أداة للسياسة النقدية يمكنها من خلاله التحكم وضبط العرض النقدي بهدف التأثير في ضبط معدلات التضخم في الاقتصاد السوري؟

يوضح الشكل البياني رقم (٦/٤) تطور كل من معدلات نمو الاحتياطي الإلزامي، وتطور معدلات نمو العرض النقدي م٢، وتطور معدلات التضخم في الاقتصاد السوري خلال المرحلة (١٩٩١ – ٢٠١٠).

الشكل رقم ٤ / ٦: تطور معدلات نمو الاحتياطي الإلزامي والعرض النقدي م٢ والتضخم (١٩٩١ - ٢٠١٠)



يلاحظ من الشكل البياني السابق (٦/٤) مايأتي:

أولاً: المرحلة الأولى (١٩٩١ -٢٠٠٠)

- من خلال تتبع تطور معدلات نمو الاحتياطي الإلزامي بالليرات السورية والعملات الأجنبية لدى مصرف سورية المركزي، يتضح بأنها شهدت انخفاضاً ملحوظاً خلال هذه المرحلة، حيث انخفض معدل نمو الاحتياطي الإلزامي من ٤٥% عام ١٩٩١ ليصل إلى معدلات نمو سالبة خلال عامي ١٩٩٧-١٩٩٨ بلغت (-٢٥%، -٣٢%) على التوالي، ثم يعود ليستقر عند معدل نمو ٤% خلال كل من عامي ١٩٩٩-٢٠٠٠، ليبلغ معدل نمو الاحتياطي الإلزامي بالمتوسط خلال هذه المرحلة نحو ١٠%، ويمكننا تفسير هذا التذبذب الكبير في معدلات نمو الاحتياطي الإلزامي خلال هذه المرحلة نتيجة ثبات نسب الاحتياطي الإلزامي لمدة طويلة من الزمن دون

أي تغيير[1]، ومن ثمَّ غياب الدور المهم الذي تقوم به نسب الاحتياطي القانوني في التحكم وضبط معدلات نمو العرض النقدي الذي شهد بالمقابل خلال هذه المرحلة ارتفاعاً ملحوظاً بلغ بالمتوسط ١٤.١%، ومن ثمَّ كان هناك انفصال في العلاقة بين معدلات نمو الاحتياطي الإلزامي ومعدلات نمو العرض النقدي خلال هذه المرحلة (انظر الشكل السابق رقم ٦/٤)، ومن ثمَّ لم تؤثر سياسة الاحتياطي الإلزامي خلال هذه المرحلة في ضبط معدلات نمو العرض النقدي ولاسيّما خلال السنوات ١٩٩٣-١٩٩٥، إذ كانت العوامل النقدية هي السبب الأساسي في ارتفاع معدلات التضخم (كما ذكرنا سابقاً عند دراسة أثر الرقابة المصرفية في العرض النقدي).

- بالمقابل فقد شهدت معدلات التضخم انخفاضاً ملحوظاً خلال هذه المرحلة، إذ انخفض معدل التضخم من ١٣,٢٠% عام ١٩٩٣ ليصل إلى معدلات نمو سالبة عام ٢٠٠٠ بلغ -٠.٤٢%، بمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ٦.٥%.

- كما نلاحظ من الشكل البياني (٦/٤) السابق بأن هناك انفصالاً واضحاً في العلاقة بين معدلات التضخم ومعدلات نمو الاحتياطي الإلزامي خلال هذه المرحلة، إذ نلاحظ أن هناك ارتفاعاً واضحاً في معدلات نمو العرض النقدي خلال هذه المرحلة، في حين لم يقابلها زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة حالة الركود الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد السوري في نهاية التسعينيات، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات مرتفعة جداً خلال هذه المرحلة، ومن ثمَّ لم تؤثر سياسة الاحتياطي الإلزامي خلال هذه المرحلة في ضبط معدلات نمو العرض النقدي.

مما يظهر بشكل واضح عدم وجود أي استراتيجية للسياسة النقدية لدى مصرف سورية المركزي خلال هذه المرحلة، مما أدّى إلى عدم قدرة السلطات النقدية على استخدام سياسة الاحتياطي الإلزامي في ضبط معدلات نمو العرض النقدي بغية الحد من ارتفاعات معدلات التضخم التي شهدتها هذه المرحلة.

[1] - انظر الفصل الثالث للأطروحة، أدوات السياسة النقدية في سورية.

ثانياً: المرحلة الثانية (٢٠٠١ - ٢٠١٠)

- من خلال تتبع تطور معدلات نمو الاحتياطي الإلزامي بالليرات السورية والعملات الأجنبية لدى مصرف سورية المركزي، يتضح بأنها شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال هذه المرحلة بلغ بالمتوسط نحو ٥٠% بما يعادل خمسة أضعاف معدل النمو الوسطي للاحتياطي الإلزامي خلال المرحلة الأولى، إذ ارتفع معدل نمو الاحتياطي الإلزامي من ٥١% عام ٢٠٠٤ ليصل إلى ١٧٣%-١١٦% خلال عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٨ على التوالي، ويمكننا تفسير ذلك نتيجة القرارات التي اتخذتها السلطات النقدية في سورية خلال هذه المرحلة [**القرار رقم ٧٢ / م ن / ب٤ تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٢**][1]، فضلاً عن [**القرار رقم ٣٨٩ / م ن / ب٤ تاريخ ٢٠٠٨/٥/٥**][2]، مما يعكس إلى حد كبير نجاح هذه القرارات المتخذة من قبل السلطات النقدية في رفع معدلات نمو الاحتياطي الإلزامي، ولكن بالمقابل نلاحظ عدم قدرة السلطات النقدية ضبط معدلات نمو العرض النقدي من خلال استخدام سياسة الاحتياطي الإلزامي، حيث كانت العلاقة منفصلة تماماً بين معدلات نمو الاحتياطي القانوني ومعدلات نمو العرض النقدي خلال السنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٨) كما هو موضح من الشكل البياني رقم (٦/٤) السابق على الرغم من القرارات السابقة المتخذة من قبل السلطات النقدية، وبالتالي لم تؤثر سياسة الاحتياطي الإلزامي خلال المرحلة (٢٠٠٤-٢٠٠٨) في ضبط معدلات نمو العرض النقدي، مما يؤكد عدم فعالية استخدام هذه الأداة في ضبط معدلات نمو العرض النقدي خلال هذه المرحلة.

- ثم عاد معدل نمو الاحتياطي الإلزامي لينخفض انخفاضاً كبيراً جداً خلال عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠ ليبلغ (٩%، ١٦%) على التوالي، ويمكننا تفسير ذلك نتيجة القرارات التي اتخذتها السلطات النقدية في سورية خلال هذين العامين [**القرار رقم ٥٠٢ / م ن / ب٤ تاريخ ٢٠٠٩/٥/١٠**] و [**القرار رقم ٦٦٦ / م ن / ب٤ تاريخ ٢٠١٠/٥/٢٧**][3]، مما يعكس إلى حد كبير نجاح هذه القرارات في تخفيض معدلات نمو الاحتياطي الإلزامي، ولكن بالمقابل نلاحظ أيضاً تمكن السلطات النقدية من ضبط معدلات نمو العرض النقدي إلى حد ما من خلال استخدامها لسياسة الاحتياطي الإلزامي، إذ كان هناك علاقة واضحة تماماً بين معدلات نمو الاحتياطي الإلزامي ومعدلات نمو العرض النقدي خلال عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠، كما هو واضح من الشكل (٦/٤) السابق، ومن ثمَّ تمكن السلطات النقدية من ضبط معدلات نمو العرض النقدي من خلال استخدام سياسة الاحتياطي الإلزامي خلال عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠ المذكورين.

[1] - الذي قضى بإلزام المصارف العاملة في سورية جميعها بتكوين احتياطي إلزامي نقدي لدى مصرف سورية المركزي نسبته ٥% على أنواع الودائع جميعها (باستثناء ودائع الادخار السكني).
[2] - الذي قضى برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي من ٥% الى ١٠%.
[3] - كلا القرارين قضيا بتخفيض متطلبات الاحتياطي الالزامي وفق شرائح تحدد بالاستناد إلى التمويل الممنوح للمشاريع الاستثمارية.

- بالمقابل فقد شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً ملحوظاً خلال هذه المرحلة لتصل إلى ١٠.٣%، ١٥.١٥% عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٨ على التوالي، ثم عادت للانخفاض مجدداً خلال عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠ أيضاً لتصل إلى ٢.٨%، ٤.٤% على التوالي.

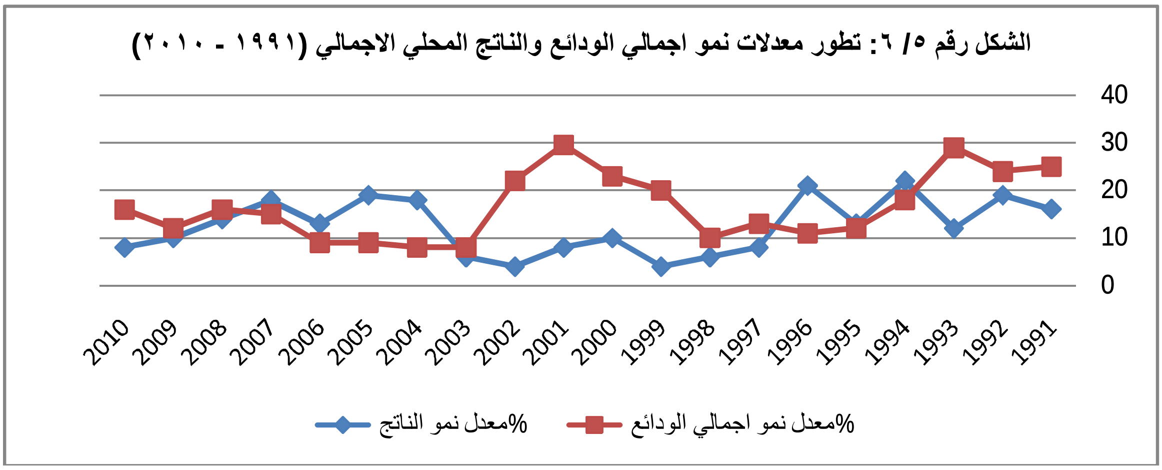
- كما نلاحظ من الشكل البياني رقم (٦/٤) السابق أن هناك انفصالاً واضحاً في العلاقة بين معدلات التضخم ومعدلات نمو الاحتياطي الإلزامي خلال السنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، إذ نلاحظ أنه مع ارتفاع معدلات نمو الاحتياطي الإلزامي خلال العامين ٢٠٠٦-٢٠٠٨ كما ذكرنا سابقاً، كان هناك ارتفاع بالمقابل في معدلات التضخم خلال العامين نفسهما ٢٠٠٦-٢٠٠٨، ومن ثمَّ لم تؤثر سياسة الاحتياطي الإلزامي المتبعة في هذه المرحلة في ضبط معدلات التضخم المرتفعة.

- كما نلاحظ من الشكل البياني رقم (٦/٤) السابق أن هناك انفصالاً واضحاً في العلاقة بين معدلات التضخم ومعدلات نمو الاحتياطي الإلزامي خلال عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠، إذ نلاحظ أنّه مع انخفاض معدلات التضخم بالتوازي مع انخفاض معدلات نمو الاحتياطي الإلزامي إلا أن هذا الانخفاض في معدلات التضخم كان ناجماً عن عوامل تتعلق بالسياسة الاقتصادية للدولة، ولم يكن ناجماً عن العوامل النقدية (كما أوضحنا سابقاً).

مما يظهر بشكل واضح عدم قدرة السلطات النقدية في سورية باستخدام سياسة الاحتياطي الإلزامي في ضبط معدلات التضخم خلال هذه المرحلة.

المطلب الخامس
أثر الرقابة المصرفية في تطور الودائع المصرفية

يوضح الشكل البياني رقم (٦/٥) تطور كل من معدلات نمو إجمالي الودائع، وتطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوري خلال المرحلة (١٩٩١ – ٢٠١٠).



<u>يلاحظ من الشكل البياني (٦/٥) مايأتي:</u>

<u>أولاً: المرحلة الأولى (١٩٩١ -٢٠٠٠)</u>

- شهدت معدلات نمو إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي ارتفاعاً ملحوظاً خلال هذه المرحلة ليبلغ بالمتوسط نحو ١٩%، إذ نلاحظ من الشكل البياني (٦/٥) السابق أن تطور إجمالي الودائع قد مر بمرحلتين مختلفتين، فقد شهدت إجمالي الودائع نمواً ملحوظاً خلال المرحلة مابين عامي ١٩٩١ – ١٩٩٣، ويعود ذلك إلى تدفق المدخرات الوطنية والأجنبية بعد صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١، إذ بلغ معدل النمو الوسطي السنوي للودائع خلال المرحلة ١٩٩١ – ١٩٩٣ نحو ٢٦%.

أمّا في المرحلة الثانية التي امتدت من عام ١٩٩٤ – ٢٠٠٠ فنلاحظ أن معدل النمو السنوي للودائع قد تراجع من ١٨% في عام ١٩٩٤ إلى ١٠% في عام ١٩٩٨ ليبلغ معدل النمو الوسطي السنوي لإجمالي الودائع خلال السنوات ١٩٩٤ – ١٩٩٨ نحو ١٣% فقط، ويعود ذلك إلى انخفاض معدلات نمو الاستثمار، وارتفاع معدلات التضخم خلال هذه المرحلة.

ثم يعود معدل نمو إجمالي الودائع للارتفاع في عامي ١٩٩٩ – ٢٠٠٠ ليبلغ معدل نمو الودائع على التوالي ٢٠% - ٢٣%، ويعود ذلك إلى انخفاض معدلات التضخم من جهة وإعفاء

الودائع المصرفية من ضريبة التركات من جهة أخرى، فضلاً عن انخفاض معدل الربحية الوطنية إلى ٧% أي أقل من معدل الفائدة الذي كان يصل إلى ٨%.

- بالمقابل فقد تطورت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل متذبذب خلال هذه المرحلة تراوح بين ١٦% عام ١٩٩١ وبين ١٠% عام ٢٠٠٠، بمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ١٣%.

- كما نلاحظ من الشكل البياني السابق (٦/٥) عدم وجود علاقة واضحة بين معدلات نمو إجمالي الودائع ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المرحلة، **وذلك نتيجة عجز القطاع المصرفي خلال هذه المرحلة عن استقطاب الودائع وإعادة توظيفها بالشكل الأمثل**[١]، مما أدّى إلى انخفاض حجم السيولة لدى القطاع المصرفي ومن ثمَّ اعتماد هذه المصارف اعتماداً كبيراً على **الاقتراض من المصرف المركزي** في سدّ النقص الكبير في حجم السيولة لديها الذي وصل بالمتوسط إلى نحو ٣٠% من إجمالي الموارد المصرفية خلال المرحلة ١٩٩١ – ٢٠٠٠ (انظر الجدول رقم ٦/١).

ثانياً: المرحلة الثانية (٢٠٠١ - ٢٠١٠)

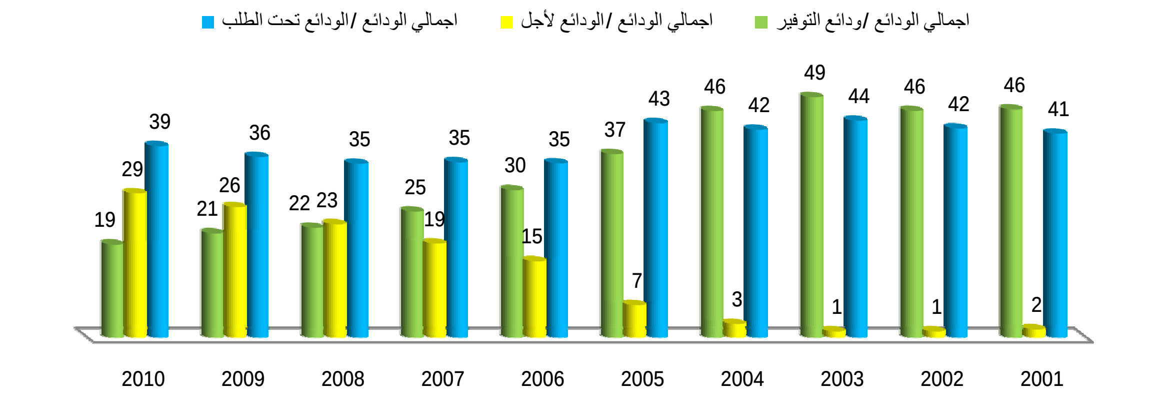
- شهدت معدلات نمو إجمالي الودائع انخفاضاً ملحوظاً خلال هذه المرحلة مقارنة بالمرحلة الأولى ليبلغ بالمتوسط نحو ١٤%، إذ انخفض معدل نمو إجمالي الودائع من ٣٠% عام ٢٠٠١ ليصل إلى ٨% عام ٢٠٠٣، ويمكن تفسير ذلك بنتيجة القرارات التي اتخذتها السلطات النقدية في سورية[٢] القاضية بتخفيض معدلات الفوائد الدائنة على الودائع، فضلاً عن القرارات التي اتجهت نحو إعادة هيكلة الودائع لصالح الودائع طويلة الأجل.

- بالمقابل فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٨% عام ٢٠٠١ ليصل إلى ٤%-٦% عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ على التوالي، مما يؤكد بأنه مع نجاح قرارات السلطات النقدية في سورية بتخفيض أسعار الفوائد الدائنة على الودائع لدى القطاع المصرفي لكنها لم تستطع تحقيق الغاية من هذه التخفيضات بأن ينعكس ذلك في انخفاض تكلفة الاقتراض لدى القطاع المصرفي السوري، بهدف زيادة حجم القروض والتسليفات الموجهة للقطاعات التنموية التي تسهم في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني، ومن ثمَّ رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

[١] - كانت معظم الودائع توظف في لبنان حيث قدرت من قبل بنك التسويات الدولية ودائع السوريين في لبنان بنحو ١٠ مليارات دولار آنذاك.
[٢] - انظر الفصل الثالث للأطروحة، أدوات السياسة النقدية في سورية.

- كما نلاحظ من الشكل البياني (٦/٥) أن هناك انخفاضاً واضحاً في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (٢٠٠٥-٢٠١٠)، فقد انخفض من ١٩% عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ٨% عام ٢٠١٠، مما يؤكد بأنّه مع نجاح قرارات السلطات النقدية التي اتجهت نحو إعادة هيكلة الودائع لصالح الودائع طويلة الأجل، وذلك على المدى القصير لكن لم تتمكن السلطات النقدية في سورية من تحقيق غاياتها الاستراتيجية من هذه القرارات على المدى الطويل، إذ يلاحظ من الشكل البياني رقم (٦/٦) التالي مايأتي:

الشكل رقم ٦/ ٦: تطور نسبة الودائع لاجل وودائع التوفير والودائع تحت الطلب الى اجمالي الودائع خلال المرحلة ٢٠٠١ - ٢٠١٠

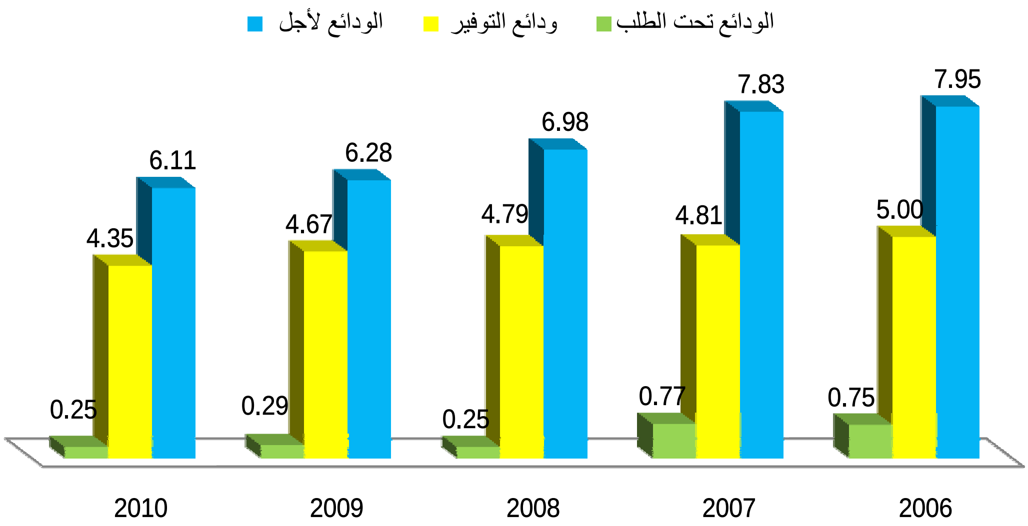


- انخفاض نسبة الودائع تحت الطلب لدى القطاع المصرفي إلى إجمالي الودائع من ٤٣% عام ٢٠٠٥ إلى ٣٩% عام ٢٠١٠.
- انخفاض نسبة ودائع التوفير لدى القطاع المصرفي إلى إجمالي الودائع من ٣٧% عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ١٩% عام ٢٠١٠.
- في حين ارتفعت نسبة الودائع لأجل إلى إجمالي الودائع من ٧% عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ٢٩% عام ٢٠١٠، وهذا تطور مهم وملحوظ لحجم الودائع لأجل إلى إجمالي الودائع المصرفية، مما يعكس نجاح القرارات التي اتخذتها السلطة النقدية في سبيل زيادة حصة الودائع لأجل إلى إجمالي الودائع، وتخفيض نسبة الودائع تحت الطلب وودائع التوفير إلى إجمالي الودائع.

كما يظهر الشكل البياني التالي رقم (٦/٧) معدلات الفائدة التي تطبقها المصارف على الإيداعات لديها، ويلاحظ من الشكل البياني أن وسطي معدل الفائدة على الودائع لأجل كان أعلى من معدل الفائدة على ودائع التوفير، كما يلاحظ أيضاً اتجاه معدلات الفائدة نحو الانخفاض، إذ انخفض معدل الفائدة بالمتوسط على الودائع لأجل من ٧.٩٥% عام ٢٠٠٦ إلى ٦.٩٨% عام ٢٠٠٨، كما يلاحظ انخفاض

في أسعار الفائدة المدفوعة على الودائع لأجل انخفاضاً كبيراً خصوصاً بعد صدور القرار رقم ٤٦٢ تاريخ ٣١ / ١ / ٢٠٠٩، الذي قضى بتخفيض معدلات الفوائد على الودائع لأجل بمقدار نقطة مئوية واحدة، إذْ وصل معدل الفائدة إلى ٦.٢٨% عام ٢٠٠٩ مقارنة بنسبة ٧.٩٥% عام ٢٠٠٦، ثم تعزز هذا الاتجاه بشكل كبير أيضاً بعد صدور القرار رقم ٦٩٨ تاريخ ٢٤ / ٨ / ٢٠١٠ الذي قضى أيضاً بتخفيض معدلات الفوائد على الودائع لأجل بمقدار نصف نقطة مئوية، ليصل معدل الفائدة على الودائع لأجل بالمتوسط إلى ٦.١١% عام ٢٠١٠.

الشكل رقم ٧/ ٦: تطور معدلات الفائدة الدائنة خلال المرحلة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠



مما يظهر أيضاً مدى نجاح القرارات التي اتخذتها السلطات النقدية خلال هذه المرحلة بإعادة هيكلة الودائع لصالح الودائع الطويلة الأجل.

علماً بأنه من المفترض أن ينعكس الانخفاض في أسعار الفوائد على الإيداعات إيجابياً على أسعار الفوائد على القروض (تكلفة الاقتراض) التي من المفترض أن تتجه المصارف نحو تخفيضها لزيادة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة، ولكن الملاحظ أن هناك تراجعاً بمقدار النصف تقريباً في معدل نمو التسليفات المصرفية خلال عام ٢٠١٠ إذ بلغ ١٧%، وذلك مقارنة بمعدل نمو بلغ ٣٧% عام ٢٠٠٨، مما يظهر خللاً واضحاً في أداء السياسة النقدية في سورية.

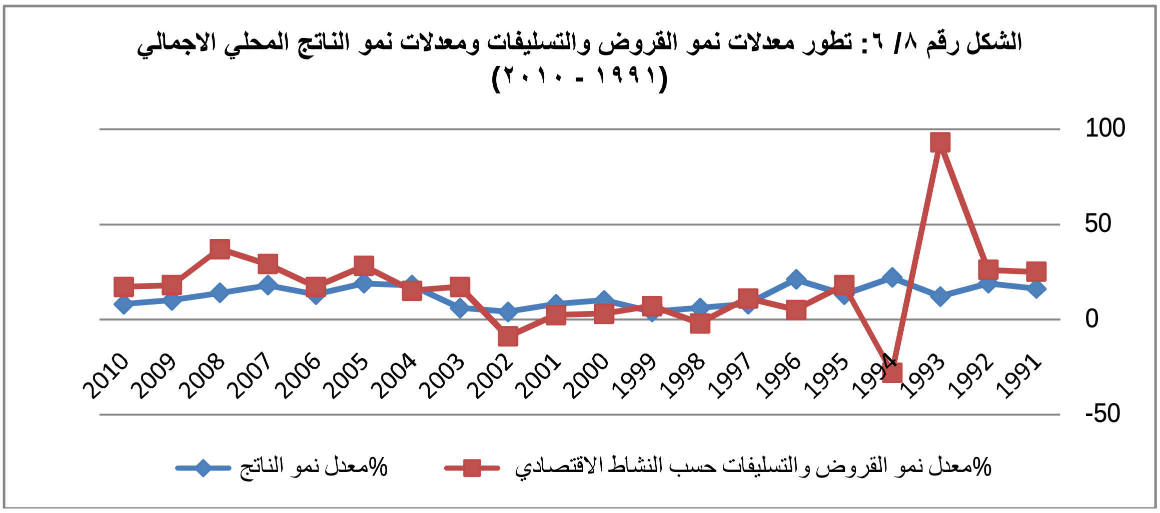
- كما نلاحظ من الشكل البياني السابق (٦/٥) عدم وجود علاقة واضحة بين معدلات نمو إجمالي الودائع ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المرحلة (٢٠٠١-٢٠١٠)، وذلك نتيجة ضعف استراتيجية جذب الودائع لدى المصارف السورية بسبب سوء التوزع الجغرافي للفروع والمكاتب المصرفية المنتشرة في القطر، أو عدم التنوع في المنتجات

والخدمات التي تقدمها هذه المصارف، علماً أنّ هناك تراجعاً في نسبة استلاف القطاع المصرفي من مصرف سورية المركزي لتشكل بالمتوسط ١٧% من إجمالي الموارد المصرفية خلال المرحلة ٢٠٠١ – ٢٠١٠ مقارنة مع ٣٠% خلال المرحلة السابقة ١٩٩١ – ٢٠٠٠، في حين نلاحظ ازدياداً في نسبة الودائع من إجمالي الموارد المصرفية خلال المرحلة ٢٠٠١ – ٢٠١٠ لتشكل بالمتوسط ٧٣% مقارنة مع ٥٥% فقط خلال المرحلة السابقة ١٩٩١ – ٢٠٠٠ (انظر الجدول رقم ٦/٢)، الأمر الذي أدّى إلى ازدياد فائض السيولة لدى القطاع المصرفي خلال المرحلة ٢٠٠١ – ٢٠١٠ ومن ثمَّ فالمشكلة ليست مشكلة جذب إيداعات، بل المشكلة في قدرة القطاع المصرفي على توظيف هذه السيولة الفائضة لديه.

المطلب السادس

أثر الرقابة المصرفية في تطور القروض والتسليفات المصرفية

يوضح الشكل البياني رقم (٦/٨) تطور كل من معدلات نمو القروض والتسليفات حسب النشاط الاقتصادي، وتطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوري خلال المرحلة (١٩٩١ – ٢٠١٠).



<u>يلاحظ من الشكل البياني (٦/٨) مايأتي:</u>

<u>أولاً: المرحلة الأولى (١٩٩١ - ٢٠٠٠)</u>

- شهدت معدلات نمو القروض والتسليفات حسب النشاط الاقتصادي انخفاضاً ملحوظاً خلال هذه المرحلة، إذ انخفض معدل نمو القروض والتسليفات من ٢٥% عام ١٩٩١ ليصل إلى ٣% عام ٢٠٠٠، بمعدل نمو وسطي سنوي بلغ نحو ١٦% خلال هذه المرحلة.
- بالمقابل فقد تطورت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل متذبذب خلال هذه المرحلة تراوح بين ١٦% عام ١٩٩١ وبين ١٠% عام ٢٠٠٠، بمعدل نمو وسطي سنوي بلغ ١٣%.
- كما نلاحظ من الشكل البياني السابق (٦/٨) عدم وجود علاقة واضحة بين معدلات نمو القروض والتسليفات ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المرحلة، إذ حصل القطاع التجاري على أعلى نسبة من القروض والتسليفات الممنوحة من قبل القطاع المصرفي

على حساب القطاعات الاقتصادية المنتجة الأخرى كالزراعة والصناعة[١] التي تساعد في خلق قيم مضافة في الاقتصاد الوطني تساعد في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

هذا مايظهر خللاً واضحاً في بنية القروض المصرفية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية خلال هذه المرحلة، مما انعكس سلباً على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهو مايعكس ضعف القطاع المصرفي خلال هذه المرحلة لأنّ المستثمرين والتجار كانوا يحصلون على القروض من المصارف اللبنانية لتمويل نشاطاتهم الصناعية والتجارية، ومن ثمَّ عدم قيام القطاع المصرفي السوري بدوره المهم بوصفه إحدى قنوات نقل أثر السياسة النقدية (التي كانت غائبة تماماً خلال هذه المرحلة) في المتغيرات الاقتصادية الكلية.

ثانياً: المرحلة الثانية (٢٠٠١- ٢٠١٠)

- شهدت معدلات نمو القروض والتسليفات حسب النشاط الاقتصادي ارتفاعاً ملحوظاً خلال هذه المرحلة، بمعدل نمو وسطي سنوي بلغ نحو ١٦%، إذ ارتفع معدل نمو القروض والتسليفات من ٢% عام ٢٠٠١ ليصل إلى ٢٨% عام ٢٠٠٥، ويمكن تفسير ذلك بنتيجة القرار [**رقم ٤ / م ن / تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٨**][٢]، مما يعكس إلى حد كبير نجاح القرار الذي اتخذته السلطة النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على الإقراض، ولكن بالمقابل نلاحظ ازدياداً في معدلات التضخم بشكل كبير جداً من ٠.٨% عام ٢٠٠١ ليصل إلى نحو ٧.٥% في نهاية عام ٢٠٠٣ (انظر الجدول رقم ٤/١٠)، على اعتبار أن هذا التخفيض في أسعار الفوائد المدينة أسهم في ازدياد حجم القروض التي توجه جزء كبير منها نحو المضاربات العقارية أو القطع الأجنبي، مما يسهم في اهتزاز سعر صرف الليرة السورية وزيادة معدلات التضخم[٣]، مما يدلُّ دلالة واضحة على انفصال سياسة أسعار الفائدة المدينة عن التغيرات في معدلات التضخم وسعر الصرف، وهو مايعكس خللاً واضحاً في أداء السياسة النقدية.

- كما شهدت المرحلة (٢٠٠٦-٢٠٠٨) ارتفاعاً ملحوظاً في معدل نمو القروض والتسليفات، إذ ارتفع من ١٧% عام ٢٠٠٦ ليصل إلى ٣٧% عام ٢٠٠٨، ويمكن تفسير ذلك بنتيجة القرار [**رقم ٢١٦ / م ن / ب٤ تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٦**][٤]، ويهدف هذا القرار إلى تحفيز النشاط الاقتصادي، وزيادة حجم التسليفات المصرفية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المنتجة ولاسيّما الزراعة والصناعة، فضلاً عن رفع مستوى المنافسة المصرفية.

---

[١] - انظر الفصل الرابع للأطروحة، تطور أداء المصارف السورية.
[٢] - قضى بتخفيض معدلات الفائدة المدينة لدى المصارف جميعها بمقدار ١.٥%عن مستوياتها السائدة.
[٣] - حبيب، مطانيوس: خفض معدل الفائدة – رفع معدل الفائدة، التقرير الأسبوعي ٢٠٦، المركز الاقتصادي السوري، دمشق، عام ٢٠٠٤.
[٤] - قضى بتحرير أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها المصارف بشكل كامل.

- بالمقابل فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط خلال هذه المرحلة ليبلغ نحو ١٢% مقارنة مع ١٣% خلال المرحلة الأولى (١٩٩١-٢٠٠٠).

- نلاحظ من الشكل البياني السابق (٦/٨) الارتفاع الكبير في معدل نمو القروض والتسليفات من ١٧% عام ٢٠٠٦ ليصل إلى ٣٧% عام ٢٠٠٨، نلاحظ مايأتي(انظر الجدول رقم ٤/١٠):

§ انخفاض حجم التسليفات الممنوحة للقطاع الزراعي من ١٧% عام ٢٠٠٦ لتصل إلى ١١% عام ٢٠٠٨ من إجمالي التسليفات الممنوحة.

§ انخفاض حجم التسليفات الممنوحة للقطاع الصناعي من ٨% عام ٢٠٠٦ لتصل إلى ٥% عام ٢٠٠٨ من إجمالي التسليفات الممنوحة.

§ انخفاض حجم التسليفات الممنوحة للإنشاءات العقارية من ١٤% عام ٢٠٠٦ لتصل إلى ١٣% عام ٢٠٠٨ من إجمالي التسليفات الممنوحة.

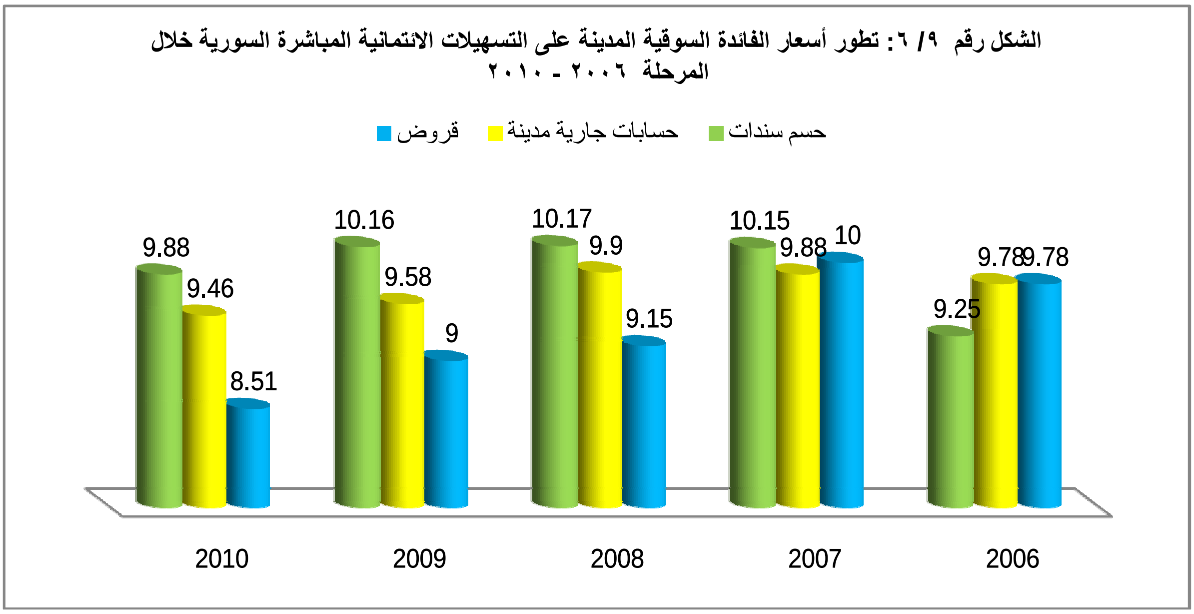
§ في حين نلاحظ بأن هناك ارتفاع كبير في حجم التسليفات الممنوحة لأغراض التجارة من ٤٤% عام ٢٠٠٦ لتصل إلى ٥٦% عام ٢٠٠٨ من إجمالي التسليفات الممنوحة.

ومن ثمَّ نلاحظ مما سبق أن القرار الذي اتخذته السلطات النقدية أمكنها من تحقيق غاياتها على المدى القصير، إذ استطاع أن يسهم في زيادة معدلات نمو القروض والتسليفات المصرفية الممنوحة لقطاعات الاقتصاد الوطني، ولكن لم تتمكن السلطات النقدية في سورية من تحقيق غاياتها على المدى الطويل، إذْ لم يستطع القرار تحقيق غاياته في توجيه منحى القروض التي تمنحها المصارف نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة التي تسهم في تخفيض معدلات التضخم المرتفعة، والذي ساعد في ذلك أيضاً بأن دخول المصارف الخاصة كان حديثاً، ومن ثمَّ كانت هذه المصارف تلجأ إلى إقراض القطاعات التي تحقق لها ربحاً سريعاً وذات مخاطر منخفضة، وبالتالي كان من المفترض من القائمين على السياسة الاقتصادية في سورية تشجيع تلك المصارف على تقديم القروض للقطاعات المنتجة من خلال تحمل جزء من معدل الفائدة على هذه القروض، أو تحمل جزءاً من المخاطر المترتبة على تلك التسهيلات.

وعلى ذلك، **يرى الباحث** أن يتم تحرير أسعار الفائدة المدينة بشكل تدريجي يتناسب مع ماتفرضه معطيات الاقتصاد السوري، وبشكل خاص هيكلية الودائع والتسليفات داخل الاقتصاد، ولاسيّما إذا تم الاخذ بالحسبان أنَّ تحرير أسعار الفائدة على التسليفات إلى جانب غياب عمليات السوق المفتوحة ينعكس سلباً على فاعلية السوق النقدية بين المصارف في سورية، هذا علاوة على عدم قدرة القطاع

المصرفي في سورية في نقل الأثر المرغوب فيه لسياسة سعر الفائدة للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية بسبب **الحجم الكبير لفائض السيولة** الموجودة لديه دون توظيف[١].

كما يظهر الشكل البياني رقم (٦/٩) التالي تطور معدلات الفائدة التي تطبقها المصارف على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء بالليرة السورية، وذلك وفق البيانات الصادرة عن مصرف سورية المركزي خلال المرحلة ٢٠٠٦-٢٠١٠.



مما يظهر بشكل واضح أن معدل نمو القروض والتسليفات لدى القطاع المصرفي السوري خلال هذه المرحلة لم يؤثر بشكل واضح في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المرحلة، مما يدلُّ على ضعف الوساطة المالية من قبل المصارف السورية في تعبئة الموارد وتمويل الاقتصاد، ومن ثمَّ عدم استفادة القطاع المصرفي من السيولة الفائضة الموجودة لديه والعمل على توظيفها في القطاعات الاقتصادية المنتجة التي تسهم في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

[١] - انظر الفصل الخامس للأطروحة، تقييم أداء المصارف السورية وفقاً لنظام كاملز.

المبحث الثاني

الدراسة القياسية لأثر الرقابة المصرفية في تحقيق أهداف السياسة النقدية في سورية

بعد أن استعرضت الدراسة الجانب التحليلي لأثر الرقابة المصرفية في سورية في تحقيق أهداف السياسة النقدية التي بيّنت أن هناك تأثيراً ضعيفاً لأثر سياسة الرقابة المصرفية في مختلف العناصر المكونة للسياسة النقدية التي تسهم في تحقيق الاهداف النهائية لها، بقي تعرّف هذه الآثار باستخدام بعض الأساليب القياسية، وذلك من خلال استخدام الحزمة البرمجية الإحصائية (SPSS) لتحليل النتائج، وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في تقدير معالم النماذج المختلفة.

المطلب الأول

أثر الرقابة المصرفية في العرض النقدي

بهدف قياس أثر الرقابة المصرفية في سورية في العرض النقدي م٢ سيتم الاعتماد على نموذج يتكون من معدل التضخم كمتغير تابع ومعدل نمو العرض النقدي م٢ كمتغير مستقل خلال المرحلة المدروسة (١٩٩١-٢٠١٠)، وعليه يكون **النموذج** على الشكل الآتي:

$$\mathbf{INF} = \alpha + a\,\mathbf{M2} + \pounds$$

إِذْ:

INF: معدل التضخم.

M2: معدل نمو العرض النقدي بالمفهوم الواسع م٢.

a: معلمة النموذج وتمثل معامل الانحدار الجزئي للمتغير المستقل (معدل نمو العرض النقدي م٢).

α: الثابت.

£: الخطأ العشوائي.

<u>أولاً: المرحلة الأولى (١٩٩١- ٢٠٠٠)</u>

عند تطبيق النموذج على الاقتصاد السوري خلال المرحلة المدروسة (١٩٩١-٢٠٠٠) كانت النتائج على الشكل الآتي:

$$\mathbf{INF} = 6.092 + 0.32\ \mathbf{M2}$$

١ - الدلالة الإحصائية للنموذج:

يشير النموذج إلى أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بين معدل التضخم ومعدل نمو العرض النقدي م٢ خلال المرحلة المدروسة (١٩٩١-٢٠٠٠) بلغ $R = 0.31$، وهو غير معنوي ولايعكس أهمية إحصائية، وذلك لأن $SIG = P\text{-}VALUE = 0.932$، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة إذْ $\infty = 0.05$ ، وإن قيمة معامل التحديد $R\ SQUARE = 0.001$ ، أي إنَّ معدل نمو العرض النقدي م٢ يفسر فقط 0.1 % من التباين أو الاختلاف في معدل التضخم.

كما أن P-VALUE المقابلة للإحصائية t لمعلمة الثابت والمتغير المستقل كانت على التوالي:

$SIG = P\text{-}VALUE = 0.304$ للثابت

$SIG = P\text{-}VALUE = 0.932$ لمتغير معدل نمو العرض النقدي م٢

وهي أكبر من مستوى الدلالة $\infty = 0.05$ ، ولهذا نقبل فرضية العدم لهذه المعلمة، أي إنَّها مساوية للصفر، مما يدلُّ على عدم معنوية القيم المحسوبة وعدم جودة المعادلة المقدرة، وهو مايعكس عدم أهمية معدل نمو العرض النقدي في التأثير في معدل التضخم.[١]

٢ - التفسير الاقتصادي للنموذج:

يشير معامل الانحدار إلى أن زيادة معدل نمو العرض النقدي م٢ بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة في معدل التضخم بمقدار 0.32 وحدة، وتفسير ذلك هو أنه عند حدوث ارتفاع في معدلات نمو العرض النقدي م٢ دون أن يكون هناك زيادة مقابلة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي سوف يؤدي إلى ارتفاع في معدلات التضخم.

وهو مايتماشى مع الواقع الاقتصادي في سورية خلال هذه المرحلة (١٩٩١-٢٠٠٠) والتي شهدت نمواً ملحوظاً في معدلات نمو العرض النقدي م٢ وخاصة خلال المرحلة (١٩٩٣-١٩٩٥)، نتيجة لجوء الدولة إلى التمويل بالعجز وإلى الإصدار النقدي بشكل كبير لتوفير بديل للتمويل[٢] في ظل حالة الركود الاقتصادي التي كانت سائدة.

مما يظهر عدم وجود أي استراتيجية للسياسة النقدية خلال هذه المرحلة في ضبط معدلات التضخم من خلال التحكم في معدلات نمو العرض النقدي م٢، إذ كان دور النقد خلال هذه المرحلة يقتصر على كونه وسيلة للتداول، وأداة للادخار، ووسيلة للدفع فقط، وكان هدف السياسة النقدية تمويل الإنتاج الزراعي والصناعي بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

---

١ - انظر الملحق رقم (١): نتائج اختبار أثر الرقابة المصرفية في العرض النقدي م٢ في سورية خلال المرحلة (١٩٩١-٢٠٠٠).

٢ - من المعروف أن التمويل بالعجز يعدُّ أحد المصادر الرئيسية للتضخم في البلدان النامية.

ثانياً: المرحلة الثانية (٢٠٠١ - ٢٠١٠)

عند تطبيق النموذج على الاقتصاد السوري خلال المرحلة المدروسة (٢٠٠١-٢٠١٠) كانت النتائج على الشكل الآتي:

$$\mathbf{INF} = 12.815 - 0.541\ \mathbf{M2}$$

١ - الدلالة الإحصائية للنموذج:

يشير النموذج إلى أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بين معدل التضخم ومعدل نمو العرض النقدي م٢ خلال المرحلة المدروسة (٢٠٠١-٢٠١٠) بلغ R = - 0.550 ، وهو غير معنوي ولايعكس أهمية إحصائية، وذلك لأن SIG = P-VALUE = 0.100 ، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة إذ 0.05 = ∞ ، وإن قيمة معامل التحديد R SQUARE = 0.302 ، أي إنَّ معدل نمو العرض النقدي م٢ يفسر فقط 30.2% من التباين أو الاختلاف في معدل التضخم.

كما أن P-VALUE المقابلة للإحصائية t لمعلمة الثابت والمتغير المستقل كانت على التوالي:

SIG = P-VALUE = 0.013 للثابت

SIG = P-VALUE = 0.100 لمتغير معدل نمو العرض النقدي م٢

وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 = ∞ بالنسبة إلى معلمة الثابت، ولهذا نرفض فرضية العدم لهذا النموذج على اعتبار أن واحدة على الأقل من معلمتي الانحدار تختلف معنوياً عن الصفر، مما يدلُّ على معنوية القيم المحسوبة وجودة المعادلة المقدرة، وهو مايعكس أهمية معدل نمو العرض النقدي في التأثير في معدل التضخم.

كما أن الاختبار F بلغ 3.464 عند مستوى الدلالة 0.05 وعند مقارنتها بالقيمة الجدولية، نجد أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وهو مايدلُّ على معنوية النموذج المقدر ككل، وعلى جوهرية معامل التحديد، ومن ثمَّ نجد أن المتغير المستقل له تأثير معنوي في الانحدار.[١]

٢ - التفسير الاقتصادي للنموذج:

يشير معامل الانحدار إلى أنّ زيادة معدل نمو العرض النقدي م٢ بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض في معدل التضخم بمقدار 0.541 وحدة، وتفسير ذلك هو أنه عند حدوث ارتفاع في معدلات نمو العرض النقدي م٢ يقابلها زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي سوف يؤدي إلى انخفاض في معدلات التضخم.

وهو مايتناقض مع الواقع الاقتصادي في سورية خلال هذه المرحلة (٢٠٠١-٢٠١٠) التي على الرغم من أنَّها شهدت نمواً ملحوظاً في معدلات نمو العرض النقدي م٢، نتيجة استمرار لجوء الدولة إلى

---

[١] - انظر الملحق رقم (٢): نتائج اختبار أثر الرقابة المصرفية في العرض النقدي م٢ في سورية خلال المرحلة (٢٠٠١-٢٠١٠).

سياسة التمويل بالعجز، وإلى الإصدار النقدي بشكل كبير لتوفير التمويل وسدّ عجوزات الموازنة العامة للدولة دون زيادة مقابلة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن انخفاض معدلات التضخم أو ارتفاعها لم تكن ناتجة بشكل مؤثر عن العوامل النقدية خلال هذه المرحلة بل كانت ناجمة عن السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدولة من جهة، وعن الظروف الاقتصادية العامة التي مرت بها سورية خلال هذه المرحلة من جهة أخرى، مما يعكس خللاً واضحاً في أداء السياسة النقدية في سورية، إذ كان من المفروض أن يؤدي ارتفاع معدلات نمو العرض النقدي إلى زيادة مقابلة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال توجيه هذه الزيادة في العرض النقدي لتمويل قطاعات الاقتصاد الحقيقي التي تسهم في خلق القيم المضافة في الاقتصاد السوري، ومن ثمَّ تخفيض معدلات التضخم.

مما يدلُّ أن السلطات النقدية في سورية مازالت غير قادرة على ضبط معدلات التضخم في الاقتصاد السوري من خلال استخدام العرض النقدي بوصفها إحدى الأدوات المهمة للسياسة النقدية في ضبط استقرار الأسعار.

المطلب الثاني
أثر الرقابة المصرفية في سعر الصرف

بهدف قياس أثر الرقابة المصرفية في سورية على سعر الصرف سيتم الاعتماد على نموذج يتكون من معدل التضخم كمتغير تابع ومعدل نمو سعر الصرف كمتغير مستقل خلال المرحلة المدروسة (١٩٩١-٢٠١٠)، وعليه يكون **النموذج** على الشكل الآتي:

$$\textbf{INF} = \alpha + a\ \textbf{EXCH} + £$$

إذْ:

INF: معدل التضخم.

EXCH: معدل نمو سعر الصرف.

a: معلمة النموذج وتمثل معامل الانحدار الجزئي للمتغير المستقل (معدل نمو سعر الصرف).

α: الثابت.

£: الخطأ العشوائي.

أولاً: المرحلة الأولى (١٩٩١- ٢٠٠٠)

عند تطبيق النموذج على الاقتصاد السوري خلال المرحلة المدروسة (١٩٩١-٢٠٠٠) كانت النتائج على الشكل الآتي:

$$\textbf{INF} = 5.300 + 1.200\ \textbf{EXCH}$$

١ - الدلالة الإحصائية للنموذج:

يشير النموذج إلى أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بين معدل التضخم ومعدل نمو سعر الصرف خلال المرحلة المدروسة (١٩٩١-٢٠٠٠) بلغ $R = 0.532$ ، وهو غير معنوي ولايعكس أهمية إحصائية، وذلك لأن $SIG = P\text{-}VALUE = 0.114$ ، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة إذْ $\infty = 0.05$ ، وإن قيمة معامل التحديد $R\ SQUARE = 0.283$ ، أي إنَّ معدل نمو سعر الصرف يفسر فقط 28.3 % من التباين أو الاختلاف في معدل التضخم.

كما أن P-VALUE المقابلة للإحصائية t لمعلمة الثابت والمتغير المستقل كانت على التوالي:

$SIG = P\text{-}VALUE = 0.017$ للثابت

$SIG = P\text{-}VALUE = 0.114$ لمتغير معدل نمو سعر الصرف

وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 = ∞ ، بالنسبة لمعلمة الثابت ولهذا نرفض فرضية العدم لهذا النموذج على اعتبار أن واحدة على الأقل من معلمتي الانحدار تختلف معنوياً عن الصفر، مما يدلُّ على معنوية القيم المحسوبة و جودة المعادلة المقدرة، وهو مايعكس أهمية معدل نمو سعر الصرف في التأثير في معدل التضخم.

كما أن الاختبار F بلغ 3.156 عند مستوى الدلالة 0.05 وعند مقارنتها مع القيمة الجدولية، نجد أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وهو مايدل على معنوية النموذج المقدر ككل، وعلى جوهرية معامل التحديد، وبالتالي نجد أن المتغير المستقل له تأثير معنوي على الانحدار.[١]

٢ - التفسير الاقتصادي للنموذج:

يشير معامل الانحدار إلى أن ارتفاع معدل نمو سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى ازدياد في معدل التضخم بمقدار 1.200 وحدة، وهذا مايتوافق مع النظرية الاقتصادية بأن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم.

ويفسر ذلك نتيجة عدم وجود أي استراتيجية للسياسة النقدية في سورية خلال هذه المرحلة في ضبط معدلات التضخم من خلال تحقيق الاستقرار في سعر الصرف كأحد أدوات السياسة النقدية التي تمكنها من تحقيق أهدافها.

<u>ثانياً: المرحلة الثانية (٢٠٠١ - ٢٠١٠)</u>

عند تطبيق النموذج على الاقتصاد السوري خلال المرحلة المدروسة (٢٠٠١-٢٠١٠) كانت النتائج على الشكل الآتي:

$$\textbf{INF} = 5.514 - 0.507 \ \textbf{EXCH}$$

١ - الدلالة الإحصائية للنموذج:

يشير النموذج إلى أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بين معدل التضخم ومعدل نمو سعر الصرف خلال المرحلة المدروسة (٢٠٠١-٢٠١٠) بلغ R = - 0.450 ، وهو غير معنوي ولايعكس أهمية إحصائية، وذلك لأن SIG = P-VALUE = 0.192 ، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة إذ 0.05 = ∞ ، وإن قيمة معامل التحديد R SQUARE = 0.203 ، أي إنَّ معدل نمو سعر الصرف يفسر فقط 20.3 % من التباين أو الاختلاف في معدل التضخم.

كما أن P-VALUE المقابلة للإحصائية t لمعلمة الثابت والمتغير المستقل كانت على التوالي:

SIG = P-VALUE = 0.003 للثابت

---

[١] - انظر الملحق رقم (٣): نتائج اختبار أثر الرقابة المصرفية في سعر الصرف الاسمي في سورية خلال المرحلة (١٩٩١-٢٠٠٠).

SIG = P-VALUE = 0.192 لمتغير معدل نمو سعر الصرف

وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 = ∞ بالنسبة إلى معلمة الثابت، ولهذا نرفض فرضية العدم لهذا النموذج على اعتبار أن واحدة على الأقل من معلمتي الانحدار تختلف معنوياً عن الصفر، مما يدلُّ على معنوية القيم المحسوبة و جودة المعادلة المقدرة، وهو مايعكس أهمية معدل نمو سعر الصرف في التأثير في معدل التضخم.

كما أن الاختبار F بلغ 2.031 عند مستوى الدلالة 0.05 وعند مقارنتها بالقيمة الجدولية، نجد أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وهو مايدلُّ على معنوية النموذج المقدر ككل، وعلى جوهرية معامل التحديد، ومن ثمَّ نجد أن المتغير المستقل له تأثير معنوي في الانحدار.[١]

٢ - التفسير الاقتصادي للنموذج:

يشير معامل الانحدار إلى أنّ ارتفاع معدل نمو سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض في معدل التضخم بمقدار 0.507 وحدة، وهذا مايتناقض مع النظرية الاقتصادية حيث كان من المفروض أن يؤدي ارتفاع سعر الصرف إلى ارتفاع معدل التضخم وليس انخفاضه.

أما تفسير ذلك فهو نتيجة الظروف الطارئة والضغوطات السياسية التي تعرضت لها سورية خلال هذه المرحلة، على الرغم من تمكن السلطات النقدية من تأمين الاستقرار في سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي من خلال تدخل مصرف سورية المركزي بعمليات بيع وشراء القطع الأجنبي، وهو مايفسر التناقض المذكور أعلاه بين سعر الصرف والتضخم.

مما يظهر عدم تمكن السلطات النقدية بالرغم من الإجراءات والقرارات المتخذة خلال هذه المرحلة من ضبط معدلات التضخم بالاعتماد على سعر الصرف بوصفه أحد أدوات السياسة النقدية التي تمكنها من تحقيق أهدافها.

[١] - انظر الملحق رقم (٤): نتائج اختبار أثر الرقابة المصرفية في سعر الصرف الاسمي في سورية خلال المرحلة (٢٠٠١-٢٠١٠).

المطلب الثالث

أثر الرقابة المصرفية في سعر الفائدة

تبين من خلال التحليل الوصفي لأثر الرقابة المصرفية في سعر الفائدة أن هناك نوع من العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم خلال بعض مراحل الدراسة، وهذا ما ستعمل الدراسة على تأكيده وإعطاء الدلالة الإحصائية والتفسير الاقتصادي لهذه العلاقة، وذلك باستخدام نموذج لكل مرحلة من فترات الدراسة كمايأتي:

النموذج الأول: يتكون من معدل التضخم كمتغير تابع وسعر الفائدة الحقيقي كمتغير مستقل خلال المرحلة المدروسة الأولى (١٩٩١-٢٠٠٠)، وعليه يكون **النموذج** على الشكل الآتي:

$$\mathbf{INF} = \alpha + a\ \mathbf{INTERR} + \pounds$$

إِذْ:

INF: معدل التضخم.

INTERR: سعر الفائدة الحقيقي.

a: معلمة النموذج وتمثل معامل الانحدار الجزئي للمتغير المستقل (سعر الفائدة الحقيقي).

α: الثابت.

£: الخطأ العشوائي.

النموذج الثاني: يتكون من معدل التضخم كمتغير تابع، وسعر الفائدة الحقيقي على الودائع لأجل وسعر الفائدة الحقيقي على ودائع التوفير كمتغيرات مستقلة خلال المرحلة المدروسة الثانية (٢٠٠١-٢٠١٠)، وعليه يكون **النموذج** على الشكل التالي:

$$\mathbf{INF} = \alpha + a\ \ \mathbf{INTERR\text{-}L}\ +\ b\ \ \mathbf{INTERR\text{-}S}\ +\ \pounds$$

إِذْ:

INF: معدل التضخم.

INTERR-L: سعر الفائدة الحقيقي على الودائع لأجل.

INTERR-S: سعر الفائدة الحقيقي على ودائع التوفير.

a و **b** : معالم النموذج وتمثل معاملات الانحدار الجزئية للمتغيرات المستقلة (سعر الفائدة الحقيقي على الودائع لأجل، سعر الفائدة الحقيقي على ودائع التوفير).

α: الثابت.

£: الخطأ العشوائي.

أولاً: المرحلة الأولى (١٩٩١- ٢٠٠٠)

عند تطبيق النموذج الأول على الاقتصاد السوري خلال المرحلة المدروسة (١٩٩١-٢٠٠٠) كانت النتائج على الشكل الآتي:

$$INF = 9.000 - 1.000\ INTERR$$

١- الدلالة الإحصائية للنموذج:

يشير النموذج إلى أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بين معدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي خلال المرحلة المدروسة (١٩٩١-٢٠٠٠) بلغ R = - 1.000 ، وهو معنوي ويعكس أهمية إحصائية، وذلك لأن SIG = P-VALUE = 0.00 ، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة إذ ∞ = 0.05 ، وإن قيمة معامل التحديد R SQUARE = 1.000 ، أي إنَّ سعر الفائدة الحقيقي يفسر 100% من التباين أو الاختلاف في معدل التضخم.[١]

٢- التفسير الاقتصادي للنموذج:

يشير معامل الانحدار إلى أن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض في معدل التضخم بمقدار 1.000 وحدة، وهذا مايتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث من المفروض أن يؤدي ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي إلى انخفاض معدل التضخم[٢].

وهو مايتماشى تماماً مع الواقع الاقتصادي في سورية خلال هذه المرحلة (١٩٩١-٢٠٠٠) التي شهدت ثبات معدلات الفائدة الاسمية منذ عام ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٠٠ دون أي تغيير، على الرغم من التغيرات في معدلات التضخم خلال نفس المرحلة، وبتتبع تطور كل من سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم في سورية سوف يتبين أنه خلال السنوات التي شهدت ارتفاع معدل التضخم انعكس على سلبية أسعار الفائدة الحقيقية خلال المرحلة (١٩٩١-١٩٩٦)، ثم عودة أسعار الفائدة الحقيقية للارتفاع مع تراجع معدل التضخم خلال المرحلة (١٩٩٧-٢٠٠٠).

مما يظهر بشكل واضح انفصال سياسة أسعار الفائدة لدى مصرف سورية المركزي عن التغيرات في معدلات التضخم خلال هذه المرحلة، وهو مايعكس خللاً واضحاً في أداء السياسة النقدية في سورية خلال هذه المرحلة.

---

[١] - انظر الملحق رقم (٥): نتائج اختبار أثر الرقابة المصرفية في سعر الفائدة الحقيقي في سورية خلال المرحلة (١٩٩١-٢٠٠٠).

[٢] - هناك عدة طرق لحساب سعر الفائدة الحقيقي، لكن سيتُمْ الاعتماد على العلاقة التالية :

سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي - معدل التضخم.

ثانياً: المرحلة الثانية (٢٠٠١ - ٢٠١٠)

عند تطبيق النموذج الثاني على الاقتصاد السوري خلال المرحلة المدروسة (٢٠٠١-٢٠١٠) كانت النتائج على الشكل الآتي:

INF = 6.548 - 0.647 **INTERR-L** - 0.294 **INTERR-S**

١ - الدلالة الإحصائية للنموذج:

يشير النموذج إلى أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بين معدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي على الودائع لأجل، وعلى ودائع التوفير خلال المرحلة المدروسة (٢٠٠١-٢٠١٠) بلغ R = - 0.981 ، R = - 0.968 على التوالي، وهي معنوية وتعكس أهمية إحصائية وذلك لأن قيمة SIG = P-VALUE = 0.00 لكل منها، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة إذ ∞ = 0.05 ، وإن قيمة معامل التحديد للنموذج R SQUARE = 0.972 ، أي إنَّ سعر الفائدة الحقيقي على كل من الودائع لأجل وودائع التوفير يفسر % 97.2 من التباين أو الاختلاف في معدل التضخم.

كما أن P-VALUE المقابلة للإحصائية t لمعلمة الثابت والمتغير المستقل كانت على التوالي:

SIG = P-VALUE = 0.000 للثابت

SIG = P-VALUE = 0.022 لمتغير سعر الفائدة الحقيقي على الودائع لأجل

وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 = ∞ بالنسبة إلى معلمة الثابت، ومعلمة المتغير سعر الفائدة الحقيقي على الودائع لأجل، ولهذا نرفض فرضية العدم لكل من هذه المعالم، أي أنها تختلف جوهرياً عن الصفر، مما يدل على معنوية القيم المحسوبة وجودة المعادلة المقدرة، وهو مايعكس أهمية سعر الفائدة الحقيقي على الودائع لأجل في التأثير في معدل التضخم.

في حين أن P-VALUE المقابلة للإحصائية t إلى معلمة المتغير سعر الفائدة الحقيقي على ودائع التوفير كانت SIG = P-VALUE = 0.152 ، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 = ∞ ولهذا نقبل فرضية العدم لهذه المعلمة، أي أنها مساوية للصفر، مما يدل على عدم معنوية القيم المحسوبة وعدم جودة المعادلة المقدرة، وهو مايعكس عدم أهمية سعر الفائدة الحقيقي على ودائع التوفير في التأثير في معدل التضخم.

كما أن قيمة الاختبار F بلغت 121.471 عند مستوى الدلالة 0.05 وعند مقارنتها بالقيمة الجدولية، نجد أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وهو مايدلُّ على أن الانحدار معنوي أو أن واحدة على الأقل من معلمتي الانحدار **a** و **b** تختلف معنوياً عن الصفر.[١]

---

[١] - انظر الملحق رقم (٦): نتائج اختبار أثر الرقابة المصرفية في سعر الفائدة الحقيقي على الودائع لاجل وودائع التوفير في سورية خلال المرحلة (٢٠٠١-٢٠١٠).

٢ - التفسير الاقتصادي للنموذج:

تشير معاملات الانحدار الجزئية إلى أنّ ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي على الودائع لأجل بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض في معدل التضخم بمقدار 0.647 وحدة، وكذلك الأمر بالنسبة إذا ارتفع سعر الفائدة الحقيقي على ودائع التوفير بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض أقل في معدل التضخم بمقدار 0.294 وحدة، وهذا مايتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث من المفروض أن يؤدي ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي إلى انخفاض معدل التضخم.

وهو مايتماشى تماماً مع الواقع الاقتصادي في سورية خلال هذه المرحلة (٢٠٠١-٢٠١٠) التي شهدت قيام السلطات النقدية في سورية بتحريك سعر الفائدة بعد ثباتها لحوالي عقدين من الزمن، وبتتبع تطور كل من سعر الفائدة الحقيقي على الودائع لأجل وعلى ودائع التوفير وتطور معدلات التضخم في سورية سوف يتبين أنه خلال السنوات التي عرف فيها معدل التضخم ارتفاعاً كبيراً انعكس على سلبية أسعار الفائدة الحقيقية على الودائع لأجل وودائع التوفير لتصل إلى اقصى حد لها سنة ٢٠٠٨ لتبلغ (-٨.١٧%، -١٠.٣٦%) على التوالي.

حيث نلاحظ انه على الرغم من سياسة تحريك أسعار الفائدة التي اتبعتها السلطات النقدية خلال هذه المرحلة من الدراسة، إلا أنها كانت منفصلة تماماً عن التغيرات في معدلات التضخم خلال هذه المرحلة، وهو مايعكس خللاً واضحاً في أداء السياسة النقدية في سورية خلال هذه المرحلة، وعدم قدرتها على استعمال سعر الفائدة كأداة لتحقيق أهداف السياسة النقدية، بل قامت باستخدام سعر الفائدة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

المطلب الرابع

أثر الرقابة المصرفية في تطور الاحتياطي الإلزامي

بهدف قياس أثر الرقابة المصرفية في سورية على تطور الاحتياطي الإلزامي سيتم الاعتماد على نموذج يتكون من معدل التضخم كمتغير تابع ومعدل نمو الاحتياطي الإلزامي كمتغير مستقل خلال المرحلة المدروسة (١٩٩١-٢٠١٠)، وعليه يكون **النموذج** على الشكل الآتي:

$$\textbf{INF} = \alpha + a\ \textbf{RESE} + £$$

إذْ:

INF: معدل التضخم.

RESE: معدل نمو الاحتياطي الإلزامي بالليرات السورية والعملات الأجنبية.

a: معلمة النموذج وتمثل معامل الانحدار الجزئي للمتغير المستقل (معدل نمو الاحتياطي الإلزامي).

α: الثابت.

£: الخطأ العشوائي.

<u>أولاً: المرحلة الأولى (١٩٩١- ٢٠٠٠)</u>

عند تطبيق النموذج على الاقتصاد السوري خلال المرحلة المدروسة (١٩٩١-٢٠٠٠) كانت النتائج على الشكل الآتي:

$$\textbf{INF} = 5.214 + 0.136\ \ \textbf{FORASS}$$

١ - الدلالة الإحصائية للنموذج:

يشير النموذج إلى أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بين معدل التضخم ومعدل نمو الاحتياطي الإلزامي خلال المرحلة المدروسة (١٩٩١-٢٠٠٠) بلغ R = 0.633 ، وهو معنوي ويعكس أهمية إحصائية، وذلك لأن SIG = P-VALUE = 0.049 ، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة إذ 0.05 = ∞ ، وإن قيمة معامل التحديد R SQUARE = 0.401 ، أي إنَّ معدل نمو الاحتياطي الإلزامي يفسر % 40.1 من التباين أو الاختلاف في معدل التضخم.

كما أن P-VALUE المقابلة للإحصائية t لمعلمة الثابت والمتغير المستقل كانت على التوالي:

SIG = P-VALUE = 0.011 للثابت

SIG = P-VALUE = 0.049 لمتغير معدل نمو الاحتياطي الإلزامي

وهي أصغر من مستوى الدلالة $\infty = 0.05$ ، ولهذا نرفض فرضية العدم لهذه المعلمة، أي إنَّها تختلف جوهرياً عن الصفر، مما يدلُّ على معنوية القيم المحسوبة وجودة المعادلة المقدرة، وهو مايعكس أهمية معدل نمو الاحتياطي الإلزامي في التأثير في معدل التضخم.

كما أن الاختبار F بلغ 5.356 عند مستوى الدلالة 0.05 وعند مقارنتها بالقيمة الجدولية، نجد أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وهو مايدلُّ على معنوية النموذج المقدر ككل، وعلى جوهرية معامل التحديد، ومن ثمَّ نجد أن المتغير المستقل له تأثير معنوي في الانحدار.[١]

٢ - التفسير الاقتصادي للنموذج:

يشير معامل الانحدار إلى أن زيادة معدل نمو الاحتياطي الإلزامي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة في معدل التضخم بمقدار 0.136 وحدة، وهذا لايتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث كان من المفروض أن يؤدي ارتفاع الاحتياطي الإلزامي إلى ضبط وتخفيض معدلات نمو العرض النقدي مما يساعد في تخفيض معدل التضخم وليس زيادته.

ويمكننا تفسير هذا التناقض نتيجة ثبات نسب الاحتياطي الإلزامي لمرحلة طويلة من الزمن دون أي تغيير، وبالتالي غياب الدور الهام الذي تقوم به نسب الاحتياطي القانوني في التحكم وضبط معدلات نمو العرض النقدي التي كانت أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع معدلات التضخم خلال هذه المرحلة نتيجة لجوء الدولة إلى التمويل بالعجز وإلى الإصدار النقدي بشكل كبير لتغطية عجوزات الموازنة المتفاقمة.

مما يظهر عدم وجود أي استراتيجية للسياسة النقدية خلال هذه المرحلة في ضبط معدلات التضخم من خلال استخدام سياسة الاحتياطي الإلزامي في ضبط معدلات نمو العرض النقدي بغية التحكم في معدل التضخم وارتفاعات الأسعار التي شهدتها هذه المرحلة.

ثانياً: المرحلة الثانية (٢٠٠١ - ٢٠١٠)

عند تطبيق النموذج على الاقتصاد السوري خلال المرحلة المدروسة (٢٠٠١-٢٠١٠) كانت النتائج على الشكل الآتي:

$$\textbf{INF} = 3.738 + 0.033\ \textbf{FORASS}$$

١ - الدلالة الإحصائية للنموذج:

يشير النموذج إلى أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بين معدل التضخم ومعدل نمو الاحتياطي الإلزامي خلال المرحلة المدروسة (٢٠٠١-٢٠١٠) بلغ $R = 0.438$ ، وهو غير معنوي ولا يعكس أهمية إحصائية وذلك لأن $SIG = P\text{-}VALUE = 0.205$ ، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه

---

[١] - انظر الملحق رقم (٧): نتائج اختبار أثر الرقابة المصرفية في معدل نمو الاحتياطي الإلزامي في سورية خلال المرحلة (١٩٩١-٢٠٠٠).

الدراسة حيث 0.05 = ∞ ، وإن قيمة معامل التحديد R SQUARE = 0.192 ، أي إنَّ معدل نمو الاحتياطي الإلزامي يفسر 19.2 % من التباين أو الاختلاف في معدل التضخم.
كما أن P-VALUE المقابلة للإحصائية t لمعلمة الثابت والمتغير المستقل كانت على التوالي:
SIG = P-VALUE = 0.095 للثابت
SIG = P-VALUE = 0.205 لمتغير معدل نمو الاحتياطي الإلزامي
وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 = ∞ ولهذا نقبل فرضية العدم لهذه المعلمة، أي أنها مساوية للصفر، مما يدل على عدم معنوية القيم المحسوبة وعدم جودة المعادلة المقدرة، وهو مايعكس عدم أهمية معدل نمو الاحتياطي الإلزامي في التأثير في معدل التضخم.
كما أن الاختبار F بلغ 1.899 عند مستوى الدلالة 0.05 وعند مقارنتها بالقيمة الجدولية، نجد أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وهو مايدلُّ على معنوية النموذج المقدر ككل، وعلى جوهرية معامل التحديد، ومن ثمَّ نجد أن المتغير المستقل له تأثير معنوي في الانحدار.[١]

٢ - التفسير الاقتصادي للنموذج:
يشير معامل الانحدار إلى أنّ زيادة معدل نمو الاحتياطي الإلزامي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة في معدل التضخم بمقدار 0.033 وحدة، وهذا لايتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث كان من المفروض أن يؤدي ارتفاع الاحتياطي الإلزامي إلى ضبط معدلات نمو العرض النقدي مما يساعد في تخفيض معدل التضخم وليس زيادته.
ويمكننا تفسير هذا التناقض نتيجة تمكن السلطات النقدية في سورية من التحكم وضبط معدلات نمو العرض النقدي في بعض سنوات هذه المرحلة وذلك من خلال استخدام سياسة الاحتياطي الإلزامي والتي شهدت العديد من القرارات خلال هذه المرحلة ساهمت في تحقيق أهداف السياسة النقدية في سورية على المدى القصير في ضبط معدلات نمو العرض النقدي إلى حد ما (كما ذكرنا سابقاً بالتفصيل)، لكنها لم تساهم في تمكين السلطات النقدية من تحقيق أهداف السياسة النقدية في سورية على المدى الطويل من خلال ضبط معدلات التضخم خلال هذه المرحلة، وذلك يعود بشكل أساسي أيضاً إلى أنَّ أسباب التضخم خلال هذه المرحلة لاتعود بشكل رئيسي إلى أسباب نقدية وإنما إلى عوامل أخرى تتعلق بالسياسات الاقتصادية للدولة بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية العامة التي مرت بها سورية خلال هذه المرحلة كما أسلفنا سابقاً.
مما يعكس خللاً واضحاً في أداء السياسة النقدية في سورية خلال هذه المرحلة، وعدم قدرتها على استعمال سياسة الاحتياطي الإلزامي كأداة لتحقيق أهداف السياسة النقدية على المدى الطويل.

---
[١] - انظر الملحق رقم (٨): نتائج اختبار أثر الرقابة المصرفية في معدل نمو الاحتياطي الإلزامي في سورية خلال المرحلة (٢٠٠١-٢٠١٠).

المطلب الخامس

أثر الرقابة المصرفية في تطور الودائع المصرفية

بهدف قياس أثر الرقابة المصرفية في سورية في تطور إجمالي الودائع المصرفية سيتم الاعتماد على نموذج يتكون من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومعدل نمو إجمالي الودائع كمتغير مستقل خلال المرحلة المدروسة (١٩٩١-٢٠١٠)، وعليه يكون **النموذج** على الشكل الآتي:

$$\textbf{GDP} = \alpha + a\ \ \textbf{DEP} + £$$

إذْ:

GDP: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

DEP: معدل نمو إجمالي الودائع.

a: معلمة النموذج وتمثل معامل الانحدار الجزئي للمتغير المستقل (معدل نمو إجمالي الودائع).

α: الثابت.

£: الخطأ العشوائي.

أولاً: المرحلة الأولى (١٩٩١- ٢٠٠٠)

عند تطبيق النموذج على الاقتصاد السوري خلال المرحلة المدروسة (١٩٩١-٢٠٠٠) كانت النتائج على الشكل الآتي:

$$\textbf{GDP} = 11.393 + 0.092\ \ \textbf{DEP}$$

١ - الدلالة الإحصائية للنموذج:

يشير النموذج إلى أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو إجمالي الودائع المصرفية خلال المرحلة المدروسة (١٩٩١-٢٠٠٠) بلغ R = 0.099 ، وهو غير معنوي ولايعكس أهمية إحصائية، وذلك لأن SIG = P-VALUE = 0.786 ، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة حيث ∞ = 0.05 ، وإن قيمة معامل التحديد R SQUARE = 0.010 ، أي إنّ معدل نمو إجمالي الودائع يفسر % 1 من التباين أو الاختلاف في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

كما أن P-VALUE المقابلة للإحصائية t لمعلمة الثابت والمتغير المستقل كانت على التوالي:

SIG = P-VALUE = 0.114 للثابت

SIG = P-VALUE = 0.786 لمتغير معدل نمو إجمالي الودائع

وهي أكبر من مستوى الدلالة $0.05 = \infty$ ولهذا نقبل فرضية العدم لهذه المعلمة، أي إنَّها مساوية للصفر، مما يدلُّ على عدم معنوية القيم المحسوبة وعدم جودة المعادلة المقدرة، وهو مايعكس عدم أهمية معدل نمو إجمالي الودائع في التأثير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي[١].

٢ - التفسير الاقتصادي للنموذج:

يشير معامل الانحدار إلى أن زيادة معدل نمو إجمالي الودائع المصرفية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.092 وحدة، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث من المفروض أن يؤدي ازدياد معدل نمو الودائع المصرفية إلى زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي شريطة التوظيف الأمثل للودائع بما يحقق القيم المضافة في الاقتصاد الوطني.

على الرغم من تماشي ذلك مع الواقع الاقتصادي في سورية خلال هذه المرحلة، إلا أننا نلاحظ عدم أهمية نمو إجمالي الودائع في التأثير على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في سورية، فعلى الرغم من الازدياد في حجم الودائع المصرفية نتيجة التدفق الكبير للأموال خلال هذه المرحلة، إلا أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي كانت متذبذبة نتيجة السياسة الانكماشية التي اتبعتها الحكومة خلال النصف الثاني من التسعينات، وهذا مايظهر عجز القطاع المصرفي خلال هذه المرحلة عن استقطاب الودائع بالشكل الأمثل، وبالتالي عدم قدرته على توظيف الودائع التي قام باستقطابها بالشكل الأمثل في القطاعات الاقتصادية المنتجة التي تساهم في خلق قيم مضافة في الاقتصاد ورفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

مما يظهر عدم قدرة القطاع المصرفي خلال هذه المرحلة على استقطاب الودائع وإعادة توظيفها بالشكل الأمثل.

---

[١] - انظر الملحق رقم (٩): نتائج اختبار أثر الرقابة المصرفية في معدل نمو اجمالي الودائع في سورية خلال المرحلة (١٩٩١-٢٠٠٠).

ثانياً: المرحلة الثانية (٢٠٠١ - ٢٠١٠)

عند تطبيق النموذج على الاقتصاد السوري خلال المرحلة المدروسة (٢٠٠١-٢٠١٠) كانت النتائج على الشكل الآتي:

GDP = 16.959 - 0.356 **DEP**

١ - الدلالة الإحصائية للنموذج:

يشير النموذج إلى أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو إجمالي الودائع المصرفية خلال المرحلة المدروسة (٢٠٠١-٢٠١٠) بلغ R = - 0.468 ، وهو غير معنوي ولايعكس أهمية إحصائية، وذلك لأن SIG = P-VALUE = 0.173 ، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة إذ 0.05 = ∞، وإن قيمة معامل التحديد R SQUARE = 0.219 ، أي إنَّ معدل نمو إجمالي الودائع يفسر % 21.9 من التباين أو الاختلاف في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

كما أن P-VALUE المقابلة للإحصائية t لمعلمة الثابت والمتغير المستقل كانت على التوالي:

SIG = P-VALUE = 0.002 للثابت

SIG = P-VALUE = 0.173 لمتغير معدل نمو إجمالي الودائع

وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 = ∞ بالنسبة إلى معلمة الثابت، ولهذا نرفض فرضية العدم لهذا النموذج على اعتبار أن واحدة على الأقل من معلمتي الانحدار تختلف معنوياً عن الصفر، مما يدلُّ على معنوية القيم المحسوبة و جودة المعادلة المقدرة، وهو مايعكس أهمية معدل نمو إجمالي الودائع في التأثير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

كما أن الاختبار F بلغ 2.243 عند مستوى الدلالة 0.05 وعند مقارنتها بالقيمة الجدولية، نجد أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وهو مايدلُّ على معنوية النموذج المقدر ككل، وعلى جوهرية معامل التحديد، ومن ثمَّ نجد أن المتغير المستقل له تأثير معنوي في الانحدار.[١]

٢ - التفسير الاقتصادي للنموذج:

يشير معامل الانحدار إلى أنّ زيادة معدل نمو إجمالي الودائع المصرفية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.356 وحدة، وهذا لايتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث من المفروض أن يؤدي ازدياد معدل نمو الودائع المصرفية إلى زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي شريطة التوظيف الأمثل للودائع بما يحقق القيم المضافة في الاقتصاد الوطني.

[١] - انظر الملحق رقم (١٠): نتائج اختبار أثر الرقابة المصرفية في معدل نمو إجمالي الودائع في سورية خلال المرحلة (٢٠٠١-٢٠١٠).

ويمكننا تفسير هذا التناقض بأنه على الرغم من نجاح القرارات التي اتخذتها السلطات النقدية في سورية خلال هذه المرحلة وذلك على المدى القصير سواء بتخفيض معدلات الفوائد الدائنة على الودائع، بالإضافة إلى القرارات التي اتجهت نحو إعادة هيكلة الودائع لصالح الودائع طويلة الأجل (كما شُرِحَ ذلك سابقاً بالتفصيل)، إلا أنَّها لم تتمكن من تحقيق غاياتها الاستراتيجية المبتغاة من هذه القرارات على المدى الطويل من خلال إعادة توظيف هذه الودائع من قبل القطاع المصرفي بالشكل الأمثل في القطاعات الاقتصادية التي تخلق القيم المضافة المنتجة، ويمكننا تفسير ذلك نتيجة الحجم الكبير للسيولة الفائضة لدى القطاع المصرفي في سورية خلال هذه المرحلة والتي بقيت دون توظيف (لأسباب تم ذكرها سابقاً) مما أدى إلى عدم ظهور الآثار المرغوبة للقرارات المتخذة من قبل السلطات النقدية فيما يتعلق بأسعار الفائدة الدائنة، والذي من المفروض أن ينعكس في انخفاض تكلفة الاقتراض وبالتالي زيادة حجم التسهيلات الائتمانية والتي شهدت تراجعاً ملحوظاً خلال عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨ **مما يعكس خللاً واضحاً في أداء السياسة النقدية في سورية خلال هذه المرحلة.**

المطلب السادس

أثر الرقابة المصرفية في تطور القروض والتسليفات المصرفية

بهدف قياس أثر الرقابة المصرفية في سورية في تطور القروض والتسليفات المصرفية سيتم الاعتماد على نموذج يتكون من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومعدل نمو القروض والتسليفات حسب النشاط الاقتصادي كمتغير مستقل خلال المرحلة المدروسة (١٩٩١-٢٠١٠)، وعليه يكون **النموذج** على الشكل الآتي:

$$\textbf{GDP} = \alpha + a \ \textbf{LOA} + \pounds$$

إذْ:

GDP: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

LOA: معدل نمو القروض والتسليفات حسب النشاط الاقتصادي.

a: معلمة النموذج وتمثل معامل الانحدار الجزئي للمتغير المستقل (معدل نمو القروض والتسليفات).

α: الثابت.

£: الخطأ العشوائي.

<u>أولاً: المرحلة الأولى (١٩٩١- ٢٠٠٠)</u>

عند تطبيق النموذج على الاقتصاد السوري خلال المرحلة المدروسة (١٩٩١-٢٠٠٠) كانت النتائج على الشكل الآتي:

$$\textbf{GDP} = 13.465 - 0.023 \ \textbf{LOA}$$

١ - الدلالة الإحصائية للنموذج:

يشير النموذج إلى أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو القروض والتسليفات حسب النشاط الاقتصادي خلال المرحلة المدروسة (١٩٩١-٢٠٠٠) بلغ R = - 0.115 ، وهو غير معنوي ولايعكس أهمية إحصائية، وذلك لأن SIG = P-VALUE = 0.752 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة حيث ∞ = 0.05 ، وإن قيمة معامل التحديد R SQUARE = 0.013 ، أي أن معدل نمو القروض والتسليفات حسب النشاط الاقتصادي يفسر % 1.3 فقط من التباين أو الاختلاف في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

كما أن P-VALUE المقابلة للإحصائية t لمعلمة الثابت والمتغير المستقل كانت على التوالي:

SIG = P-VALUE = 0.000 للثابت

SIG = P-VALUE = 0.752 لمتغير معدل نمو القروض والتسليفات حسب النشاط الاقتصادي

وهي أصغر من مستوى الدلالة $\infty = 0.05$ ، بالنسبة إلى معلمة الثابت ولهذا نرفض فرضية العدم لهذا النموذج على اعتبار أن واحدة على الاقل من معلمتي الانحدار تختلف معنوياً عن الصفر، مما يدلُّ على معنوية القيم المحسوبة و جودة المعادلة المقدرة، وهو مايعكس أهمية معدل نمو القروض والتسليفات حسب النشاط الاقتصادي في التأثير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.[١]

٢ - التفسير الاقتصادي للنموذج:

يشير معامل الانحدار إلى أن زيادة معدل نمو القروض والتسليفات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.023 وحدة، وهذا لايتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث من المفروض أن يؤدي ازدياد معدل نمو القروض والتسليفات المصرفية إلى زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي شريطة التوظيف الأمثل للقروض والتسليفات في القطاعات الاقتصادية المنتجة والتي تساهم في تحقيق القيم المضافة في الاقتصاد الوطني.

ويمكننا تفسير هذا التناقض نتيجة وجود خلل واضح في بنية القروض المصرفية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية في سورية خلال هذه المرحلة والتي أخذت في معظمها طابع القروض والتسليفات التجارية بعيداً عن القروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المنتجة الآخرى كالزراعة والصناعة التي تساعد في خلق قيم مضافة في الاقتصاد وبالتالي رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، **وهو مايعكس ضعف القطاع المصرفي في سورية خلال هذه المرحلة من الدراسة وعدم قيامه بالدور المناط به بوصفه أحد قنوات نقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي.**

---

[١] - انظر الملحق رقم (١١): نتائج اختبار أثر الرقابة المصرفية في معدل نمو القروض والتسليفات في سورية خلال المرحلة (١٩٩١-٢٠٠٠).

ثانياً: المرحلة الثانية (٢٠٠١ - ٢٠١٠)

عند تطبيق النموذج على الاقتصاد السوري خلال المرحلة المدروسة (٢٠٠١-٢٠١٠) كانت النتائج على الشكل الآتي:

$$\textbf{GDP} = 6.976 + 0.282 \ \ \textbf{LOA}$$

١ - الدلالة الإحصائية للنموذج:

يشير النموذج إلى أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو القروض والتسليفات حسب النشاط الاقتصادي خلال المرحلة المدروسة (٢٠٠١-٢٠١٠) بلغ R = 0.691 ، وهو غير معنوي ولايعكس أهمية إحصائية، وذلك لأن SIG = P-VALUE = 0.27 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة حيث 0.05 = ∞ ، وإن قيمة معامل التحديد R SQUARE = 0.478 ، أي أن معدل نمو القروض والتسليفات حسب النشاط الاقتصادي يفسر 47.8 % من التباين أو الاختلاف في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

كما أن P-VALUE المقابلة للإحصائية t لمعلمة الثابت والمتغير المستقل كانت على التوالي:

SIG = P-VALUE = 0.013 للثابت

SIG = P-VALUE = 0.027 لمتغير معدل نمو القروض والتسليفات حسب النشاط الاقتصادي

وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 = ∞ ولهذا نرفض فرضية العدم لهذه المعلمة، أي أنها تختلف جوهرياً عن الصفر، مما يدلُّ على معنوية القيم المحسوبة وجودة المعادلة المقدرة، وهو مايعكس أهمية معدل نمو القروض والتسليفات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية في التأثير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال هذه المرحلة من الدراسة.

كما أن الاختبار F بلغ 7.325 عند مستوى الدلالة 0.05 وعند مقارنتها بالقيمة الجدولية، نجد أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وهو مايدلُّ على معنوية النموذج المقدر ككل، وعلى جوهرية معامل التحديد، وبالتالي نجد أن المتغير المستقل له تأثير معنوي في الانحدار.[١]

٢ - التفسير الاقتصادي للنموذج:

يشير معامل الانحدار إلى أنّ زيادة معدل نمو القروض والتسليفات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.282 وحدة، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث من المفروض أن يؤدي ازدياد معدل نمو القروض والتسليفات المصرفية إلى زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي شريطة التوظيف الأمثل للقروض

[١] - انظر الملحق رقم (١٢): نتائج اختبار أثر الرقابة المصرفية في معدل نمو القروض والتسليفات في سورية خلال المرحلة (٢٠٠١-٢٠١٠).

والتسليفات في القطاعات الاقتصادية المنتجة والتي تساهم في تحقيق القيم المضافة في الاقتصاد الوطني.

وهذا يتماشى مع الواقع الاقتصادي في سورية خلال هذه المرحلة، والذي يعكس نجاح القرارات التي اتخذتها السلطات النقدية في سورية خلال هذه المرحلة ولكن على المدى القصير بتحرير أسعار الفوائد المدينة على القروض التي تمنحها المصارف بشكل كامل (كما تم شرح ذلك سابقاً بالتفصيل)، الأمر الذي انعكس زيادة في معدلات نمو القروض والتسليفات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية في سورية بمختلف مجالات نشاطاتها، إلا أن السلطات النقدية في سورية لم تتمكن من تحقيق غاياتها الاستراتيجية المبتغاة من هذه القرارات على المدى الطويل من خلال توجيه القروض والتسليفات بالشكل الأمثل نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة كالزراعة والصناعة مما يساهم زيادة بمعدلات أكبر في الناتج المحلي الإجمالي، إذ نلاحظ توجه القروض والتسليفات المصرفية نحو القطاعات التي تحقق ربحاً سريعاً بعيداً عن متطلبات عملية التنمية الاقتصادية في سورية هذا من جهة بالإضافة إلى ضعف قنوات توظيف السيولة الفائضة لدى هذه المصارف (لأسباب تم ذكرها سابقاً) من جهة آخرى.

مما يعكس خللاً واضحاً في أداء السياسة النقدية في سورية خلال هذه المرحلة، نتيجة ضعف القطاع المصرفي في سورية خلال هذه المرحلة من الدراسة في تعبئة السيولة الفائضة الموجودة لديه وتمويل عملية التنمية الاقتصادية في سورية، على اعتباره قناة لنقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي.

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

تم التوصل من خلال هذا البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

١- إن إيجاد نظام مصرفي سليم وكفء، قادر على تحقيق أهداف السياسة النقدية وضمان الاستقرار المصرفي، يتطلب إيجاد نظام رقابي فعال وإجراءات رقابية فعالة على أعمال المصارف، تهدف إلى تحقيق كفاءة الجهاز المصرفي وقيامه بوظائفه بالشكل الأمثل.

٢- إن بعض البنوك قد تواجه صعوبات كبيرة في استيفاء متطلبات اتفاقية بازل ولاسيَّما الأنظمة المصرفية في الدول النامية، إذ إن منهج التقييم الداخلي الذي تفرضه المعايير الجديدة معقد جداً، ويتطلب وقتاً وتكلفة أكبر، مما يصعب إمكانية استيعابه وتطبيقه لدى كثير من البنوك حتى في الدول المتقدمة، لما يتطلبه من ضرورة توافر بنية تكنولوجية ذات مستوى عالٍ لتجميع المعلومات وتحليلها، هذا علاوة على مايتطلبه من ضرورة توافر عمالة مدربة ذات مستوى رفيع.

٣- إن عملية تحريك سعر الفائدة صعوداً أو هبوطاً لم تكن من خلال دراسات يجريها مصرف سورية المركزي، وإنما من خلال تأثير بعض الأشخاص ونفوذهم، مما ترتب على ذلك آثار سلبية عديدة من أهمها:

- نزوح المدخرات من المصارف للمضاربة بالعقارات.
- قيام المصارف الخاصة باستثمار أموالها في الخارج رغم ارتفاع سعر الفائدة المدينة.
- خروج المدخرات بالقطع الأجنبي رغم السماح بدخول وخروج الرساميل الأجنبية.

٤- مايزال هناك قصور في استقلالية السلطات النقدية في سورية في إدارتها للسياسة النقدية، بما يمكنها من استخدام أدوات السياسة النقدية بشكل فعال في سبيل تحقيق أهداف السياسة النقدية **(مما يثبت صحة الفرضية الأولى).**

٥- تبيّن من خلال التطور والتقدم الملحوظ في القرارات والتعليمات الرقابية المطبقة على المصارف في سورية خلال السنوات الأخيرة، حرص مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف على تطوير الرقابة المصرفية في سورية من خلال اعتماد المعايير المصرفية الدولية التي تتصدرها معايير بازل٢، إلى جانب التوجه نحو تطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة (مع التركيز على أهمية مواءمة ذلك مع خصوصية القطاع المصرفي السوري)، وذلك انطلاقاً من أهمية وجود رقابة محكمة على عمل المصارف وصولاً إلى بيئة

مالية منسجمة ومتواكبة مع أحدث المعايير والممارسات الدولية والتشريعات الرقابية التي من شأنها الارتقاء بسوية الرقابة المصرفية في سورية، وتعزيز مبادئ الحوكمة لدى الجهاز المصرفي، بهدف حماية النظام المصرفي السوري من أشكال المخاطر والأزمات المصرفية جميعها **(مما يثبت صحة الفرضية الثانية)**.

٦- إن إطار بازل الجديد المعدل لكفاية رأس المال المبني على المخاطر يفرض قواعد متشددة على البنوك من أجل استيفاء متطلبات كفاية رأس المال، مع وجود رقابة فاعلة من قبل السلطات الإشرافية في ظل مناخ يتسم بالإفصاح والشفافية وانضباط السوق، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً أمام القطاع المصرفي السوري في مقابلة استيفاء متطلبات إطار بازل المعدل، ولكن في الوقت نفسه يشكل هذا التحدي فرصة مهمة لتطوير القطاع المصرفي السوري والنهوض به بما يعزز من استقراره وقدراته التنافسية.

٧- ماتزال المصارف العامة تهيمن على القطاع المصرفي في سورية على الرغم من دخول المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية إلى السوق المصرفية السورية، إذ حافظت المصارف العامة على الحصة الكبرى من الموجودات المصرفية، وبنسبة بلغت ٧١% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي في سورية حتى نهاية عام ٢٠١٠.

٨- انخفاض نسبة التمصرف في سورية (مؤشر عدد السكان لكل فرع مصرفي) إلى نحو ٤٢ ألف مواطن لكل فرع مصرفي عام ٢٠١٠، مقارنة بنحو ٦٦ ألف مواطن لكل فرع مصرفي في العام ٢٠٠٢، وهذا مؤشر جيد على تطور وانتشار الوعي المصرفي لدى المواطنين السوريين.

٩- مع التطور الذي شهدته عملية الرقابة المصرفية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن المصارف العامة ماتزال غير خاضعة لرقابة فعالة، نظراً إلى المشكلات ونقاط الضعف التي تعاني منها هذه المصارف ولاسيّما عدم نشرها لتقاريرها المالية أسوة بالمصارف الخاصة وفق سياسات الإفصاح والشفافية المطلوبة، إذ إنّها لم تظهر بشكل واضح تفاصيل بنود الموجودات والمطاليب، أي إنّها لم تعرض بياناتها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مما يعيق التزام المصارف العامة بتعليمات السلطات الرقابية في سورية من جهة، فضلاً عن عدم قدرة السلطات الرقابية من الحصول على التقارير والبيانات المطلوبة لممارسة عملية الرقابة من جهة أخرى، مما يؤثر في سلامة القطاع المصرفي

ومتانته وقدرته على تحقيق أهداف السياسة النقدية في سورية على اعتبار أنه إحدى قنوات نقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي(**مما يثبت صحة الفرضية الثالثة**).

١٠- مايزال هناك قصور لدى المصارف السورية في تطبيق قرارات الرقابة المصرفية الصادرة عن مجلس النقد والتسليف والتعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي (خصوصاً المصارف العامة التي تشكل حيزاً كبيراً جداً من القطاع المصرفي السوري، ومن ثمَّ فإن أي ازمة تتعرض لها تمس مباشرة سلامة القطاع المصرفي السوري وسلامة دوره بوصفه إحدى أدوات نقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي)، ويمكننا إرجاع ذلك إلى عدم مراعاة السلطات الرقابية في بعض الأحيان خصوصية القطاع المصرفي في سورية هذا من جهة، فضلاً عن صعوبة فهم بعض هذه القرارات والتعليمات وتطبيقها من قبل المعنيين بالتطبيق من جهة أخرى (**مما يثبت صحة الفرضية الثالثة**).

١١- تبيّن من خلال نتائج تقييم أداء المصارف السورية باستخدام نظام CAMELS للرقابة المصرفية خلال مرحلتي الدراسة (١٩٩١ – ٢٠٠٠) (٢٠٠١ – ٢٠١٠) ، أن هناك العديد من نقاط الضعف في أداء هذه المصارف بشكل عام وأداء المصارف العامة على وجه الخصوص التي قد يؤدي تفاقمها إلى تهديد سلامة أوضاع هذه المصارف التي تشكل حيزاً مهماً من القطاع المصرفي (**مما يثبت صحة الفرضية الرابعة**)، وقد جاء ذلك كمايأتي:

§ قدرة السلطات النقدية والرقابية في سورية خلال المرحلة الثانية للدراسة (٢٠٠١ – ٢٠١٠) من رفع نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى الموجودات لدى إجمالي القطاع المصرفي السوري إلى ٨.٦٢% بالمتوسط، مقارنة مع ٥.٨٧% بالمتوسط خلال المرحلة الأولى من الدراسة (١٩٩١-٢٠٠٠)، وقد جاء ذلك انسجاماً مع متطلبات لجنة بازل الدولية مما يسهم إسهاماً كبيراً في تخفيض حجم المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي في سورية نتيجة لتخفيض المصارف العاملة من اعتمادها على رؤوس أموالها واحتياطياتها في تمويل أصولها.

§ مع الارتفاع بنسبة ضئيلة في نسبة كفاية رأس المال بالمتوسط خلال السنوات ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ لدى المصارف الخاصة عينة الدراسة، إلا أنها تعدُّ نسبة جيدة لم تقل عن ٨% الحد الأدنى المقبول حسب تعليمات مصرف سورية المركزي وتعليمات لجنة بازل الدولية.

- لدى تقييم متانة رأس المال يجب أن يتم الأخذ بالحسبان معدل نمو الأصول ومعدل نمو الأموال الخاصة للمصارف (رأس المال والاحتياطيات)، على اعتبار أن نمو الأصول بشكل كبير سوف يشكل ضغطاً على رأس المال، ومن ثمَّ قد يشكل خطورة على المصارف إذا لم يرافقه نمو في رأس المال والاحتياطيات بشكل متساوٍ أو أكثر قليلاً، إذْ إنَّ معدل نمو رأس المال والاحتياطيات لدى القطاع المصرفي السوري بالمتوسط خلال المرحلة ١٩٩١ - ٢٠٠٠ كان أعلى من معدل نمو الأصول خلال المرحلة نفسها، إذ بلغ معدل نمو رأس المال والاحتياطيات وسطياً ٢٠%، في حين بلغ معدل نمو الأصول وسطياً ١٥% خلال المرحلة نفسها، في حين أن معدل نمو رأس المال والاحتياطيات لدى القطاع المصرفي السوري بالمتوسط خلال المرحلة ٢٠٠١ - ٢٠١٠ كان أعلى بكثير من معدل نمو الأصول خلال المرحلة نفسها، إذ بلغ معدل نمو رأس المال والاحتياطيات وسطياً ٢٤%، في حين بلغ معدل نمو الأصول وسطياً ١٠% خلال المرحلة نفسها، مما يظهر خللاً واضحاً لدى القطاع المصرفي خلال هذه المرحلة.

- قدرة السلطات النقدية والرقابية في سورية خلال المرحلة الثانية للدراسة (٢٠٠١ – ٢٠١٠) من تخفيض نسبة الموجودات المنتجة للفوائد إلى إجمالي الموجودات لدى إجمالي القطاع المصرفي السوري، وقد جاء ذلك انسجاماً مع توجهات الحكومة نحو منح مزيد من الاستقلالية لمصرف سورية المركزي انسجاماً مع متطلبات القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ الذي يهدف إلى تفعيل السياسة النقدية لتؤدي دورها المأمول في الاقتصاد السوري.

- على الرغم من انخفاض نسب التركزات الائتمانية في المصارف العامة خلال المرحلة الثانية للدراسة (٢٠٠١ – ٢٠١٠) مقارنة بالمرحلة الأولى (١٩٩١ – ٢٠٠٠) إلا أنها مازالت مرتفعة، مما يظهر أن هناك ضعفاً واضحاً في عملية الرقابة المصرفية على المصارف العامة خلال المرحلة الثانية أيضاً وضمان التزامها بالمعايير الرقابية والنسب الاحترازية، الأمر الذي يؤدي إلى انكشاف المصارف العامة بشكل كبير لمخاطر السيولة، مما ينعكس سلباً على القطاع المصرفي السوري ويهدد سيولته مستقبلاً وتعرضه للمخاطر.

- مع الارتفاع في نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض بالمتوسط خلال المرحلة ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩ لدى المصارف المدروسة إلا أنها تعدُّ نسبة جيدة.

- قدرة السلطات النقدية والرقابية في سورية خلال المرحلة الثانية من الدراسة (٢٠٠١ – ٢٠١٠) على تخفيض حجم استلاف المصارف العامة من مصرف سورية المركزي لتلبية سياسة التمويل بالعجز التي تلجأ لها الحكومة، وذلك مقارنة بالمرحلة الأولى من الدراسة (١٩٩١ – ٢٠٠٠)، وقد جاء ذلك انسجاماً مع توجهات الحكومة نحو منح مزيد من الاستقلالية لمصرف سورية المركزي، انسجاماً مع متطلبات القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ الذي يهدف إلى تفعيل السياسة النقدية لتؤدي دورها المأمول في الاقتصاد السوري.

- إن التراجع في التوظيفات مع البنوك المراسلة يعدُّ إيجابياً كونه سيساعد في ازدياد توجه المصارف نحو الإقراض في الداخل، مما يحقق فوائد أعلى، ويساعد في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على اعتبار أن هذه الأموال هي أموال سورية، ومن ثمَّ فإن توظيفها في الاقتصاد السوري يساعد في زيادة حجم التوظيف والعمالة.

- ازدادت نسبة العائد على حقوق الملكية لدى المصارف الخاصة عينة الدراسة خلال المرحلة (٢٠٠٦ – ٢٠١٠)، فقد ارتفع وسطي هذه النسبة من ٣.٨% عام ٢٠٠٦ إلى ١٢.٨% عام ٢٠٠٨ ليتراجع إلى ١١% عام ٢٠١٠، أمَّا بالنسبة إلى نتائج هذه النسبة لدى المصرف التجاري السوري فقد انخفضت نسبة العائد على الأموال الخاصة لديه بشكل ملحوظ من ١٤٠% عام ٢٠٠٤ إلى ١٣% عام ٢٠٠٩، وبنسبة انخفاض كبيرة جداً بلغت نحو ١١ ضعفاً خلال المرحلة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٩).

- ازدادت نسبة العائد على الأصول لدى المصارف الخاصة عينة الدراسة خلال المرحلة (٢٠٠٦ – ٢٠١٠)، إذ ارتفع وسطي هذه النسبة من ٠.١% عام ٢٠٠٦ إلى ٠.٨% عام ٢٠١٠، أمَّا بالنسبة إلى نتائج هذه النسبة لدى المصرف التجاري السوري فقد حققت نسبة العائد على الأصول لديه معدلات متذبذبة راوحت بين ١ - ٣% خلال المرحلة (٢٠٠٤-٢٠٠٩) لتبلغ بالمتوسط نحو ٢.٢% خلال هذه المرحلة.

- هناك تراجع في مستوى الربحية لدى بعض المصارف السورية نتيجة انخفاض أرباحها خلال عام ٢٠٠٩، مقارنة بما كانت عليه عام ٢٠٠٨.

- مع التحسن الملحوظ في نسبة التسليفات إلى الودائع خلال المرحلة الثانية للدراسة (٢٠٠١ – ٢٠١٠) مقارنة بالمرحلة الأولى (١٩٩١ – ٢٠٠٠) لدى القطاع المصرفي السوري بشكل عام والمصارف الخاصة على وجه الخصوص، إلا أن القطاع المصرفي السوري يعاني من وجود فائض كبير في السيولة، مما يدلُّ على أنّه مازال هناك ضعف من قبل المصارف السورية في تعبئة الموارد وتمويل الاقتصاد خلال هذه المرحلة أيضاً.

- إن الاقتصاد السوري لايعاني من نقص السيولة بقدر مايعانيه من عدم كفاءة القطاع المصرفي في توظيف السيولة الفائضة لديه في المشاريع الاستثمارية المستدامة، بل لجوئه إلى توظيف السيولة في القروض الاستهلاكية (قروض السيارات والعقارات...الخ).

- مع تحسن نسب السيولة الجاهزة السريعة في المصارف العامة خلال المرحلة الثانية للدراسة مقارنة بالمرحلة الأولى للدراسة إلا أنها مازالت منخفضة مقارنة بالمصارف الخاصة، مما يظهر أن هناك ضعفاً واضحاً في عملية الرقابة المصرفية على المصارف العامة خلال المرحلة الثانية من الدراسة، وضمان التزامها بالمعايير الرقابية والنسب الاحترازية سواء نسبة الاحتياطي الإلزامي أو نسب السيولة القانونية، الأمر الذي يؤدي إلى انكشاف المصارف العامة بشكل كبير لمخاطر السيولة، مما ينعكس سلباً على القطاع المصرفي السوري ويهدد سيولته مستقبلاً وتعرضه للمخاطر.

- مع تحسن نسبة الأموال الجاهزة إلى الودائع في المصارف العامة خلال المرحلة الثانية من الدراسة مقارنة بالمرحلة الأولى إلا أنها مازالت منخفضة مقارنة بالمصارف الخاصة، مما يظهر أن هناك ضعفاً في عملية الرقابة المصرفية على المصارف العامة خلال هذه المرحلة، وضمان التزامها بالمعايير الرقابية والنسب الاحترازية سواء نسبة الاحتياطي الإلزامي أو نسب السيولة القانونية، الأمر الذي يظهر ضعف قدرة القطاع المصرفي خلال هذه المرحلة على رد الودائع من أمواله الجاهزة، مما يهدد سلامته بشكل واضح وانكشافه لمخاطر السيولة.

- هناك ضعف واضح في حساسية الأرباح لدى القطاع المصرفي السوري للتغيرات في أسعار الفائدة خلال المرحلة الأولى من الدراسة، وهو مايعكس خللاً واضحاً في أداء السياسة النقدية في سورية خلال هذه المرحلة.

- هناك تأثير واضح وقوي لحساسية الأرباح لدى القطاع المصرفي السوري نتيجة التغيرات التي طرأت على أسعار الفائدة خلال المرحلة الثانية من الدراسة.

١٢- ليس هناك أثر للرقابة المصرفية في سورية في كل من (العرض النقدي، وسعر الصرف، وسعر الفائدة، وتطور الاحتياطي الإلزامي، وتطور الودائع المصرفية، وتطور القروض والتسليفات المصرفية) خلال المرحلة الأولى من الدراسة (١٩٩١ – ٢٠٠٠) **(مما يثبت صحة الفرضية الخامسة)**، وذلك وفقاً لمايأتي:

- ليس هناك أي استراتيجية للسياسة النقدية لدى مصرف سورية المركزي خلال المرحلة الأولى للدراسة، مما أدى إلى عدم قدرتها على ضبط ارتفاعات الأسعار والتضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية على المدى الطويل، من خلال ضبط معدلات نمو الكتلة النقدية بوصفها إحدى أدوات السياسة النقدية بغية تحقيق أهدافها النهائية.

- ليس هناك أي استراتيجية للسياسة النقدية لدى مصرف سورية المركزي خلال المرحلة الأولى للدراسة، مما أدّى إلى عدم قدرتها على ضبط ارتفاعات الأسعار والتضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية على المدى الطويل، من خلال تحقيق الاستقرار في سعر الصرف بوصفه إحدى أدوات السياسة النقدية بغية تحقيق أهدافها النهائية.

- هناك انفصال واضح في سياسة أسعار الفائدة لدى مصرف سورية المركزي عن التغيرات في معدلات التضخم خلال المرحلة الأولى من الدراسة، وهذا مايبدو واضحاً من خلال القيم السالبة لأسعار الفائدة الحقيقية خلال المرحلة (١٩٩١-١٩٩٦)، وهو مايعكس خللاً واضحاً في أداء السياسة النقدية في سورية خلال هذه المرحلة.

- عدم وجود أي استراتيجية للسياسة النقدية لدى مصرف سورية المركزي خلال المرحلة الأولى من الدراسة، مما أدى إلى عدم قدرة السلطات النقدية على استخدام سياسة الاحتياطي الإلزامي في ضبط معدلات نمو العرض النقدي للحد من ارتفاعات معدلات التضخم خلال هذه المرحلة.

- عدم وجود علاقة واضحة بين معدلات نمو إجمالي الودائع ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المرحلة الأولى من الدراسة، وذلك نتيجة عجز القطاع المصرفي خلال هذه المرحلة عن استقطاب الودائع وإعادة توظيفها بالشكل الأمثل.

§ هناك خلل واضح في بنية القروض المصرفية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية خلال المرحلة الأولى للدراسة، مما انعكس سلباً على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهو مايعكس ضعف القطاع المصرفي خلال هذه المرحلة لأنَّ المستثمرين والتجار كانوا يحصلون على القروض من المصارف اللبنانية لتمويل نشاطاتهم الصناعية والتجارية، ومن ثمَّ عدم قيام القطاع المصرفي السوري بدوره المهم بوصفه إحدى قنوات نقل أثر السياسة النقدية (التي كانت غائبة تماماً خلال هذه المرحلة) في المتغيرات الاقتصادية الكلية.

١٣- ليس هناك أثر للرقابة المصرفية في سورية في كل من (العرض النقدي، وسعر الصرف، وسعر الفائدة، وتطور الاحتياطي الإلزامي، وتطور الودائع المصرفية، وتطور القروض والتسليفات المصرفية) خلال المرحلة الثانية من الدراسة (٢٠٠١ – ٢٠١٠) **(مما يثبت صحة الفرضية السادسة)**، وذلك وفقاً لمايأتي:

§ إن السلطة النقدية في سورية مازالت غير قادرة إلى حد كبير خلال المرحلة الثانية من الدراسة، على التحكم بالسياسة النقدية من جهة، وعلى ضبط ارتفاعات الأسعار ومستويات التضخم كهدف نهائي تسعى لتحقيقه من جهة أخرى.

§ عدم قدرة السلطات النقدية خلال المرحلة الثانية من الدراسة على ضبط معدلات التضخم واستقرار الأسعار كهدف نهائي على المدى الطويل، مع قدرتها في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف كهدف وسيط للسياسة النقدية نتيجة تدخل المصرف المركزي بالبيع أو الشراء، الأمر الذي يسهم في ضبط معدلات التضخم في الاقتصاد السوري، الأمر الذي لم تتمكن من تحقيقه بالشكل المرغوب فيه بسبب الأزمات والظروف الطارئة التي تعرضت لها سورية خلال هذه المرحلة، فضلاً عن إجراءات الحكومة الهادفة لتحرير سعر الصرف بالصدمة وليس تدريجياً.

§ مع سياسة تحريك أسعار الفائدة التي اتبعتها السلطات النقدية خلال المرحلة الثانية من الدراسة، إلا أنّها كانت منفصلة تماماً عن التغيرات في معدلات التضخم خلال هذه المرحلة، وهو مايعكس خللاً واضحاً في أداء السياسة النقدية في سورية خلال هذه المرحلة، وعدم قدرتها على استعمال سعر الفائدة كأداة لتحقيق أهداف السياسة النقدية، بل قامت باستخدام سعر الفائدة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

- § عدم قدرة السلطات النقدية في سورية باستخدام سياسة الاحتياطي الإلزامي في ضبط معدلات التضخم خلال المرحلة الثانية للدراسة.

- § مع نجاح القرارات التي اتخذتها السلطات النقدية في سورية خلال المرحلة الثانية من الدراسة، وذلك على المدى القصير سواء بتخفيض معدلات الفوائد الدائنة على الودائع، فضلاً عن القرارات التي اتجهت نحو إعادة هيكلة الودائع لصالح الودائع طويلة الأجل، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق غاياتها الاستراتيجية المبتغاة من هذه القرارات على المدى الطويل من خلال إعادة توظيف هذه الودائع من قبل القطاع المصرفي بالشكل الأمثل في القطاعات الاقتصادية التي تخلق القيم المضافة المنتجة، وذلك نتيجة الحجم الكبير للسيولة الفائضة لدى القطاع المصرفي في سورية خلال هذه المرحلة والتي بقيت دون توظيف مما أدّى إلى عدم ظهور الآثار المرغوب فيها للقرارات المتخذة من قبل السلطات النقدية فيما يتعلق بأسعار الفائدة الدائنة الذي من المفروض أن ينعكس في انخفاض تكلفة الاقتراض، ومن ثمَّ زيادة حجم التسهيلات الائتمانية التي شهدت تراجعاً ملحوظاً خلال عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨ ، مما يعكس خللاً واضحاً في أداء السياسة النقدية في سورية خلال هذه المرحلة.

- § إن معدل نمو القروض والتسليفات لدى القطاع المصرفي السوري خلال المرحلة الثانية من الدراسة لم يؤثر تأثيراً واضحاً في معدلات نمو الناتج المحلي خلال هذه المرحلة، مما يدلُّ على ضعف الوساطة المالية من قبل المصارف السورية في تعبئة الموارد وتمويل الاقتصاد، ومن ثمَّ عدم استفادة القطاع المصرفي من السيولة الفائضة الموجودة لديه والعمل على توظيفها في القطاعات الاقتصادية المنتجة التي تسهم في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: المقترحات

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها يمكن تقديم المقترحات الآتية:

١- هناك علاقة تكاملية ومترابطة بين عناصر نظام CAMELS، ومن ثمَّ يجب على إدارات المصارف أن تختار المزيج الأمثل بين هذه العناصر بحيث تتوافق وتتكامل هذه العناصر مع بعضها بعضاً بما يكفل تحقيق القوة والسلامة المصرفية للمصرف على الصعيد الداخلي، كما يساعد ذلك السلطات الرقابية على تحديد نقاط الضعف الخطرة لدى المصارف واتخاذ الإجراءات الرقابية اللازمة لمعالجتها بما يضمن كفاءة النظام المصرفي وسلامته ككل.

٢- هناك العديد من التحديات التي ستواجه كلاً من السلطات الرقابية والبنوك على المستوى الدولي في ضوء المقررات والتوصيات الجديدة لبازل ٣ التي يتعيّن عليها الاستعداد تمهيداً لتنفيذها وتطبيقها بالشكل الأمثل بما يضمن تحقيق استقرار النشاط المصرفي وسلامته، وذلك يتطلب من السلطات الرقابية تطبيق المقررات والتوصيات الجديدة تدريجياً بما يتناسب مع الظروف المحلية للدولة، كما يتطلب مبادرة البنوك إلى تطوير ذاتها من خلال تكييف تشريعاتها الإدارية والرقابية من جهة والأخذ بالأساليب الفنية المتقدمة في إدارة المخاطر من جهة أخرى.

٣- إن أداء الدور الفعال للرقابة للنهوض بمتطلبات العمل المصرفي والرقابي ورفع كفاءته، يتطلب توافر الأطر البشرية ذات الكفاءات العالية التي تتمتع بالمهارة والخبرة في مجال الرقابة المصرفية، فضلاً عن توافر درجة عالية من التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات الرقابية والإشرافية، وخاصة في الرقابة على أعمال البنوك ذات النشاط الدولي.

٤- يجب على المصارف العاملة امتلاك الأدوات المناسبة التي تمكنها من تطبيق الدعائم الثلاث لبازل٢ وفق التعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية، انطلاقاً من توفير المتطلبات المادية، اللوجيستية، والأطر البشرية القادرة على تلبية متطلبات مجلس النقد والتسليف والتعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي، مع الأخذ بالحسبان الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالقطاع المصرفي، ولاسيّما المحيطة بالمصارف العامة (بوصفها مؤسسات عامة اقتصادية تخضع لازدواجية أو تعارض في القرارات الرقابية الصادرة عن تعدد السلطات الرقابية التي تشرف على أعمالها والتي تضم " الجهاز المركزي للرقابة المالية، والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، ومفوضية الحكومة لدى المصارف " مما يستدعي ضرورة تعديل أساليب الرقابة على المصارف العامة من خلال حل مسألة تعدد الجهات الرقابية عليها التي تعيق تنفيذ عملية الرقابة على المصارف العامة بالشكل المطلوب).

٥- يجب على البنوك السورية أن لاتقف فقط عند حد ضمان كفاية رأس المال، بل يجب عليها التركيز على تفعيل الرقابة الداخلية، وحسن إدارة المخاطر المالية والمصرفية.

٦- إن إطلاق وزارة المالية لسوق الأوراق المالية الحكومية من خلال إصدار أذونات وسندات الخزينة بالتنسيق مع مصرف سورية المركزي وكيل الإصدار بناء على أحكام المرسوم التشريعي رقم ٦٠ لعام ٢٠٠٧ الخاص بالأوراق المالية الحكومية، يعدُّ وسيلة مهمة لتحرير كتلة كبيرة من الأموال المجمدة في المصرف المركزي

بما يزيد على الاحتياطي الإلزامي، فضلاً عن كتلة الأموال المودعة لدى المصارف الخارجية، على أن يتم توظيف هذه السندات والاذونات في إطلاق المشاريع الحيوية والاستراتيجية وعدم توجيهها لتمويل عجوزات الموازنة، الأمر الذي يؤدي إلى تراكم الدين العام وعدم توافر إمكانيات السداد.

٧- يجب على السلطات الرقابية القيام بعملية المراجعة المستمرة للمقررات والضوابط كلّها مع المعنيين بالتطبيق، وبما يضمن الفاعلية المستمرة لهذه القرارات والضوابط، كما يضمن تطبيقها بالشكل الأمثل، مما يساعد في تقوية القطاع المصرفي في سورية ويزيد من قدراته التنافسية.

٨- إن الانتقال إلى سياسة توحيد سعر الصرف يستلزم إلغاء نظام الرقابة على سعر الصرف تدريجياً وليس التحرير بالصدمة، وذلك من خلال الانتقال إلى المرونة في التعامل في سوق القطع عن طريق اعتماد نظام التعويم على نطاق ضيق لتلافي المخاطر الناجمة عن التحرير المفاجئ لسوق الصرف، على أن يقابل هذا الإجراء تدخل مدروس وواعٍ لمصرف سورية المركزي في سوق القطع، تمهيداً للوصول إلى التحرير الكامل لسوق الصرف، بما يلبي احتياجات السوق السورية من القطع الأجنبي بعيداً عن تدخل السلطات النقدية.

٩- أن يتم تحرير أسعار الفائدة المدينة بشكل مدروس وتدريجي ويتناسب مع ماتفرضه معطيات الاقتصاد السوري وبشكل خاص هيكلية الودائع والتسليفات داخل الاقتصاد، خاصة إذا تم الأخذ بالحسبان أن تحرير أسعار الفائدة على التسليفات إلى جانب غياب عمليات السوق المفتوحة ينعكس سلباً على فاعلية السوق النقدية بين المصارف في سورية، علاوة على عدم قدرة القطاع المصرفي في سورية في نقل الأثر المرغوب فيه لسياسة سعر الفائدة للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية بسبب الحجم الكبير لفائض السيولة الموجودة لديه دون توظيف.

١٠-ضرورة متابعة تطوير عملية الرقابة المصرفية من خلال التزام مصرف سورية المركزي بمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة، وصولاً إلى تطبيقها بشكل كامل لضمان الحفاظ على نظام مصرفي سليم.

١١-التنسيق بين اهداف السياسة الاقتصادية واهداف السياسة النقدية لخدمة الاقتصاد الوطني.

١٢-ضرورة تعزيز الرقابة على القروض والودائع لخدمة الاقتصاد الحقيقي.

١٣-تشكيل وحدة دراسات مستقلة مهمتها إجراء دراسات اقتصادية ومالية ونقدية، وتقديم المبررات للمصرف المركزي عند رفع سعر الفائدة أو سعر الصرف أوتخفيضها، وتقديم مقترحات للحكومة عند اتخاذ القرارات المتعلقة بذلك.

١٤-ضرورة تعزيز استقلالية مصرف سورية المركزي وفض التشابكات بين السياستين المالية والنقدية.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- **المصادر والمراجع العربية**

أولاً: الكتب

١- عبد الله، عقيل جاسم: النقود والمصارف، عمان، الطبعة الثانية، عام ٢٠٠٠.

٢- السيسي، صلاح الدين حسن: معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال، الهيئة العامة المصرفية العامة للكتاب، مصر، عام ٢٠٠٥.

٣- الغندور، كامل حافظ: محاور التحديث الفعال في المصارف العربية (فكر مابعد الحداثة)، اتحاد المصارف العربية، بيروت / لبنان، عام ٢٠٠٣.

٤- الهندي، عدنان: الرقابة والتفتيش من قبل المصارف المركزية، منشورات اتحاد المصارف العربية، عام ١٩٨٧.

٥- الصيرفي، محمد عبد الفتاح: إدارة البنوك، عمان، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٦.

٦- عبدالله، خالد أمين: العمليات المصرفية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، عام ٢٠٠٣.

٧- المزاوي، محمد كمال خليل: اقتصاديات الائتمان المصرفي، الاسكندرية، الطبعة الثانية، عام ٢٠٠٣.

٨- الشاهد، سمير محمد: مصارف الغد، اتحاد المصارف العربية، عام ٢٠٠١.

٩- التوني، ناجي: الإصلاح المصرفي، سلسلة جسر التنمية، معهد التخطيط العربي بالكويت، عام ٢٠٠٣.

١٠- الشواربي، عبد الحميد محمد- وآخرون: إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة النظر المصرفية والقانونية، دار المعارف، الاسكندرية، عام٢٠٠٢.

١١- حماد، طارق عبد العال: التطورات العالمية وانعكاسها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، عام ٢٠٠١.

١٢- عبد الحميد، عبد المطلب: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، عام٢٠٠١.

١٣- الكرأسنة، ابراهيم: أطر اساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، ابو ظبي، عام ٢٠٠٦.

١٤- حشاد، نبيل: اتفاق بازل٢، منشورات اتحاد المصارف العربية، بيروت.

١٥- الخطيب، سمير: قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الاسكندرية، الطبعة الثانية، عام ٢٠٠٨.
١٦- بسنت، أحمد فهمي: اتفاق بازل٢ ركائزه وأبعاده، اتحاد المصارف العربية، بيروت، عام ٢٠٠٤.
١٧- جمعة، محمد صالح: السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المرحلة ١٩٧٠-٢٠٠٠، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٥.
١٨- كنعان، علي: النظام النقدي والمصرفي السوري، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٠.
١٩- الاقتصاد النقدي، كتاب جامعي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، السنة الرابعة، ٢٠٠٩-٢٠١٠.
٢٠- حبيب، مطانيوس: الوجيز في الاقتصاد السياسي، جامعة دمشق، ٢٠٠٥.
٢١- الشيخ موسى، عثمان: السلامة المصرفية، دار المعين للنشر والطباعة، السودان، عام ٢٠٠٧.
٢٢- موسى بوخاري، لحلو: سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دار حسن العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٠.
٢٣- الشعار، محمد نضال: أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، عام ٢٠٠٥.

ثانياً: الدوريات والمجلات العلمية والصحف

١- المعهد العربي للتخطيط بالكويت، "الإصلاح المصرفي في الدول العربية"، العدد١٧، عام ٢٠٠٣.
٢- مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٢٢٩، عام ٢٠٠٠.
٣- عمر، محمود عبد السلام: لجنة بازل بين التوجهات القديمة والحديثة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، العدد الأول، ١٩٩٦.
٤- البرغوثي، عروبة: متطلبات تطبيق وفاق بازل٢ في الدول العربية، مجلة جامعة دمشق، عام ٢٠٠٨.

٥- مجلة الدراسات المالية والمصرفية، " الاشراف المصرفي في وفاق بازل٢"، المجلد ١٢، العدد١، آذار عام ٢٠٠٤.
٦- التهامي، عبد المنعم- الغندور، أحمد: مقررات بازل ٢ و ٣ كمدخل لتلافي التأثير الحلقي للمتغيرات الاقتصادية على أداء البنوك والاقتصاد الكلي، النشرة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، بيروت / لبنان، الفصل الرابع، كانون الاول، عام ٢٠١٠.
٧- اسلامبولي، مرام: بازل ٣ دروس مستفادة من الأزمة وحلول للتطبيق غير المكتمل لبازل ٢، النشرة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، لبنان / بيروت، الفصل الرابع، كانون الاول، عام ٢٠١٠.
٨- حمود، مازن: المصارف الاوروبية ومعايير بازل ٣، النشرة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، لبنان / بيروت، الفصل الرابع، كانون الاول، عام ٢٠١٠.
٩- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٠، صندوق النقد العربي.
١٠- مصرف سورية المركزي، التطورات النقدية في سورية، ٢٠٠٩.
١١- تقرير التضخم، شباط ٢٠١٠، مصرف سورية المركزي.
١٢- صندوق النقد الدولي، تقرير لجنة المشاورات ٢٠٠٥.
١٣- صندوق النقد الدولي، تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٦.
١٤- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١، صندوق النقد العربي.
١٥- تقرير التطورات النقدية في سورية، مصرف سورية المركزي، كانون الأول ٢٠٠٩.
١٦- مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٣٤١ ، نيسان ٢٠٠٩.
١٧- حبيب، مطانيوس: خفض معدل الفائدة – رفع معدل الفائدة، التقرير الاسبوعي ٢٠٦، المركز الاقتصادي السوري، دمشق، عام ٢٠٠٤.
١٨- البنك الأهلي المصري، "معيار كفاية رأس المال في إطار إجتماع لجنة بازل المنعقد في ٢٠٠٢/٠٧/١٠"، النشرة الإقتصادية، العدد ٣، المجلد ٣٥، ٢٠٠٢، القاهرة.
١٩- دليل المصارف العاملة في سورية ٢٠٠٩/١٢/٣١، مصرف سورية المركزي.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

١- غنام، ريم: دور المصرف المركزي في رقابة وتقييم السياسات التسليفية في المصارف الحكومية / تطبيق على المصرف الصناعي السوري /، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٢- أحمد، حسن: دور معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال في تطوير العمل الرقابي في القطاع المصرفي في سورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، إشراف الدكتور حسن حياتي، عام ٢٠٠٨.
٣- بريش، عبد القادر: التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر، عام ٢٠٠٦.
٤- محمد الطيب، أكرم نعمان: أثر التحرير الاقتصادي على الجهاز المصرفي المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين الشمس، مصر، عام ٢٠٠١.
٥- شهبون، لمياء: معايير تقييم الأداء المصرفي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧.
٦- شجاع، صافي: المصرف المركزي والسياسة النقدية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، عام ٢٠٠٧.
٧- حساني، عبد الرزاق: النظرية والسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي، اطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، عام ٢٠٠٢.
٨- الخجا، جمانة: دور الرقابة المصرفية في تحقيق سلامة الوضع المصرفي، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، عام ٢٠١٠.

رابعاً: المؤتمرات والندوات العلمية

١- الدويك، عبد القادر: واقع الصناعة المصرفية في سورية، الملتقى السوري التركي، عام ٢٠٠٩.
٢- الخياط، مصطفى: من بازل١ إلى بازل٢، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر" الإدارة الرشيدة والتحول من بازل١ إلى بازل٢ "، دمشق، عام٢٠٠٧.
٣- البرغوثي، عروبة: السياسة النقدية في سورية، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى السوري التركي، عام ٢٠٠٩.
٤- غندور، ميسون: إطار بازل المعدل لكفاية رأس المال المبني على المخاطر في البنوك الاسلامية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الادارة الرشيدة للقطاع المصرفي" التحول من بازل١ إلى بازل٢ "، دمشق، ٢٠٠٧.
٥- الرباط، عزة: توافق التشريعات المصرفية والممارسات الرقابية لمصرف سورية المركزي مع المعايير الدولية، ورقة عمل.

٦- عزت الميداني، محمد أيمن: أداء وموقع المصارف الخاصة في النظام المصرفي السوري، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، عام ٢٠١٠.
٧- حوراني، اكرم: انعكاسات تحريك أسعار الفائدة، دمشق، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

خامساً: دراسات ومراجع متنوعة

١- بحث غير منشور حول / سياسة استخدام التقييم المركب للمصارف التجارية، سلطة النقد الفلسطينية /قسم الرقابة المصرفية/، عام ٢٠٠٣.
٢- صندوق النقد العربي،" إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها "، أبو ظبي، عام ٢٠٠٤.
٣- وثيقة السياسة النقدية في الخطة الخمسية العاشرة.
٤- تحليل الاقتصاد السوري ٢٠٠٥، هيئة تخطيط الدولة.

سادساً: التشريعات والقوانين

١- قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢.
٢- قرارات مجلس النقد والتسليف، موقع مصرف سورية المركزي ***www.banquecentral.org.sy***
٣- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم /٣٤٠/ عام ١٩٩٣.
٤- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم / ٧ / لعام ١٩٩٨.
٥- التقارير السنوية للمصارف العامة والخاصة السورية.
٦- البيانات المالية للمصارف العامة والخاصة السورية.
٧- النشرات الربعية، مصرف سورية المركزي.
٨- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، أعداد مختلفة.

- المصادر الأجنبية :

1- Ian H. Giddy, Who should be the Banking Supervision? Some General Considerations, IMF, March, 1997.
2- Andrewj.Durbin, 1997-Essentials of management-south-western, college publishing, ohio.
3- Basic Findings of Quantative impact study (A Yhan Yuksel), 2006.
4- Liquidity risk and contagion, Rodig cifuentes(central banking publications), year 2006.
5- Global banking regulatons, Michel Henry, year 2005.
6- capital adequacy ratios for banks simplified explanation and example of calculation, (reserve bank of Newzeland), year 2006.
7- European central bank,"The new Basel capital accord, comments of the European central bank", OPCI.
8- *Basel C0mmittee on Banking Supervision "International convergence of capital measuring and capital standards " ، Basel ،july ،1988.*
9- *Basel C0mmittee on Banking Supervision "core principles for effective banking supervision " ، Bank for International Settlements (BIS) ، Septemper ، 1997.*
10- The New Basel Capital Accord, an explanatory note, Bank For Settelments, opcit.
11- The Banker, June 2005.
12- European central bank," the new basel capital accord, comments pf the European central bank", opcit.
13- Bachir Belgherbi, "Rating et classement des banques", Convergence BEA, N^{0}12, April 2004.
14- Internatinal convergence of capital standards (arevised framework), year 2004.

الملاحق الإحصائية

الملحق رقم (١): نتائج اختبار أثر الرقابة المصرفية على العرض النقدي م٢ في سورية خلال المرحلة (١٩٩١-٢٠٠٠).

Correlations

		معدل التضخم	معدل نمو العرض النقدي م٢
معدل التضخم	Pearson Correlation	1	.031
	Sig. (2-tailed)		.932
	N	10	10
معدل نمو العرض النقدي م٢	Pearson Correlation	.031	1
	Sig. (2-tailed)	.932	
	N	10	10

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.031[a]	.001	-.124-	6.04341

a. Predictors: (Constant), معدل نمو العرض النقدي م2

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	Sig.
1	Regression	.281	1	.281	.932[a]
	Residual	292.182	8	36.523	
	Total	292.463	9		

a. Predictors: (Constant), معدل نمو العرض النقدي م2

b. Dependent Variable: معدل التضخم

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	6.092	5.544		1.099	.304
	معدل نمو العرض النقدي م٢	.032	.369	.031	.088	.932

a. Dependent Variable: معدل التضخم

الملحق رقم (٢): نتائج اختبار أثر الرقابة المصرفية على العرض النقدي م٢ في سورية خلال المرحلة (٢٠٠١-٢٠١٠).

Correlations

		معدل نمو العرض النقدي م٢	معدل التضخم
معدل نمو العرض النقدي م٢	Pearson Correlation	1	-.550-
	Sig. (2-tailed)		.100
	N	10	10
معدل التضخم	Pearson Correlation	-.550-	1
	Sig. (2-tailed)	.100	
	N	10	10

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.550[a]	.302	.215	3.93849

a. Predictors: (Constant), معدل نمو العرض النقدي م2

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	53.737	1	53.737	3.464	.100[a]
	Residual	124.094	8	15.512		
	Total	177.831	9			

a. Predictors: (Constant), معدل نمو العرض النقدي م2

b. Dependent Variable: معدل التضخم

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	12.815	4.004		3.200	.013
	معدل نمو العرض النقدي م٢	-.541-	.291	-.550-	-1.861-	.100

a. Dependent Variable: معدل التضخم

الملحق رقم (٣): نتائج اختبار أثر الرقابة المصرفية على سعر الصرف في سورية خلال المرحلة (١٩٩١-٢٠٠٠).

Correlations

		معدل التضخم	معدل نمو سعر الصرف
معدل التضخم	Pearson Correlation	1	.532
	Sig. (2-tailed)		.114
	N	10	10
معدل نمو سعر الصرف	Pearson Correlation	.532	1
	Sig. (2-tailed)	.114	
	N	10	10

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.532[a]	.283	.193	5.12006

a. Predictors: (Constant), معدل نمو سعر الصرف

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	82.743	1	82.743	3.156	.114[a]
	Residual	209.720	8	26.215		
	Total	292.463	9			

a. Predictors: (Constant), معدل نمو سعر الصرف

b. Dependent Variable: معدل التضخم

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.300	1.765		3.003	.017
	معدل نمو سعر الصرف	1.200	.675	.532	1.777	.114

a. Dependent Variable: معدل التضخم

الملحق رقم (٤): نتائج اختبار أثر الرقابة المصرفية على سعر الصرف في سورية خلال المرحلة (٢٠٠١-٢٠١٠).

Correlations

		معدل التضخم	معدل نمو سعر الصرف
معدل التضخم	Pearson Correlation	1	-.450-
	Sig. (2-tailed)		.192
	N	10	10
معدل نمو سعر الصرف	Pearson Correlation	-.450-	1
	Sig. (2-tailed)	.192	
	N	10	10

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.450[a]	.203	.103	4.21037

a. Predictors: (Constant), معدل نمو سعر الصرف

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	36.013	1	36.013	2.031	.192[a]
	Residual	141.818	8	17.727		
	Total	177.831	9			

a. Predictors: (Constant), معدل نمو سعر الصرف

b. Dependent Variable: معدل التضخم

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.514	1.340		4.114	.003
	معدل نمو سعر الصرف	-.507-	.356	-.450-	-1.425-	.192

a. Dependent Variable: معدل التضخم

الملحق رقم (٥): نتائج اختبار أثر الرقابة المصرفية على سعر الفائدة الحقيقي في سورية خلال المرحلة (١٩٩١-٢٠٠٠).

Correlations

		معدل التضخم	سعر الفائدة الحقيقية
معدل التضخم	Pearson Correlation	1	-1.000-[**]
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	10	10
سعر الفائدة الحقيقية	Pearson Correlation	-1.000-[**]	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	10	10

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	1.000[a]	1.000	1.000	.00000

a. Predictors: (Constant), سعر الفائدة الحقيقية

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	292.463	1	292.463	.	.[a]
	Residual	.000	8	.000		
	Total	292.463	9			

a. Predictors: (Constant), سعر الفائدة الحقيقية

b. Dependent Variable: معدل التضخم

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	9.000	.000		.	.
	سعر الفائدة الحقيقية	-1.000-	.000	-1.000-	.	.

a. Dependent Variable: معدل التضخم

الملحق رقم (٦): نتائج اختبار أثر الرقابة المصرفية على سعر الفائدة الحقيقي على الودائع لأجل وودائع التوفير في سورية (٢٠٠١-٢٠١٠).

Correlations

		معدل التضخم	سعر الفائدة الحقيقي على ودائع التوفير	سعر الفائدة الحقيقي على الودائع لأجل
معدل التضخم	Pearson Correlation	1	-.968-**	-.981-**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
	N	10	10	10
سعر الفائدة الحقيقي على ودائع التوفير	Pearson Correlation	-.968-**	1	.957**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
	N	10	10	10
سعر الفائدة الحقيقي على الودائع لأجل	Pearson Correlation	-.981-**	.957**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	10	10	10

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.986[a]	.972	.964	.84350

a. Predictors: (Constant), سعر الفائدة الحقيقي على الودائع لأجل, سعر الفائدة الحقيقي على ودائع التوفير

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	172.850	2	86.425	121.471	.000[a]
	Residual	4.980	7	.711		
	Total	177.831	9			

a. Predictors: (Constant), سعر الفائدة الحقيقي على الودائع لأجل, سعر الفائدة الحقيقي على ودائع التوفير

b. Dependent Variable: معدل التضخم

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	6.548	.420		15.587	.000
	سعر الفائدة الحقيقي على ودائع التوفير	-.294-	.183	-.352-	-1.609-	.152
	سعر الفائدة الحقيقي على الودائع لأجل	-.647-	.220	-.643-	-2.938-	.022

a. Dependent Variable: معدل التضخم

الملحق رقم (٧): نتائج اختبار أثر الرقابة المصرفية على معدل نمو الاحتياطي الإلزامي في سورية خلال المرحلة (١٩٩١-٢٠٠٠).

Correlations

		معدل التضخم	معدل نمو الاحتياطي الإلزامي بالليرة السورية والعملات الأجنبية
معدل التضخم	Pearson Correlation	1	.633*
	Sig. (2-tailed)		.049
	N	10	10
معدل نمو الاحتياطي الإلزامي بالليرة السورية والعملات الأجنبية	Pearson Correlation	.633*	1
	Sig. (2-tailed)	.049	
	N	10	10

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.633[a]	.401	.326	4.67942

a. Predictors: (Constant), معدل نمو الاحتياطي الإلزامي بالليرة السورية والعملات الأجنبية

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	117.287	1	117.287	5.356	.049[a]
	Residual	175.176	8	21.897		
	Total	292.463	9			

a. Predictors: (Constant), معدل نمو الاحتياطي الإلزامي بالليرة السورية والعملات الأجنبية

b. Dependent Variable: معدل التضخم

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.214	1.588		3.283	.011
	معدل نمو الاحتياطي الإلزامي بالليرة السورية والعملات الأجنبية	.136	.059	.633	2.314	.049

a. Dependent Variable: معدل التضخم

الملحق رقم (٨): نتائج اختبار أثر الرقابة المصرفية على معدل نمو الاحتياطي الإلزامي في سورية خلال المرحلة (٢٠٠١-٢٠١٠).

Correlations

		معدل التضخم	معدل نمو الاحتياطي الإلزامي بالليرة السورية والعملات الأجنبية
معدل التضخم	Pearson Correlation	1	.438
	Sig. (2-tailed)		.205
	N	10	10
معدل نمو الاحتياطي الإلزامي بالليرة السورية والعملات الأجنبية	Pearson Correlation	.438	1
	Sig. (2-tailed)	.205	
	N	10	10

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.438[a]	.192	.091	4.23845

a. Predictors: (Constant), معدل نمو الاحتياطي الإلزامي بالليرة السورية والعملات الأجنبية

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	34.115	1	34.115	1.899	.205[a]
	Residual	143.715	8	17.964		
	Total	177.831	9			

a. Predictors: (Constant), معدل نمو الاحتياطي الإلزامي بالليرة السورية والعملات الأجنبية

b. Dependent Variable: معدل التضخم

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.738	1.972		1.896	.095
	معدل نمو الاحتياطي الإلزامي بالليرة السورية والعملات الأجنبية	.033	.024	.438	1.378	.205

a. Dependent Variable: معدل التضخم

الملحق رقم (٩): نتائج اختبار أثر الرقابة المصرفية على معدل نمو إجمالي الودائع في سورية خلال المرحلة (١٩٩١-٢٠٠٠).

Correlations

		معدل نمو إجمالي الودائع	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
معدل نمو إجمالي الودائع	Pearson Correlation	1	.099
	Sig. (2-tailed)		.786
	N	10	10
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	Pearson Correlation	.099	1
	Sig. (2-tailed)	.786	
	N	10	10

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.099[a]	.010	-.114-	6.62798

a. Predictors: (Constant), معدل نمو إجمالي الودائع

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	Sig.
1	Regression	3.459	1	3.459	.786[a]
	Residual	351.441	8	43.930	
	Total	354.900	9		

a. Predictors: (Constant), معدل نمو إجمالي الودائع

b. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	11.393	6.433		1.771	.114
	معدل نمو إجمالي الودائع	.092	.329	.099	.281	.786

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

الملحق رقم (١٠): نتائج اختبار أثر الرقابة المصرفية على معدل نمو إجمالي الودائع في سورية خلال المرحلة (٢٠٠١-٢٠١٠).

Correlations

		معدل نمو إجمالي الودائع	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
معدل نمو إجمالي الودائع	Pearson Correlation	1	-.468-
	Sig. (2-tailed)		.173
	N	10	10
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	Pearson Correlation	-.468-	1
	Sig. (2-tailed)	.173	
	N	10	10

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.468[a]	.219	.121	5.05366

a. Predictors: (Constant), معدل نمو إجمالي الودائع

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	57.284	1	57.284	2.243	.173[a]
	Residual	204.316	8	25.540		
	Total	261.600	9			

a. Predictors: (Constant), معدل نمو إجمالي الودائع

b. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	16.959	3.797		4.466	.002
	معدل نمو إجمالي الودائع	-.356-	.238	-.468-	-1.498-	.173

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

الملحق رقم (١١): نتائج اختبار أثر الرقابة المصرفية على معدل نمو القروض في سورية خلال المرحلة (١٩٩١-٢٠٠٠).

Correlations

		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو القروض والتسليفات حسب النشاط الاقتصادي
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	Pearson Correlation	1	-.115-
	Sig. (2-tailed)		.752
	N	10	10
معدل نمو القروض والتسليفات حسب النشاط الاقتصادي	Pearson Correlation	-.115-	1
	Sig. (2-tailed)	.752	
	N	10	10

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.115[a]	.013	-.110-	6.61636

a. Predictors: (Constant), معدل نمو القروض والتسليفات حسب النشاط الاقتصادي

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	Sig.
1	Regression	4.690	1	4.690	.752[a]
	Residual	350.210	8	43.776	
	Total	354.900	9		

a. Predictors: (Constant), معدل نمو القروض والتسليفات حسب النشاط الاقتصادي

b. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	13.465	2.371		5.678	.000
	معدل نمو القروض والتسليفات حسب النشاط الاقتصادي	-.023-	.071	-.115-	-.327-	.752

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

الملحق رقم (١٢): نتائج اختبار أثر الرقابة المصرفية على معدل نمو القروض في سورية خلال المرحلة (٢٠٠١-٢٠١٠).

Correlations

		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو القروض والتسليفات حسب النشاط الاقتصادي
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	Pearson Correlation	1	.691*
	Sig. (2-tailed)		.027
	N	10	10
معدل نمو القروض والتسليفات حسب النشاط الاقتصادي	Pearson Correlation	.691*	1
	Sig. (2-tailed)	.027	
	N	10	10

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.691[a]	.478	.413	4.13158

a. Predictors: (Constant), معدل نمو القروض والتسليفات حسب النشاط الاقتصادي

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	125.041	1	125.041	7.325	.027[a]
	Residual	136.559	8	17.070		
	Total	261.600	9			

a. Predictors: (Constant), معدل نمو القروض والتسليفات حسب النشاط الاقتصادي

b. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	6.976	2.210		3.156	.013
	معدل نمو القروض والتسليفات حسب النشاط الاقتصادي	.282	.104	.691	2.707	.027

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

الجداول البيانية

الجدول رقم (١/ ٣): تطور عناصر العرض النقدي والعوامل المؤثرة على تغيراته خلال المرحلة ١٩٩١ - ٢٠٠٠

المبالغ بملايين الليرات السورية	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	مجاميع	الزيادة بين ١٩٩١-٢٠٠٠	متوسط معدل النمو %
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	311,564	370,631	413,755	506,101	570,975	690,857	745,569	790,444	819,092	903,900	-	-	-
معدل نمو الناتج %	16	19	12	22	13	21	8	6	4	10	131	3	13
معدل التضخم (حسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك) %	11.0	9.0	13.2	12.4	10.4	8.8	2.2	-0.5	-0.6	-0.4	65	-	7
معدل الفائدة الاسمية	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9	-	-	-
معدل الفائدة الحقيقية	-2.0	0.0	-4.2	-3.4	-1.4	0.2	6.8	9.5	9.6	9.4	-	-	-
سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الامريكي في نهاية الفترة	45.86	47.68	49.63	49.96	50.07	50.05	51.42	51.97	51.66	49.37	-	1	-
التغير النسبي في سعر الصرف %	2.6	4.0	4.1	0.7	0.2	0.0	2.7	1.1	-0.6	-4.4	10.3	-	1
صافي الموجودات الأجنبية	13,667	29,939	108,017	133,177	169,038	214,325	259,891	294,449	335,448	473,462	-	-	-
معدل نمو صافي الموجودات الأجنبية %	-816	119	261	23	27	27	21	13	14	41	-270	35	-27
صافي الموجودات المحلية	162,825	191,165	229,881	235,219	262,134	264,147	277,164	268,042	255,710	239,210	-	-	-
معدل نمو صافي الموجودات المحلية %	9	17	20	2	11	1	5	-3	-5	-6	52	1	5
صافي الديون على الحكومة المركزية	63,549	65,963	65,668	61,159	56,982	50,205	39,126	34,938	548	-27,663	-	-	-
معدل نمو صافي الديون على الحكومة %	-9	4	0	-7	-7	-12	-22	-11	-98	-5,148	-5,310	-	-531
الديون على المؤسسات العامة الاقتصادية	72,489	89,646	120,146	120,773	140,545	147,308	164,686	160,487	179,817	187,370	-	-	-
معدل نمو الديون على المؤسسات العامة الاقتصادية %	22	24	34	1	16	5	12	-3	12	4	127	-	13
الديون على القطاعات غير الحكومية	26,787	35,556	44,067	53,287	64,607	66,634	73,352	72,617	75,345	79,503	-	3	-
معدل نمو الديون على القطاعات غير الحكومية %	34	33	24	21	21	3	10	-1	4	6	154	-	15
عرض النقود (م٢)	228,769	283,973	318,683	355,585	393,295	441,823	482,022	517,971	590,910	720,651	-	-	-
معدل نمو (م٢) %	17	24	12	12	11	12	9	7	14	22	140	3	14
الكتلة النقدية (م١)	146,723	182,125	201,726	207,053	224,967	243,947	260,819	281,875	313,201	368,105	-	-	-
معدل نمو (م١) %	22	24	11	3	9	8	7	8	11	18	120	3	12
النقد المتداول خارج المصارف	92,302	107,557	125,696	134,968	143,728	153,166	159,700	177,834	182,067	203,883	-	-	-
معدل نمو النقد المتداول خارج المصارف %	21	17	17	7	6	7	4	11	2	12	105	2	10
الودائع تحت الطلب	54,421	74,568	76,030	72,085	81,239	90,781	101,119	104,041	131,134	164,222	-	3	-
معدل نمو الودائع تحت الطلب %	23	37	2	-5	13	12	11	3	26	25	147	1	15
شبه النقد	52,135	62,372	71,618	107,524	118,482	131,806	150,174	158,412	180,673	223,076	-	-	-
معدل نمو شبه النقد %	28	20	15	50	10	11	14	5	14	23	191	4	19
الكتلة النقدية (م١) / عرض النقود (م٢) %	64.1	64.1	63.3	58.2	57.2	55.2	54.1	54.4	53.0	51.1	575	1	57
شبه النقد / عرض النقود (م٢) %	22.8	22.0	22.5	30.2	30.1	29.8	31.2	30.6	30.6	31.0	281	1	28
النقد المتداول خارج المصارف / الكتلة النقدية (م١)%	62.9	59.1	62.3	65.2	63.9	62.8	61.2	63.1	58.1	55.4	614	1	61
الودائع تحت الطلب بالليرة السورية / الكتلة النقدية (م١) %	37.1	40.9	37.7	34.8	36.1	37.2	38.8	36.9	41.9	44.6	386	1	39
عرض النقود / الناتج المحلي الإجمالي %	73.4	76.6	77.0	70.3	68.9	64.0	64.7	65.5	72.1	79.7	712	1	71
الكتلة النقدية / الناتج المحلي الإجمالي %	47.1	49.1	48.8	40.9	39.4	35.3	35.0	35.7	38.2	40.7	410	1	41
سرعة دوران النقود حسب مفهوم الكتلة النقدية م١ : الناتج / الكتلة النقدية (م١) مرة	2.1	2.0	2.1	2.4	2.5	2.8	2.9	2.8	2.6	2.5	25	1	2
سرعة دوران النقود حسب مفهوم العرض النقدي م٢ : الناتج / عرض النقود (م٢) مرة	1.36	1.31	1.30	1.42	1.45	1.56	1.55	1.53	1.39	1.25	14	1	1
صافي الديون على الحكومة المركزية / صافي الموجودات المحلية	39	35	29	26	22	19	14	13	0	-12	185	0	18
الديون على المؤسسات الاقتصادية / صافي الموجودات المحلية	45	47	52	51	54	56	59	60	70	78	573	2	57
الديون على القطاعات غير الحكومية / صافي الموجودات المحلية	16	19	19	23	25	25	26	27	29	33	243	2	24

مصدر الارقام: (النشرات الربعية للاعوام ١٩٩١-٢٠٠٠)، والمجموعات الإحصائية للسنوات المذكورة

يتضمن العرض النقدي م٢ أو السيولة المحلية (الكتلة النقدية م١ ، شبه النقد، شهادات الاستثمار، النقد الأجنبي لدى المصرف المركزي، ودائع توفير البريد)

تتضمن الكتلة النقدية م١ (النقد المتداول خارج المصارف ، الودائع تحت الطلب)

ملاحظة: يتضمن شبه النقد (الودائع لأجل، ودائع التوفير، ودائع القطع الأجنبي ، التأمينات لقاء الاستيراد)

ملاحظة: معدل الفائدة الحقيقية = معدل الفائدة الاسمية - معدل التضخم

الجدول رقم (٢ / ٣): تطور عناصر العرض النقدي والعوامل المؤثرة على تغيراته خلال المرحلة ٢٠٠١ - ٢٠١٠

المبالغ بملايين الليرات السورية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	مجاميع	الزيادة بين عامي ٢٠٠١-٢٠١٠	متوسط معدل النمو %
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	974,000	1,016,500	1,074,200	1,266,900	1,506,400	1,705,000	2,017,800	2,291,500	2,513,000	2,714,000	-	3	-
معدل نمو الناتج %	10	4	6	18	19	13	18	14	10	8	120	1	12
معدل التضخم (حسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك) %	0.81	0.60	7.45	4.17	7.41	10.03	4.50	15.15	2.80	4.40	57	5	6
معدل الفائدة الاسمية وسطياً (على الودائع لأجل) %	-	-	-	-	-	7.95	7.83	6.98	6.28	6.11	-	-	-
معدل الفائدة الاسمية (على ودائع التوفير) %	-	-	-	-	-	5.00	4.81	4.79	4.67	4.35	-	-	-
معدل الفائدة الاسمية (على الودائع تحت الطلب) %						0.75	0.77	0.25	0.29	0.25	-	-	-
معدل الفائدة الحقيقية (معدل الفائدة الاسمية على الودائع لأجل - معدل التضخم)	-	-	-	-	-	-2.1	3.3	-8.2	3.5	1.7	-	-	-
معدل الفائدة الحقيقية (معدل الفائدة الاسمية على ودائع التوفير - معدل التضخم)	-	-	-	-	-	-5.0	0.3	-10.4	1.9	-0.1	-	-	-
سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الامريكي في نهاية الفترة	50.90	51.60	51.60	52.20	54.85	51.10	48.10	46.36	45.70	46.90	-	1	-
التغير النسبي في سعر الصرف %	-	1.4	0.0	1.2	5.1	-6.8	-5.9	-3.6	-1.4	2.6	-7.5	-	-1
صافي الموجودات الأجنبية	590,887	669,496	695,186	747,216	748,212	732,504	707,948	591,043	604,906	612,986	-	1	-
المصرف المركزي	92,549	98,937	116,936	132,823	135,141	148,132	189,900	214,156	223,602	231,393	-	3	-
المصارف المحلية	498,338	570,559	578,250	614,393	613,071	584,371	518,047	376,887	381,304	381,593	-	1	-
معدل نمو صافي الموجودات الأجنبية %	41	13	4	7	0	-2	-3	-17	2	1	47	0	5
صافي الموجودات المحلية	139,507	205,931	251,570	326,335	452,480	578,190	764,661	1,065,057	1,203,558	1,419,744	-	10	-
معدل نمو صافي الموجودات المحلية %	-6	48	22	30	39	28	32	39	13	18	262	-3	26
صافي الديون على الحكومة المركزية	10,774	46,042	48,285	70,613	128,041	143,797	106,262	45,202	77,381	98,494	-	9	-
معدل نمو صافي الديون على الحكومة المركزية %	-	327	5	46	81	12	-26	-57	71	27	487	-	54
الديون على المؤسسات العامة الاقتصادية	191,126	161,639	177,566	182,331	199,195	236,772	327,862	480,183	527,766	589,341	-	3	-
معدل نمو الديون على المؤسسات العامة الاقتصادية %	4	-15	10	3	9	19	38	46	10	12	136	3	14
الديون على القطاع الخاص (مقيم)	78,737	83,935	109,403	147,769	222,527	254,750	304,843	389,342	494,964	613,078	-	8	-
معدل نمو الديون على القطاع الخاص %	6	7	30	35	51	14	20	28	27	24	241	4	24
الديون على المؤسسات المالية غير المصرفية	0	0	0	0	1	1	681	1,791	2,675	2,586	-	-	-
صافي البنود الأخرى	-141,130	-85,685	-83,684	-74,378	-97,285	-57,129	25,013	148,539	100,772	116,245	-	-1	-
معدل نمو صافي البنوك الأخرى	0	-39	-2	-11	31	-41	-144	494	-32	15	270	-	30
عرض النقود (م٢) او السيولة المحلية	730,394	875,427	946,756	1,073,550	1,200,692	1,310,694	1,472,608	1,656,100	1,808,464	2,032,730	-	3	-
معدل نمو عرض النقود (م٢) %	22	20	8	13	12	9	12	12	9	12	131	1	13
الكتلة النقدية (م١)	419,939	503,030	550,316	610,859	697,700	687,438	731,669	827,260	912,309	1,061,065	-	3	-
معدل نمو الكتلة النقدية (م١) %	18	20	9	11	14	-1	6	13	10	16	117	1	12
النقد المتداول خارج المصارف	229,294	258,374	284,999	332,659	384,729	399,167	422,365	468,815	493,063	540,071	-	2	-
معدل نمو النقد المتداول خارج المصارف %	12	13	10	17	16	4	6	11	5	10	103	1	10
الودائع تحت الطلب بالليرة السورية	190,645	244,656	265,317	278,201	312,971	288,272	309,304	358,445	419,245	520,995	-	3	-
معدل نمو الودائع تحت الطلب %	25	28	8	5	12	-8	7	16	17	24	136	1	14
شبه النقد	310,454	372,397	396,440	462,691	502,992	623,256	740,940	828,840	896,155	971,665		3	-
معدل نمو شبه النقد %	23	20	6	17	9	24	19	12	8	8	146	0	15
الودائع لأجل بالليرة السورية **	7,899	7,225	7,776	18,479	48,142	123,194	174,443	243,113	313,876	402,271	-	51	-
معدل نمو الودائع لأجل بالليرة السورية %	-	-9	8	138	161	156	42	39	29	28	591	-	66
المؤسسات العامة الاقتصادية	156	193	199	904	2,017	5,055	7,263	10,773	14,571	31,184	-	200	-
القطاع الخاص (مقيم)	7,743	7,032	7,577	15,574	42,625	113,253	160,596	222,146	286,311	351,233	-	45	-
المؤسسات المالية غير المصرفية	0	0	0	2,000	3,501	4,886	6,584	10,194	12,993	19,853	-	-	-
ودائع التوفير بالليرة السورية ***	216,291	261,676	300,065	306,179	271,529	237,685	233,584	235,118	250,892	259,608	-	1	-
معدل نمو ودائع التوفير بالليرة السورية %	-	21	15	2	-11	-12	-2	1	7	3	23	-	3
الودائع بالقطع الأجنبي	51,214	61,339	39,439	63,408	94,707	155,513	183,258	208,278	191,586	184,489		4	-
معدل نمو الودائع بالقطع الأجنبي %	-	20	-36	61	49	64	18	14	-8	-4	178	-	20
المؤسسات العامة الاقتصادية	16,182	19,103	22,291	33,956	33,015	44,051	42,403	51,969	21,817	12,989	-	1	-
القطاع الخاص (مقيم)	35,032	40,432	14,992	26,365	58,228	107,075	136,530	151,775	165,638	168,586	-	5	-
المؤسسات المالية غير المصرفية	0	1,804	2,156	3,087	3,464	4,387	4,324	4,533	4,131	2,914	-	-	-
تأمينات لقاء عمليات الاستيراد	35,050	42,157	49,160	74,625	88,614	106,863	149,655	142,331	139,802	125,297	-	4	-
معدل نمو التأمينات لقاء عمليات الاستيراد %	-	20	17	52	19	21	40	-5	-2	-10	151	-	15
الكتلة النقدية (م١) / عرض النقود (م٢) %	57.5	57.5	58.1	56.9	58.1	52.4	49.7	50.0	50.4	52.2	543	1	54
شبه النقد / عرض النقود (م٢) %	42.5	42.5	41.9	43.1	41.9	47.6	50.3	50.0	49.6	47.8	457	1	46
النقد المتداول خارج المصارف / الكتلة النقدية (م١)%	54.6	51.4	51.8	54.5	55.1	58.1	57.7	56.7	54.0	50.9	545	1	54
الودائع تحت الطلب بالليرة السورية / الكتلة النقدية (م١) %	45.4	48.6	48.2	45.5	44.9	41.9	42.3	43.3	46.0	49.1	455	1	46
الودائع لأجل بالليرة السورية / شبه النقد %	2.5	1.9	2.0	4.0	9.6	19.8	23.5	29.3	35.0	41.4	169	16	17
ودائع التوفير بالليرة السورية / شبه النقد %	69.7	70.3	75.7	66.2	54.0	38.1	31.5	28.4	28.0	26.7	489	0	49
ودائع القطع الأجنبي / شبه النقد %	16.5	16.5	9.9	13.7	18.8	25.0	24.7	25.1	21.4	19.0	191	1	19
تأمينات لقاء عمليات الاستيراد / شبه النقد %	11.3	11.3	12.4	16.1	17.6	17.1	20.2	17.2	15.6	12.9	152	1	15
عرض النقود / الناتج المحلي الإجمالي %	75.0	86.1	88.1	84.7	79.7	76.9	73.0	72.3	72.0	74.9	783	1	78
الكتلة النقدية / الناتج المحلي الإجمالي %	43.1	49.5	51.2	48.2	46.3	40.3	36.3	36.1	36.3	39.1	426	1	43
سرعة دوران النقود حسب مفهوم الكتلة النقدية م١ : الناتج المحلي الإجمالي / الكتلة النقدية (م١) مرة	2.3	2.0	2.0	2.1	2.2	2.5	2.8	2.8	2.8	2.6	24	1	2
سرعة دوران النقود حسب مفهوم العرض النقدي م٢ : الناتج المحلي الإجمالي / عرض النقود (م٢) مرة	1.33	1.16	1.13	1.18	1.25	1.30	1.37	1.38	1.39	1.34	13	1	1
صافي الديون على الحكومة المركزية / صافي الموجودات المحلية	8	22	19	22	28	25	14	4	6	7	156	1	16
الديون على المؤسسات الاقتصادية العامة / صافي الموجودات المحلية	137	78	71	56	44	41	43	45	44	42	600	0	60
الديون على القطاع الخاص / صافي الموجودات المحلية	56	41	43	45	49	44	40	37	41	43	440	1	44
صافي البنود الأخرى / صافي الموجودات المحلية	-101	-42	-33	-23	-22	-10	3	14	8	8	-196	0	-20

مصدر الارقام: (النشرات الربعية للاعوام ٢٠٠١-٢٠١٠) ، ارقام الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠١٠ تقديرية صدرت عن المكتب المركزي للاحصاء

ملاحظة: يتضمن شبه النقد (الودائع لأجل، ودائع التوفير، ودائع القطع الأجنبي ، التأمينات لقاء الاستيراد) يتضمن الكتلة النقدية م١ (النقد المتداول خارج المصارف ، الودائع تحت الطلب) تضمن العرض النقدي م٢ أو السيولة المحلية (الكتلة النقدية م١ ، شبه النقد، شهادات الاستثمار، النقد الأجنبي لدى المصرف المركزي، ودائع توفير البريد)

الجدول رقم ٤/١ : توزع موجودات المصارف السورية خلال المرحلة ٢٠٠٤ - ٢٠١٠ (المبالغ بملايين الليرات السورية)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	مجاميع	عدد مرات الزيادة بين عامي ٢٠٠٤-٢٠١٠	متوسط معدل النمو %
موجودات المصارف العامة	1,224,024	1,247,726	1,227,645	1,304,006	1,344,089	1,468,110	1,542,680	-	1	-
معدل نمو موجودات المصارف العامة %	-	2	-2	6	3	9	5	24	-	4
موجودات المصارف الخاصة التقليدية	26,236	95,227	182,795	289,222	326,370	411,848	531,929	-	20	-
معدل نمو موجودات المصارف الخاصة التقليدية %	-	263	92	58	13	26	29	481	-	80
موجودات المصارف الإسلامية	0	0	0	0	45,739	71,937	98,197	-	2	-
معدل نمو موجودات المصارف الإسلامية %	-	-	-	-	-	57	37	94	-	16
اجمالي الموجودات	1,250,260	1,342,953	1,410,440	1,593,228	1,716,198	1,951,895	2,172,806	-	2	-
معدل نمو إجمالي الموجودات %	-	7	5	13	8	14	11	58	-	10
موجودات المصارف العامة / اجمالي الموجودات %	98	93	87	82	78	75	71	584	-	97
موجودات المصارف الخاصة التقليدية / اجمالي الموجودات %	2	7	13	18	19	21	24	105	-	17
موجودات المصارف الإسلامية / اجمالي الموجودات %	0	0	0	0	3	4	5	11	-	2

مصدر الارقام: (النشرات الربعية للاعوام ٢٠٠٤-٢٠١٠)

الجدول رقم ٤/ ٤ : تطور الودائع وتوزعاتها حسب الاستحقاق خلال المرحلة ١٩٩١ - ٢٠٠٠ (بملايين الليرات السورية)

	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	مجاميع	عدد مرات الزيادة بين عامي ١٩٩١-٢٠٠٠	متوسط معدل النمو %
الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية	311,564	370,631	413,755	506,101	570,975	690,857	745,569	790,444	819,092	903,900	-	-	-
اجمالى الودائع	83,943	104,150	134,041	158,146	177,444	197,658	222,581	245,611	295,500	362,552	-	4	-
معدل نمو اجمالى الودائع %	25	24	29	18	12	11	13	10	20	23	185	-	19
الودائع تحت الطلب	44,421	54,388	66,825	75,033	85,669	93,034	105,642	109,975	135,154	167,752	-	4	-
معدل نمو الودائع تحت الطلب %	15	22	23	12	14	9	14	4	23	24	160	-	16
الودائع لأجل وودائع التوفير	36,961	47,014	55,742	65,598	74,513	86,955	99,908	119,396	143,654	171,594	-	5	-
معدل نمو الودائع لأجل وودائع التوفير %	37	27	19	18	14	17	15	20	20	19	205	-	20
ودائع بالقطع الأجنبي	2,561	2,748	11,474	17,515	17,262	17,669	17,031	16,240	16,692	23,206	-	9	-
معدل نمو ودائع القطع الأجنبي %	61	7	318	53	-1	2	-4	-5	3	39	473	-	47
الودائع تحت الطلب / اجمالي الودائع	53	52	50	47	48	47	47	45	46	46	482	-	48
الودائع لأجل وودائع التوفير/ اجمالي الودائع	44	45	42	41	42	44	45	49	49	47	448	-	45
ودائع القطع الأجنبي / اجمالي الودائع	3	3	9	11	10	9	8	7	6	6	70	-	7
اجمالي الودائع / الناتج المحلي الإجمالي	27	28	32	31	31	29	30	31	36	40	315	-	32
الودائع تحت الطلب / الناتج المحلي الإجمالي	14	15	16	15	15	13	14	14	17	19	152	-	15
الودائع لأجل وودائع التوفير / الناتج المحلي الإجمالي	12	13	13	13	13	13	13	15	18	19	142	-	14
ودائع القطع الأجنبي / الناتج المحلي الإجمالي	1	1	3	3	3	3	2	2	2	3	22	-	2

مصدر الارقام: (النشرات الربعية للاعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٠)

ملاحظة: الودائع تحت الطلب تضم ايضاً الودائع الحكومية

ملاحظة : الودائع لأجل وودائع التوفير تضم ايضاً ودائع صندوق توفير البريد

الجدول رقم ٥/ ٤: تطور الودائع وتوزعاتها حسب الاستحقاق خلال المرحلة ٢٠٠١ - ٢٠١٠ (بملايين الليرات السورية)

المبالغ بملايين الليرات السورية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	مجاميع	عدد مرات الزيادة بين عامي ٢٠٠١- ٢٠١٠	متوسط معدل النمو %
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	974,000	1,016,500	1,074,200	1,266,900	1,506,400	1,705,000	2,017,800	2,291,500	2,513,000	2,714,000	-	-	-
اجمالي الودائع	469,883	571,834	618,199	669,661	732,483	797,974	917,602	1,061,312	1,191,621	1,381,258	-	3	-
معدل نمو اجمالي الودائع %	23	22	8	8	9	9	15	16	12	16	138	-	14
الودائع تحت الطلب	193,477	241,450	270,541	280,878	317,059	280,653	324,632	372,425	434,220	533761			-
معدل نمو الودائع تحت الطلب %	24	25	12	4	13	-11	16	15	17	23	136	-	14
مصارف عامة	193,477	241,450	270,541	276,926	302,862	253,936	272,448	303,937	345,266	411174	-	-	-
%	100	100	100	99	96	90	84	82	80	77	907	-	91
مصارف خاصة تقليدية	0	0	0	3,952	14,197	26,717	52,184	64,526	83,099	109556	-	-	-
%	0	0	0	1	4	10	16	17	19	21	88	-	13
مصارف إسلامية	0	0	0	0	0	0	0	3,961	5,855	13032	-	-	-
%	0	0	0	0	0	0	0	1	1	2	5	-	0
الودائع لأجل	7,899	7,225	7,776	18,479	48,142	123,194	174,443	243,113	313,876	402271	1,346,418	51	134,642
معدل نمو الودائع لأجل %	19	-9	8	138	161	156	42	39	29	28	610	-	61
مصارف عامة	7,899	7,225	7,776	14,460	37,367	91,090	115,928	153,033	180,638	207744	-	-	-
%	100	100	100	78	78	74	66	63	58	52	768	-	77
مصارف خاصة تقليدية	0	0	0	4,019	10,776	32,104	58,515	80,172	116,168	169026	-	-	-
%	0	0	0	22	22	26	34	33	37	42	216	-	31
مصارف إسلامية	0	0	0	0	0	0	0	9,908	17,069	25501	-	-	-
%	0	0	0	0	0	0	0	4	5	6	16	-	5
ودائع التوفير	216,291	261,676	300,065	306,179	271,529	237,685	233,584	235,118	250,892	259608	2,572,627	1	257,263
معدل نمو ودائع التوفير %	19	21	15	2	-11	-12	-2	1	7	3	42	-	4
مصارف عامة	216,291	261,676	300,065	303,726	265,368	230,381	221,546	214,928	219,570	215449	-	-	-
%	100	100	100	99	98	97	95	91	88	83	951	-	95
مصارف خاصة تقليدية	0	0	0	2,453	6,160	7,304	12,038	11,047	13,614	20138	-	-	-
%	0	0	0	1	2	3	5	5	5	8	29	-	4
مصارف إسلامية	0	0	0	0	0	0	0	9,143	17,708	24021	-	-	-
%	0	0	0	0	0	0	0	4	7	9	20	-	7
ودائع بالقطع الأجنبي	52,216	61,483	39,817	64,125	95,753	156,441	184,942	210,657	192,634	185618	1,243,686	4	124,369
معدل نمو ودائع القطع الأجنبي %	39	18	-35	61	49	63	18	14	-9	-4	215	-	22
مصارف عامة	52,216	61,483	39,817	54,561	60,010	77,614	83,214	84,097	49,661	37192	-	-	-
%	100	100	100	85	63	50	45	40	26	20	628	-	63
مصارف خاصة تقليدية	0	0	0	9,564	35,743	78,827	101,728	114,954	127,362	132210	-	-	-
%	0	0	0	15	37	50	55	55	66	71	350	-	50
مصارف إسلامية	0	0	0	0	0	0	0	11,606	15,611	16216	-	-	-
%	0	0	0	0	0	0	0	6	8	9	22	-	7
معدل نمو الودائع %	23	22	8	8	9	9	15	16	12	16	138	-	14
معدل التضخم %	0.8	0.6	7.5	4.2	7.4	10.0	4.5	15.2	2.8	4.4	57	-	6
الودائع تحت الطلب / اجمالي الودائع	41	42	44	42	43	35	35	35	36	39	393	-	39
الودائع لأجل / اجمالي الودائع	2	1	1	3	7	15	19	23	26	29	126	-	13
ودائع التوفير / اجمالي الودائع	46	46	49	46	37	30	25	22	21	19	340	-	34
ودائع القطع الأجنبي / اجمالي الودائع	11	11	6	10	13	20	20	20	16	13	140	-	14
اجمالي الودائع / الناتج المحلي الإجمالي	48	56	58	53	49	47	45	46	47	51	500	-	50
الودائع تحت الطلب / الناتج المحلي الإجمالي	20	24	25	22	21	16	16	16	17	20	198	-	20
الودائع لأجل / الناتج المحلي الإجمالي	1	1	1	1	3	7	9	11	12	15	61	-	6
ودائع التوفير / الناتج المحلي الإجمالي	22	26	28	24	18	14	12	10	10	10	173	-	17
ودائع القطع الأجنبي / الناتج المحلي الإجمالي	5	6	4	5	6	9	9	9	8	7	69	-	7

مصدر الارقام: (النشرات الربعية للاعوام ٢٠٠١ - ٢٠١٠)

الجدول رقم ٦/ ٤: تطور اجمالي الودائع وتوزعاتها حسب المصارف خلال المرحلة ٢٠٠١ - ٢٠١٠ (بملايين الليرات السورية)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	مجاميع	عدد مرات الزيادة بين عامي ٢٠٠١-٢٠١٠	متوسط معدل النمو %
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	974,000	1,016,500	1,074,200	1,266,900	1,506,400	1,705,000	2,017,800	2,291,500	2,513,000	2,714,000	-	3	-
اجمالي الودائع	469,883	571,834	618,199	669,661	732,483	797,974	917,602	1,061,312	1,191,621	1,381,258	-	-	-
مصارف عامة	469,883	571,834	618,199	649,673	665,607	653,022	693,137	755,995	795,135	871,558	-	2	-
معدل نمو ودائع المصارف العامة %	30	22	8	5	2	-2	6	9	5	10	95	-	10
مصارف خاصة تقليدية	-	-	-	19,988	66,876	144,952	224,465	270,699	340,243	430,930	-	22	-
معدل نمو ودائع المصارف الخاصة التقليدية %	-	-	-	-	235	117	55	21	26	27	479	-	80
مصارف إسلامية	-	-	-	-	-	-	-	34,618	56,243	78,770	-	2	-
معدل نمو ودائع المصارف الإسلامية %	-	-	-	-	-	-	-	-	62	40	103	-	51
ودائع المصارف العامة / اجمالي الودائع %	100	100	100	97	91	82	76	71	67	63	846	-	85
ودائع المصارف الخاصة التقليدية / اجمالي الودائع %	-	-	-	3	9	18	24	26	29	31	140	-	20
ودائع المصارف الإسلامية / اجمالي الودائع %	-	-	-	-	-	-	-	3	5	6	14	-	5
اجمالي الودائع / الناتج المحلي الإجمالي %	48	56	58	53	49	47	45	46	47	51	500	-	50
ودائع المصارف العامة / الناتج المحلي الإجمالي %	48	56	58	51	44	38	34	33	32	32	427	-	43
ودائع المصارف الخاصة التقليدية / الناتج المحلي الإجمالي %	-	-	-	2	4	9	11	12	14	16	67	-	10
ودائع المصارف الإسلامية / الناتج المحلي الإجمالي %	-	-	-	-	-	-	-	2	2	3	7	-	2

مصدر الارقام: (النشرات الربعية للاعوام ٢٠٠١ - ٢٠١٠)

الجدول رقم ٧/ ٤: تطور اجمالي القروض والتسليفات (حسب النوع) خلال المرحلة ١٩٩١ - ٢٠٠٠ (بملايين الليرات السورية)

	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	مجاميع	عدد مرات الزيادة بين عامي ١٩٩١-٢٠٠٠	متوسط معدل النمو %
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	311,564	370,631	413,755	506,101	570,975	690,857	745,569	790,444	819,092	903,900	-		-
	16	19	12	22	13	21	8	6	4	10			
القروض والتسليفات (حسب النوع) *	26,787	35,556	44,408	52,343	63,667	66,634	73,351	72,617	75,345	76,611	-	3	-
معدل نمو القروض والتسليفات %	34	33	25	18	22	5	10	-1	3	2	149	-	15
القروض والتسليفات / الناتج المحلي الاجمالي %	9	10	11	10	11	10	10	9	9	8	97	-	10

مصدر الارقام: (النشرات الربعية للاعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٠)

ملاحظة: القروض والتسليفات تضم التسليفات الى القطاع (الخاص والتعاوني والمشترك) فقط ولاتضم القروض والتسليفات الى القطاع العام الاقتصادي

الجدول رقم ٨/ ٤: تطور اجمالي القروض والتسليفات (حسب النشاط الاقتصادي) خلال المرحلة ١٩٩١ - ٢٠٠٠ (بملايين الليرات السورية)

	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	مجاميع	متوسط معدل النمو %
القروض والتسليفات (حسب النشاط الاقتصادي)	99,171	125,097	241,518	173,352	205,046	214,748	238,818	232,998	255,056	263,967	-	-
الزراعة	12,106	15,628	17,967	19,667	21,328	22,071	23,431	23,337	25,200	23,253	-	-
الصناعة والتعدين والمرافق	5,916	6,829	16,671	4,850	4,847	4,917	5,909	4,949	5,171	6,437	-	-
الإنشاءات العقارية	6,893	8,693	11,308	15,436	18,579	20,429	22,803	24,156	25,007	24,971	-	-
تجارة الجملة والمفرق	71,479	90,282	155,533	127,056	146,278	152,594	169,190	163,448	182,447	191,285	-	-
خدمات آخرى	2,777	3,665	40,039	6,343	14,014	14,737	17,485	17,108	17,231	18,021	-	-
معدل نمو القروض والتسليفات %	25	26	93	-28	18	5	11	-2	7	3	158	16
الزراعة / اجمالي القروض والتسليفات	12	12	7	11	10	10	10	10	10	9	103	10
الصناعة / اجمالي القروض والتسليفات	6	5	7	3	2	2	2	2	2	2	35	3
الإنشاءات العقارية / اجمالي القروض والتسليفات	7	7	5	9	9	10	10	10	10	9	85	9
تجارة الجملة والمفرق / اجمالي القروض والتسليفات	72	72	64	73	71	71	71	70	72	72	709	71
خدمات آخرى / اجمالي القروض والتسليفات	3	3	17	4	7	7	7	7	7	7	68	7

مصدر الارقام: (النشرات الربعية للاعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٠)

الجدول رقم ٩/ ٤: تطور اجمالي القروض والتسليفات (حسب نوع المصرف) خلال المرحلة ٢٠٠١ - ٢٠١٠ (بملايين الليرات السورية)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	مجاميع	عدد مرات الزيادة بين عامي ٢٠٠١-٢٠١٠	متوسط معدل النمو %
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	974,000	1,016,500	1,074,200	1,266,900	1,506,400	1,705,000	2,017,800	2,291,500	2,513,000	2,714,000	-	-	-
القروض والتسليفات (حسب نوع المصرف) *	78,737	83,935	109,403	143,362	205,474	219,335	237,397	389,342	494,964	613,078	-	8	-
معدل نمو القروض والتسليفات %	3	7	30	31	43	7	8	64	27	24	244	-	24
مصارف عامة	78,737	83,935	109,403	138,955	188,421	183,920	169,951	265,041	325,364	381,041	-	2	-
معدل نمو القروض والتسليفات من المصارف العامة %	3	7	30	27	36	-2	-8	56	23	17	188	-	19
مصارف خاصة تقليدية	-	-	-	4,407	17,053	35,415	67,446	110,125	148,269	197,158	-	34	-
معدل نمو القروض والتسليفات من المصارف الخاصة التقليدية %	-	-	-	-	287	108	90	63	35	33	616	-	103
مصارف إسلامية	-	-	-	-	-	-	-	14,176	21,331	34,879	-	2	-
معدل نمو القروض والتسليفات من المصارف الإسلامية %	-	-	-	-	-	-	-	-	50	64	114	-	57
تسليفات المصارف العامة / اجمالي القروض والتسليفات	100	100	100	97	92	84	72	68	66	62	840	-	84
تسليفات المصارف الخاصة التقليدية / اجمالي القروض والتسليفات	-	-	-	3	8	16	28	28	30	32	146	-	21
تسليفات المصارف الإسلامية / اجمالي القروض والتسليفات	-	-	-	-	-	-	-	4	4	6	14	-	5
القروض والتسليفات / الناتج المحلي الاجمالي	8	8	10	11	14	13	12	17	20	23	135	-	14
تسليفات المصارف العامة / الناتج	8	8	10	11	13	11	8	12	13	14	108	-	11
تسليفات المصارف الخاصة التقليدية / الناتج	-	-	-	0	1	2	3	5	6	7	25	-	4
تسليفات المصارف الإسلامية / الناتج	-	-	-	-	-	-	-	1	1	1	3	-	1

مصدر الارقام: (النشرات الربعية للاعوام ٢٠٠١ - ٢٠١٠)

القروض والتسليفات (تشمل فقط الديون على القطاع الخاص المقيم فقط) ملاحظة *

الجدول رقم ١٠/ ٤: تطور اجمالي القروض والتسليفات (حسب النشاط الاقتصادي) خلال المرحلة ٢٠٠١ - ٢٠١٠ (بملايين الليرات السورية)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	مجاميع	متوسط معدل النمو %
القروض والتسليفات (حسب النشاط الاقتصادي)	269,757	245,574	286,970	330,100	421,723	491,522	633,386	870,295	1,023,746	1,202,649	-	-
الزراعة	47,502	60,921	82,447	85,396	80,424	82,039	98,326	96,286	199,342	143,841	-	-
الصناعة والتعدين والمرافق	8,333	9,627	19,840	26,052	29,937	39,777	33,667	45,090	78,406	101,989	-	-
الإنشاءات العقارية	26,187	29,529	35,136	47,384	64,237	70,974	91,287	113,260	142,597	176,801	-	-
تجارة الجملة والمفرق	168,980	125,956	124,879	142,460	177,247	213,844	310,621	490,901	451,882	575,380	-	-
خدمات آخرى	18,755	19,541	24,668	28,808	69,878	84,887	99,485	124,759	151,519	204,638	-	-
معدل نمو القروض والتسليفات %	-	-9	17	15	28	17	29	37	18	17	77	9
معدل التضخم %	0.8	0.6	7.5	4.2	7.4	10.0	4.5	15.2	2.8	4.4	57	6
الزراعة / اجمالي القروض والتسليفات	18	25	29	26	19	17	16	11	19	12	191	19
الصناعة / اجمالي القروض والتسليفات	3	4	7	8	7	8	5	5	8	8	64	6
الإنشاءات العقارية / اجمالي القروض والتسليفات	10	12	12	14	15	14	14	13	14	15	134	13
تجارة الجملة والمفرق / اجمالي القروض والتسليفات	63	51	44	43	42	44	49	56	44	48	484	48
خدمات آخرى / اجمالي القروض والتسليفات	7	8	9	9	17	17	16	14	15	17	128	13

مصدر الارقام: (النشرات الربعية ٢٠٠١ - ٢٠١٠)

الجدول رقم (١ / ٥): مؤشرات تقييم أداء **اجمالي القطاع المصرفي (مصارف عامة)** باستخدام نظام camels خلال المرحلة ١٩٩١ - ٢٠٠٠ (القيم نسب مئوية)

	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	مجاميع	عدد مرات الزيادة بين عامي ١٩٩١-٢٠٠٠	متوسط معدل النمو %
راس المال والاحتياطيات / الموجودات (الاصول)	4.24	4.47	5.07	5.60	6.24	6.39	6.62	6.79	7.34	5.92	58.67	1.39	5.87
راس المال والاحتياطيات / الودائع	11.01	10.74	10.63	11.86	13.47	14.80	15.20	16.52	16.54	13.18	133.95	1.20	13.40
راس المال والاحتياطيات / التسليفات	9.32	8.94	6.96	10.84	11.71	13.68	14.22	17.41	19.16	18.11	130.36	1.94	13.04
الموجودات المنتجة للفوائد / اجمالي الموجودات	59.06	65.24	117.37	94.05	97.08	90.35	94.26	89.66	89.75	90.38	887.21	1.53	88.72
الديون على القطاع العام / الموجودات	50.15	54.81	77.57	56.25	57.95	50.89	50.74	34.96	35.76	31.77	500.87	0.63	50.09
الديون على الحكومة المركزية / الموجودات	4.66	4.84	4.46	4.34	4.46	3.96	4.03	8.14	8.76	8.59	56.23	1.84	5.62
الديون على المؤسسات العامة الاقتصادية / الموجودات	45.50	49.97	73.11	51.92	53.49	46.93	46.71	26.83	27.00	23.18	444.65	0.51	44.46
ديون (تسليفات) القطاع العام / ودائع القطاع العام	294	291	343	244	260	244	241	240	214	179	2550.58	0.61	255.06
تسليفات المؤسسات العامة الاقتصادية / اجمالي التسليفات	100	100	100	101	100	100	100	69	70	71	912.54	0.71	91.25
ودائع القطاع العام / اجمالي الودائع	44	45	47	49	48	48	48	35	38	40	443.20	0.89	44.32
ديون (تسليفات) القطاع العام / اجمالي التسليفات	110	110	107	109	109	109	109	90	93	97	1042.51	0.88	104.25
الموجودات الأجنبية / اجمالي الموجودات	9	10	40	38	39	39	44	43	43	49	354.08	5.54	35.41
المراسلون في الخارج / اجمالي الموجودات	9	10	40	38	39	39	44	43	43	49	353.28	5.51	35.33
التسليفات / الودائع	118	120	153	109	115	108	107	95	86	73	1084.36	0.62	108.44
الاموال الجاهزة / الاصول	9	9	9	36	8	8	5	4	4	4	96.44	0.44	9.64
الاموال الجاهزة / الودائع	24	23	19	76	17	20	12	9	9	9	216.30	0.38	21.63
المراسلون في الخارج / الودائع	23	25	83	80	85	91	100	103	96	109	796.49	4.73	79.65
الودائع / الموجودات (الاصول)	39	42	48	47	46	43	44	41	44	45	438.37	1.17	43.84
التسليفات / الموجودات (الاصول)	45	50	73	52	53	47	47	39	38	33	476.36	0.72	47.64

المصدر: حسابات الباحث استناداً للنشرات الربعية للسنوات المذكورة، مصرف سورية المركزي.

الجدول رقم (٢ / ٥): مؤشرات تقييم أداء **المصارف العامة** باستخدام نظام camels خلال المرحلة ٢٠٠١ - ٢٠١٠ (القيم نسب مئوية)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	مجاميع	عدد مرات الزيادة بين عامي ٢٠٠١-٢٠١٠	متوسط معدل النمو %
راس المال والاحتياطيات / الموجودات (الاصول)	5.20	5.16	3.79	4.03	4.72	14.55	13.73	12.81	11.47	10.74	86.21	2.07	8.62
راس المال والاحتياطيات / الودائع	10.77	9.43	7.26	7.60	8.85	27.36	25.84	22.78	21.15	19.01	160.04	1.77	16.00
راس المال والاحتياطيات / التسليفات	18.76	21.96	15.63	15.15	14.56	39.18	31.68	23.11	19.55	17.72	217.29	0.94	21.73
الموجودات المنتجة للفوائد / اجمالي الموجودات	89.51	91.07	86.89	84.14	85.48	85.18	82.73	80.70	80.76	83.33	849.78	0.93	84.98
الديون على القطاع العام / الموجودات	29.97	27.66	28.06	24.12	24.83	28.19	33.25	44.05	42.19	42.16	324.47	1.41	32.45
الديون على الحكومة المركزية / الموجودات	10.34	12.19	13.05	9.22	8.86	8.90	8.11	8.32	5.90	6.25	91.15	0.60	9.12
الديون على المؤسسات العامة الاقتصادية / الموجودات	19.63	15.47	15.01	14.90	15.96	19.29	25.14	35.73	36.29	35.92	233.32	1.83	23.33
الديون على المؤسسات العامة الاقتصادية / اجمالي التسليفات	71	66	62	56	49	52	58	64	62	59	599.19	0.84	59.92
ديون (تسليفات) القطاع العام / ودائع القطاع العام	176	145	148	128	121	158	189	221	228	203	1716.16	1.15	171.62
تسليفات لمؤسسات العامة الاقتصادية / اجمالي التسليفات	71	66	62	56	49	52	58	64	62	59	599.19	0.84	59.92
ودائع القطاع العام / اجمالي الودائع	35	35	36	36	38	33	33	35	34	37	353.53	1.04	35.35
ديون (تسليفات) القطاع العام / اجمالي التسليفات	108	118	116	91	77	76	77	79	72	70	882.24	0.64	88.22
التسليفات / الودائع	57	43	46	50	61	70	82	99	108	107	723.14	1.87	72.31
الاموال الجاهزة / الاصول	4	6	7	10	11	11	12	16	16	14	108.92	3.22	10.89
الاموال الجاهزة / الودائع	9	11	14	20	20	20	23	29	30	26	201.74	2.75	20.17
المراسلون في الخارج / الودائع	106	101	95	91	83	73	59	30	30	29	697.04	0.27	69.70
الودائع / الموجودات (الاصول)	48	55	52	53	53	53	53	56	54	56	534.96	1.17	53.50
التسليفات / الموجودات (الاصول)	28	23	24	27	32	37	43	55	59	61	389.72	2.19	38.97

المصدر: حسابات الباحث استناداً للنشرات الربعية للسنوات المذكورة، مصرف سورية المركزي.

الجدول رقم (٣ / ٥): مؤشرات تقييم أداء **المصارف الخاصة التقليدية** باستخدام نظام camels خلال المرحلة ٢٠٠٤ - ٢٠١٠ (القيم نسب مئوية)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	مجاميع	عدد مرات الزيادة بين عامي ٢٠٠٤-٢٠١٠	متوسط معدل النمو %
راس المال والاحتياطيات / الموجودات (الاصول)	17.15	14.93	8.92	10.09	7.16	8.45	10.60	77.30	0.62	11.04
راس المال والاحتياطيات / الودائع	-77.49	-78.74	-88.75	-87.00	-91.37	-89.77	-86.92	-600.03	1.12	-85.72
راس المال والاحتياطيات / التسليفات	102.09	83.36	46.06	43.91	21.08	23.31	25.13	344.95	0.25	49.28
الموجودات الموجودات المنتجة للفوائد / اجمالي الموجودات	65.51	63.13	61.79	59.42	68.00	63.68	69.67	451.19	1.06	64.46
التسليفات / الودائع	22	26	24	30	41	44	52	238.48	2.36	34.07
الاموال الجاهزة / الاصول	23	19	22	27	24	26	25	165.96	1.08	23.71
الاموال الجاهزة / الودائع	31	28	28	34	29	31	31	211.09	1.01	30.16
المراسلون في الخارج / الودائع	64	63	52	46	39	28	21	313.20	0.33	44.74
الودائع / الموجودات (الاصول)	76	70	79	78	83	83	81	549.89	1.06	78.56
التسليفات / الموجودات (الاصول)	17	18	19	23	34	36	42	189.45	2.51	27.06

المصدر: حسابات الباحث استناداً للنشرات الربعية للسنوات المذكورة، مصرف سورية المركزي.

الجدول رقم (٤ / ٥): مؤشرات تقييم أداء **المصارف الإسلامية** باستخدام نظام camels خلال المرحلة ٢٠٠٨ - ٢٠١٠ (القيم نسب مئوية)

	2008	2009	2010	مجاميع	عدد مرات الزيادة بين عامي ٢٠٠٨-٢٠١٠	متوسط معدل النمو %
راس المال والاحتياطيات / الموجودات (الاصول)	15.54	9.74	12.84	38.13	0.83	12.71
راس المال والاحتياطيات / الودائع	20.54	12.46	16.01	49.01	0.78	16.34
راس المال والاحتياطيات / التسليفات	50.15	32.85	29.19	112.19	0.58	37.40
الموجودات المنتجة للفوائد / اجمالي الموجودات	65.77	63.08	64.12	192.97	0.97	64.32
التسليفات / الودائع	41	38	55	133.73	1.34	44.58
الاموال الجاهزة / الاصول	26	34	31	91.80	1.18	30.60
الاموال الجاهزة / الودائع	35	44	39	117.52	1.11	39.17
المراسلون في الخارج / الودائع	44	31	13	88.62	0.29	29.54
الودائع / الموجودات (الاصول)	76	78	80	234.09	1.06	78.03
التسليفات / الموجودات (الاصول)	31	30	44	104.65	1.42	34.88

المصدر: حسابات الباحث استناداً للنشرات الربعية للسنوات المذكورة، مصرف سورية المركزي.

الجدول رقم (٥ / ٥): مؤشرات تقييم أداء **اجمالي القطاع المصرفي** باستخدام نظام camels خلال المرحلة ٢٠٠١ - ٢٠١٠ (القيم نسب مئوية)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	مجاميع	عدد مرات الزيادة بين عامي ٢٠٠١-٢٠١٠	متوسط معدل النمو %
راس المال والاحتياطيات / الموجودات (الاصول)	5.20	5.16	3.79	4.31	5.45	13.82	13.07	11.81	10.76	10.80	84.17	2.08	8.42
راس المال والاحتياطيات / الودائع	10.77	9.43	7.26	8.04	9.98	24.44	22.70	19.10	17.62	16.99	146.32	1.58	14.63
راس المال والاحتياطيات / التسليفات	18.76	21.96	15.63	16.31	17.34	39.67	32.88	23.29	20.37	19.51	225.72	1.04	22.57
الموجودات المنتجة للفوائد / اجمالي الموجودات	89.51	91.07	86.89	83.75	83.90	82.15	78.54	77.95	76.59	77.88	828.23	0.87	82.82
الديون على القطاع العام / الموجودات	29.97	27.66	28.06	23.61	23.07	24.54	27.22	34.50	31.72	31.57	281.91	1.05	28.19
الديون على الحكومة المركزية / الموجودات	10.34	12.19	13.05	9.03	8.24	7.75	6.64	6.52	4.44	4.45	82.64	0.43	8.26
الديون على المؤسسات العامة الاقتصادية / الموجودات	19.63	15.47	15.01	14.58	14.83	16.79	20.58	27.98	27.29	27.12	199.27	1.38	19.93
ديون (تسليفات) القطاع العام / ودائع القطاع العام	176	145	148	128	121	158	188	221	228	213	1726.22	1.21	172.62
تسليفات لمؤسسات العامة الاقتصادية / اجمالي التسليفات	71	66	62	55	47	48	52	55	52	49	556.72	0.69	55.67
ودائع القطاع العام / اجمالي الودائع	35	35	36	35	35	27	25	25	23	23	299.75	0.66	29.98
ديون (تسليفات) القطاع العام / اجمالي التسليفات	108	118	116	89	73	70	68	68	60	57	828.38	0.53	82.84
الموجودات الأجنبية / اجمالي الموجودات	52	56	50	50	47	42	33	23	20	19	391.47	0.36	39.15
المراسلون في الخارج / اجمالي الموجودات	51	55	50	48	44	39	32	20	18	16	374.55	0.32	37.46
التسليفات / الودائع	57	43	46	49	58	62	69	82	86	87	639.84	1.52	63.98
الاموال الجاهزة / الاصول	4	6	7	11	11	12	15	18	19	18	121.57	3.96	12.16
الاموال الجاهزة / الودائع	9	11	14	20	20	21	26	29	31	28	210.38	3.01	21.04
المراسلون في الخارج / الودائع	106	101	95	90	81	70	55	33	30	26	686.41	0.24	68.64
الودائع / الموجودات (الاصول)	48	55	52	54	55	57	58	62	61	64	564.02	1.32	56.40
التسليفات / الموجودات (الاصول)	28	23	24	26	31	35	40	51	53	55	366.78	2.00	36.68

المصدر: حسابات الباحث استناداً للنشرات الربعية للسنوات المذكورة، مصرف سورية المركزي.

الجدول رقم (٦ / ٥): نتائج نسبة كفاية رأس المال لدى عينة من المصارف الخاصة السورية خلال المرحلة ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ (القيم نسب مئوية)

	2007	2008	2009	2010	المجاميع	متوسط معدل النمو
التجارة والتمويل	16.62	15.67	11.61	17.38	61.28	15.32
بيمو	8.42	12.40	11.46	12.27	44.55	11.14
سورية والمهجر	12.30	11.63	13.11	11.93	48.97	12.24
عودة	12.40	9.58	15.34	16.48	53.80	13.45
العربي	21.01	20.22	19.27	16.12	76.62	19.16
بيبلوس	15.74	11.16	8.44	13.26	48.60	12.15
المجموع	**86.49**	**80.66**	**79.23**	**87.44**	-	-
وسطي المصارف عينة الدراسة	**14.42**	**13.44**	**13.21**	**14.57**	-	-

المصدر: البيانات المالية للمصارف المدروسة للسنوات المذكورة.

الجدول رقم (٧ / ٥): نتائج نسبة القروض غير العاملة / اجمالي القروض لدى عينة من المصارف الخاصة السورية خلال المرحلة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩ (القيم نسب مئوية)

البيان	2007	2008	2009	المجاميع	متوسط معدل النمو
التجارة والتمويل	**0.11**	**0.09**	**0.43**	0.63	0.21
بيمو	**2.41**	**2.15**	**5.97**	10.53	3.51
سورية والمهجر	**1.74**	**0.94**	**1.79**	4.47	1.49
عودة	**0.00**	**0.00**	**2.39**	2.39	0.80
العربي	**0.31**	**1.80**	**4.43**	6.54	2.18
بيبلوس	**0.62**	**0.99**	**0.77**	2.38	0.79
المجموع	**5.19**	**5.97**	**15.78**	-	-
وسطي المصارف عينة الدراسة	**0.87**	**1.00**	**2.63**	-	-

المصدر: البيانات المالية للمصارف المدروسة للسنوات المذكورة.

الجدول رقم (٨ / ٥): نتائج نسبة ROE لدى عينة من المصارف الخاصة السورية خلال المرحلة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ (القيم نسب مئوية)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	المجاميع	متوسط معدل النمو
التجارة والتمويل	15.0	11.2	13.8	17.9	12.5	70.4	14.1
بيمو	11.1	19.4	18.9	15.0	13.2	77.6	15.5
سورية والمهجر	3.1	6.8	16.4	14.5	13.9	54.7	10.9
عودة	0.0	9.2	10.1	10.2	9.9	39.4	7.9
العربي	-1.6	8.8	8.2	5.5	11.1	32.0	6.4
بيبلوس	-4.6	1.4	9.3	7.7	5.3	19.1	3.8
المجموع	23.0	56.8	76.7	70.8	65.9	-	-
وسطي المصارف عينة الدراسة	3.8	9.5	12.8	11.8	11.0	-	-

المصدر: البيانات المالية للمصارف المدروسة للسنوات المذكورة.

الجدول رقم (٩ / ٥): نتائج نسبة ROA لدى عينة من المصارف الخاصة السورية خلال المرحلة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ (القيم نسب مئوية)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	المجاميع	متوسط معدل النمو
التجارة والتمويل	1.0	0.9	1.1	1.2	1.2	5.4	1.1
بيمو	0.3	0.6	0.8	0.6	0.6	2.9	0.6
سورية والمهجر	0.2	0.4	0.9	0.9	0.8	3.2	0.6
عودة	0.0	0.7	0.6	0.8	0.7	2.8	0.6
العربي	-0.2	0.7	0.8	0.5	0.9	2.7	0.5
بيبلوس	-0.9	0.2	0.7	0.5	0.5	1.0	0.2
المجموع	0.4	3.5	4.9	4.5	4.7	-	-
وسطي المصارف عينة الدراسة	0.1	0.6	0.8	0.8	0.8	-	-

المصدر: البيانات المالية للمصارف المدروسة للسنوات المذكورة.

الجدول رقم (١٠ / ٥): تطور فائض السيولة النقدية لدى المصارف العاملة في سورية خلال المرحلة ٢٠٠١ - ٢٠١٠ (بملايين الليرات السورية)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	مجاميع	عدد مرات الزيادة بين عامي ٢٠٠١-٢٠١٠	متوسط معدل النمو %
النقد في الصندوق (بالعملات الأجنبية)	1,538	2,874	5,015	15,530	40,576	35,812	19,404	36,334	21,546	14,912	-	-	-
النقد في الصندوق (بالليرات السورية)	7,393	8,901	9,387	11,682	22,654	12,246	19,020	23,904	27,609	36,989	-	-	-
أرصدة لدى المصرف المركزي	34,849	50,824	73,855	105,594	86,901	122,717	199,746	246,418	317,225	335,318	-	-	-
إجمالي السيولة (المجموع)	43,780	62,599	88,257	132,806	150,131	170,775	238,170	306,656	366,380	387,219	-	-	-
مطروحاً منه: الاحتياطي القانوني الإلزامي	6,459	8,601	9,781	14,795	11,634	31,817	48,125	104,137	113,688	132,427	-	-	-
فائض السيولة النقدية لدى المصارف	37,321	53,998	78,476	118,011	138,497	138,958	190,045	202,519	252,692	254,792	-	-	-
معدل نمو فائض السيولة النقدية لدى المصارف	28	45	45	50	17	0	37	7	25	1	255	7	26

ملاحظة: فائض السيولة النقدية لدى المصارف = (النقد في الصندوق بالعملات الأجنبية والليرات السورية + أرصدة لدى المصرف المركزي) - الاحتياطي القانوني الإلزامي

المصدر: النشرات الربعية للسنوات المذكورة، مصرف سورية المركزي.

الجدول رقم ١/ ٦: تطور الموارد المصرفية لدى القطاع المصرفي خلال المرحلة ١٩٩١ - ٢٠٠٠ (المبالغ بملايين الليرات السورية)

	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	مجاميع	متوسط معدل النمو %
الودائع	77066	95893	124359	146267	163457	197658	222581	245611	295499	362552	-	-
الاموال الخاصة	7021	7864	9404	10649	12343	13801	14947	17168	21805	23764	-	-
صافي التأمينات لدى المصارف	16104	18657	30119	24408	26706	27182	33235	22776	20327	28394	-	-
الالتزامات الأجنبية	8327	6593	16584	10347	5574	5551	2782	3653	4915	4583	-	-
الاستلاف من المصرف المركزي	27890	51671	72086	91758	105730	119897	136811	135199	149810	160744	-	-
أموال مستقرضة	65	45	239	179	139	294	885	1394	1277	2079	-	-
مجموع الموارد المصرفية	136473	180723	252791	283608	313949	364383	411241	425801	493633	582116	-	-
الودائع / اجمالي الموارد المصرفية %	56	53	49	52	52	54	54	58	60	62	551	55
الاموال الخاصة / اجمالي الموارد المصرفية %	5	4	4	4	4	4	4	4	4	4	41	4
صافي التأمنيات / اجمالي الموارد المصرفية %	12	10	12	9	9	7	8	5	4	5	81	8
الالتزامات الأجنبية / اجمالي الموارد المصرفية %	6	4	7	4	2	2	1	1	1	1	27	3
الاستلاف من المصرف المركزي / اجمالي الموارد المصرفية %	20	29	29	32	34	33	33	32	30	28	299	30
الأموال المستقرضة / اجمالي الموارد المصرفية %	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0

مصدر الارقام: (النشرات الربعية للاعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٠)

الجدول رقم ٢/ ٦: تطور الموارد المصرفية لدى القطاع المصرفي خلال المرحلة ٢٠٠١ - ٢٠١٠ (المبالغ بملايين الليرات السورية)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	مجاميع	عدد مرات الزيادة بين عامي ٢٠٠١-٢٠١٠	متوسط معدل النمو %
الودائع	469,883	571,834	618,199	669,661	732,483	797,974	917,602	1,061,312	1,191,621	1,381,258	-	-	-
صافي التأمينات لدى المصارف	40543	50452	73208	99370	101693	120959	165802	159226	162116	151813	-	-	-
الالتزامات الأجنبية	3891	11118	13576	5270	21915	9246	13503	13969	20274	23874	-	-	-
الاستلاف من المصرف المركزي	150193	163551	181854	145867	148785	156789	162790	181477	257867	279149	-	-	-
مجموع الموارد المصرفية	664,510	796,955	886,837	920,168	1,004,876	1,084,968	1,259,697	1,415,984	1,631,878	1,836,094	-	-	-
الودائع / اجمالي الموارد المصرفية %	71	72	70	73	73	74	73	75	73	75	727	-	73
صافي التأمنيات / اجمالي الموارد المصرفية %	6	6	8	11	10	11	13	11	10	8	95	-	10
الالتزامات الأجنبية / اجمالي الموارد المصرفية %	1	1	2	1	2	1	1	1	1	1	12	-	1
الاستلاف من المصرف المركزي / اجمالي الموارد المصرفية %	23	21	21	16	15	14	13	13	16	15	165	-	17

مصدر الارقام: (النشرات الربعية للاعوام ٢٠٠١ - ٢٠١٠)

DAMASCUS UNIVERSITY
COLLEGE OF ECONOMICS
DEPARTMENT OF ECONOMY

The Impact of Supervision at The Banks In Achieving the Objectives of Monetary Policy in Syria

"A Dissertation Prepared For Getting A PHD. In Economics"

Prepared by

Ghassan Farouk Ghandour

Supervised by

Supervisor	Co -Supervisor
Dr. Ali Kanan	**Dr.Ammar Naser Agha**

DAMASCUS - 2011

"ABSTACT"

The safety of the national economy and the effectiveness of monetary policy of any country depend on the safety of the financial system and in particular the safety of banks as, it is one of the main pillars in the financial system for its compilation of national saving and its re-employment in the service of all the economic activities.
Hence this study comes to identify the importance of the supervision process in the banks in order to keep the stability and efficiency of the banking system. This is to reach to safe and stable banking sector that keeps the rights of depositors and investors and ensures the safety of executing the monetary policy for the country and achieving its objectives.
This study aimed to know the situation of banking supervision in Syria and the supervision of Central Bank of Syria. It aimed also to limit the requirements that should be prevailed to achieve the objectives of monetary policy. This is through the study of the situation and the objectives of monetary policy in Syria and its development from the stage of neutrality to the stage of influencing in the macroeconomic variables, and analyzing and evaluating the performance of Syrian banks, and building financial and statistical models that help in measuring the influence of banking supervision in the economic variables.
This study was divided to six chapters. This is to achieve the objectives, the conclusions, the recommendations, the first chapter dealt with banking supervision. The second chapter dealt with banking supervision in the framework of the decisions of the Basel Committee. While, the third chapter dealt with the situation and the objectives of monetary policy in the Syrian economy. The fourth chapter dealt with the Bank Supervision and evaluating the banking performance in Syria. The fifth chapter dealt with the evaluation of the performance of Syrian banks in accordance with the CAMELS Banking Supervision by the study of six sides: (capital adequacy, assets quality, management quality, Earnings, liquidity and sensitivity to market risk). This study explained that there are many weak points in the performance of Syrian banks in general and the performance of public banks in particular. The sixth and final chapter dealt with the banking supervision and monetary policy in Syria and which explained that there isn't any influence on Banking Supervision in Syria the most important variables of monetary policy which was picked up and which affects (the achievement of the objectives of monetary policy in Syria (a broad money, exchange rate, interest rate, the development of compulsory reserves, the development of banking deposits, and the development of banking loans).
The study is concluded by expressing the most important conclusions and recommendations which the bank reached to.